# الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية

[١٩٦٤-١٩٧٤]




اعداد

جميل مصطفى حسن الخلف

اشراف

الاستاذ الدكتور عبد العزيز محمد عوض


١٤١٢هـ-١٩٩١م

# الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية

[١٩٦٤-١٩٧٤]


اعداد

**جميل مصطفى حسن الخلف**

بكالوريوس تاريخ، جامعة اليرموك ١٩٨٨


قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التاريخ

في كلية الاداب في جامعة اليرموك

لجنة المناقشة

ا.د. عبدالعزيز عوض ........................................ رئيساً

ا.د. علي محافظة ........................................ عضواً

ا.د. عبدالكريم غرايبة ........................................ عضواً

١٤١٢هـ - ١٩٩١م

بســـم اللــــه الرحمـــن الرحيـــم

# فهرس الموضوعات

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| مقدمة | أ |
| الفصل الاول : ارهاصات الكيان الفلسطيني (١٩٤٨-١٩٦٣) | ١ |
| الفصل الثاني : منظمة التحرير الفلسطينية ولادة عسرة ١٩٦٤ | ٢٦ |
| الفصل الثالث : منظمة التحرير الفلسطينية واقع وطموح (١٩٦٤-١٩٦٧) | ٥٢ |
| الفصل الرابع : محاولات التفاهم والاتفاق (١٩٦٨-١٩٦٩) | ٨١ |
| الفصل الخامس : العلاقات الأردنية الفلسطينية مرحلة حرجة (١٩٧٠-١٩٧١) | ١٠٩ |
| الفصل السادس : من يمثل فلسطين (١٩٧٢-١٩٧٤)؟ | ١٥٩ |
| - الخاتمة | ١٩٨ |
| - الملاحق | |
| ملحق (١): اتفاقية القاهرة بين الحكومة الاردنية والمقاومة الفلسطينية، القاهرة ١٩٧٠/٩/٢٧. | ٢٠٠ |
| ملحق (٢): الاتفاق بين الحكومة الأردنية واللجنة المركزية للثورة الفلسطينية (اتفاقية عمان) عمان ١٩٧٠/١٠/١٣. | ٢٠٢ |
| ملحق (٣): البروتوكول التنفيذي لاتفاقية عمان، عمان ١٩٧٠/١٠/٢٢ | ٢٠٧ |
| ملحق (٤): بيان حول توصل الحكومة الأردنية واللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية الى وضع برنامج تفصيلي لتسوية الازمة الناشبة بينهما. عمان ١٩٧١/١/١٣. | ٢١٢ |
| - مصادر الرسالة | ٢١٥ |
| - ملخص الدراسة باللغة العربية | ٢٣٨ |
| - ملخص الدراسة باللغة الانجليزية | ٢٤٠ |

# مقـــدمــة

للعلاقات الأردنية الفلسطينية أهمية خاصة، ولا سيما خلال الفترة (١٩٦٤-١٩٧٤) التي شهدت بدايتها ولادة منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤ وانتهت بالاعتراف بالمنظمة ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني في قمة الرباط عام ١٩٧٤. إنّ هذه السنوات العشر تمثل انعطافة مهمة في تاريخ الأردن وفلسطين المعاصر.

لقد تناول عدد من البحوث والدراسات جوانبَ من العلاقات الأردنية الفلسطينية، أمّا هذه الدراسة فتلقي الضوء على العلاقات الأردنية الفلسطينية في الفترة (١٩٦٤-١٩٧٤). وقد حرصت فيها على الموضوعية العلمية ما استطعت الى ذلك سبيلا.

يتناول الفصل الأول ارهاصات الكيان الفلسطيني (١٩٤٨-١٩٦٣)، ويعرض الفصل الثاني لولادة منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤ ودور الدول العربية في خلقها، وردود الفعل العربية على المستوى الرسمي، وردود الفعل الفلسطيني على المستوى الشعبي ومستوى التنظيمات الفلسطينية.

وتناولت في الفصل الثالث واقع منظمة التحرير الفلسطينية وطموحها (١٩٦٤-١٩٦٧)، ووضحت فيه ظهور الخلاف السياسي بين الأردن والمنظمة بسبب التناقض بين واقع المنظمة وطموحاتها.

اما الفصل الرابع، فتناولت فيه محاولات التفاهم والاتفاق بين الأردن والمنظمة (١٩٦٨-١٩٦٩)، لاحتواء حدة الخلاف الذي كان قائماً بينهما.

وأمّا الفصل الخامس فقد خصصته للمرحلة الحرجة في العلاقات الأردنية الفلسطينية (١٩٧٠-١٩٧١)، وضحت فيه تحولّ الخلاف السياسي بين الأردن والمنظمة الى نزاع عسكري، وردود الفعل العربية الرسمية من النزاع، ودور الوساطة العربية في رأب الصدع بين الجانبين.

وجعلت الفصل السادس والأخير للخلاف السياسي بين الأردن والمنظمة الذي امتد من عام ١٩٧٢ إلى عام ١٩٧٤ وتمحور على من يمثل فلسطين؟

وتعدّ الوثائق الفلسطينية والأردنية والعربية المنشورة المصدر الاساس الذي اعتمدت عليه في كتابة فصول الرسالة؛ أمّا الوثائق غير المنشورة فلم اتمكن من الوصول اليها لعدة اسباب منها عدم وجود مراكز للوثائق لخدمة الباحثين، وعدم مضي فترة كافية على الاحداث. ويعتمد البحث، كذلك، على المذكرات الشخصية والمراجع العربية والصحف الأردنية والفلسطينية المعاصرة وبعض المراجع الاجنبية.

وأزجي الشكر الى الأستاذ الدكتور علي محافظة رئيس جامعة اليرموك، وإلى الأستاذ الدكتور عبد الكريم غرايبة على جهدهما الذي بذلاه في قراءة فصول الرسالة، وإلى استاذي الدكتور عبد العزيز محمد عوض الذي كان لتوجيهاته السديدة وارشاداته القيمة أثر كبير وباعث قوي في اقبالي على البحث والدراسة فله خالص الشكر والعرفان والتقدير، فما هذا البحث الذي اقدمه إلاّ ثمرة غرسه الذي أولاه الكثير من وقته وتشجيعه ورعايته.

# الفصل الاول

## ارهاصات الكيان الفلسطيني

## (١٩٤٨-١٩٦٣)

يمثل قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة في ١٩٤٧/١١/٢٩ اعترافاً دولياً بحق عرب فلسطين بكيان مستقل[١]. ولذلك حاولت الهيئة العربية العليا الافادة من هذا القرار على الرغم من معارضتها له وقد تاكد هذا الموقف بعد صدور قرار التقسيم اذ اقترحت الهيئة العربية العليا في شباط ١٩٤٨ على الجامعة العربية قيام نظام مؤقت في فلسطين باسم «الادارة الفلسطينية العامة» عند انتهاء الانتداب البريطاني في ١٩٤٨/٥/١٥، الا ان الجامعة العربية لم توافق على الاقتراح؛ فجددت الهيئة العربية العليا مطالبتها مرة اخرى في أذار ونيسان ١٩٤٨ وكررت الجامعة العربية رفضها[٢]. لانها اعتبرت مطالب الهيئة العربية العليا مخالفة لقرار

---

١- قرارات الامم المتحدة بشان فلسطين والصراع العربي الاسرائيلي ١٩٤٧-١٩٧٤. ط/٢، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٥، ص ٤-١٦.
وانظر ايضاً:
- منير الهور وطارق الموسى: مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية منذ ١٩٤٧-١٩٨٢. ط/١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٣، ص ٢٢-٢٧.
- عيسى الشعيبي: الوعي الكياني والتطورات الكيانية الفلسطينية، التجربة الكيانية المهيضة. (مجلة شؤون فلسطينية، عدد-٩٠، ايار، ١٩٧٩)، ص ٨٨.

٢- عصام سخنيني: فلسطين الدولة، جذور المسألة في التاريخ الفلسطيني. ط/١، مركز الابحاث/ منظمة التحرير الفلسطينية، قبرص، ١٩٨٥، ص ٢١٧-٢١٨.
وانظر ايضاً:
- سميح شبيب: مقدمات الصادرة الرسمية للشخصية الوطنية الفلسطينية ١٩٤٨-١٩٥٠. (مجلة شؤون فلسطينية، عدد-١٢٩، أب، ١٩٨٢)، ص ٧٢.
-
- Avi Shlaim: The Rise and full of the All- Palestine Government in Gaza. (Journal of Palestine Studies. Vol xx, No 1. Autumn, 1990), P. 39.

مجلس الجامعة الذي اتخذه في ١٩٤٧/١٢/٨ ازاء صدور قرار التقسيم "... ان الحكومات العربية لا تقر قرار الامم المتحدة وتعتبر التقسيم باطلاً من اساسه، ولذلك فهي الى جانب الشعب العربي لدفع الظلم عن اخواننا في فلسطين لتحقيق الاستقلال والسيادة لها. إن الدول العربية تنفيذاً لارادة شعوبها ستتخذ من التدابير الحاسمة ما هو كفيل بإحباط مشروع التقسيم الظالم ونصرة حق العرب، وقد وطدت العزم على خوض المعركة التي اجبرت على خوضها"[٣]. وقامت حرب ١٩٤٨ وانتهى الانتداب البريطاني عن فلسطين في ١٩٤٨/٥/١٥. وساد الاضطراب الحياة العامة في المناطق التي دخلتها الجيوش العربية من فلسطين بعد انتهاء الانتداب البريطاني واعلان الهدنة الاولى في ١٩٤٨/٦/١١، وأدى ذلك الوضع الى بحث انشاء الادارة المدنية في فلسطين. وفي الاجتماع الذي عقدته اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في ١٩٤٨/٧/٨ جددت الهيئة العربية العليا مطالبتها بانشاء حكومة فلسطينية مسؤولة أمام مجلس وطني، لكن اللجنة السياسية أقرت في ١٩٤٨/٧/١٠ مشروعاً لاقامة ادارة مدنية مؤقتة في فلسطين تشرف عليها جامعة الدول العربية. بدلاً من أن تأخذ بالاقتراح[٤]. واعتبر هذا القرار تراجعاً جزئياً في الموقف السياسي السابق للجامعة الرافض لإقامة حكومة فلسطينية ويعزى هذا التراجع إلى محاولة الجامعة لتهميش دور الهيئة العربية العليا وانتزاع الصفة التمثيلية منها وذلك عندما قصر المشروع صلاحياتها على المجالات المدنية فقط وأما المجالات السياسية

٣- احمد فارس: دور الجامعة العربية في النظام الاقليمي العربي. (المستقبل العربي، عدد-٧٣ اذار ١٩٨٥). ص ١٩.

٤- محمد عزة دروزة: القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها. ج/٢، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٦٠، ص ١٩٠-١٩٤.

وانظر ايضاً:

- مهدي عبد الهادي: المسألة الفلسطينية، ومشاريع الحلول السياسية ١٩٣٤-١٩٧٤. ط/١، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٧٥، ص ١٦٧-١٦٩.
- علي محافظة: العلاقات الاردنية البريطانية من تاسيس الإمارة حتى الغاء المعاهدة ١٩٢١-١٩٥٧. دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٣، ص ١٨٨.
- سميح شبيب: حكومة عموم فلسطين، مقدمات ونتائج ١٩٤٨-١٩٥٠. شرق برس، نقوسيا، ١٩٨٨، ص ٣٧-٣٨.

والعسكرية فربطت بالجامعة مباشرة[5]. ولم يتم تنفيذ القرار بسبب تجدد القتال بين الجيوش العربية واسرائيل اثر انهيار الهدنة الأولى في ١٩٤٨/٧/٩[6]. وموقف الهيئة العربية العليا السلبي منه ومعارضة الأردن[7].

ورفع الكونت برنادوت الوسيط الدولي، الذي اوفدته الامم المتحدة للتوفيق بين الاطراف المعنية، في ١٩٤٨/٧/٢٠ تقريره الى الجمعية العامة للامم المتحدة في باريس عن الكيان الفلسطيني أكد فيه «... انه لم تبدر بادرة تدل على رغبة في انشاء حكومة عربية فلسطينية أسوة باليهود» لذلك اقترح برنادوت دمج القسم العربي من فلسطين بشرق الأردن[8]. وقد دفع هذا الموقف اللجنة السياسة لجامعة الدول العربية الى الاجتماع في ١٩٤٨/٩/٢٣ للبحث في كيفية ايجاد تمثيل فلسطيني في الدورة المقبلة للجمعية العامة للامم المتحدة في باريس، وقد سعت الهيئة العربية العليا الى كسب تأييد الحكومات العربية لفكرة اقامة حكومة فلسطينية، فأوفدت الهيئة العربية العليا جمال الحسيني في جولة الى العواصم العربية.

ولقى مسعى الهيئة العربية العليا تأييداً عربياً باستثناء الأردن؛ فاضطرت الجامعة العربية الى التراجع عن قرارها تاركة للفلسطينيين حرية التصرف بالموضوع مكتفية بالإشادة بوجاهة الفكرة ومشروعيتها معربة عن استعدادها للاعتراف بما يقرره الفلسطينيون[9].

---

٥- Avi Shlaim: The Rise and Full of The All-Palestine Government. P. 39.

٦- محمد عزة دروزة: القضية الفلسطينية، . ج/٢، ص١٩٦.

٧- Avi Shlaim: The Rise and Full of The All-Palestine Government. P. 39.

٨- عيسى الشعيبي: الآثار العامة لحرب ١٩٤٨ على الشعب العربي الفلسطيني. (الفصل الاول في كتاب: منظمة التحرير الفلسطينية، جذورها، تأسيسها، مساراتها. تحرير، اسعد عبد الرحمن، مركز الابحاث/ منظمة التحرير الفلسطينية) نقوسيا، ١٩٨٧، ص ٣١.

٩- عصام سخنيني: فلسطين الدولة. ص ٢١٨-٢٢٠.
وانظر ايضاً:
- محمد عزة دروزة: القضية الفلسطينية. ج/٢، ص ٢١٠.
- سميح شبيب: مقدمات المصادرة الرسمية. ص ٧٤.
- ابراهيم ابراش: البعد القومي للقضية الفلسطينية، فلسطين بين القومية العربية والوطنية الفلسطينية. ط/١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧، ص ٨٠.
- عيسى الشعيبي: الآثار العامة لحرب ١٩٤٨. ص ٣١.

ولذلك قررت الهيئة العربية العليا وضع الدول العربية أمام الأمر الواقع فدعت في ١٩٤٨/١٠/١ الى مؤتمر يعقد في غزة اسفر عن اعلان استقلال فلسطين وتشكيل حكومة عموم فلسطين * برئاسة احمد حلمي باشا؛ واعتبر المؤتمر نفسه مجلساً تشريعياً برئاسة الحاج أمين الحسيني[١٠].

وبناء على قرارات مؤتمر غزة وجّه أحمد حلمي باشا مذكرة الى الحكومات العربية والأمين العام لجامعة الدول العربية أبلغهم فيها باستقلال فلسطين وتشكيل

---

* جمال الحسيني-وزيراً للخارجية، عوني عبد الهادي-وزيراً للشؤون الاجتماعية، ميشيل ابكاريوس-وزيراً للمالية، ورجائي الحسيني-وزيراً للدفاع، د. حسين فخري الخالدي-وزيراً للصحة، د. فوتي فريج-وزيراً للاقتصاد.

١٠- انظر عن قيام حكومة عموم فلسطين:

- محمد عزة دروزة: القضية الفلسطينية، ج/٢، ص ٢١١.
- سميح شبيب: حكومة عموم فلسطين، ص ٤٢-٤٦، ٧٨-٨٠.
- حسين ابو النمل: قطاع غزة ١٩٤٨-١٩٦٧ تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية. مركز ابحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٩، ص ٢٠-٢٩.
- عارف العارف: النكبة. ج/٣، المكتبة العصرية، بيروت، د. ت، ص ٧٠٢-٧١٠.
- عصام سخنيني: فلسطين الدولة. ص ٢٢٠-٢٢٨.
- انيس الصايغ: الهاشميون وقضية فلسطين. منشورات جريدة المحرر و المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٦٦، ص ٢٧٢.
- عبدالله التل: كارثة فلسطين. جـ/١، ط١، دار القلم، القاهرة، ١٩٥٩، ص ٣٤٢-٣٤٣.
- Peter, Gubser.: Jordan, Crossroads of Middle Eastern Events. London: Crom Helm, 1985, P. 85.
- Mary. C. Wilson: King Abdullah, Britain and the Making of Jordan. London: Cambridge University Press, 1990, P. 180.
- Avi, Plascov : The Palestinian Refugees in Jordan 1948-1957. London: Frank Cass, 1981, P. P. 7-9.
- Shaul, Mishal: West Bank/East Bank, The Palestinian in Jordan 1949-1967. London: New Haven, 1978, P. 11.
- Ai Shlaim: The Rise and Full of The All-Palestine Government. P. 39-45.

حكومة فيها عرفت باسم «حكومة عموم فلسطين»[11]، فبادرت الدول العربية الى الاعتراف بهذه الحكومة[12]، باستثناء الأردن، وقد فشلت جميع المحاولات التي بذلت لحمله على الاعتراف بها[13]، ولقد رأت الحكومة الأردنية في قرارات مؤتمر غزة تعارضاً مع سياستها تجاه فلسطين. لذا دعت الى عقد مؤتمر في عمان في اليوم نفسه الذي عقد فيه مؤتمر غزة في ١٩٤٨/١٠/١. وقد اتخذت الحكومة الأردنية كل الوسائل لانجاح هذا المؤتمر[14]. تشكلت اللجنة التحضيرية للمؤتمر من الشيخ سليمان التاجي الفاروقي، الشيخ سعد الدين العلمي، عجاج نويهض، حكمت التاجي الفاروقي

---

١١- الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، المجموعة الثانية ١٩٤٧-١٩٥٠، جامعة الدول العربية، الادارة العامة لشؤون فلسطين، (د. م). (د. ت)، ص ٤٥٤.
وانظر ايضاً:
- سميح شبيب: حكومة عموم فلسطين، ص ٨٠.

١٢- عيسى الشعيبي: الوعي الكياني والتطورات الكيانية، ص ٩٢؛ والآثار العامة لحرب ١٩٤٨، ص ٣٢.

١٣- انظر عن موقف الأردن من حكومة عموم فلسطين:
- عارف العارف: النكبة، ج/٣، ص ٧٠٨.
- عصام سخنيني: فلسطين الدولة، ص ٢٢٩-٢٣٠.
- محمد احمد محافظة: العلاقات الأردنية الفلسطينية ١٩٣٩-١٩٥١، ط/١، دار الفرقان، عمان، ١٩٨٣، ص ١٩١-١٩٥.
- عيسى الشعيبي: الوعي الكياني والتطورات الكيانية، ص ٩١-٩٢.

١٤- عصام سخنيني: ضم فلسطين الوسطى الى شرقي الأردن، (مجلة شؤون فلسطينية، عدد-٤٠، كانون اول، ١٩٧٤)، ص ٥٩.
وانظر أيضاً:
- علي محافظة: العلاقات الاردنية البريطانية، ص ١٨٩.
- أنيس الصايغ: الهاشميون وقضية فلسطين، ص ٢٧٣.
- سميح شبيب: مقدمات المصادرة الرسمية، ص ٧٨.
- نجيب الأحمد: فلسطين تاريخاً ونضالاً، ط/١، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٥، ص٥٣٨.
- Plascov, Avi: The Palestinian Refugees. P. P. 11-12
- Mary. C. Wilson: King Abdullah, P. 180.

والشيخ مصطفى الانصاري وعزت الكرزون. أما هيئة المؤتمر فشكلت على النحو التالي: الشيخ التاجي الفاروقي رئيساً، الشيخ سعد الدين العلمي نائباً للرئيس، عجاج نويهض سكرتيراً، هاشم الجاعوني والدكتور نور الدين الغصين كاتبي المؤتمر وأسفر المؤتمر على القرارات التالية:

١. إن مهمة الجيوش العربية لم تنتهِ ولن تنتهي إلا بهزيمة الصهيونية.
٢. إن الفلسطينيين العرب سينتظرون بشغف وصبر إلى قرار هيئة الأمم المتحدة الذي يأملون أن يكون عادلاً وشرعياً.
٣. المؤتمر يحث الحكومات العربية أن تنصرف عن الأقوال والتصريحات إلى الأعمال الحقيقية.
٤. المؤتمر يشد إنتباه الحكومات والشعوب العربية إلى ان تشكيل حكومة فلسطينية في غزة في وقت كان الشعب الفلسطيني فيه ممزقاً، هو عمل مؤذ وضار، خاصة بأنه يفرض على غير إرادة الشعب قادة يتمتعون بسمعة رديئة بسبب سياستهم السلبية.
٥. المؤتمر يحمل مسؤولية أية كوارث تحدث للشعب الفلسطيني من الآن فصاعداً للحكومات العربية التي أيدت حكومة غزة.
٦. المؤتمر يرى أن تكوين تلك الحكومة في شكلها الحالي مناقض لقرار سابق للجامعة العربية عندما اتفقت بأن لا حكومة تشكل قبل تحرير كافة الأراضي الفلسطينية على أن يقرر لنفسه شكل الحكومة التي يرغب.
٧. المؤتمر يطلب من الحكومة والصحافة المصرية الشقيقة أن تكف عن دعم حكومة غزة التي تقع داخل منطقة الجيش المصري. وإذا بقيت هذه الحكومة الضعيفة وغير الفعالة موجودة فستكون أكبر وأعضم كارثة تحل بعرب فلسطين، وستجعل من الممكن لليهود احتلال جميع المنطقة.
٨. المؤتمر يدعو الجيوش العربية بانزال ضربة عنيفة باليهود ليعيدوا الكرامة إلى الأمة العربية وينقذوا البلاد.
٩. يناشد المؤتمر هيئة الأمم المتحدة لتحقيق العدل بالنسبة لفلسطين.
١٠. يناشد المؤتمر الملوك والحكام العرب ليضاعفوا جهودهم لتحرير البلاد.

١١. يحيي المؤتمر الجيوش العربية التي أكدت استعدادها الكامل للموت في سبيل فلسطين.

١٢. نظراً لعلاقات القومية والروابط بين فلسطين ومملكة شرق الاردن فإن المؤتمر يعلق على الملك عبد الله أعظم الآمال للدفاع عن فلسطين والاحتفاظ بعروبتها وقدسيتها، والمؤتمر واثق بأن جلالته سوف لا يقبل أن يفرض على فلسطين حلٌ من قبل اناس يتوقون للسلطة وكانوا سيئي الأعمال وأنانيين خلال الثلاثين عاماً الماضية والذين تخلص منهم الشعب الفلسطيني، والمؤتمر يعطي جلالته ثقة غير محدودة ليتحدث باسم عرب فلسطين ويتباحث ويعمل كل شيء نيابة عنهم من أجل الوصول إلى حل لحالتهم وبالشكل الذي يرغبه، جلالته هو ممثلنا في جميع الأمور المتعلقة بمستقبل فلسطين والمؤتمر يؤيد جلالته في كل خطوة نحو حل المشكلة الفلسطينية.

١٣. المؤتمر مصمم على أن يبعث للهيئة العربية العليا برقية يعلمها إن عرب فلسطين قد سحبوا منها ثقتهم ولا يوجد للهيئة العربية العليا حق من الآن لتمثلهم أو تتحدث باسمهم، لأن الحكومات العربية قد تسلمت القضية العربية.

١٤. المؤتمر يقرر انتخاب لجنة تشريعية دائمة لتتأكد من أن القرارات ستنفذ.

١٥. المؤتمر يقرر ارسال نسخ من هذه القرارات إلى حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ولكل المعتمدين العرب والأجانب في عمان ليسلموها لحكوماتهم[١٥].

وكذلك فوض مؤتمر اريحا في ١٩٤٨/١٢/١ الحكومة الأردنية متابعة سياستها الفلسطينية. وكان من مقرراته:

١. يشكر المؤتمر الدول العربية لجهودها وتضحياتها، ويطلب منها جميعاً مواصلة القتال لإنقاذ فلسطين.

٢. المؤتمر يؤمن بوحدة فلسطين وأي حل يتعارض مع ذلك لن يعتبر حلا نهائياً.

---

١٥- محمد أحمد محافظة، العلاقات الأردنية الفلسطينية. ص ١٩٨-٢٠٠.
وانظر أيضاً:
- عصام سخنيني: ضم فلسطين الوسطى. ص ٥٩-٦٠.

٣. لن تسطيع الدول العربية محاربة الأخطار التي تواجهها وتهدد فلسطين ما لم يتوصلوا إلى وحدة قومية. ويجب أن يبدأ ذلك بوحدة فلسطين مع شرقي الأردن كمقدمة لوحدة عربية شاملة.

٤. المؤتمر يبايع الملك عبد الله ملكاً على فلسطين ويحيي جيشه الباسل والجيوش العربية التي حاربت وما تزال تحارب دفاعاً عن فلسطين.

٥. المؤتمر يتشدد بضرورة الاسراع في ارجاع اللاجئين إلى بلادهم والتعويض عليهم.

٦. المؤتمر يقترح على جلالته الإشارة بوضع نظام لإنتخاب ممثلين شرعيين عن عرب فلسطين، يستشارون في شؤونها.

٧. تبلغ هذه المقترحات إلى منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية وممثلين الدول الأخرى.

وعند إنتهاء أعمال المؤتمر توجه وفد برئاسة رئيس المؤتمر محمد علي الجعبري إلى الشونة الجنوبية حيث قابلوا الملك عبد الله وقدموا له قرارات المؤتمر حيث قبلها ووصفها بأنها عبء عظيم سيحمله ويبذل جهده في سبيل أدائه[١٦].

وقد عرضت قرارات مؤتمر أريحا على مجلس الوزراء الأردني فدرسها واصدر بياناً جاء فيه:

---

١٦- محمد أحمد محافظة: العلاقات الأردنية الفلسطينية. ص ٢٠٠-٢٠١.

وانظر ايضاً:

- عصام سخنيني: ضم فلسطين الوسطى. ص ٦٠-٦١.
- محمد عزة دروزة: القضية الفلسطينية. ج/٢، ص ٢١٣.
- عبدالله التل: كارثة فلسطين. ص٢٧٤-٢٧٩.
- علي محافظة: العلاقات الأردنية البريطانية. ص ١٨٩.
- سميح شبيب: حكومة عموم فلسطين. ص ٥٠-٥١.
- وثائق فلسطين ١٨٣٩-١٩٧٨. مركز الابحاث/منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٣. ص ١٩٩.
- Avi, Plascov: The Palestinian Refugees. P. P. 12-13.
- Shaul, Mishal: East Bank/West Bank. P. 12.
- Mary. C. Wilson: King Abdullah. P. 182.

١. إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية تقدر كل التقدير الرغبة التي ابداها كل المجتمعون وغالبية أهل فلسطين فيما يتعلق بتوحيد البلدين الشقيقين، وتراه متفقاً مع أهدافها، وهي ترحب به وتسعى للوصول إليه بالوسائل الدستورية والدولية ولتنفيذه في الوقت المناسب وفيما تقتضي به أساليب تقرير المصير.

٢. أخذت الحكومة علماً برغبة المؤتمر في أن تتم الدول العربية مهمة التحرير التي أعلنتها عند دخول فلسطين وهي ترى أن الجهود قد بذلت ولا تزال تبذل لتحقيق الغاية المنشودة، وتعتقد أن من المصلحة الوصول إلى حل ملائم لهذه القضية في أسرع وقت مستطاع.

٣. تشارك الحكومة رغبة المؤتمرين في السعي لدى هيئة الأمم المتحدة لإعادة اللاجئين في أقرب وقت وتعويضهم مالياً وهي دائبة في مسعاها لتنفيذ هذه الرغبة.

٤. بالنظر لما لهذا القرار من علاقة بكيان البلاد ومستقبلها ترى الحكومة أن يعرض على مجلس الأمة ليبدي رأيه فيه"[١٧].

وفي ١٩٤٨/١٢/١٣ استعرض مجلس الأمة مقررات مؤتمر اريحا واصدر القرار التالي: "إن مجلس الأمة الأردني بجلسته المشتركة المنعقدة في ١٩٤٨/١٢/١٣ بعد أن اطلع على قرار الحكومة رقم ٥٨٣ تاريخ ١٩٤٨/١٢/٧ الذي اتخذته بناءاً على مقررات المؤتمر الفلسطيني الثاني المنعقد بأريحا بتاريخ ١٩٤٨/١٢/١ يقرر بالإجماع موافقة الحكومة على سياستها في قرارها المذكور"[١٨].

٤٠٧٤٩٥

وتأييداً لقرارات مؤتمر أريحا قام المؤيدون للسياسة الأردنية بعقد مؤتمرين: الأول في رام الله في ١٩٤٨/١٢/٢٦، والآخر في نابلس في ١٩٤٨/١٢/٢٨. أما

---

١٧- محمد أحمد محافظة: العلاقات الأردنية الفلسطينية. ص ٢٠١-٢٠٢.

١٨- منيب الماضي وسليمان الموسى: تاريخ الأردن في القرن العشرين. ط١، (د.ن)، عمان ١٩٥٩، ص ٥٣٦.

المعارضون في قطاع غزة فقد رفضوا القرارات[19]. ونددت الدول العربية الأخرى بقرارات مؤتمر أريحا واعتبرتها خروجاً على ما تم الاتفاق عليه في اجتماع اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في ١٩٤٨/٤/١٢. فقد اتفق «... على أن دخول الجيوش العربية فلسطين لإنقاذها يجب أن ينظر إليه كتدبير مؤقت خالٍ من كل صفة من صفات الاحتلال والتجزئة لفلسطين، وأنه بعد اتمام تحريرها تسلم الى أصحابها ليحكموها كما يريدون»[20].

وتمشياً مع هذه السياسة جرى في ١٩٤٩/٥/٧ تغيير وزاري على الحكومة الأردنية -التي كانت برئاسة توفيق ابو الهدى- ضم اربعة وزراء* من الضفة الغربية[21].

وخلال الفترة الممتدة من انعقاد مؤتمر أريحا في ١٩٤٨/١٢/١ حتى اجراء الانتخابات النيابية في ١٩٥٠/٤/١١ اتخذت الحكومة الأردنية سلسلة من الإجراءات

---

١٩- سميح شبيب: مقدمات المصادرة الرسمية. ص ٨٠.
وانظر أيضاً:
- محمد عزة دروزة: القضية الفلسطينية. ج/٢، ص ٢١٥.
- مهدي عبد الهادي: المسألة الفلسطينية. ص ١٨٧-١٨٩.
- نجيب الأحمد: فلسطين تاريخاً ونضالاً. ص ٥٤١-٥٤٢.

٢٠- عيسى الشعيبي: الوعي الكياني والتطورات الكيانية. ص ١٠٦-١٠٧.
وانظر أيضاً:
- عصام سخنيني: ضم فلسطين الوسطى. ص ٦٤-٦٥.
- محمد أحمد محافظة: العلاقات الأردنية الفلسطينية. ص ٢٠٣-٢٠٤.
- محمد عزة دروزة: القضية الفلسطينية. ج/٢، ص ٢١٥-٢١٦.
- سميح شبيب: حكومة عموم فلسطين. ص ٦١-٦٢.
- Mary. C. Wilson: King Abdullah. P. 183.

* موسى ناصر-وزيراً للمواصلات، راغب النشاشيبي-وزيراً لوزارة اللاجئين، خلوصي خيري -وزيراً للتجارة والزراعة، روحي عبد الهادي-وزيراً للخارجية.

٢١- محمد أحمد محافظة: العلاقات الأردنية الفلسطينية. ص ٢٠٦.

الإدارية والقانونية مهدت جميعها لدمج ما تبقى من أرض فلسطين-وقد كانت خاضعة لسيطرة الجيش الأردني-في المملكة الأردنية الهاشمية".

وفي اواخر عام ١٩٤٩ صدرت ارادة ملكية بحل مجلس النواب الأردني تمهيداً لاجراء انتخابات نيابية تشمل الضفتين أسفرت في ١٩٥٠/٤/٢٠ عن تشكيل مجلس للنواب ضم عشرين نائباً لكل من الضفتين[٢٣].

وافتتح الملك عبد الله مجلس الأمة الموحد بخطابه في ١٩٥٠/٤/٢٤ أوضح فيه موقف الأردن من فلسطين وقضيتها (...... لمن دواعي الغبطة أن أفتتح لأول مرة في تاريخ الحياة الدستورية الأردنية مجلس الأمة وقد جمع بين ضفتي الأردن منبثقاً عن إرادة شعب واحد ووطن واحد وأمل واحد. وإنها لخطوة مباركة، هذه الخطوة إلى الوحدة تخطوها الضفتان، ويقبل على تحقيقها الشعب صاحب الشان، محمولاً على التمكين لوحدته القومية وعزته الوطنية ومصالحه المشتركة. وإن الأردن لكطائر، جناحاه شرقه وغربه، ومن حقه الطبيعي أن يجتمع شمله ويتلاقى أهله، بل إنكم لتعلمون يا أعيان الأمة ونوابها إن وحدة الضفتين حقيقة قومية وواقعية. أما أنها حقيقة قومية فثابت في تشابك الأصول والفروع والتحام المصالح الحيوية ووحدة الآلام والآمال، وأما أنها حقيقة واقعية فثابت في قيام روابط اتحادية وثيقة بين الضفتين منذ عام ١٩٢٢ أي منذ ثمانية وعشرين عاماً. تلك الروابط الملحوظة المهمة التي اشتملت على وحدة النقد والدفاع المشترك ولارتفاق في الموانيء وتوحيد أمن الحدود وتسهيل الحواجز الجمركية والسفرية على أساس وحدة المصالح والتبادل الثقافي والتشريعي)"

---

٢٢- المرجع نفسه، ص ٢٠٥-٢٠٧.

٢٣- الماضي والموسى: تاريخ الأردن في القرن العشرين. ص ٥٢٨-٥٤٠.
وانظر ايضاً:
- علي محافظة: العلاقات الأردنية البريطانية. ص ١٩٠.

٢٤- خطب العرش ١٩٢٩-١٩٧٢. جمعها وقدم لها هاني خير. (د. ن). عمان، (د. ت.). ص ١٢٦-١٣٣.
وأنظر أيضاً:
- عبد الله بن الحسين: الآثار الكاملة. ط١، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٧٣، ص ٢٤٦-٢٥٢.
- الدفاع: عدد ٢٩٦-٤٢٩٦-٢٥/٤/١٩٥٠.
- فلسطين: عدد ٧٥٥٤-٢٦/٤/١٩٥٠.

ثم تقدمت الحكومة الأردنية بمشروع قرار الوحدة بين الضفتين، فوافق عليه المجلس بصيغته، وقد نص القرار على «تأكيداً لثقة الأمة، واعترافاً بما لحضرة صاحب جلالة الملك عبد الله بن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، من فضل الجهاد في سبيل تحقيق الأماني القومية، واستناداً إلى حق تقرير المصير، وإلى واقع ضفتي الأردن الشرقية والغربية ووحدتهما القومية والطبيعية والجغرافية، وضرورات مصالحهما المشتركة ومجالهما الحيوي، يقرر مجلس الأمة الأردني الممثل للضفتين في هذا اليوم الواقع (في ٧ رجب سنة ١٣٦٩هـ الموافق لتاريخ ٢٤ نيسان ١٩٥٠) ويعلن ما يأتي :

١. تأييد الوحدة التامة بين ضفتي الأردن الشرقية والغربية واجتماعهما في دولة واحدة هي المملكة الأردنية الهاشمية وعلى رأسها حضرة صاحب الجلالة الملك عبد الله بن الحسين المعظم وذلك على أساس الحكم النيابي الدستوري والتساوي في الحقوق والواجبات بين المواطنين جميعاً.
٢. تأكيد المحافظة على كامل الحقوق العربية في فلسطين والدفاع عن تلك الحقوق بكل الوسائل المشروعة وبملء الحق وعدم المساس بالتسوية النهائية لقضيتها العادلة في نطاق الأماني القومية والتعاون العربي والعدالة الدولية.
٣. رفع هذا القرار الصادر عن مجلس الأمة بهيئتيه: الأعيان والنواب، الممثل لضفتي الأردن إلى حضرة صاحب الجلالة المعظم واعتباره نافذاً حال اقترانه بالتصديق الملكي.
٤. اعلان وتنفيذ هذا القرار من قبل حكومة المملكة الأردنية الهاشمية حال اقترانه بالتصديق الملكي السامي وتبليغه إلى الدول العربية الشقيقة والدول الأجنبية الصديقة بالطرق الدبلوماسية المرعية»".

وعلى أثر صدور هذا القرار، قام اعضاء المجلسين، بعد ظهر اليوم نفسه بحمل وثيقة القرار التاريخي بوحدة الضفتين إلى قصر رغدان وعرضوها على جلالة الملك. فقال لهم: "أشكر لمجلس الأمة ثقته. أما وقد صدر القرار، فلا يسعني إلا قبول إرادة الأمة". وتم التوقيع في الساعة الخامسة. وإيذاناً باكتساب هذا القرار صفته

---

٢٥- عبد الله بن الحسين: الآثار الكاملة. ص ٢٥١-٢٥٢.

التنفيذية اطلقت المدافع إحدى وعشرين طلقة، ثم تولت وزارة الخارجية تبليغه إلى الدول العربية الشقيقة والدول الأجنبية الصديقة"[٢٦].

عارضت الدول العربية قرار الأردن بضم الضفة الغربية الى شرقي الأردن، واتخذت الجامعة العربية قراراً بفصل الأردن من عضويتها بأغلبية الأصوات باستثناءِ اليمن والعراق، ولكن تم التراجع عن قرار الفصل في ١٢/٦/١٩٥٠ مقابل إعلان الأردن «... أن ضم الجزء الفلسطيني إليها إنما هو أجراء اقتضته الضرورات العملية ...»[٢٧].

وقد شكل الموقف الأردني عقبة رئيسية أمام حكومة عموم فلسطين في غزة، لأن الجيش الأردني كان يسيطر على معظم الأراضي الفلسطينية التي لم يحتلها العدو الصهيوني. وبذلك فقدت حكومة عموم فلسطين القاعدة الأساسية التي ينبغي أن تقوم عليها أي حكومة وتتمثل بالأرض والشعب. ومما زاد الأمر سوءاً رفض هيئة الأمم المتحدة الاعتراف بحكومة عموم فلسطين باعتبارها حكومة صورية، فضلاً عن الضغوط البريطانية على الدول العربية لمنع تأييدها للحكومة الفلسطينية[٢٨].

---

٢٦- الماضي والموسى: تاريخ الأردن في القرن العشرين. ص ٥٤٢.

٢٧- فيصل حوراني: الرفض العربي الرسمي لاسرائيل ١٩٤٤-١٩٥٠. (مجلة شؤون فلسطينية، عدد-١٠٧، تشرين اول، ١٩٨٠)، ص ٧٧.

وانظر ايضاً:

- أميل توما: ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية. ط/٢، دار ابن رشد، بيروت، ١٩٧٨. ص ٢٢١.
- محمد عزة دروزة: القضية الفلسطينية. ج/٢، ص ٢١٠-٢١٧.
- عيسى الشعيبي: الوعي الكياني والتطورات الكيانية. ص ١٠٥-١١٠.
- سميح شبيب: حكومة عموم فلسطين. ص ٦٢-٦٤.
- فلسطين: عدد ٧٥٥٥-٢٧/٤/١٩٥٠.
- فلسطين: عدد ٧٥٦٥-٩/٥/١٩٥٠.
- فلسطين: عدد ٧٥٦٧-١١/٥/١٩٥٠.

٢٨- سميح شبيب: حكومة عموم فلسطين. ص ٥٣-٥٨.

وانظر أيضاً:

- ابراهيم ابراش: القطرية الفلسطينية لماذا.... وإلى أين؟. (مجلة الوحدة، عدد- ٤٩، تشرين أول، ١٩٨٨)، ص ٢٣٤؛ والبعد القومي للقضية الفلسطينية. ص ٨١.

وفقدت الدول العربية حماستها للحكومة الفلسطينية، فامتنعت الجامعة العربية عن دعوتها الى حضور اجتماعاتها اللاحقة، كما منعتها الحكومة المصرية من ممارسة سلطتها في قطاع غزة، فابعدت الحاج أمين الحسيني الى القاهرة[٢٩]. وسرحت القوات العاملة في قطاع غزة قبيل توقيع اتفاقية رودس في ١٩٤٩/٢/٢٤ كما دعت الجامعة العربية إلى حل قوات الجهاد المقدس لعدم وجود الإمكانيات المالية في أذار ١٩٤٩ ثم ألحقت تلك القوات بالجيش المصري العامل في غزه وبتصفية حكومة عموم فلسطين سياسياً وعسكرياً رحلت مع الهيئة العربية العليا إلى القاهرة واصبحت الإدارة المصرية مسؤولة شكلاً وموضوعاً عن كل شيء في منطقة غزة وأدت الأسباب السابقة الى انهيار حكومة عموم فلسطين بعد وقت قصير[٣٠].

وهكذا ترتبت على هزيمة الجيوش العربية في حرب ١٩٤٨ أثارٌ سياسية أثرت على تطور الكيان الفلسطيني. فقد تم تشريد ما يقارب ٧٥٠ ألف نسمة الى الضفة الغربية وقطاع غزة والأقطار العربية المجاورة[٣١]. وقامت الدولة الصهيونية على ٨٠٪ من أرض فلسطين[٣٢]. أمّا ما تبقى من أرض فلسطين فدمجت الضفة الغربية بالمملكة الأردنية الهاشمية، ودمج قطاع غزة بالإدارة المصرية[٣٣]، وفرض الوصاية العربية على

---

٢٩- عيسى الشعيبي: الآثار العامة لحرب ١٩٤٨، ص ٣٢.
وانظر ايضاً:
- سميح شبيب: مقدمات المصادرة الرسمية، ص ٨١.
- عصام سخنيني: فلسطين الدولة، ص ٢٣٠-٢٣٢

٣٠- مروة أديب جبر: الجامعة العربية وقضية فلسطين ١٩٤٥-١٩٦٥، (مجلة شؤون عربية، عدد ١٣، اذار ١٩٨٢)، ص ٢٤٦-٢٤٧.

٣١-
Walter Zeeu Laqueur: The Middle East in Transition, Studies in Contemporary History. London: Praeger. 1958. p. 233.

٣٢- هنري كتن: فلسطين في ضوء الحق والعدل. ترجمة وديع فلسطين، ط/١، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٠. ص ٤٠.

٣٣- احمد صادق سعد وعبد القادر ياسين: الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٤٨-١٩٧٠. منشورات صلاح الدين، القدس، ١٩٧٨. ص ٦٦.
وانظر ايضاً:
- عيسى الشعيبي: الآثار العامة لحرب ١٩٤٨. ص ٢٩-٣٠.

القضية الفلسطينية[٣٤]. وهكذا يكون الكيان الفلسطيني قد فقد مقوماته: السكان والارض والسيادة.

واستمرت الأوضاع الفلسطينية في عقد الخمسينات رهينة ظروف حرب عام ١٩٤٨. وعلى الرغم من الإحباط الشديد، فإن الشعب المشرد في مخيمات اللاجئين لم يتخل عن حلم العودة الى الحقل والبيت والشاطىء؛ فلم يستطع اللاجئون الفلسطينيون المزاوجة بين العودة والتطلع الى فلسطين الكيان والدولة والمؤسسات. ويمكن القول ان توق عرب فلسطين الى الوحدة العربية كمدخل أساس للتحرير والعودة من العوامل المهمة في ركود الوعي على الكيان، أضف الى هذا عدم وجود تجربة كيانية خاصة بهم[٣٥].

واستمر الوعي الكياني الفلسطيني راكداً حتى العدوان الثلاثي على مصر في ٢٩/١٠/١٩٥٦* وسقوط غزة تحت الاحتلال الاسرائيلي الذي صدم السكان بممارسته القمعية مما أحدث تفكيراً جديداً عند سكان القطاع بخاصة[٣٦]. فقد شهدت السنوات التي أعقبت الاحتلال الاسرائيلي لقطاع غزة نشوء إرهاصات كيانية فلسطينية، وأخذت الساحة الفلسطينية تشهد تحركات جديدة لايجاد قواعد تنظيمية. فبعد أن

٣٤- محمود رياض: البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط ١٩٤٨-١٩٧٨. ط/١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨١. ص ١٦.

٣٥- عيسى الشعيبي: الكيانية الفلسطينية، الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي ١٩٤٧-١٩٧٤. ط/١، مركز الابحاث/ منظمة التحرير الفلسطينية. بيروت، ١٩٧٩. ص ٤٧-٤٩.

* انظر عن العدوان الثلاثي على مصر:

- محمد حسنين هيكل: ملفات السويس، ط/١، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٨٦.

٣٦- خيرية قاسمية: تطورات القضية الفلسطينية ١٩٥٧-١٩٦٧ على صعيد الشعب الفلسطيني. (الفصل الثالث، اولاً، في كتاب: القضية الفلسطينية والصراع العربي الاسرائيلي. ج/٢، ق/١. تحرير: عبد العزيز الدوري وأخرون. الامانة العامة لاتحاد الجامعات العربية)، عمان، ١٩٨٩، ص٢٩٣.
وانظر ايضاً:

- خليل الوزير: حركة فتح، النشوء، الإرتقاء، المثل الشرعي. مركز البحث والتعبئة في حركة فتح. (د. م)، ١٩٨٦، ص ١٥.

كان الهم الرئيسي لمثقفي القطاع تأمين لقمة العيش في المنفى، أخذت نخبة منهم على مسؤوليتها تأسيس منظمات قطرية سياسية وعسكرية[٣٧].

وهكذا ظهر على المسرح السياسي الفلسطيني، مع بداية عقد الستينات، عدة مؤسسات كان لها أثر كبير في حفز الوعي بالكيان الفلسطيني مثل حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» وهي أول حركة سياسية عسكرية تظهر على المسرح السياسي الفلسطيني بعد النكبة إذ تكونت خليتها الأولى عام ١٩٥٨، ثم أخذت تكون لها خلايا تنظيمية في الأقطار العربية[٣٨]. ومن خلال النشرة التي كانت تصدرها في بيروت «فلسطيننا»، والتي أشرف عليها ياسر عرفات وخليل الوزير[٣٩]. طرحت حركة «فتح» المبررات القانونية لوضع القضية الفلسطينية في يد الشعب الفلسطيني، وحذرت الحكومات العربية من الوقوف في وجه الوطنية الفلسطينية ومنعها من ممارسة نشاطها الوطني من خلال كيان فلسطين على أرض فلسطين[٤٠]، ليتمكن شعب فلسطين من ممارسة نضاله الوطني المشروع-كما نادت حركة «فتح» بضرورة وجود قيادة فلسطينية مستقلة لشعب فلسطين تبحث عن كيان خاص به على الأرض الفلسطينية كمرحلة اولى[٤١].

---

٣٧- عيسى الشعيبي: الكيانية الفلسطينية، ص ٥٠-٥١؛ والفلسطينيون ودروب العمل السياسي قبل قيام منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٤٨-١٩٦٤. (الفصل الثاني في كتاب: منظمة التحرير الفلسطينية، جذورها، تأسيسها، مساراتها). ص ٢٨-٢٩.

٣٨- جيرار شاليان: المقاومة الفلسطينية. ترجمة صباح كنعان، ط/١، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٠، ص ٧٢. وانظر أيضاً:
- خليل الوزير: حركة فتح. ص ٢١ و٢٤ و٢٥.
- كمال عدوان: فتح الميلاد والمسيرة. (مجلة شؤون فلسطينية، عدد-١٧، كانون ثاني، ١٩٧٣) ص ٤٥-٤٦.

٣٩- عيسى الشعيبي: الكيانية الفلسطينية. ص ٥٣؛ والفلسطينيون ودروب العمل السياسي. ص ٥٧.

٤٠- ابراهيم ابراش: القطرية الفلسطينية. ص ٢٣٦.

٤١- ابراهيم ابراش: البعد القومي للقضية الفلسطينية. ص ١٩١.
وانظر ايضاً:
- عيسى الشعيبي: الكيانية الفلسطينية. ص ٥٣-٥٧.

وتقوت حركة فتح بفعل حدثين هامين:

الأول، أنهيار الوحدة بين مصر وسوريا في ١٩٦١/٩/٢٨ الأمر الذي أحبط الكثير من الآمال التي بناها الفلسطينيون على دولة الوحدة. وكان انهيار التجربة الوحدوية بين مصر وسوريا بالنسبة اليهم نذير شؤم دلل على عدم جدوى انتظار الوحدة العربية لتعيد اليهم حقوقهم[٤٢].

والآخر، انتصار ثورة الجزائر وحصولها على الاستقلال عام ١٩٦٢ وما عناه هذا الانتصار من امكانية الانتصار على الاستعمار اعتماداً على الذات دون انتظار الدعم العربي أو الجيوش العربية مما شجع الفلسطينيين على تفجير ثورتهم بعد ان ثبت لهم أهمية الفعل الذاتي للشعوب[٤٣].

أما الاتحاد العام لطلبة فلسطين الذي تأسس في أواخر عام ١٩٥٩ في القاهرة بدعوة من الروابط الطلابية الفلسطينية في بيروت ودمشق والقاهرة وغيرها[٤٤]. فهو أول مؤسسة فلسطينية علنية تضم جميع الطلبة الفلسطينيين في الوطن العربي[٤٥]. وبرز من بين أعضاء هذا الاتحاد طلائع القيادات السياسية لشعب فلسطين[٤٦]. وحاز الاتحاد على اعتراف جامعة الدول العربية والموسسات الطلابية العالمية[٤٧].

أمّا حركة الارض فقد تأسست في عام ١٩٥٩ في الارض المحتلة في وقت لم يكن فيه لدى عرب الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ أي حركة سياسية تتبنى مطالبهم وتدافع

---

٤٢- عصام سخنيني: الكيان الفلسطيني ١٩٦٤-١٩٦٧. (مجلة شؤون فلسطينية، عدد-٤١/٤٢، كانون ثاني، شباط، ١٩٧٥). ص ٥٠.

٤٣- ابراهيم ابراش: البعد القومي للقضية الفلسطينية. ص ١٩.

٤٤- شحادة موسى: حول تجربة الاتحاد العام لطلبة فلسطين. (مجلة شؤون فلسطينية، عدد-٥، تشرين ثاني، ١٩٧١). ص ١٨٠.

٤٥- عيسى الشعيبي: الكيانية الفلسطينية. ص ٥٨.

٤٦- عيسى الشعيبي: الفلسطينيون ودروب العمل السياسي. ص ٤٠-٤١.

٤٧- شحادة موسى: حول تجربة الاتحاد العام لطلبة فلسطين. ص ١٨١.

عنها، للمراقبة الشديدة التي اتخذتها السلطات الاسرائيلية ضد الذين عملوا في هذا الاتجاه؛ ومن ابرز رموزها حبيب قهوجي ومنصور كردوش وصبري جريس. وحاول أعضاء حركة الأرض اصدار صحيفة لإيصال أفكارها الى مواطني الأرض المحتلة، غير أن السلطات الاسرائيلية منعتهم، فاضطروا الى اصدار صحيفة ،غير مرخصة استمرت حتى العدد الثالث عشر الذي صودر في المطبعة. وعندما شعرت السلطات الاسرائيلية بخطورة حركة الأرض قامت في عام ١٩٦٥ بحظر نشاطها على اعتبار أنها حركة غير قانونية، ومع ذلك أسهمت حركة الأرض في تطور الوعي الكياني عند الشــعب الفلســطيني في المناطق المحتلة وافراز بعض الرموز القيـادية في مرحلة لاحقة[٤٨].

بعد قيام الحكم الجمهوري في العراق عام ١٩٥٨ بزعامة عبد الكريم قاسم، حدث خلاف علني بينه وبين جمال عبد الناصر وفي تلك الأثناء نقل الحاج أمين الحسيني رئيس الهيئة العربية العليا، مقر إقامته من القاهرة إلى بغداد، في ظل أخبار مفادها وقوع خلاف بينه وبين جمال عبد الناصر أثر خطاب ألقاه حسين الشافعي في عام ١٩٥٩، بمناسبة ١٥ أيار، وأعلن فيه تشكيل هيئة أشبه ما تكون بحكومة ظل اسندت رئاستها إلى منير الريس وعضوية جمال الصوراني وزهدي أبو شعبان والحاج أمين الحسيني جاء ترتيبه سادساً مما أثار حفيظته إلى الهجرة من مصر وسط حملة إعلامية متبادلة، استقر في أعقابها في العراق لفترة ما.

---

٤٨- أنظر عن حركة الارض:

- حبيب قهوجي: العرب في ظل الاحتلال الاسرائيلي منذ ١٩٤٨. مركز الابحاث/ منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت ١٩٧٢، ص ٤٤٦-٤٧٧؛ والقصة الكاملة لحركة الأرض. (مجلة شؤون فلسطينية، عدد-١، آذار ١٩٧١)، ص ٣٩-٤٤.
- صبري جريس: العرب في اسرائيل. ط/٢، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٣، ص ٣١٤-٣٢١.
- عيسى الشعيبي: الكيانية الفلسطينية. ص ٦٣-٦٩.
- وليد جعفري: حركة الأرض وصحيفتها في الأرض المحتلة ١٩٤٨، ١٩٥٩-١٩٦٠. (مجلة شؤون عربية، عدد-٤٨، كانون أول، ١٩٨٦) ص ٣٩-٤٤.
- سمير جبور: تطور الوضع السياسي للعرب في الأرض المحتلة من العزلة الى يوم الأرض. (مجلة شؤون عربية، عدد-٤٨، كانون أول، ١٩٨٦) ص ١٧-٣٨.

على هدى هذين الحدثين، يمكن فهم ظاهرة نشوء فوج التحرير الفلسطيني في العراق في آذار ١٩٦٠. في الوقت الذي كانت فيه جامعة الدول العربية تحاول بمبادرة من جمال عبد الناصر إعادة بعث الكيان الفلسطيني.

وبناءً على ذلك أعلن العراق عن تشكيل فوج عسكري فلسطيني أطلق عليه اسم فوج التحرير الفلسطيني بإشراف الحكومة العراقية بعد أن قامت الهيئة العربية العليا من خلال مكاتبها بتنظيم عملية التطوع والالتحاق بهذا الفوج من الفلسطينيين الذين يعيشون في الدول العربية وقطاع غزة. وكان قائد الفوج وأمراء السرايا فيه من العراقيين، واقتصرت مهمة فوج التحرير الفلسطيني على الاستعراضات أثناء زيارات الوفود العربية.

وعندما تم تشكيل جيش التحرير الفلسطيني عام ١٩٦٤ التحق عدد كبير من أفراد فوج التحرير الفلسطيني به. وظلت هذه التجربة، لأنها كانت نابعة من الرسمية العربية-العراقية- عاجزة خلال سنوات وجودها عن ترك أي ملمح كياني، وهو ما عزلها عن التفاعل مع التجمعات الفلسطينية[٤٩].

وبادرت الشخصيات الفلسطينية المقيمة في القاهرة الى عقد اجتماع في عام ١٩٥٨ حضره احمد حلمي باشا رئيس حكومة عموم فلسطين سابقاً، والحاج امين الحسيني رئيس الهيئة العربية العليا، وغيرهما من الفلسطينيين المقيمين في مصر وسوريا. وقد انبثق عن هذا الاجتماع لجنة تحضيرية مهمتها الإعداد لقيام تنظيم فلسطيني على غرار الاتحاد القومي العربي في الجمهورية العربية المتحدة. وفي

---

٤٩- انظر عن فوج التحرير الفلسطيني:

- عيسى الشعيبي: الكيانية الفلسطينية. ص ٦٩-٧٢؛ والفلسطينيون ودروب العمل السياسي، ص ٤٣-٤٤.
- عصام سخنيني: الفلسطينيون في العراق. (مجلة شؤون فلسطينية، عدد-١٣، ايلول، ١٩٧٢) ص ٩٠-١١٦؛ والكيان الفلسطيني، ص ٤٩.
- أسعد عبد الرحمن: الدول العربية والجامعة العربية والقضية الفلسطينية ١٩٥٦-١٩٦٧، (الفصل الثالث، ثانياً في كتاب: القضية الفلسطينية والصراع العربي الاسرائيلي. ج/٢، ق/١). ص ٣٣٣-٣٣٨.

١٩٥٨/٥/١٥ عقد المجلس التشريعي في قطاع غزة جلسة فوق العادة قرر فيها قيام الاتحاد القومي العربي الفلسطيني الذي أصبح في ظل الادارة المصرية للإقليم الجنوبي ممثلاً شرعياً لسكان القطاع. وفي ١٩٦١/٤/٢٦ اجريت انتخابات عامة مباشرة في قطاع غزة لانتخاب المجلس التشريعي، لكن المجلس التشريعي المنتخب لم يمارس دوراً كبيراً في الحياة السياسية الفلسطينية في قطاع غزة بسبب شكلية المهام التي أنيطت به. وبانهيار تجربة الوحدة المصرية السورية في ١٩٦١/٩/٢٨ قضي نهائياً على تجربة الاتحاد القومي العربي في سوريا دون أن يترك آثاراً على الحياة السياسية للفلسطينين في سوريا. وعلى الرغم من بقاء الاتحاد العربي قائماً في مصر وقطاع غزة بعد انهيار الوحدة المصرية السورية * لكنه ظل شكلياً ولم يسجل أي دور سياسي ملموس[٥٠].

أما على الصعيد العربي، فقد شارك أبناء فلسطين في عدد من الأحزاب السياسية العربية-القومية-اذ أدت نكبة عام ١٩٤٨ الى تشتت الشعب الفلسطيني ونضاله السياسي، والى توزع الولاء لأبناء فلسطين على مختلف القوى الثورية العربية الرسمية والشعبية بعد أن فقدت ثقتها بالقوى المحافظة الفلسطينية والعربية[٥١]. ومثلت هذه الفترة مرحلة قومية النضال الفلسطيني وقومية الفكر

---

* انظر عن الوحدة المصرية السورية وانهيارها:

- رياض طه: قصة الوحدة والانفصال ١٩٥٥-١٩٦١. دار الافاق الجديدة، بيروت، ١٩٧٤.
- كامل أبو جابر: حزب البعث العربي الاشتراكي، تاريخه، عقيدته، وتنظيمه. رسالة دكتوراه-مركز ايداع الرسائل الجامعية، الجامعة الاردنية. (د. ت)، ص ٤٥-٥٢.
- محمود رياض: الأمن القومي العربي بين الإنجاز والفشل. ط/١، دار المستقبل العربي، بيروت، ١٩٨٦، ص ١٥٩-٢١٥.

٥٠- انظر عن الاتحاد القومي العربي الفلسطيني:

- عيسى الشعيبي: الكيانية الفلسطينية. ص ٦٢-٧٦؛ والفلسطينيون ودوروب العمل السياسي. ص ٤٤-٤٦.
- هارون هاشم رشيد: الادارة المصرية لقطاع غزة ١٩٤٨-١٩٦٧. (مجلة شؤون عربية، عدد-٣٦، شباط، ١٩٨٤) ص ١٣١-١٤٦.

٥١- عيسى الشعيبي: الفلسطينيون ودروب العمل السياسي. ص ٤٦.

السياسي الفلسطيني لأبناء فلسطين، مما أدى الى اندماج الفكر السياسي الفلسطيني في الفكر القومي العربي"[٥٢].

ووجد الفلسطينيون منفذاً لآمالهم في التحرير والعودة بالإسهام في تحقيق الوحدة العربية. فالوحدة في المنظور الفلسطيني تعني القوة، والقوة تعني العودة. وفي ظل غياب البديل الفلسطيني توزع الفلسطينيون كافة الولاءات الحزبية العربية ولم يحاولوا ان يبلوروا موقفاً فلسطينياً يعبر عن فلسطينيتهم إلاّ في نهاية الخمسينات وبداية الستينات ببروز الدعوة الى الكيان، الفلسطيني وإحياء الشخصية الفلسطينية، اذ نظم الفلسطينيون أنفسهم في اطارات خاصة بهم ضمن الشعارات القومية والتزاماً بمنهجية الوحدة طريق التحرير"[٥٣].

أما مواقع الفلسطينيين الفاعلة في الأحزاب القومية مثل حزب البعث الذي تأسس عام ١٩٤٧ في سوريا وانتشرت فروعه في بعض الاقطار العربية، فقد تمثل في إصدار الحزب بياناً عام ١٩٥٩ طالب فيه الحكومات العربية أن تزيد من جهودها لتحرير فلسطين، وتأمين حياة كريمة للنازحين. كما قرر الحزب في مؤتمره عام ١٩٦٠ تأليف "جبهة شعبية" تضم التنظيمات الفلسطينية كافة، على أن تكون هذه الجبهة مستقلة عن الحكومات العربية للدعاية للقضية الفلسطينية في المجالات الدولية كافة. وفي عام ١٩٦١ تقدم حزب البعث بمذكرة الى وزراء الخارجية العرب المجتمعين في بغداد طالبهم فيها بإنشاء "جبهة تحرير فلسطين" وتقديم المساعدات المادية لها بحيث يكون لها صفة الاختصاص في جميع الشؤون المتعلقة بقضية فلسطين. وكذلك دعا الحزب بوضوح في عام ١٩٦٢ الى إقامة كيان فلسطيني "بمستوى العمل لتحرير فلسطين". وبعد وصول حزب البعث الى السلطة في سوريا في عام ١٩٦٣ عقد مؤتمره السادس في ١٩٦٣/١٠/٩ وأكد فيه تبني الحزب لفكرة انشاء "جبهة لتحرير فلسطين"

---

٥٢- ابراهيم ابراش: البعد القومي للقضية الفلسطينية، ص ٨٩.

٥٣ ابراهيم ابراش: الفلسطينيون والوحدة العربية منذ نكبة ١٩٤٨ حتى اليوم. (مجلة المستقبل العربي، عدد-٦٥، تموز ١٩٨٤)، ص ٤٥.

لتجسيد الكيان الفلسطيني ضمن الإطار القومي في مرحلة اتصفت بغياب الكيان الفلسطيني[٥٤].

ومع تعدد الهموم والتحديات القطرية نهض القوميون العرب من أبناء فلسطين بدورهم في نطاق الالتزام بالعمل القومي، لا سيما بعد قيام دولة الوحدة بين مصر وسوريا في عام ١٩٥٨، فتشكلت من بين العناصر القيادية في حركة القوميين العرب لجنة سميت «لجنة فلسطين» في عام ١٩٥٨، وفي عام ١٩٦٠ تشكل جهاز فلسطيني خاص عرف باسم «اقليم فلسطين» أسوة بسائر أقاليم الحركة، وقد افرزت لهذا الجهاز الذي عرف «بقيادة العمل الفلسطيني» معظم الكوادر الفلسطينية من أبناء فلسطين المنتمين لهذه الحركة. وعقدت «الساحات الفلسطينية» أول مؤتمر قطري فلسطيني في عام ١٩٦٣ ضم ممثلين عن أبناء فلسطين في الأردن وسوريا ولبنان ومصر والعراق والكويت. ومما يجدر ذكره ان حركة القوميين العرب، شأن غيرها من الاحزاب القومية، افرزت دوراً خاصاً للفلسطينيين في صفوفها، ومهمات محددة لهم دون ان يعني ذلك تخليها عن شعاراتها القومية[٥٥].

---

٥٤- انظر عن تجسيد حزب البعث لفكرة الكيان الفلسطيني:
- كامل أبو جابر: حزب البعث العربي الاشتراكي. ص ١٨-٢٠ و ١٣٠-١٣١.
- مطاع صفدي: حزب البعث، مأساة المولد. ط/١، منشورات دار الاداب، بيروت، ١٩٦٤، ص ٥٥.
- عيسى الشعيبي: الكيانية الفلسطينية. ص ٧٨-٨٣؛ والآثار العامة لحرب ١٩٤٨، ص ٤٧-٤٨.
- عصام سخنيني: الكيان الفلسطيني. ص ٥١.
- عبدالقادر ياسين: الحركات القومية العربية والكفاح المسلح الفلسطيني. (مجلة شؤون فلسطينية، عدد- ٩٨، كانون ثاني، ١٩٨٠)، ص ٥٠.

٥٥- انظر عن حركة القوميين العرب ودور أبناء فلسطين فيها:
- باسل الكبيسي: حركة القوميين العرب. ترجمة نادرة الخضيري الكبيسي، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، (د. ت)، ص ٥٨ وما بعدها.
- عيسى الشعيبي: الكيانية الفلسطينية. ص ٨٣-٨٧؛ والفلسطينيون ودروب العمل السياسي. ص ٤٨-٥٠.
- ابراهيم ابراش: البعد القومي للقضية الفلسطينية. ص ٩٢ و٩٤ و١١٦ و١٥٣؛ والقطرية الفلسطينية. ص ٢٣٧؛ والفلسطينيون والوحدة العربية. ص ٤٦.
- عبد القادر ياسين: الحركات القومية العربية. ص ٥٠.

اما على الصعيد الرسمي العربي فقد استجاب مجلس الجامعة العربية في آذار ١٩٥٩ الى مبادرة من الجمهورية العربية المتحدة لبحث بعض الجوانب الفلسطينية المستقلة مثل ابراز الكيان وإنشاء جيش. وقد أوصى مجلس الجامعة بدراسة موضوع «اعادة تنظيم الشعب الفلسطيني لإسماع صوته في المجالين العربي والدولي بواسطة ممثلين يختارهم الشعب الفلسطيني، وإنشاء جيش فلسطيني» بيد أنّ الأردن عارض التوصية في دورة مجلس الجامعة في ايلول ١٩٥٩[٥٦].

واجتمع مجلس الجامعة في آب ١٩٦٠، بطلب من الجمهورية العربية المتحدة، في شتورا. ونتيجة لعدم الاتفاق بين الدول العربية لم يتخذ أي قرار حتى دورة عام ١٩٦٣ عندما تم انتخاب أحمد الشقيري ممثلاً لفلسطين في الجامعة العربية خلفاً لأحمد حلمي باشا الذي توفي في العام نفسه. ووفقاً لقرار جامعة الدول العربية رقم ١٩٣٢ الذي دعا الشقيري الى زيارة الدول العربية لبحث القضية الفلسطينية من مختلف جوانبها، وأكد القرار ما يلي:

١- ان الشعب الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في فلسطين وان من حقه أن يسترد وطنه ويقرر مصيره ويمارس حقوقه الوطنية الكاملة.
٢- ان الوقت قد حان ليتولى أهل فلسطين أمر قضيتهم، وإن من واجب الدول العربية أن تتيح لهم الفرصة لممارسة هذا الحق.
٣- تؤيد اللجنة المبادىء التي تضمنتها المذكرة العراقية[٥٧].

---

٥٦- عصام سخنيني: الكيان الفلسطيني. ص ٤٨-٤٩.
وانظر ايضاً:
- عيسى الشعيبي: الكيانية الفلسطينية. ص ٨٨؛ والفلسطينيون ودروب العمل السياسي. ص ٦٦-٦٧.
- سعد وياسين: الحركة الوطنية الفلسطينية. ص ٧٩.
- هارون هاشم رشيد: جامعة الدول العربية. دار سلاسل للنشر، تونس، ١٩٨٠، ص ١١٦.

٥٧- ابراهيم ابراش: القطرية الفلسطينية. ص ٢٢٧-٢٢٨.
وانظر ايضاً:
- احمد الشقيري: من القمة الى الهزيمة. ط/١، دار العودة، بيروت، ١٩٧١. ص ١٠-١٩.
- فيصل حوراني: الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٦٤-١٩٧٤. ط/١، مركز الابحاث/ منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٠، ص ٢٣.
- عيسى الشعيبي: الكيانية الفلسطينية. ص ٨٩-٩٢.

وكانت مذكرة الحكومة العراقية التي تبناها مجلس الجامعة العربية قد تضمنت مشروعاً لإبراز الكيان الفلسطيني على النحو التالي:

١- يقسم الفلسطينيون المقيمون في كل من قطاع غزة، والضفة الغربية، وسوريا، ولبنان، والعراق، وحيثما توافر عدد كاف منهم الى دوائر انتخابية تنتخب كل منها ممثلاً عنها.

٢- يجتمع الممثلون الفلسطينيون في مجلس وطني فلسطيني وينتخبون حكومة فلسطين.

٣- تقيم حكومة فلسطين علاقات سياسية مع كل الاقطار العربية التي ستعترف بها وتكون مهمة ممثليات هذه الحكومة تنسيق العمل مع كل الحكومات العربية من أجل تحرير فلسطين.

٤- توضع خطة عربية لاستعادة فلسطين، تشارك فيها الحكومة الفلسطينية والدول العربية المهتمة بتحرير فلسطين كافة.

٥- تتولى حكومة فلسطين وممثلوها خارج الوطن العربي الدعوة الى قضية فلسطين وتمثيل شعبها في المؤتمرات والمحافل والمناسبات الدولية كافة.

٦- تؤلف حكومة فلسطين جيش التحرير الفلسطيني الذي تتعهد الحكومات العربية بمسؤولية تدريبه وتسليحه.

٧- يكون مقر حكومة فلسطين في أي قطر عربي تراه مناسباً وبموافقة حكومة ذلك القطر[٥٨].

وقد اعترض رئيس الوفد الأردني عبدالله زريقات على تبني مجلس الجامعة المذكرة العراقية. ومن اجل اقناع الحكومة الأردنية بمشروع الحكومة العراقية لاقامة حكومة فلسطينية سافر الشقيري بصحبة عبدالله زريقات إلى عمان، وعندما عاد الشقيري من عمان صرح بأن موقف الحكومة الأردنية على ما هو عليه تجاه الكيان الفلسطيني[٥٩].

---

٥٨- أحمد نوفل: منظمة التحرير الفلسطينية في المرحلة التأسيسية ١٩٦٣-١٩٦٥. (الفصل الرابع في كتاب: منظمة التحرير الفلسطينية، جذورها، تأسيسها، مساراتها). ص ٦٨-٦٩.

٥٩- عيسى الشعيبي: الكيانية الفلسطينية. ص ٩٣-٩٤.

ويمكن اجمال المرحلة التي سبقت ولادة منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤ في ما يلي:-

١- غياب الحركة الوطنية الفلسطينية المستقلة والفاعلة عن المسرح السياسي العربي والدولي.
٢- هيمنة الأنظمة العربية على القضية الفلسطينية.
٣- غلبة الفكر السياسي العربي القومي.

لقد ادت العوامل السابقة الى عدم قدرة الكيانية الفلسطينية على التعبير عن نفسها بوضوح، وبالتالي بقاء الفلسطيني غير قادر حتى نهاية الخمسينات على استيعاب وجود حركة وطنية فلسطينية مستقلة[٦٠].

ومن خلال التجربة القومية التي انغمس الفلسطينيون فيها على أمل أن الوحدة العربية هي طريق التحرير والعودة أدرك الفلسطينيون أن الوحدة العربية تقتصر على الشعارات، كما شعر فريق من أبناء فلسطين أن الانظمة العربية والأحزاب السياسية قد استغلت القضية الفلسطينية لخدمة مصالحها، ولذلك جاءت الكيانية الفلسطينية كرد فعل على سلبية الموقف العربي[٦١].

وعندما شعرت الدول العربية بتنامي المد الثوري الفلسطيني عملت على احتوائه لا سيما أن الدعوة الى ابراز الكيان الفلسطيني اصبحت القاسم المشترك لكل القوى الفلسطينية.

وهكذا عملت الدول العربية والجامعة العربية على انشاء منظمة التحرير الفلسطينية في مهد الرسمية العربية[٦٢].

---

٦٠- ابراهيم ابراش: القطرية الفلسطينية، ص ٢٣٥؛ والبعد القومي للقضية الفلسطينية، ص١٧٩.

٦١- ابراهيم ابراش: القطرية الفلسطينية، ص ٢٣٦.

٦٢- ابراهيم ابراش: البعد القومي للقضية الفلسطينية، ص ١٩٣.

# الفصل الثاني

## منظمة التحرير الفلسطينية

### ولادة عسرة ١٩٦٤

شهدت المرحلة الممتدة من (١٩٤٨-١٩٦٣) التي سبقت قيام منظمة التحرير الفلسطينية ظهور مؤسسات سياسية وعسكرية فلسطينية على المسرح السياسي الفلسطيني. ومن المؤسسات-التى أشرت إليها في الفصل الاول-حركة التحرير الوطني الفلسطيني، وحركة الارض، والاتحاد العام لطلبة فلسطين، والاتحاد القومي العربي الفلسطيني، وفوج التحرير الفلسطيني. وقد أسهمت المؤسسات السابقة في نمو الوعي بالكيان الفلسطيني.

وعلى المسرح السياسي العربي، بدأت الأحزاب القومية بإسناد دور خاص لأبناء فلسطين المنضوين تحت رايتها مثل حزب البعث، وحركة القوميين العرب. وأما على الصعيد الرسمي العربي فقد بحثت جامعة الدول العربية مسألة إبراز الكيان الفلسطيني.

وأدى كل ذلك الى أن ينادي بعض الفلسطينيين بالهوية الفلسطينية ورفع شعار «التحرير الطريق الى الوحدة». ومع تنامي «العمل الثوري» الفلسطيني أخذت الدول العربية تعمل على احتواء «المد الثوري» الفلسطيني من خلال العمل الرسمي بإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية.

ففي ١٩٦٣/١٢/٢٣ دعا جمال عبد الناصر الملوك والرؤساء العرب الى عقد اجتماع على مستوى القمة[١]. للبحث في انفراد اسرائيل بتحويل مجرى نهر الأردن، واتخاذ الخطوات اللازمة لمنع ذلك، أو في اسوأ الأحوال الاعتراف بالعجز العربي. ويبدو ان فشل مؤتمرات رؤساء الأركان العرب ومجلس الدفاع العربي المشترك منذ عام ١٩٦٠ كان السبب الظاهر لتلك الدعوة[٢]، بالاضافة الى أسباب أخرى حدت بالقاهرة الى توجيه تلك الدعوة؛ منها رغبة عبد الناصر في التوصل الى حل لحرب اليمن التي طالت، وتفادي حرب مبكرة مع اسرائيل تحت وطأة مزايدات بعض الدول العربية الدائرة أنذاك[٣].

---

١- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤، ط/١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٥، ص ٣-٤.

وانظر أيضاً:

- فيصل حوراني: الفكر السياسي الفلسطيني، ص ٤.
- محمد حسنين هيكل: الانفجار ١٩٦٧، ط/١، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٢٠٠.

Leila, S. Kadi: Basic Political Documents of the Armed Palestinian Resistance Movement. Beirut: PLO, Research Center, 1969. p. 19.

٢- اسعد عبدالرحمن: الدول العربية والجامعة العربية، ص ٢٤.

وانظر ايضاً:

- صلاح العقاد: المشرق العربي المعاصر، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٢، ص ٤٦٢.
- محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، ج/١، ط/١، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٨٨، ص ٧٣٠-٧٣١.

Jillian, Becker: The Palestinian Liberation Organization, The Rise and Fall of, the Palestinian Liberation Organization. London: George Weiden feld, 1984. p.p. 37-38

٣- اسعد عبدالرحمن: تطورات قضية فلسطين وتفاعلاتها مع البيئة الرسمية العربية ١٩٥٦-١٩٦٧، (مجلة شؤون فلسطينية، عدد-١٢٩/ ١٣٠/ ١٣١، آب/أيلول/تشرين اول، ١٩٨٢)، ص ٥٧.

واستجاب الملوك والرؤساء العرب لدعوة عبد الناصر، وانعقد المؤتمر في القاهرة في ١٩٦٤/١/١٣[٤]. وحضره أحمد الشقيري ممثل فلسطين في الجامعة العربيــة[٥].

وناقش المؤتمرون مسألة تنقية الأجواء العربية بين الزعماء العرب، وحل الخلافات التي كانت قائمة بينهم، وتحويل مجرى نهر الأردن، والقضية الفلسطينية لا سيما الجانب المتعلق بإبراز الكيان الفلسطيني[٦].

وتوصل الملوك والرؤساء العرب الى قرار بإنشاء الكيان الفلسطيني على الرغم من رفض الأردن لمحاولات تضمين البيان الختامي للقمة أيّ إشارة الى الكيان الفلسطيني، غير أن الشقيري سارع الى إلقاء خطاب أمام الملوك والرؤساء العرب قائلاً: «... ان الكيان الفلسطيني ليس حكومة، ولا يمارس سيادة، ولا يهدف الى سلخ الضفة الغربية عن الضفة الشرقية، وانما هو تنظيم للشعب الفلسطيني يتعاون مع جميع الدول العربية».

وهدف الشقيري من ذلك طمأنة الأردن، ومن جهة اخرى طلب الملك سعود ملك العربية السعودية تشكيل حكومة لفلسطين. أمّا سوريا فقد رأت أنه لا فائدة للكيان

---

٤- المصدر نفسه، ص ٥٧.
وانظر ايضاً:

Leila, S. Kadi: Baise Political Documents. p. 18.

Jillian, Becker: The PLO, the Rise and Fall of. p. 38.

٥- محمود رياض: الأمن القومي العربي. ص ٢٨٣.

٦- أحمد نوفل: منظمة التحرير الفلسطينية في المرحلة التاسيسية. ص ٦٩.
وانظر ايضاً:

- يوسي ميلمان ودان رفيف: التعاون العدائي، وقصة الاتصالات السرية بين الأردن واسرائيل. ترجمة، مصطفى داود كبها، منشورات مكتبة القبس، الناصرة، ١٩٨٨، ص ١٠٢.
- محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، ج/١، ص ٧٣٢.

Helena, Cobban: The Palestinian Liberation Organiztion, People, Power and Politics. London: Cambridge University Press. 1984. p. 28.

من دون الأرض، ولهذا طلبت إعطاء الضفة الغربية وقطاع غزة للكيان الفلسطيني، مما أثار حفيظة الأردن. كما ان بعض الدول العربية كتونس والجزائر أشارتا إلى ضرورة إنشاء جبهة تحرير وطنية[٧].

ولأن الدول العربية لم تكن متفقة على طبيعة الكيان الفلسطيني وأهدافه، فقد صدر البيان الختامي المشترك دون ذكر للكيان الفلسطيني مكتفياً بدعوة الشعب الفلسطيني الى تنظيم نفسه ليشارك في تحرير وطنه. وجاء في البيان الختامي الصادر عن المؤتمر في ١٩٦٤/١/١٧ بأنهم «... اتخذوا القرارات اللازمة لاتقاء الخطر الصهيوني الماثل سواء في الميدان الدفاعي، أو الميدان الفني، أو ميدان تنظيم الشعب الفلسطيني وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره». كما طلب المؤتمرون من الشقيري الاستمرار «... في اتصالاته بالدول الأعضاء والشعب الفلسطيني للوصول الى إقامة القواعد السليمة لتنظيم الشعب الفلسطيني»[٨].
ويذكر الشقيري بان «... قرارات مؤتمر القمة كانت هزيلة فيما يتعلق بالكيان الفلسطيني»، وبرر قبوله بها رغبة في «... أن يضع قدمه على أول الطريق[٩]. ....

---

٧- الشقيري: من القمة إلى الهزيمة. ص ٤٦-٤٧.
وانظر ايضاً:
- عيسى الشعيبي: الكيانية الفلسطينية. ص ١٠٠-١٠١.
- أحمد نوفل: منظمة التحرير الفلسطينية في المرحلة التأسيسية. ص ٦٩-٧٠.
- محمود رياض: الامن القومي العربي. ص ٢٨٦-٢٨٧.

٨- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤، ص ٥-٦.
وانظر ايضاً: - وثائق فلسطين ١٨٣٩-١٩٧٨. ص ٤٢٠.
- فيصل حوراني: الفكر السياسي الفلسطيني. ص ٢٥.
- محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان. ج/١. ص ٧٣٢.
- عصام سخنيني: الكيان الفلسطيني. ص ٥٢.
- محمود رياض: الامن القومي العربي. ص ٢٨٧.
- هشام الدجاني: القضية الفلسطينية في القمم العربية. (مجلة الوحدة، عدد-٥١، كانون اول، ١٩٨٨) ص ٢٤٠-٢٤٢.

٩ - الشقيري: من القمة الى الهزيمة. ص ٥٠.

ويبدأ من الصفر، بل من العدم». يصف الشقيري حاله فيقول «... خرجت من المؤتمر وليس في جيبي إلا قرار، ولم يكن في جيبي نفقات سفري ولكن في قلبي عزمات الشعب الفلسطيني[١٠]».

لم يخول قرار الملوك والرؤساء الشقيري انشاء الكيان، وإنما الاتصال والدرس بغية الوصول الى القواعد السليمة لتنظيم الشعب الفلسطيني، ثم تقديم تقرير الى مؤتمر القمة العربي الثاني المزمع عقده في شهر ايلول ١٩٦٤[١١].

وكيلا يكون مصير هذا القرار كمصير القرارات السابقة لتباين أراء الدول العربية حول كيفية تشكيل الكيان واختصاصاته، واختلاف أراء التنظيمات والتجمعات الفلسطينية[١٢]. قرر الشقيري وضع الحكومات العربية والشعب الفلسطيني أمام الأمر الواقع من خلال الدعوة الى مجلس وطني يعقد في القدس ينظر في الميثاق والنظام الأساسي، ويعلن عن قيام منظمة التحرير الفلسطينية. وينتخب لجنة تنفيذية تشترك، بعد ذلك، في مؤتمر القمة العربي الثاني في شهر ايلول ١٩٦٤ في الاسكندرية باسم منظمة التحرير الفلسطينية بدلاً من الاسم السابق «ممثل فلسطين في الجامعة العربية»[١٣]. وسيزور الشقيري معظم الدول العربية ليطلع حكوماتها والتجمعات الفلسطينية فيها على الأسس التي وضعها من أجل بناء الكيان الفلسطيني[١٤].

اجتمع الشقيري بالرئيس عبد الناصر واطلعه على مشروع الميثاق والنظام الأساسي ولخص له طريقة انشاء الكيان الفلسطيني، وذكر له أنه بسبيل الإعداد

---

١٠- المصدر نفسه، ص ٥٤.

١١- المصدر نفسه، ص ٦١.

١٢- المصدر نفسه، ص ٦١.
وانظر ايضاً:
- عيسى الشعيبي: الكيانية الفلسطينية. ص. ١٠١.
- عصام سخنيني: الكيان الفلسطيني. ص ٥٣.

١٣- الشقيري: من القمة الى الهزيمة، ص ٦١.

١٤- Leila, S. Kadi: Basic Political Documents. p. 19.

لمؤتمر فلسطيني يعقد في القدس لاخراج منظمة التحرير الفلسطينية؛ ووافق عبد الناصر على المشروع[15]. وقابل الشقيري ايضاً وزير خارجية مصر، آنذاك، محمود فوزي وعرض عليه الخطوط العريضة لمشروع الكيان الفلسطيني[16]. وكانت موافقة مصر الضوء الأخضر للشقيري ليستمر في الخط السياسي الذي رسمه لإبراز الكيان الفلسطيني.

وتوجه الشقيري من القاهرة إلى عمان[17]، حيث اجتمع بالملك حسين في ١٩٦٤/٢/٢٠، وحضر الاجتماع عن الجانب الأردني رئيس الوزراء حسين بن ناصر ورئيس الديوان الملكي بهجت التلهوني ووزير الخارجية انطون عطاالله[18]، وكرر الشقيري للجانب الأردني القول بأن «... الكيان الفلسطيني ليس حكومة، ولا يمارس سيادة، ولا يعني سلخ الضفة الغربية عن الضفة الشرقية»[19] وبعد انتهاء المحادثات صدر بيان أردني جاء فيه "لقد جاءت زيارة الشقيري للأردن كخطوة أولى في سبيل تنفيذ القرار الخاص بالكيان الفلسطيني المتخذ من قبل الملوك والرؤساء العرب الذي عقد في القاهرة وقد عقدت منذ وصول الشقيري إلى عمان سلسلة من الإجتماعات برئاسة الملك المعظم أعرب فيها جلالته عن حرصه على التمسك بمقررات مؤتمر القمة ووفائه لها وفي طليعتها القرار المتعلق بالكيان الفلسطيني وبارك جلالته أمس ما قدمه السيد الشقيري بين يديه من الخطوات المزمع اتخاذها لتنفيذ قرار الكيان باعتبارها حجر الزاوية في تنظيم الشعب الفلسطيني ووسيلة لاعداده للقيام بدوره الفعال في تحرير الوطن السليب"[20]. وبذلك سهلت الموافقة الأردنية مهمة الشقيري في معظم الأقطار العربية.

---

١٥- الشقيري: من القمة الى الهزيمة. ص ٦٢.

١٦- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤. ص ٧٢.

١٧- الشقيري: من القمة الى الهزيمة، ص ٦٣.

١٨- فلسطين: ١٩٦٤/٢/٢١.

١٩- الشقيري: من القمة إلى الهزيمة. ص ٦٥-٦٦.

٢٠- فلسطين: ١٩٦٤/٢/٢٣.

وغادر الشقيري عمان الى دمشق، التي كانت ترى أن الكيان لا يقوم بغير أرض وعلى الأردن أن يسلم الضفة الغربية، وأن تسلم مصر قطاع غزة. وأصر المسؤولون السوريون أن يختار الشعب الفلسطيني ممثليه عن طريق اجراء انتخابات عامة[٢١]. ولعل الموقف السوري المعارض يعود الى الاضطراب في العلاقات بين دمشق والقاهرة فاتهموا الشقيري بأنه صنيعة عبد الناصر[٢٢].

أمّا بغداد فقد أيدت الكيان الفلسطيني. وصدر اعلان رسمي عن وزارة الخارجية العراقية بالموافقة على انشائه[٢٣]. كما ايدت الكويت والبحرين وقطر ولبنان مشروع الكيان الفلسطيني الذي اعده الشقيري[٢٤]. أما السعودية فقد رفضت استقبال الشقيري الذي يعزو هذا الى وجود خلافات مع الأمير فيصل حين كان الشقيري مندوباً للسعودية في الامم المتحدة[٢٥] فضلاً عن تأييد عبد الناصر للكيان، وقد كانت علاقة الرئيس المصري مع السعودية سيئة بسبب حرب اليمن، فانعكس ذلك على موقف السعودية من الشقيري[٢٦].

---

٢١- أحمد نوفل: منظمة التحرير الفلسطينية في المرحلة التاسيسية. ص ٧١.
وانظر ايضاً:
- الشقيري: من القمة الى الهزيمة. ص ٧٢-٧٣.
- حسين ابو النمل: قطاع غزة ١٩٤٨-١٩٦٧. ص ٢١٨.

٢٢- محمود رياض: الأمن القومي العربي. ص ٢٨٩.

٢٣- الشقيري: من القمة الى الهزيمة. ص ٧٦.
وانظر ايضاً:
- محمود رياض: الامن القومي العربي. ص ٢٨٨.

٢٤- الشقيري: من القمة الى الهزيمة، ص ٧٩-٨١.
وانظر ايضاً:
- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤. ص ٧٥.
- محمود رياض: الأمن القومي العربي، ص ٢٨٨.

٢٥- الشقيري: من القمة الى الهزيمة، ص ٦-٩ و ٩٠.

٢٦- احمد نوفل: منظمة التحرير الفلسطينية والعمل في الساحة العربية ١٩٦٤-١٩٦٧. (الفصل السادس في كتاب: منظمة التحرير الفلسطينية، جذورها، تأسيسها، مساراتها). ص١١٢.

ومهما يكن من امر، فقد رحب الفلسطينيون داخل فلسطين وخارجها بالكيان الموعود وعدوه، خطوة مهمة على طريق العودة الى فلسطين[٢٧]. وقد استقبلت الجماهير الفلسطينية الشقيري بحفاوة وحماسة أثناء جولته في البلاد العربية في الفترة الممتدة من ٢/١٩ الى ١٩٦٤/٤/٥ إذ نجح في عقد ثلاثين مؤتمراً شعبياً ركز فيها على شرح طبيعة الكيان وأهدافه[٢٨].

وأمّا على مستوى المنظمات الفلسطينية، فقد اعتبرت الهيئة العربية العليا قرار القمة الأولى تجاوزاً لرئاسة الحاج أمين الحسيني[٢٩]، وأرسلت البرقيات الى الدول العربية تطالبها فيها بعدم إنشاءِ كيان فلسطيني ما دامت الهيئة العربية العليا موجودة. ومما ذكره الحاج امين الحسيني في رسالة الى الملك حسين «... ان الكيان الفلسطيني سيشكل خطراً على الكيان الأردني»[٣٠]. ورفضت الهيئة العربية في بياناتها طريقة الشقيري في تعين أعضاء المؤتمر، وأصرت على ضرورة إجراء انتخابات عامة لإنشاءِ الكيان الفلسطيني متهمة الشقيري بالخيانة[٣١]. حاول الشقيري استرضاء الحاج أمين الحسيني، فعرض عليه رئاسة المجلس الوطني الفلسطيني، لكنه رفض[٣٢].

---

٢٧- أحمد نوفل: منظمة التحرير الفلسطينية في المرحلة التأسيسية. ص ٧٢.

٢٨- الشقيري: من القمة الى الهزيمة. ص ٧٤-٨٨.
وانظر ايضاً:
- Leila, S. Kadi: Basic Political Documents. p. 20.
- فلسطين: ١٩٦٤/٢/٢٥، ١٩٦٤/٢/٢٦، ١٩٦٤/٢/٢٧، ١٩٦٤/٢/٢٩.

٢٩- فيصل حوراني: الفكر السياسي الفلسطيني. ص ٢٦.

٣٠- الشقيري: من القمة الى الهزيمة. ص ٨٢.

٣١- عيسى الشعيبي: الكيانية الفلسطينية. ص ١٠٦-١٠٧.
وانظر ايضاً:
- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤. ص ٩٥-٩٩.

٣٢- الشقيري: من القمة الى الهزيمة. ص ٨٣.

وأمّا حركة القوميين العرب، فقد أصدرت بياناً في ١٩٦٤/٣/١٥ في بيروت بالإشتراك مع الاتحاد العام لطلبة فلسطين وجبهة التحرير الفلسطينية-طريق العودة- والشباب العربي الفلسطيني في لبنان عن الكيان الفلسطيني تضمن ما يلي:

١- الكيان الفلسطيني «تنظيم ثوري» للشعب الفلسطيني يهدف إلى تحرير فلسطين بإكملها، ولهذا يجب أن ينبثق الكيان عن انتخابات حرة تعبر عن إرادة الشعب الفلسطيني.
٢- الكيان الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي بتمثيل الشعب الفلسطيني والناطق باسمه.
٣- يجري تجنيد الفلسطينيين في وحدات عسكرية نظامية في الأقطار العربية تكون قيادته ممثلة تمثيلاً فعالاً في القيادة العربية الموحدة.
٤- المجلس الوطني الفلسطيني هو السلطة العليا وينتخب اللجنة التنفيذية لمدة سنتين[٣٣].

ورفض حزب البعث-تنظيم فلسطين-، كذلك، طريقة الشقيري في تعيين أعضاء المؤتمر، وأصرَّ على إجراء انتخابات عامة وإرساء الكيان على «أسس ثورية»، وأكدَّ الحزب، أنّه لابد للكيان من أرض يمارس سيادته عليها؛ وبذلك كان التنظيم يعبر عن وجهة نظر الحكومة السورية[٣٤].

---

٣٣- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤. ص ٩٦.
وانظر أيضاً:
- عصام سخنيني: الكيان الفلسطيني. ص ٥٦-٥٧.
- عيسى الشعيبي: الكيانية الفلسطينية. ص ١٠٨.

٣٤- احمد نوفل: منظمة التحرير الفلسطينية في المرحلة التأسيسية. ص ٧٣.
وانظر ايضاً:
- عيسى الشعيبي: الكيانية الفلسطينية. ص ١١١.
- شحادة موسى: حول تجربة الاتحاد العام لطلبة فلسطين. ص ١٨٦.
- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤. ص ٩٥-٩٦.
- قضية فلسطين في وضعها الراهن: دراسة قدمت الى المؤتمر الثالث للاتحاد العام لطلبة فلسطين. (د.ن)، (د.م). ١٩٦٤. ص ٢٣-٢٨.

أمّا موقف حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح»، فقد حاولت «فتح»، منذ البداية، التعاون مع الشقيري، لكنه رفض لأن أيديولوجية «فتح» تتعارض مع استراتيجية الدول العربية[٣٥]. في حين اعتبرت حركة «فتح» في بيانها أنّ التنظيم العسكري هو الأساس الذي يجب أن يبني عليه الكيان الفلسطيني، أمّا عن رأيها في إجراءِ انتخابات عامة ليختار الشعب ممثليه، فكانت متخوفة؛ لأن هذه الانتخابات سوف تثير التحزب الأعمى، وتبعد-حتماً- «العناصر الثورية»، وتؤدي إلى اكساب الشرعية لأناس يخرجون على المسرح السياسي لتنفيذ قرارات يرفضها الشعب الفلسطيني[٣٦].

ورفض حزب التحرير الإسلامي الكيان الفلسطيني، واعتبره حسب قول الشقيري «...كفراً والحاداً ولابد ان تقوم الدولة الاسلامية، وإمامها هو الذي يعلن الجهاد». وأجابهم الشقيري «... وإذا لم تقم الدولة الإسلامية، ولم يظهر الإمام هل نترك اليهود يستبيحون ديارنا؟»[٣٧].

وأدّت هذه الزيارات الى ظهور تفاوت في ردود الفعل العربية والفلسطينية نحو الكيان الفلسطيني، فثمة من يؤيده ويرفضه، ومع ذلك استمر الشقيري في التحضير للمؤتمر الوطني الفلسطيني.

وبدأ الشقيري العمل، فألّف لجاناً تحضيرية مهمتها ترشيح قائمة بالمشاركين في المؤتمر الوطني لعرضها على اللجنة التحضيرية العليا للمؤتمر برئاسة الشقيري، لتختار أعضاء المؤتمر الوطني الأول. ونتيجة لذلك وقع الاختيار على ممثلي الفئات العليا الرأسمالية الفلسطينية، وممثلي الفئات الوسطى، الى جانب عدد ضئيل من

---

٣٥- صلاح خلف: فلسطيني بلا هوية. شركة كاظمة للنشر، الكويت، (د.ت). ص. ٧٨.

٣٦- عصام سخنيني: الكيان الفلسطيني. ص ٥٦.
وانظر ايضاً:
- احمد نوفل: منظمة التحرير الفلسطينية في المرحلة التاسيسية. ص ٧٣-٧٤.
- عيسى الشعيبي: الكيانية الفلسطينية. ص ١١٢.

٣٧- الشقيري: من القمة الى الهزيمة. ص ٧٦-٧٧.

ممثلي المنظمات الفلسطينية الجديدة التي كانت تتهيأ آنذاك لممارسة الكفاح المسلح مثل «فتح» وممثلين قليلين عن حزب البعث العربي الاشتراكي وعن القوى الفلسطينية الناصرية، وأبرزها في ذلك الوقت حركة القوميين العرب[٣٨].

وضم الشقيري، بناء على طلب من الأردن، جميع الفلسطينيين الأعضاء في مجلسي النواب والأعيان والوزراء السابقين والعاملين عندئذٍ لاعتقاده بأن ذلك يزيد من الإجماع الفلسطيني على الكيان الجديد[٣٩]، ولتخفيف معارضة الأردن لإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية[٤٠].

ومهما يكن من أمر فإن النتيجة النهائية لم تخلُ من ايجابيات تمثلت في مراعاة التوزيع الجغرافي والعددي للشعب الفلسطيني[٤١]، على الرغم من ان المندوبين لم يمثلوا جميع طبقات الشعب الفلسطيني وفئاته[٤٢]. فمعظمهم من الوجهاء

---

٣٨- فيصل حوراني: الفكر السياسي الفلسطيني. ص ٢٨.
وانظر ايضاً:
- عصام سخنيني: الكيان الفلسطيني. ص ٥٧.
- ماهر الشريف: الشيوعيون الفلسطينيون ومنظمة التحرير الفلسطينية ١٩٦٤-١٩٧٤. (مجلة الكاتب، عدد-٨٥، أيار، ١٩٨٧)، ص٨.

٣٩- فلسطين: ١٩٦٤/٥/٢٤.
وانظر ايضاً:
- مهدي عبدالهادي: المسألة الفلسطينية. ص ٢٢٨-٢٢٩.

٤٠- عبدالمنعم المشاط وعبد المنعم السعدون: تطور الكيان الفلسطيني وانشاء منظمة التحرير الفلسطينية. (الفصل الاول من الباب الرابع في كتاب: الفلسطينيون في الوطن العربي، دراسة في أوضاعهم الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. تحرير: احمد صدقي الدجاني (وآخرون). معهد البحوث والدراسات العربية) القاهرة ١٩٧٧. ص ٥٩٢.

٤١- المصدر نفسه: ص ٥٩٤.

٤٢- يفغيني دميتربيف: تاريخ تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية. (فصل في كتاب: القضية الفلسطينية، العدوان والمقاومة وسبل التسوية. ط/٢ تحرير: يفغيني بريماكوف وآخرون، اكاديمية العلوم السوفيتية) موسكو ١٩٨٤. ص ١٤٢.

والمتنفذين، وبذلك يكون شأن هذا المؤتمر شأن المؤتمرات السابقة من حيث سيطرة الوجهاء والمتنفذين عليه[٤٣].

وبعد أن أنهى الشقيري تحضيراته لعقد المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول توجه من القدس الى القاهرة لحضور اجتماع لجنة المتابعة-التي أنشئت بموجب قرار من مؤتمر القمة العربي الأول، لمتابعة قرارات المؤتمر وتنفيذها؛ وتضم في عضويتها الممثلين الشخصيين للملوك والرؤساء العرب-في ١٩٦٤/٤/١٥ برئاسة عبد الخالق حسونة أمين عام جامعة الدول العربية[٤٤]. وقدم الشقيري تقريراً عن زياراته التي قام بها للعواصم العربية وما لقى من استجابة على المستوى الرسمي العربي والشعبي الفلسطيني، كما تضمن التقرير إشارة الى الميثاق القومي الفلسطيني والنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية والدعوة الى عقد مؤتمر فلسطيني في القدس يوم ١٩٦٤/٥/١٤ تنبثق عنه قيادة فلسطينية تمثل شعب فلسطين في مؤتمر القمة الثاني[٤٥]. واستمرت مناقشات اللجنة هادئة إلا فيما اثاره منصور الأطرش ممثل الرئيس السوري، فقد أعرب عن عدم رضاه عن طريقة انشاء الكيان الفلسطيني، وكرر رأي حكومته بضرورة إجراء انتخابات عامة بين الفلسطينيين حتى تكون القيادة الفلسطينية معبرة عن أراء جماهير الشعب الفلسطيني[٤٦]. واستطاع الشقيري أن يحسم الأمر مع ممثل الرئيس السوري عندما وافق جميع أعضاء اللجنة على ما تضمنه تقرير الشقيري؛ وأعلن الشقيري في ختام أعمال اللجنة «... ان المؤتمر الفلسطيني سينعقد في القدس في ١٩٦٤/٥/٢٨ كائنة ما كانت الظروف والمصاعب وليغيب من يغيب ويحضر من يحضر». وأعلن الجميع استعداد حكوماتهم لتلبية الدعوة باستثناء الوفدين السوري والسعودي، فقد التزما الصمت لموقف

---

٤٣- المشاط والسعدون: تطور الكيان الفلسطيني. ص ٥٩٤.

٤٤- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤. ص ٢٩.

٤٥- الشقيري: من القمة الى الهزيمة. ص ٩٠-٩١.
وانظر ايضاً:
- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤. ص ٣٠.

٤٦- الشقيري: من القمة الى الهزيمة، ص ٩٠-٩١.

البلدين من الشقيري والكيان الفلسطيني[47]. وفي نهاية الاجتماعات أعلنت لجنة المتابعة موافقتها على عقد المؤتمر الوطني في القدس في ١٩٦٤/٥/٢٨[48].

ومن القاهرة توجه الشقيري الى عمان[49]، ليضمن موافقة الملك حسين على القاء كلمة الافتتاح بناء على نصيحة عبد الناصر[50]. وعندما وصل الشقيري الى عمان وجد الملك حسين قد عدل عن حضور المؤتمر. ويعزو الشقيري ذلك التحول في الموقف الأردني الى تحذير الولايات المتحدة الأمريكية من أن إنشاء الكيان الفلسطيني سيوقف الجهود المبذولة لانهاء النزاع العربي الإسرائيلي من جهة، ومن جهة أخرى ارجف عدد من الوزراء الاردنيين والفلسطينيين بان الكيان الفلسطيني سيقضي على الكيان الاردني وعلى وحدة الضفتين[51]. واسفر اجتماع الشقيري بالملك حسين في العقبة على موافقه الشقيري على قبول شروط الأردن[52]. وهي:

١- عدم انشاء كتائب فلسطينية مسلحة في الاردن.

٢- ان ينص ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية * صراحة على عدم فصل الضفة الغربية عن الضفة الشرقية[53].

---

٤٧- المصدر نفسه، ص ٩١-٩٢.

٤٨- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤. ص ٣٠.

٤٩- الشقيري: من القمة الى الهزيمة. ص ٩٢.

٥٠- فيصل حوراني: الفكر السياسي الفلسطيني. ص ٣٠.

٥١- الشقيري: من القمة الى الهزيمة. ص ٩٣.

٥٢- فلسطين: ١٩٦٤/٥/٢٤.

* لذلك نصت المادة ٢٤ من ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية على «الا تمارس هذه المنظمة اية سيادة اقليمية على الضفة الغربية في المملكة الأردنية الهاشمية ولا قطاع غزة ولا منطقة الحمة وسيكون نشاطها على المستوى القومي والشعبي في الميادين التحريرية والتنظيمية والسياسية والمالية وسائر ما تتطلبه قضية فلسطين على الصعيدين العربي والدولي».

٥٣- فيصل حوراني: الفكر السياسي الفلسطيني. ص ٣١.

وكذلك أوضح الشقيري للملك حسين أن غيابه عن المؤتمر سوف يعطي فرصة لبعض المغرضين، وأن حضوره سيقطع دابر الكلام وسيقضي على أي حساسية في الأسرة الاردنية الواحدة[٥٤]. وتغلب الشقيري على صعوبة عقد المؤتمر في القدس بعد رفض الحكومة الأردنية بسبب البلبلة التي أحدثتها المخابرات الأمريكية ورجال الهيئة العربية العليا، لذلك اقترحت الحكومة الاردنية عقده في عمان[٥٥]، وكان اصرار الشقيري على عقد المؤتمر في القدس «... حتى لا يولد الكيان الفلسطيني بعيداً غريباً عن وطنه»[٥٦].

وانعقد المؤتمر الوطني الفلسطيني في ١٩٦٤/٥/٢٨ في القدس برعاية الملك حسين، وإشراف جامعة الدول العربية، ومشاركة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية[٥٧]، باستثناء السعودية وسوريا. أما السعودية، فلم تعارض الكيان انما كانت معارضة لتجاوز الشقيري صلاحياته التي خوله إيّاها مؤتمر القمة الأول، ورفضها أن يقوم الكيان على أساس التعيين، وكانت تصرّ على إجراء انتخابات عامة[٥٨]. لذا قررت ان المؤتمر غير شرعي[٥٩]، ومنعت الفلسطينيين الموجودين في السعودية من المشاركة فيه[٦٠].

---

٥٤- الشقيري: من القمة الى الهزيمة. ص ٩٥.

٥٥- المصدر نفسه، ص ٩٦.

٥٦- المصدر نفسه، ص ١٠١.

٥٧- المصدر نفسه، ص ١٠٠.

وانظر ايضاً:

- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤. ص ٧٧.
- اسعد عبدالرحمن: تطورات قضية فلسطين وتفاعلاتها ١٩٥٦-١٩٦٧. ص ٥٨.
- محمود رياض: الامن القومي العربي، ص ٢٨٩.

٥٨- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤. ص ٣١.

٥٩- راشد حميد: مقررات المجلس الوطني الفلسطيني ١٩٦٤-١٩٧٤. مركز الابحاث/ منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٥. ص ١١.

٦٠- الشقيري: من القمة الى الهزيمة. ص ١٠٠.

وأمّا سوريا، فكانت تريد تحويل المؤتمر الى اجتماع يعرض الشقيري عليهم فيه قرار مؤتمر القمة الأول ليأخذ رأي المجتمعين، ثم يرفع تقريراً الى ' مؤتمر القمة الثاني المزمع عقده في ايلول ١٩٦٤. وموقف سوريا هذا يستند الى ان قرار مؤتمر القمة الأول الذي لم يخول الشقيري تأسيس الكيان، بل الاتصال والدرس[٦١].

وافتتح الملك حسين المؤتمر بخطاب قال فيه :«... هناك حقائق ثلاث، أراها تنتصب أمام عيني من خلال هذا المؤتمر التاريخي، والإجتماع الخير المبارك. أولها، إن لقاءكم هذا، هو امتداد لذلك اللقاء الميمون، الذي كان لأمتكم كلها في اجتماعها...... وهو بعض الحصاد اليانع، لمرحلة هامة بدئتها الأمة العربية في ذلك الإجتماع.

وثانية تلك الحقائق، إن مؤتمركم العتيد هذا، يشكل في ذاته حادثة تاريخية فريدة في سجل النكبة بأسره. ففيه يلتئم لأول مرة ويجتمع عقد الشعب الفلسطيني المكافح البطل، منذ أن أريد له أن يتفرق في الأرض غرباً وشرقاً ويتوزع في المعمور ذات اليمين وذات الشمال فإذا كنتم في ذلك اليوم البعيد وقد تناثيتم من أجل أرفع غاية وأنبل هدف، تلتقون وملء أحداقكم العزم، والصلابة.

والحقيقة الثالثة....... إنه هو يشكل نهاية لمرحلة كان فيها الجهد والعمل طور التجميع والتخطيط والتنظيم»[٦٢]

ثم القى عبد الخالق حسونه-أمين عام الجامعة العربية-كلمة الجامعة أشار فيها الى جهود الجامعة ومحاولاتها لإبراز الكيان الفلسطيني وكيف حالت الظروف دون تحقيق مقررات الجامعة العربية[٦٣]. أما الشقيري فقد أوضح في كلمته ماهية الكيان، وانفراد الشعب الفلسطيني باستعمال هذا المصطلح وتحدث عن اهداف الكيان فقال:«... ان انبثاق الكيان في مدينة القدس لا يعني سلخ الضفة الغربية عن الضفة

---

٦١- عصام سخنيني: الكيان الفلسطيني. ص ٥٤.

٦٢- مجموعة خطب جلالة الملك حسين المعظم ١٩٥٢- ١٩٧٧. جـ٢، ص ٢٥٧-٢٥٨.
وانظر أيضاً:
- فلسطين: ١٩٦٤/٥/٢٩.

٦٣- فلسطين: ١٩٦٤/٥/٢٩.

الشرقية، لكننا نهدف الى تحرير وطننا المغتصب غرب الضفة الغربية؛ ونحن لا نتعرض للكيان الأردني من قريب أو بعيد»[٦٤].

وفي جلسة المؤتمر الوطني الأولى في ١٩٦٤/٥/٢٨ تم انتخاب الشقيري رئيساً للمؤتمر، ونقولا الدر اميناً عاماً، وحكمت المصري وحيدر عبد الشافي نائبين للرئيس[٦٥].

وسيطر على المؤتمر عاملان:-

الأول : الحماس لابراز الكيان الفلسطيني بأي ثمن.

والآخر: الخوف من استفزاز الأردن[٦٦].

ومع ذلك اتخذ المؤتمر مجموعة اجراءات من أبرزها:-

١- اعلان قيام منظمة التحرير الفلسطينية.

٢- اعتماد الميثاق القومي والنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية* واللائحة الداخلية للمجلس الوطني الفلسطيني**.

٣- انتخاب الشقيري رئيساً للجنة التنفيذية.

٤- اعتبار أعضاء المؤتمر أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني الأول.

٥- انتخاب عبد المجيد شومان رئيساً لمجلس ادارة الصندوق القومي وعضواً في اللجنة التنفيذية.

---

٦٤- فلسطين: ١٩٦٤/٥/٢٩.

٦٥- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤، ص ٧٨.

٦٦- فيصل حوراني: الفكر السياسي الفلسطيني، ص٣٣.

* انظر نصوص الميثاق القومي والنظام الاساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية:
- فيصل حوراني: الفكر السياسي الفلسطيني، ص ٢٢٥-٢٣٧.
- مهدي عبدالهادي: المسألة الفلسطينية، ص ٥٨٣-٥٩٠.

** انظر اللائحة الداخلية للمجلس الوطني الفلسطيني:
- مهدي عبدالهادي: المسألة الفلسطينية، ص ٥٩١-٥٩٣.

كما أصدر المؤتمر مجموعة قرارات عسكرية وأخرى سياسية وثالثة مالية ورابعة اعلامية بالاضافة الى مجموعة من القرارات العامة[٦٧].

وفي الجلسة الختامية للمؤتمر في ١٩٦٤/٦/٢ أعلن الشقيري ولادة منظمة التحرير الفلسطينية قائدة لكفاح الشعب الفلسطيني من أجل تحرير وطنه[٦٨]. وأرسل الشقيري في ختام المؤتمر برقية الى الأمين العام للأمم المتحدة يعلمه فيها بقيام منظمة التحرير الفلسطينية[٦٩].

ومهما يكن من أمر، فإن منظمة التحرير الفلسطينية قد عانت عاملي ضعف:-

الأول: تنظيمي، فهي لم تستقطب القوى الثورية ولم تنجح حتى في توحيد القوى الوطنية والسياسية والعسكرية العاملة في الساحة الفلسطينية.

والآخر: سياسي، فميثاقها ونهجها السياسي كانا يتعارضان مع وقائع العصر ولا ينسجمان مع مواقف القوى الثورية والتقدمية على الصعيدين العربي والدولي[٧٠].

---

٦٧- الشقيري: من القمة الى الهزيمة. ص ١٠٧-١٠٨.

وانظر ايضاً:

- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤. ص ٧٩-٨٤.
- راشد حميد: مقررات المجلس الوطني الفلسطيني. ص ١٣.
- ميلمان ورفيف: التعاون العدائي. ص ١٠٣.
- Leila, S. Kadi: Basic Political Documents. P. 20.

٦٨- الشقيري: من القمة الى الهزيمة. ص ١٠٨.

وانظر ايضاً:

- فلسطين: ١٩٦٤/٦/٣.

٦٩- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤. ص ٧٨.

٧٠- اميل توما: ستون عاماً على الحركة القومية. ص ٢٤٩-٢٥٠.

وانظر ايضاً:

- ماهر الشريف: الشيوعيون الفلسطينيون. ص ٨-٩.

وأعلن الشقيري في ١٩٦٤/٨/١٠ أسماء أعضاء اللجنة* التنفيذية[٧١]، وأوضح «... بأنه لم يدخل في اعتباره اثناء اختيار أعضاء اللجنة التنفيذية أن يكونوا مقبولين او مرفوضين لدى الحكومات العربية». وبتاليف اللجنة التنفيذية يكون الكيان الفلسطيني قد اكتمل انشاؤه[٧٢].

وشاركت اللجنة التنفيذية في ١٩٦٤/٨/٢٩ في اجتماعات لجنة المتابعة العربية في القاهرة حيث قدم الشقيري تقريره الى اللجنة، وهو يوضح الاجراءات التي اتخذها لتنظيم الشعب الفلسطيني. وقد تضمن تقريره أربع مذكرات تناولت الجوانب السياسية والعسكرية والاعلامية والمالية؛ ورفع هذا التقرير الى مؤتمر وزراء الخارجية العرب الذي عقد في القاهرة في ١٩٦٤/٨/٣١ لعرضه على مؤتمر القمة العربي الثاني[٧٣] الذي انعقد في الاسكندرية في ١٩٦٤/٩/٥ لمتابعة قرارات مؤتمر القمة الاول[٧٤]. وشاركت في هذا المؤتمر منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها القيادة التي اختارها ممثلو الشعب الفلسطيني. وقدم الشقيري تقريره السابق الى

---

* احمد الشقيري، وقاسم الريماوي، وعبدالرحمن السكسك، وفاروق الحسيني، وفلاح الماضي، ووليد قمحاوي، وعبدالمجيد شومان، وبهجت ابو غربية، وعبدالخالق يغمور، وحامد ابو ستة، وحيدر عبدالشافي، وقصي العبادلة.

٧١- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤. ص ٨٥.
وانظر ايضاً
- فلسطين: ١٩٦٤/٨/١١.

٧٢- فلسطين: ١٩٦٤/٨/١١.

٧٣- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤. ص ٨٥-٨٦.
وانظر ايضاً:
- فلسطين: ١٩٦٤/٩/٢.

٧٤- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤، ص ١٤.
وانظر ايضاً:
- محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان. ج/١، ص ٧٦٢.
- نظام محمود بركات: مؤتمرات القمة العربية وقضية فلسطين. (مجلة شؤون عربية، عدد-٤٨، كانون اول، ١٩٨٦) ص١٢٧-١٢٨.

المؤتمر مبيناً مراحل بناء الكيان الفلسطيني ومطالباً الدول العربية بدعمه في المجالين العسكري والمالي[٧٥].

ورحب مؤتمر القمة الثاني في بيانه الختامي في ١٩٦٤/٩/١١ بقيام منظمة التحرير الفلسطينية واعتمد قرار المنظمة بإنشاء جيش التحرير الفلسطيني[٧٦] بعد موافقة كل من مصر وسوريا والعراق[٧٧]. أما الأردن فقد تحفظ على هذا القرار[٧٨]. ومع هذا تمت الموافقة على انشائه على ان يكون خاضعاً للقيادة العربية الموحدة[٧٩].

ويمكن القول ان مؤتمر القمة العربي الثاني أعطى منظمة التحرير الفلسطينية اعترافاً عربياً. ومهما كان دور الدول العربية في قيام منظمة التحرير الفلسطينية، فإن الدور الأكبر يعود الى جهود الشقيري، والى مساعدة عبد الناصر، وبغض النظر عن الأهداف التي أرادتها الدول العربية من قيام منظمة التحرير الفلسطينية عن

---

٧٥- خيرية قاسمية: تطورات القضية الفلسطينية ١٩٥٦-١٩٦٧. ص ٢٠٩-٢١٠.

٧٦- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤. ص ٢٣.
وانظر ايضاً:
- اسعد عبدالرحمن: تطورات قضية فلسطين وتفاعلاتها ١٩٥٦-١٩٦٧. ص ٥٨.
- سيفيل عليفيا وروبيرت رافيدكوف: منظمة التحرير الفلسطينية في العلاقات العربية. (فصل في كتاب: القضية الفلسطينية، العدوان والمقاومة وسبل التسوية). ص ١٩٣.
- Leila, S. Kadi: Basic Political Documents. p.p. 20-21.

٧٧- الشقيري: من القمة الى الهزيمة. ص ١٣٧.
وانظر ايضاً:
- محمود رياض: الامن القومي العربي. ص ٢٩٦.

٧٨- الشقيري: من القمة الى الهزيمة. ص ١٥٠.
وانظر ايضاً:
- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤. ص ٢٤.

٧٩- محمود رياض: الامن القومي العربي. ص ٢٩٦.
وانظر ايضاً:
- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤. ص ٧٨-٧٩.

الاهداف المحددة عند الفلسطينيين فانه كان من الصعب قيام تنظيم فلسطيني علني كمنظمة التحرير الفلسطينية في مثل ذلك الوقت دون موافقة الحكومات العربية[٨٠].

اما موقف المنظمات الفلسطينية من قيام منظمة التحرير الفلسطينية، فقد عارضت الهيئة العربية العليا، منذ البداية، مؤتمر القدس؛ فأرسل الحاج أمين الحسيني برقية للملك حسين يطالبه فيها بإلغاء مؤتمر القدس[٨١]. وطالبت الهيئة العربية في بيانها الصادر في ١٩٦٤/٥/٢٨ المشاركين في مؤتمر القدس أن لا يقبلوا إلاكياناً منتخباً يمثل فئات الشعب الفلسطيني وطبقاته كافة[٨٢]. وعلى أثر انتهاء اعمال مؤتمر القدس أصدرت الهيئة العربية بياناً في ١٩٦٤/٦/١٠ وصفت فيه المؤتمر «... بأنه مؤامرة صهيونية استعمارية يستهدف تصفية القضية الفلسطينية» معتبرة مؤتمر القدس غير مشروع وباطلاً من اساسه[٨٣]. رافضة ما تمخض عنه[٨٤] والسبب في موقف الهيئة العربية هذا أن مؤتمر القدس قد سحب الشرعية منها وأصبح وجودها لا مبرر له[٨٥]. كما طالبت مؤتمر القمة الثاني بعدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية للاسلوب الذي قامت عليه، فهو يعتبر انتهاكاً لحقوق الشعب الفلسطيني وتصفية قضيته[٨٦].

واما حركة القوميين العرب فقد اسهمت منذ البداية في الإعداد للمؤتمر الوطني لصلة الجانبين بعبد الناصر. وما لبث أن ظهر الاختلاف واضحاً بين رؤية الحركة ورؤية جماعة الشقيري لما ينبغي أن تكون عليه منظمة التحرير الفلسطينية[٨٧].

---

٨٠- احمد نوفل: منظمة التحرير الفلسطينية في المرحلة التاسيسية. ص ٨٢.

٨١- راشد حميد: مقررات المجلس الوطني الفلسطيني. ص ١١.

٨٢- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤. ص ١٠١-١٠٢.

٨٣- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤. ص ١٠١-١٠٢.

٨٤- المصدر نفسه، ص ١٠٤.

٨٥- احمد نوفل: منظمة التحرير الفلسطينية في المرحلة التاسيسية. ص ٧٩.

٨٦- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤. ص ١٠٧.

٨٧- فيصل حوراني: الفكر السياسي الفلسطيني. ص ٩٢.

ويتضح ذلك في البيان الذي اصدرته حركة القوميين العرب في ١٩٦٤/٦/١٤ والذي انتقدت فيه الشقيري وأسلوبه من حيث المطالبة «بالكيان الثوري»[٨٨] وعدم الرضوخ لمطالب الدول العربية لا سيما الأردن، واستقطاب «القوى الثورية» في الكيان، والتركيز على دور الجماهير باعتبارها المادة النضالية القادرة على تحقيق الاستقلال[٨٩]. ويوضح الشقيري موقف حركة القوميين العرب من المنظمة بالرغبة في الحصول على أربعة مقاعد في اللجنة التنفيذية وإخضاعها لهم[٩٠]. ولكن حقيقة الخلاف بين الشقيري وحركة القوميين العرب تكمن في عاملين رئيسيين هما:-

الأول :تعارض طموحات الحركة الثورية ومفاهيمها عن الجماهير مع طموحات الشقيري ومفاهيمه.

والآخر: اضطرارها الى مسايرة الشقيري وعدم الوقوف في وجهه بسبب مساندة عبد الناصر له[٩١].

واما تنظيم فلسطين-في حزب البعث-فقد اعتبر قرارات مؤتمر القدس اجهاضاً «للكيان الثوري»[٩٢] «... وان الذين يتأملون الخلاص على يد مؤتمر القدس سيصابون باليأس»[٩٣]. ووجه الحزب انتقاده لمنظمة الشقيري من حيث أن منظمات التحرير

---

٨٨- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤، ص ١٠١.

٨٩- فيصل حوراني: الفكر السياسي الفلسطيني، ص ٩٢-٩٥.
وانظر ايضاً:
- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤، ص ١٠٢-١٠٤.

٩٠- ابراهيم ابراش: البعد القومي للقضية الفلسطينية، ص ١٥٦.

٩١- فيصل حوراني: الفكر السياسي الفلسطيني، ص ٩٥.

٩٢- عبدالوهاب الكيالي: البعث والقضية الفلسطينية آراء ومواقف ١٩٦٤-١٩٦٩، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٣، ص ٢٦.
وانظر ايضاً:
- فلاح محمود خضر البياتي: الحلول السياسية للقضية الفلسطينية وموقف حزب البعث العربي الاشتراكي منها ١٩٤٨-١٩٦٧، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٧٩، ص ١٥٤-١٥٩.

٩٣- عبدالوهاب الكيالي: البعث والقضية الفلسطينية، ص ٢٤.

تولد في الخنادق، في حين تولد منظمة الشقيري في القصور وانها بعكس منظمات التحرير فقد أعلن قيامها من الإذاعة الأردنية على يد الوجهاء والذوات ويرئسها خطيب كبير وليس مقاتلاً[٩٤]. «... ان كياناً من هذا النوع كان من الأفضل أن لا يولد وتولد معه خيبة الأمل»[٩٥]. وموقف حزب البعث هذا يعود الى خلافاته مع الناصريين الذين كانوا يتعاونون مع الشقيري بوصفه مقرباً من القاهرة[٩٦]. كما اعتبر حزب البعث ولادة منظمة التحرير الفلسطينية بمرسوم عربي من مؤتمر القمة الثاني صورة لهذا الواقع وولادتها بهذا الشكل قيدها بالحكومات العربية وجعلها أسيـــرة لها[٩٧].

أمّا موقف حركة «فتح» التي شاركت في المؤتمر الفلسطيني الأول في القدس، فعلى الرغم من طبيعة هذا المؤتمر وتركيبه والهدف الذي ينزع اليه عوامل تدفع «فتح» لمقاطعة المؤتمر، لكنّ هناك أسباباً دعت «فتح» للمشاركة في المؤتمر منها، حتمية المشاركة في الحياة السياسية الفلسطينية من ناحية، والتسرب الى داخل منظمة غنية وقوية للإفادة من الوسائل التي تتمتع بها، وللدفاع عن طروحات حركة «فتح» الرئيسية ولا سيما «الكفاح المسلح» من ناحية اخرى[٩٨]. لذلك حاولت «فتح»، منذ البداية، التعاون والتنسيق مع الشقيري، لكن الشقيري رفض بحجة ان علاقته بالأنظمة العربية، وعدم الاضرار باستراتيجية الجامعة تمنعه من عقد مثل هذا التحالف[٩٩]. ومع ذلك مثلت «فتح» في المجالس الوطنية الأولى في الوقت الذي كان يصر فيه الشقيري على الأشخاص العاملين داخل منظمة التحرير الفلسطينية يجب ان يعملوا بصفتهم الشخصية وليس وفق انتماءاتهم الحزبية[١٠٠]. وطالبت حركة

٩٤- المصدر نفسه، ص ٢٧.

٩٥- المصدر نفسه، ص ٢٩.

٩٦- فيصل حوراني: الفكر السياسي الفلسطيني. ص ٢٧.

٩٧- ابراهيم ابراش: البعد القومي للقضية الفلسطينية. ص ١٥٨.

٩٨- صلاح خلف: فلسطيني بلا هوية، ص ٧٨-٧٩.

٩٩- فيصل حوراني: الفكر السياسي الفلسطيني. ص ٢٩.

١٠٠- احمد نوفل: منظمة التحرير الفلسطينية في المرحلة التأسيسية. ص ٧٩-٨٠.
وانظر ايضاً:
- فيصل حوراني: الفكر السياسي الفلسطيني. ص ٢٩-٣٠.

«فتح» بأن يقترن قيام منظمة التحرير الفلسطينية بإنهاء الوصاية على العمل الفلسطيني، ولابد أن تتصرف منظمة التحرير الفلسطينية بما يتفق وهذة الحقيقة. وأهم ما يميز موقف «فتح» انتهاجها طريق «الكفاح المسلح» بعد أشهر فقط من قيام منظمة التحرير الفلسطينية، الأمر الذي اعطى موقفها وزناً نوعياً مختلفاً [١٠١].

وشارك الاتحاد العام لطلبة فلسطين في المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول في القدس[١٠٢] لكنه في بيانه الصادر في ١٩٦٤/٦/١٨ اتخذ موقفاً سلبياً منه وطالب «بمنظمة ثورية قائمة على قاعدة شعبية وقيادة جماعية وخطة لبناء الجيش الفلسطيني»[١٠٣]. غير أنه عاد وأعلن تأييده لمنظمة التحرير الفلسطينية في ١٩٦٤/١١/١٢ داعياً الفلسطينيين للانضمام اليها[١٠٤]. وشاركه في هذا الموقف المكتب السياسي للقوى الثورية الفلسطينية للعمل الموحد[١٠٥]، الذي أكد خلق «كيان ثوري... ايماناً منه بان كياناً رسمياً يقوم على اتصالات فردية لن ينجح إذا تم بمعزل عن المنظمات الثورية»[١٠٦]. وناشد اتحاد العمال الفلسطينيين مؤتمر القمة الثاني الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وعندما اعلن المؤتمر الاعتراف بالمنظمة

---

١٠١- عيسى الشعيبي: الكيانية الفلسطينية، ص ١١٥.

وانظر ايضاً:

- جميل صبر السعيد المرسومي: مؤتمرات القمة العربية وموقف حزب البعث العربي الاشتراكي منها، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٩٠، ص ٤٦-٥٠.

١٠٢- شحادة موسى: حول تجربة الاتحاد العام لطلبة فلسطين، ص ١٨٦.

١٠٣- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤، ص ١٠٥.

وانظر ايضاً:

- راشد حميد: مقررات المجلس الوطني الفلسطيني، ص ١٣.

١٠٤- شحادة موسى: حول تجربة الاتحاد العام لطلبة فلسطين، ص ١٨٦.

١٠٥- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤، ص ١٠٠-١٠١.

١٠٦- المصدر نفسه، ص ١٠٠.

وانظر ايضاً:

- فيصل حوراني: الفكر السياسي الفلسطيني، ص ٣٠.

رسمياً اعلن اتحاد العمال الفلسطينيين رسمياً تأييده لمنظمة التحرير الفلسطينية والانضمام اليها[١٠٧].

واعرب الحزب الشيوعي الاردني عن تأييده ومساندته لبعث كيان الشعب الفلسطيني على الرغم مما رافق تشكليها من ثغرات وجدل، ودعا المنظمة الى العمل على تمتين بنيتها بالتعاون مع «القوى الثورية» في الساحة الفلسطينية، وذلك هو السبيل الوحيد لجعل هذه المنظمة «قيادة ثورية» حقيقية. وموقف الشيوعيين هذا يصدر عن توجههم العام في تلك الفترة والمتمثل في دعم سياسة عبد الناصر في مجال التضامن العربي وإحياء الكيان الفلسطيني[١٠٨].

ورحبت الدول العربية بقيام منظمة التحرير الفلسطينية وبقرارات مؤتمر القدس، وكان الأردن أول من رحب بقيام منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك عندما استقبل الملك حسين رئيس وأعضاء المؤتمر الوطني الفلسطيني في الديوان الملكي في ١٩٦٤/٦/٢ «...... إنني وأنا أعتز بكم الإعتزاز كله، واهنئكم على ما توصلتم إليه من نتائج مباركة لا أعتبر مؤتمرنا الفلسطيني الأول بداية جديدة ورائعة حقاً.
...... أن تشكروني، ذلك ليس من حقي، فأنا أخ لكم، منكم وإليكم، حياتي منذورة في سبيل القضية الفلسطينية المقدسة، وقوتي بعض من قوتكم...... فلسوف تجدونني مكرساً جهدي وباذلاً حياتي لقضية فلسطين»[١٠٩]. وسجلت ايضاً جامعة الدول العربية اول اعتراف رسمي بمنظمة التحرير الفلسطينية عندما دعتها رسمياً الى الاشتراك في الاجتماع الذي عقد في دمشق في نطاق الجامعة لبحث شؤون إقامة اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية[١١٠]. وأما في مصر، فقد قابل الشقيري عبد الناصر

---

١٠٧- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤. ص ١٠٧.

١٠٨- ماهر الشريف: الشيوعيون الفلسطينيون. ص ٩.

١٠٩- مجموعة خطب جلالة الملك حسين المعظم ١٩٥٢-١٩٧٧. جـ٢، ص ٢٥٩.
وأنظر أيضاً:
- فلسطين: ١٩٦٤/٦/٣.

١١٠- عصام سخنيني: الكيان الفلسطيني. ص ٦٠.

الذي رحب بالخطوات العملية التي أدت الى قيام منظمة التحرير الفلسطينية[١١١]. كما اعلن الرئيس العراقي عبد السلام عارف عن تأييده لمقررات المؤتمر الوطني الفلسطيني واعتبر المؤتمر خطوة جديرة بالتاييد[١١٢].

وفي مؤتمر القمة العربي الثاني الذي عقد في الاسكندرية في ٥-١١/٩/١٩٦٤ اعترفت الدول العربية بمنظمة التحرير الفلسطينية باستثناء السعودية التي عارضت في بداية أعمال القمة على لسان الأمير فيصل الذي كرر ما قالته الحكومة السعودية بأن سبب معارضة السعودية هو تجاوز الشقيري الصلاحيات التي خوله اياها قرار مؤتمر القمة الاول، وعدم اجراء الانتخابات[١١٣]. واعتبر الشقيري الموقف السعودي تدخلاً في الشؤون الداخلية للمنظمة قائلاً للأمير فيصل «... أعرف قراركم .... ولكني لست موظفاً عند مؤتمرات القمة»[١١٤]. وتدخل الرئيس الجزائري قائلاً «... نحن موافقون على نقطة واحدة، وهي ان منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة للشعب الفلسطيني». حينئذٍ صمت الأمير فيصل وهو يرى موافقة الوفد السوري على اقتراح الرئيس الجزائري أحمد بن بللا[١١٥].

وعلى الرغم من ترحيب الأردن بقيام منظمة التحرير الفلسطينية أنه كان يدرك، في الواقع، صعوبة الجمع بين الكيان الفلسطيني والكيان الاردني في صيغة واحدة، ولذلك كانت موافقته مشروطة بأن لا تمارس منظمة التحرير الفلسطينية السيادة على الضفة الغربية، وان لا تقوم بسلخ الصفة الغربية عن الضفة

---

١١١- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤. ص ٣٢.

١١٢- المصدر نفسه، ص ٣٢.

١١٣- محمود رياض: الامن القومي العربي. ص ٢٩٥.

١١٤- الشقيري: من القمة الى الهزيمة. ص ١٣٢-١٣٥.
وانظر ايضاً:
- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤. ص ٢١.

١١٥- الشقيري من القمة الى الهزيمة، ص ١٣٦.
وانظر ايضاً:
- محمود رياض: الامن القومي العربي. ص ٢٩٥.

الشرقية[116]، لقد أدرك الأردن بأن المنظمة ستنافسه في المستقبل على ولاء السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية، ولم يكن أمامه من خيار[117]، في الوقت الذي قويت فيه الرغبة في الأوساط الفلسطينية لابراز الكيان الفلسطيني الى درجة كان يمكن معها حدوث مواجهة مع الاردن ولم يلبث الشقيري بعد تقديم التنازلات للأردن-ثمن موافقته لقيام الكيان- أن دخل في خلافات مع الأردن[118] نعرض لها لاحقاً.

---

١١٦- ميلمان ورفيف: التعاون العدائي. ص ١٠٣-١٠٤.

١١٧- فيصل حوراني: الفكر السياسي الفلسطيني. ص ٧٢.

١١٨- المصدر نفسه، ص ٧٤.

# الفصل الثالث

## منظمة التحرير الفلسطينية واقع وطموح (١٩٦٤-١٩٦٧)

ادرك الشقيري أهمية الموقف الأردني فور انتهاء مؤتمر القمة العربي الأول في ١٩٦٤/١/١٧[١]، فاعلن في مؤتمره الصحفي في القاهرة في ١٩٦٤/١/٢٠ «... ان التنظيم الفلسطيني لن يأخذ شكل حكومة، وأنه لن يمارس سيادة إقليمية على الضفة الغربية أو قطاع غزة، ولن يتعارض قيامه مع وجود الكيان الأردني؛ فالكيان الأردني كيان رسمي ودولي، والكيان الفلسطيني شعبي يعتمد على النضال القومي». وأضاف « .... ان الكيان الفلسطيني سيتعاون مع الحكومة الأردنية تعاوناً وثيقاً، وسيكون لهذا التعاون طابعه الخاص لأن الشعب الفلسطيني موجود في الأردن، وكذلك الأرض الفلسطينية»[٢].

وأكد الملك حسين هذه الحقائق في خطابه في مؤتمر القدس القومي في القدس في ١٩٦٤/٤/١١ عندما شرح الموقف الأردني من تنظيم الشعب الفلسطيني «... ولعل البعض قد تساءل، في وقت من الأوقات، عن المفهوم الحقيقي لاسلوب تنظيم الشعب الفلسطيني، لتمكينه من القيام بدوره في تحرير الوطن السليب، مثلما تساءلوا عن الابعاد الحقيقية للكيان الفلسطيني المقترح، ومضمون هذا الكيان وقبل كل شيء، احب أن أعرب لكم، ولكل عربي، عن ايماني بأن الكيان الفلسطيني، هو تنظيم للشعب الفلسطيني وحشد قواته. ومن هنا فهو قوة جديدة، تضاف الى القوة العربية العامة، وتشد من أزرها. وهو سلاح جديد، تمتلكه اليد العربية الواحدة لتشق به الطريق الى

١- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤، ص ٥.

٢- المصدر نفسه، ص ٧١-٧٢.

الغاية... أن كيانا أريد له أن يكون تلك القوة، وذلك السلاح، لن يمس في لحظة من اللحظات، وحدة اسرتنا الأردنية الواحدة، بسوء قليل ولا كثير. وانما هو على العكس من ذلك، سيقوي تلك الوحدة، ويعمقها، ويضاعف من قدرتها على النمو والانطلاق. والكيان الذي أريد له أن يكون ذلك القوة، وذلك السلاح لا يتناول من قريب أو بعيد الحقيقة الكبرى التي تقول، ان الأردن بضفتيه، القاعدة المثلى للانطلاق لتحرير الوطن المغتصب، لأن اسرته تضم في جوانحها جزء لا يتجزأ منها هو الاكثرية الساحقة من شعب فلسطين، ولان رقعته تضم في اطارها ضفته الغربية وهي أكبر أرض احتفظت بها اليد العربية من فلسطين، على العكس من ذلك، فان الكيان، ...يعني تدعيم هذه الحقيقة»[3]

والموقف الرسمي الأردني من الكيان الفلسطيني ودوره في الحياة السياسية الفلسطينية يرتكز على أن جزءاً كبيراً من الشعب الفلسطيني موجود في الأردن، وأغلبيتهم تجنس بالجنسية الأردنية وأن جزءاً، ايضاً، من الأرض الفلسطينية-الضفة الغربية-قد اتحدت مع المملكة الأردنية الهاشمية. وانطلاقاً من المفهوم الأردني للكيان الفلسطيني وافق الملك حسين على عقد المؤتمر الوطني الاول في القدس وقام بافتتاحه في ١٩٦٤/٥/٢٨ ورحب بقراراته.

وفي مؤتمر القمة العربي الثاني (٥-١٩٦٤/٩/١١) عاد الشقيري وأكد من جديد للملك حسين بأن الكيان الفلسطيني لن يشكل خطراً على الأردن مذكّراً « .... أن الكيان الفلسطيني ليس حكومة، ولا يمارس سيادة، ولا يهدف الى سلخ الضفة الغربية عن الشرقية»[4]. وعلى هذا الأساس وافق الأردن على قيام منظمة التحرير

---

٣- مجموعة خطب جلالة الملك حسين المعظم، ١٩٥٢-١٩٧٧. ج/٢، ص٢٤٩-٢٥٢.
وانظر أيضا:
- فلسطين: ١٩٦٤/٤/١٢.

٤- الشقيري: من القمة الى الهزيمة. ص ٤٦.
وانظر ايضاً:
- محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان. ج/١، ص ٧٦٤.

الفلسطينية بعد التأكيدات المتكررة من الشقيري والزعماء العرب بأن ذلك لن يؤثر بأي حال من الأحوال على السيادة الأردنية[٥].

وهكذا استطاعت منظمة التحرير الفلسطينية أن تتخذ من القدس مقراً لها، وحصلت على حرية نسبية لممارسة جانب من عملها الفلسطيني بين مواطني الأردن، كما عقدت لجنتها التنفيذية عدة اجتماعات في مدينة القدس[٦]. ولم تكن انجازات المنظمة تلك هي غاية ما انتدبت نفسها له، إنما كانت تلك هي المقدمات الاولى التي تنتظرها وعلى الرغم من أن المنظمة ظلت تُعرف نفسها بأنها جاءت للتحرير وليس للحكم، وطرحت شعاراتها بحذر بالغ[٧]. ما كانت لتمد في «شهر العسل» لان مطالب منظـمة التحرير الفلسـطينية كان لا بد وان تصـطدم بالسـياسة الأردنية عاجلاً ام آجلاً[٨].

وعندما كلف الملك حسين وصفي التل بتأليف الوزارة في ١٩٦٥/٢/١٣ طلب منه في كتاب التكليف دعم القضية الفلسطينية ودعم منظمة التحرير الفلسطينية ومساندة جهودها «...... وأنه من النقاط الرئيسية التي على الحكومة أن تلتزم بها في سياستها تجاه قضيتنا الأولى هي دعم منظمة التحرير الفلسطينية والتعاون الوثيق معها في الأردن وفي الوطن العربي وفي المحافل الدولية كافة وان هذا الموقف يترتب حتماً على ايماننا بأنه ما دام اخواننا من أبناء فلسطين في الأردن وخارج الأردن قد اختاروا المنظمة سبيلاً لحشد جهود أبناء فلسطين وتنظيمها فاننا نقف الى جانب المنظمة وندعمها ونؤيدها ونساند جهودها حتى يسترد ابناء فلسطين والأمة العربية الحقوق العربية في فلسطين»[٩]. وأكد رئيس الوزراء وصفي التل في

٥- احمد نوفل: منظمة التحرير الفلسطينية والعمل في الساحة العربية ١٩٦٤-١٩٦٧. ص ١٠٦.

٦- عيسى الشعيبي: الكيانية الفلسطينية. ص ١١٨.

٧- عيسى الشعيبي: عشر سنوات من الصراع بين الحكم الاردني ومنظمة التحرير الفلسطينية. (مجلة شؤون فلسطينية، عدد-٤١/٤٢، كانون ثاني/شباط، ١٩٧٥) ص ٢١٠.

٨- عيسى الشعيبي: الكيانية الفلسطينية. ص ١١٨.
وانظر ايضاً:
- محمد شحادة: العلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية والنظام الأردني ١٩٦٤-١٩٦٧. (مجلة الكاتب، عدد-١٠٢، تشرين اول، ١٩٨٨) ص ٣٩.

٩- فلسطين: ١٩٦٥/٢/١٤.

١٩٦٥/٢/٢٠ التزام حكومته بما جاء في كتاب التكليف من دعم لمنظمة التحرير الفلسطينية «..... ان الحكومة الاردنية متعهدة بتقديم كافة المساعدات وبذل أقصى الجهود من أجل المنظمة التي نعتبرها الذراع العربي لنا ولفلسطين .... اننا سندرس كافة الاقتراحات التي تقدمت بها المنظمة كما سنبحث في أمر افساح المجال لأبناء فلسطين للمساهمة في الالتزامات المترتبة على المنظمة نحو أجهزتها المختلفة».[١٠] وعلى أثر هذا التغيير الوزاري زار الشقيري الأردن في ١٩٦٥/٢/٢٤ واجتمع بالملك حسين وشكره على ما جاء في كتاب التكليف من دعم لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتقدم الشقيري في هذا الاجتماع بعدة مطالب من الحكومة الأردنية،[١١] يمكن إجمالها فيما يلي:

١ - المبادرة الى انشاء جيش التحرير الفلسطيني.

٢ - تسليح القرى الأمامية وتحصينها.

٣ - التجنيد الإجباري.

٤ - إقامة معسكرات تدريب للفلسطينيين في الأردن.

٥ - انشاء فرق للدفاع المدني.

٦ - تطبيق نظام الجباية الشعبية لتمويل الكفاح المسلح الفلسطيني.

٧ - منح قيادة جيش التحرير الفلسطيني جميع التسهيلات والحصانات التي تيسر له القيام بالمهام المطلوبة.

٨ - الموافقة على البروتوكول المتعلق بتنظيم شؤون الفلسطينيين وخاصة ما يتعلق بالسفر والإقامة والعمل.

٩ - توفير الجو اللازم لإبناء فلسطين لتمكينهم من إجراء الانتخابات العامة للمجلس المقبل.

١٠- اعتماد ميزانية منظمة التحرير الفلسطينية، ومبادرة الدولة العربية الى أداء مساهماتها المالية.

---

١٠- فلسطين: ١٩٦٥/٢/٢١.

١١- فلسطين: ٢٥-٢٦ /١٩٦٥/٢ .

وانظر ايضاً:

- الشقيري: من القمة الى الهزيمة، ص٢٨١.

١١- منح المنظمة ومكاتبها جميع التسهيلات التي تمكنها من القيام بواجباتها[١٢].

لكن الحكومة الأردنية رفضت المطالب السابقة باعتبارها من اختصاصات الدولة وتمس السيادة الأردنية على الشعب والأرض «..... قلنا للشقيري لا حاجة للازدواجية في هذا البلد.

قلنا له ليس من المصلحة التدخل في شؤون شخص سيادة الدولة في هذا البلد. قلنا له ذلك لا خوفا على الدولة منه ولكننا لأننا كنا نعرف المزالق التي يمكن أن تدفع المنظمة اذ لم تتقيد بهذه الشروط وقلنا له ميدان المنظمة هو التوعية والحشد للفلسطينيين الذين لا تشملهم خطة الحشد وأن يكون في المجال السياسي في الخارج.... وقلنا له عمل المنظمة في الأردن يجب أن يتقيد بقوانين وأنظمة البلد».[١٣]

وفي ذكر الخامس عشر من أيار وجه الملك حسين كلمة الى الشعب الأردني والأمة العربية في ١٩٦٥/٥/١٥ بيّن فيها موقف الأردن من المنظمة ومطالبها «...... وقد أصبح من الأسس القومية الواضحة لدى كافة الشعوب العربية أن قضية فلسطين قضية العرب اجمعين لا قضية نفر من الناس وأن الأحداث التي مرت منذ سنة ١٩٤٨ قد غيرت الكثير من معالم الطريق وأن الدول العربية متمسكة بالحق العربي كاملاً لا يقبل التجزئة والمساومة، وأن الأردن يعتبرها قضية حياة أو موت، منذ اندمجت الضفتان وانصهر الشعبان وأصبحت فلسطين الأردن والأردن فلسطين. ونحن من هذا المنطلق، وهذا المفهوم، مستعدون لسماع كل رأي والتعاون مع كل فئة طالما وأن هدفها المشاركة الصادقة في حركة الحشد القومي والتجمع الوطني، لكننا لسنا مستعدين لإضاعة الجهد والوقت في مهاترات أضاعت فلسطين، ولا نرضى بحال أن تضيع الاشلاء الباقية منها.

---

١٢- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٥، ط١، مؤسسة الدراسات الفلطينية، بيروت، ١٩٦٨، وثيقة رقم ١٦٩، ص ٤٨٣-٤٨٤.
وانظر ايضاً:
- احمدالشقيري: على طريق الهزيمة، دار العودة، بيروت، ١٩٧٢، ص ٩٠-١٠٣.
- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٥، ط١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٨، ص ٣٩.
- عبدالوهاب الكيالي: البحث والقضية الفلسطينية، ص ٢٤٠.

١٣- الجهاد: عدد ٢٩٨٠- ١٩٦٦/٧/٥.

ومن هذا المنطلق وهذا المفهوم كذلك، نعلنها في غير مواربة، وبكل صدق واخلاص، أن تشجيع الانقسام والانفصال هو خيانة وطنية وان كل فرد يقدم في مثل هذه الظروف التي نتوجه فيها بكل عنايتنا وجهدنا لاحباط مكائد العدو على أكبر خط من خطوط النار. على الاخلال بالأمن وتعطيل المسيرة، هو خائن أو منحرف عميل.

...... قد أصدرنا تعليماتنا الى دولة رئيس الوزراء للمباشرة حالاً بتنظيمات شعبية، لمواجهة مسؤولياتنا القومية في هذا البلد، في مقدمتها تدريب كافة المواطنين القادرين في الضفتين تدريباً عسكرياً كاملاً وتدريب كافة الفتيات في مدارس الاناث الحكومية والأهلية على أعمال التمريض ووسائل الدفاع المدني، الى اجراءات أخرى كثيرة سيعلن عنها قريباً»[14].

وعلى الرغم من الموقف الأردني ظلّت قنوات الحوار بين الطرفين مفتوحة من خلال الزيارات التي قام بها الشقيري الى الأردن واجتماعه بالملك حسين وبرئيس الوزراء الأردني وصفي التل للتباحث حول امكانية تنفيذ مطالب منظمة التحرير الفلسطينية السابقة، لكن الأردن تمسك بموقفه الرافض لمطالب المنظمة حتى انعقاد مؤتمر القمة العربي الثالث في ١٩٦٥/٩/١٣ في الدار البيضاء[15]. حيث انفجر الخلاف علناً بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، لرفض المطالب التي تقدمت بها منظمة التحرير الفلسطينية الى المؤتمر وهي المطالب التي سبق ان قدمتها المنظمة

---

١٤- مجموعة خطب جلالة الملك حسين المعظم ١٩٥٢-١٩٧٧. ج/٢، ص٣٢٢-٣٢٦.

١٥- انظر عن زيارات الشقيري الى الاردن:

- فلسطين: ١٩٦٥/٦/١٦، ١٩٦٥/٦/١٧، ١٩٦٥/٦/١٨، ١٩٦٥/٦/١٩، ١٩٦٥/٦/٢٠، ١٩٦٥/٧/٣، ١٩٦٥/٧/٦، ١٩٦٥/٧/٨، ١٩٦٥/٧/١٧، ١٩٦٥/٨/٦.
- وصفي التل: كتابات في القضايا العربية. دار اللواء للصحافة والنشر، عمان، ١٩٨٠، ص ٢١١-٢١٢.
- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٥. ص ٥٧-٧٢.
- محمد حسنين هيكل: الانفجار. ص ٢١٧.

الى الأردن ورفضها[16]. وفي البيان الذي اذاعه الشقيري في ١٩٦٥/٩/٣٠ عن نتائج مؤتمر القمة الثالث انتقد موقف الأردن من مطالب المنظمة[17]. ويؤكد الشقيري في مذكراته أن جميع مطالب منظمة التحرير الفلسطينية التي قدمت الى المؤتمر قد رفضها الأردن، فكان ذلك بداية صراع طويل بين المنظمة والأردن[18]. وعلى إثر ذلك قدم الشقيري استقالته في ١٩٦٥/٩/٢٠ ودعا اللجنة التنفيذية الى اجتماع طارىء في القاهرة[19]. لكن اللجنة التنفيذية التي انعقدت فعلاً في القاهرة في ١٩٦٥/١٠/٣ رفضت استقالة الشقيري وطلبت إليه الاستمرار في العمل[20].

ورد الملك حسين على انتقاد المنظمة في خطابه الذي ألقاه في اجتماع ضم مجلسي النواب والأعيان في قصر بسمان في ١٩٦٥/١٠/٤، فقال « .... ونحن في الأردن لم ولن نفرق في يوم من الأيام بين أردني شرقي وأردني غربي، ولن يستطيع

---

١٦- هشام الدجاني: القضية الفلسطينية في القمم العربية. ص ٢٤٥.
وانظر ايضاً:

- Clinton, Bailey: Jordan, s Palestinian Challenge 1948-1983, Apolitical History. London: Westview Press. 1984. p. 24.

١٧- الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٦٥. وثيقة رقم ١٨٩، ص ٣٣٢-٣٣٥.
وانظر ايضاً:
- فلسطين: ١٩٦٥/١٠/١.

١٨- الشقيري: على طريق الهزيمة. ص ١٠٤-١١٠.
وانظر ايضاً:
- الحسين بن طلال: مهنتي كملك، أحاديث ملكية. نشرها بالفرنسية فريدون صاحب جم، ترجمة غازي غزيل، ط/١، مؤسسة المصري للتوزيع، عمان، ١٩٨٧. ص ١٨٨-١٨٩.
- محمود رياض: الامن القومي العربي. ص ٣٠٩.
- Shaul, Mishal: West Bank/East Bank. p. 71.

١٩- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٥. ص ٧٣.
وانظر ايضاً:
- فلسطين: ١٩٦٥/٩/٢١، ١٩٦٥/٩/٢٢.

٢٠- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٥، ص ٧٥.

أحد تمزيق هذه الوحدة وعزل الأخ عن أخيه والجندي عن وحدته، وكل محاولة للتفريق والتجزئة انما هي محاولة لهدم ما بنيناه لامتنا قبل أنفسنا وأردناه درعاً لها يصونها ويحمي حياضها...واذا كان أبناء فلسطين قد بدأوا منذ زمن غير بعيد في تنظيم صفوفهم في غير الأردن، فقد بدأنا ذلك نحن قبل سنوات وسنوات، وكل ما سمعناه ونسمعه أخيراً من نزوات مريبة ونغمات نشاز لا يقصد به الا تفتيت البناء الواحد وتمزيق الكيان الواحد وهو ما لا نسمح بها بحال من الأحوال.

لقد قلنا لكافة من نهض ليعمل من أجل فلسطين، ان قضية فلسطين هي قضية الأردن، وأن الأردن هو فلسطين،... فلا يجوز قطعاً أن تحاول فئات تدعي العمل من أجل فلسطين، بعد هذا كله، تفريق وحدة هذا البلد المقدسة. فتلك خيانة لا يمكن القبول بها اذ لو تم لهم ما ارادوا لا سمح الله فقد تحقق الصهيونية أهم هدف تسعى اليه. ولذا فنحن مصممون تصميماً أكيداً ونهائياً على مقاومة كل مسعى مقنع من هذا القبيل بنفس الضراوة التي نقفها تجاه الصهيونية واسرائيل. وفي الوقت الذي تتناثر فيه الأقوال المرتجلة، نود أن نقولها بصدق وصراحة اننا رحبنا ونرحب بكل ما يوصلنا الى أهدافنا التي هي أهداف كل فلسطيني وكل عربي على السواء..... رحبنا ونرحب بكل نقد ونصح في اطار العمل الجاد والمصلحة القومية.... رحبنا ونرحب بكل فلسطيني تنتظمه منظمة التحرير، في المراكز الرئيسية في الدولة وفي القوات المسلحة ليعمل جنباً الى جنب مع ضباطنا وفي كل أجهزتنا.

لكننا لن نسمح اطلاقاً باضاعة ذرة من جهدنا أو ثانية من وقتنا في مظاهر سطحية وحركات مسرحية ضررها أكثر من نفعها وشرها أكبر من خيرها، فلا تنظيم في هذا البلد لا ينبثق عن حاجته للتنظيم من خلال أجهزته، ولا تجنيد لأحد في غير قواته المسلحة، ولا مجال لأي نشاط قد يؤثر على تماسك الشعب ومعنوياته».[21]

وعلى هذا اشتدت الحملات الإعلامية بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية[22] فطلب الملك حسين وساطة عبدالناصر لوقف حملات المنظمة الإعلامية على الأردن من

٢١- مجموعة خطب جلالة الملك حسين المعظم ١٩٥٢-١٩٧٧، ج/٢، ص٣٦٣-٣٧٠.

٢٢- محمد شحادة: العلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية. ص ٤١.

اذاعة القاهرة، ونجحت وساطة عبدالناصر[٢٣]. وبيّن رئيس الوزراء وصفي التل في ١١/١٠/١٩٦٥ موقف الحكومة الأردنية من الحملات الاعلامية والمنظمة «.... فخطة الأردن واضحة قوية لا تترك مجال للالتفاف الى خطة كلامية وخصوصاً اذا كانت المعركة الكلامية الموجهة ظلماً وعدواناً الى الاردن تحمل في طياتها وسائل وأسباب تصديع وتفرقة، عدا انها مناقضة لمؤتمرات القمة المتتالية وتناقض أيضاً معنى المعركة وتصرف الجهد في دروب لا نهاية لها من الأفضل أن تغلق الى غير رجعة.

.... ان منظمة التحرير الفلسطينية ليست ملكاً لأشخاص بل هي منظمتنا.... فنحن وطن هذه المنظمة ونحن سندها وإن المهام التي أوكلت نتيجة مؤتمرات القمة يقوم بها هذا البلد منذ النكبة وهي مهمة الحشد ومهمة التدريب العسكري ان بعض ما يذاع ينطوي على جهل، اذ لم يكلف احد نفسه أن يذهب الى القرى الامامية ليرى السلاح الموجود هناك... ولكننا في نفس الوقت ومن أجل انجاح المخطط العربي لا نريد ازدواجية في الجهد»[٢٤]

واعلن الملك حسين في خطاب العرش في مجلس الامة الأردني في ٢٨/١٠/١٩٦٥ إيمانه بضرورة التعاون مع المنظمة «.... فقد سعت الحكومة الى التعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية في الاتفاق على أوجه العمل المشترك، والاتفاق على خطة للتعاون في جميع هذه المجالات، والحكومة لا تزال مؤمنة بوجوب هذا التعاون وفي ضرورة الاتفاق على منهاج موحد للعمل المشترك من أجل تعبئة كل جهد عربي وفلسطيني ممكن من أجل قضية التحرير، ضمن شروط المصلحة الحقيقية لقضية فلسطين، والأسس القومية والعسكرية العملية»[٢٥]. وتوقفت الحملات الإعلامية، وزار الشقيري الأردن في ٢٥/١٢/١٩٦٥ وقابل الملك حسين ووصفي التل من أجل بحث

---

٢٣- محمد حسنين هيكل: الانفجار. ص ٩٨٨-٩٩١.
وانظر ايضاً:
- فلسطين: ١٣/١٠/١٩٦٥.

- Shaul, Mishal: West Bank/East Bank. p. 70.

٢٤- الجهاد: عدد ٢٧٥٨-١٢/١٠/١٩٦٥.

٢٥- خطب العرش ١٩٢٩-١٩٧٢. ص٣٦٨-٣٨٢.
وانظر أيضاً:
- مجموعة خطب جلالة الملك حسين المعظم ١٩٥٢-١٩٧٧. ج/٢، ص٣٧١-٣٨٦.

مطالب منظمة التحرير الفلسطينية السابقة ولم يتوصلا الى اتفاق حول تلك المطالب.[٢٦]. وأيد مجلس الأعيان في ١٢/١٢/ ١٩٦٥ موقف الحكومة الأردنية من مطالب منظمة التحرير الفلسطينية «.... المجلس يعتبر موقف الحكومة في هذه المباحثات موقفاً ايجابياً مستوحى من ..... ومتفقاً مع مصلحة القضية الفلسطينية وشروط معركة التحرير ومتمشياً مع سياسة الأردن الثابتة المستمرة تجاه قضية الحق العربي».[٢٧] فقد حدد الملك حسين موقف الأردن من القضية الفلسطينية في ١٩٦٦/١/٥ « ....لقد خرج رئيس المنظمة وأجهزته بحملتهم على هذا البلد عن الخطة العربية وعن الأسس التي رسمتها مؤتمرات القمة العربية الثلاث وما تفرع عنه، وخرقوا ميثاق التضامن العربي، فوق ما طوقوا به حملاتهم ضد هذا البلد وكيانه وجيشه من لغة معجوجة ولغط نازل، نابى أن نسف اليه أو نخوض فيه، وفوق أنه ليس من حق أية منظمة أن تحاسب أية حكومة عربية الا من خلال مؤتمرات القمة وأجهزتها المتفرعة عنها.

أننا في هذا البلد كما قلت لكم من قبل لم ولن نفرق يوماً بين أردني شرقي وأردني غربي..... وانطلاقاً من المبدأ الأساسي الذي نؤمن به: أن الأردن هو فلسطين وفلسطين هي الأردن، فان قضية فلسطين بالنسبة إلينا ليست قضية سياسية، وانما هي قضية مصير... قضية حياة أو موت.

وأن الجيش العربي في الأردن هو جيش فلسطين في تشكيله وتكوينه وغاياته من أجلها ينمو ويزيد..... فلا مجال ولا مكان اذن لأية تشكيله عسكرية أخرى مهما صغرت لا تخضع لقيادته ولا تحمل شعاره ولا تنضوي تحت راياته.

..... لقد اطلعتم على المباحثات التي دارت بين الحكومة الأردنية ورئيس منظمة التحرير قبل نحوشهر، وباركتم بالاجماع موقف الحكومة الايجابي البناء وأنني أقول لكل من يود أن يعلم، أن موقف حكومتي كان مستنداً الى خطوط أساسية تلتزم بها المملكة الأردنية وتعتنقها كافة الحكومات وهي خطوط ثابتة ولا مجال فيها

---

٢٦- الجهاد: عدد ٣٨٠٥-٣٨٠٦، ٦-١٢/٧/١٩٦٥.

٢٧- الجهاد: عدد ٣٨١١-١٢/١٣/١٩٦٥.

للاجتهاد.... رسمناها وباركناها واصدرنا توجيهاتنا الى الحكومة بالتباحث في حدودها وضمن اطارها لأنها تتفق مع مقررات مؤتمرات القمة ومع مخططات القيادة العربية الموحدة ولا مجال فيها للاجتهاد والتفسير أو المزايدة، أو المناورة، ولا يمكن التخلي عنها بأي شكل من الأشكال.

وكل من يحتمي باسم فلسطين ثم يتصرف بما جمعته الأمة لتضعه في خدمة القضية المقدسة بغية الافساد وإقامة أجهزة اعلام مسعورة تكرر اللغط المشبوه بتزييف الحقائق وتجرح الكرامات...فهو خارج عن الصف يفرط بالهدف لا يؤتمن على خدمة القضية ولا يؤمن بالتعاون معه.

.....أرجو أن يكون واضحاً أن موقفنا من المحادثات مع رئيس المنظمة ليس موقف مساومة ومزايدة أو قبول وساطة أو الانصراف عن الجد الى الأخذ والرد والمناكفة بل أن موقفنا هو موقف قناعة يعتمد أولاً وأخيراً على ما نعتقده ونؤمن به.

..... أنكم مدعون للوقوف باصرار وحزم في وجه الدجل والتهريج، ان وقوع كارثة جديدة، نتيجة الارتجالية والغوغائية التي يقولون بها، تصيبكم أنتم قبل غيركم لا سمح الله، وأنتم بعد، منظمة التحرير، وأسسها وكيانها ومنطلقها، وبغيركم لا تقوم منظمة ولا يتصدر لها رئيس واجبكم اعادة المنظمة الى جادة الحق والخير والصواب وردعها عن التهور والمجازفة والانحراف، ووضعها من جديد في خط المنهاج العربي الموحد».[٢٨]

وعلى اثر خطاب الملك حسين هذا، فان كافة نشاطات منظمة التحرير الفلسطينية في الأردن قد توقفت، مما افضى الى قطع العلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن. وتجددت الحملات الاعلامية بين الطرفين مرة اخرى[٢٩]. وتوسطت

---

٢٨- مجموعة خطب جلالة الملك حسين المعظم ١٩٥٢-١٩٧٧. ج/٢، ص٣٩٩- ٤٠٦.

وانظر أيضا:

- فلسطين: ١٩٦٦/١/٦.
- الدفاع: عدد ٩١٠٨-١٩٦٦/١/٦.

٢٩- محمد شحادة: العلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية، ص ٤٣.

جامعة الدول العربية، فاجتمع الوفدان الفلسطيني والأردني في القاهرة في ١٩٦٦/١/١٠ حيث تم الاتفاق على:

١ - توقف الاذاعات وجميع وسائل الاعلام اعتباراً من ١٩٦٦/١/١٠ عن التعرض للخلافات بين الأردن والمنظمة.
٢ - ارجاء عقد المجلس الوطني الفلسطيني في غزة.
٣ - اجتماع الفريقين في مقر الجامعة العربية في القاهرة في ١٩٦٦/٢/٢١ لاستئناف المباحثات.

ووقع على هذا الاتفاق، عبدالوهاب المجالي وزير الداخلية وأنور الخطيب محافظ القدس عن الجانب الأردني، وأحمد الشقيري عن منظمة التحرير الفلسطينية. وشهد عليه عبدالخالق حسونة امين عام الجامعة[٣٠].

وفي التاريخ المحدد التقى الوفد الأردني الذي يمثله وزير الداخلية عبدالوهاب المجالي ومحافظ القدس أنور الخطيب وممثل الأردن في الجامعة العربية عبدالمنعم الرفاعي ورئيس اركان القوات المسلحة عامر خماش، والوفد الفلسطيني الذي يمثله جمال الصوراني وابراهيم ابو سته وسعيد العزة ووجيه المدني في مقر الجامعة العربية في القاهرة في ١٩٦٦/٢/٢١[٣١].

وعند استئناف المباحثات تقدمت منظمة التحرير الفلسطينية بمذكرة حسن نوايا للوفد الأردني، ودفعاً لأية مخاوف لا مبرر لها رأت المنظمة أن تعلن المبادىء التالية:

---

٣٠- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٦. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٧، وثيقة رقم ٤، ص ٤٥.
وانظر ايضاً:
- الوثائق العربية لعام ١٩٦٦. الجامعة الاميريكية، بيروت، (د.ت)، وثيقة رقم ١٠، ص ١٧.
- فلسطين: ١٩٦٦/١/١١.
- الدفاع: عدد ٩١١٢-١٩٦٦/١/١١.

٣١- فلسطين: ١٩٦٦/٢/١٨، ١٩٦٦/٢/٢٠، ١٩٦٦/٢/٢١، ١٩٦٦/٢/٢٢.
وانظر ايضاً:
- الدفاع: عدد ٩١٤٣-١٩٦٦/٢/١٨.
- الدفاع: عدد ٩١٤٧-١٩٦٦/٢/٢٢.

١ - ان المنظمة لا تعتزم أن تمارس أي سلطة اقليمية في الأردن بضفتيه.

٢ - ليس من سياسة المنظمة سلخ الضفة الغربية عن الشرقية، انما تركز جهدها لتحرير الجزء المغتصب من فلسطين تاركة لشعب فلسطين بعد التحرير أن يقرر مصيره.

٣ - المنظمة لا تتدخل في الأمور الداخلية للأردن ولا تتعرض للكيان الأردني من قريب أو بعيد.

٤ - مطالب منظمة التحرير الفلسطينية العسكرية ليست الا دعماً للجيش الأردني الذي تعتبره جيش فلسطين.

٥ - النشاط الشعبي في الأردن لا يتعارض مع النشاط الرسمي.

٦ - منظمة التحرير الفلسطينية لها شخصيتها المستقلة النابعة من شخصية الشعب الفلسطيني تتعاون مع الدول العربية جميعها ولا تتبع أحداً منها[٣٢].

وانطلاقاً من هذه المبادىء كررت منظمة التحرير الفلسطينية مطالبها السابقة من الحكومة الأردنية لتكون اساساً للمباحثات بينهما[٣٣].

وعلى الرغم من معارضة الأردن السابقة لهذه المطالب، فقد استمرت المباحثات بين الجانبين وانتهت بالاتفاق على النقاط التالية:

١ - تواصل الحكومة الأردنية دراسة موضوع التجنيد الاجباري.

٢ - إحالة موضوع تشكيل وحدات جيش التحرير الفلسطيني الى القيادة العربية الموحدة للدراسة وابداء الرأي.

٣ - تأليف لجنة من قيادة الجيش الأردني وقيادة جيش التحرير الفلسطيني لدراسة وضع مشروع لهذه الغاية يتفق عليه الجانبان.

٤ - تنشيء منظمة التحرير الفلسطينية معسكرات في فصل الصيف للتدريب العسكري والتوجيه المعنوي للشباب والطلاب، ويكون الأساتذة من وزارة

---

٣٢- الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٦٦. وثيقة رقم ٢٧، ص ٨٤-٨٥.
وانظر ايضاً:
- الوثائق العربية لعام ١٩٦٦. وثيقة رقم ٥٢، ص ١١٥-١١٦.
- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٦. ص ١٣٢.

٣٣- الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٦٦. وثيقة رقم ٢٧، ص ٨٥-٨٦.

التربية والتعليم الأردنية والمدربون من ضباط الجيش الأردني تختارهم المنظمة بالتشاور مع السلطات الأردنية المسؤولة.

٥ - تسليح المدن والقرى الإمامية، والمنظمة مستعدة للأسهام المالي في ذلك وهي مستعدة لتنظيم اسبوع في العالم العربي لتمويل هذا المشروع.

٦ - تنشيء منظمة التحرير الفلسطينية مكتباً في كل مركز من مراكز المحافظات ولجنة فرعية في كل لواء.

٧ - تباشر منظمة التحرير الفلسطينية في تطبيق قانون الانتخابات وتستعين بالسلطات الأردنية حسب مقتضيات الأمن.

٨ - توافق الحكومة الأردنية على البروتوكول المتعلق بحرية السفر والإقامة والعمل الذي وضعته جامعة الدول العربية.

٩ - تخصص ساعة في الإذاعة يومياً لمنظمة التحرير الفلسطينية، ويسمح للمنظمة بتوزيع الكتب والمطبوعات وعرض الأفلام وإقامة المعارض عن كل ما يتعلق بقضية فلسطين بغية التوجيه القومي.

١٠- توافق الحكومة الأردنية على استصدار القوانين والأنظمة من أجل الجباية الشعبية من جميع موظفي الدولة والبلديات والمجالس المحلية والشركات.

١١- تعفى المنظمة من جميع الرسوم البريدية والبرقية والهاتفية وما تحتاج اليه لأعمالها الرسمية من استيراد مع الموافقة على اقامة شبكة لا سلكية بين مركزها في القدس وفروعها في الخارج.

١٢- تمنح الحكومة الأردنية أعضاء اللجنة التنفيذية وكبار المسؤولين في المنظمة جوازات سفر دبلوماسية خاصة بناء على طلب رئيس المنظمة[٣٤].

وبعد ذلك الاتفاق زار الشقيري الأردن واجتمع مع رئيس الوزراء وصفي التل، وافتتح صوت فلسطين الناطق باسم المنظمة من الاذاعة الأردنية[٣٥]. وقامت الحكومة الأردنية في ١٩٦٦/٤/١٣ باعتقال بعض الحزبيين.[٣٦] وأوضح وزير الداخلية عبد

---

٣٤- الوثائق العربية لعام ١٩٦٦. وثيقة رقم ٦٣. ص ١٢٦-١٢٧.

٣٥- فلسطين: ٢٣-١٩٦٦/٣/٢٤.

٣٦- فلسطين: ١٩٦٦/٤/١٤.

الوهاب المجالي موقف الحكومة من اعتقال الحزبيين «...أن من بين هؤلاء المعتقلين قوميين وبعثيين عرب وشيوعيين وان الحكومة كانت تراقب نشاط هذه الفئة من الحزبيين منذ قرابة شهرين ولما تأكدت السلطات المختصة وسلطات الأمن من أن نشاط هؤلاء الحزبيين أخذ يهدد سلامة أمن الدولة ويسيء الى الأمن والاستقرار في المملكة بادرت الى القاء القبض عليهم».[٣٧] وناشد رئيس المنظمة الحكومة الأردنية في ١٩٦٦/٤/٢٤ بالأفراج عن المعتقلين «... أن منظمة التحرير الفلسطينية ليس من حقها التدخل في شؤون دول عربية، ولكنها تعتبر أن واجبها الأخوي نحو الأردن يحتم عليها التعبير عن اهتمامها بأن يسود الاستقرار حتى تعبأ جميع الموارد للنضال من أجل التحرير». ولكن الأردن رفض وساطة الشقيري.[٣٨] وفي دمشق انتقد الشقيري موقف الأردن في ١٩٦٦/٥/٧ لعدم تنفيذه التزاماته تجاه منظمة التحرير الفلسطينية التي نصت عليها الاتفاقية التي وقعت بين الجانبين في القاهرة في ١٩٦٦/٣/١.[٣٩]

وفي خطاب الملك حسين في ١٩٦٦/٦/١٤ حدد بشكل واضح موقف الأردن من المنظمة ومطالبها وأيضاً القضية الفلسطينية ووحدة الضفتين. « .... ومن المحزن أن نرى الخلافات الجانبية تطغى على على القضية المصيرية وتكاد تعصف بها، وأن نجد أنفسنا والفلسطينيين من أبناء النكبة سواء من انتمى الى اسرتنا الأردنية أو من كان بعيداً عنها، مسافة لا واقعاً، والعرب من حولنا، في دوامة فارغة، بعد أن عصفت بالمنظمة منظمة التحرير التي كانت لنا اليد الطولى في انشائها، الأهواء فأصبح القائمون عليها بعد طغيان الحزبيين المخربين عليها، معاول هدم لوحدة الصف العربي والعمل الموحد وقروحاً تترعرع فيها جراثيم غريبة عن وطننا الكبير، وأن تذهب كل محاولتنا لإصلاح اعواجهها أدراج الرياح حين غدت قطب الرحى في اذكاء الخلافات العربية والانقضاض على التضامن العربي....أنه ليحز في نفسي ويؤلمني أشد الألم أن أصرح بأن كل أمل حرصنا على بقائه ولو كان بصيصاً خافتاً قد خبا وزال حول امكان التعامل مع هذه المنظمة بمضمونها الحالي جملة وتفصيلاً.

٣٧- فلسطين: ١٩٦٦/٤/١٥.

٣٨- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٦، ص١٣٦.

٣٩- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٦، ص ١٣٦.

"......ولكن القضية الفلسطينية قد زالت عنها صبغتها الفلسطينية المطلقة منذ اللحظة التي دخلت فيها الجيوش العربية أرض فلسطين. ولوكانت قضية فلسطين قضية أبناء فلسطين وحدهم دون سواهم لما اصطدمت الثورة العربية الكبرى بمخططات الصهيونية والاستعمار ولما كان الحسين بن علي أول ضحاياها وشهدائها ولما تمزق الكيان العربي الواحد الى دول متعددة عجزت على أن تكون في مستوى المعركة ما وقع ١٩٤٨.

ومع هذا كله فقد استمر الكثيرون في عالمنا العربي وحتى يومنا هذا وعلى ما يبدو يؤثرون في وجه التحدي أن يعتبر قضية فلسطين قضية أهلها وحدهم على ما في ذلك من خور وقصر نظر. وكنا نحن في هذا البلد قلب الوطن العربي الكبير...ودرع الأمة.... في مواجهة الخطر على الخط الطويل يشكل عقبة في وجه أصحاب هذه المدرسة ومن يدور في فلكهم وسنظل نشكل عقبة لا في وجههم فحسب وانما في وجوه الكثيرين من المتاجرين بالقضية والمهرجين الذين تحركهم الايدي الخفية والحزبيين الذين كفروا بعروبتهم يوم اعتنقوا كل مبدأ هدام وفكر دخيل.

ونحن في هذا البلد نؤمن إيماناً راسخاً بأن وحدة الضفتين هي وحدة باركها الله وأيدها الشعب.... وقد استطاعت هذه الوحدة.. أن تحمي بقايا أشلاء الوطن السليب لتصبح منطلق خطة الحشد. ويصبح جيشنا الرابض في خنادقه هو جيش التحرير.... جيش فلسطين... وكل دعوة للازدواجية أو لتقطيع أوصال هذه الوحدة وتفتيت عراها، هي دعوة لا يقصد بها وجه الله.... وكل نزوة تعرض جبهتنا للعدوان قبل أن نكمل استعدادنا وفق تعليمات القيادة الموحدة، هي نزوة ضارة تجرنا الى معركة لم يحن حينها، وكل جهد لأي منظمة تستهدف التحرير يجب أن تنصهر في جهدنا ليكون العون بدل الشتات والتخريب وافتعال الازمات والخلافات التي تعطل مسيرتنا.... وكل يد تمتد الى هذه الوحدة بسوء سنقطعها وكل عين تنظر الينا شزراً سنفقؤها ولن نتهاون أو نتساهل قيد انملة بعد الآن»."[٤٠]

---

٤٠- مجموعة خطب جلالة الملك حسين المعظم ١٩٥٢-١٩٧٧. ج/٢، ص٤٣٥-٤٤٨.
وأنظر أيضاً:
- فلسطين: ١٩٦٦/٦/١٥.
- الدفاع: عدد ٩٢٤٠-١٩٦٦/٦/١٥.

وقد أيد الشعب الأردني ما جاء في خطاب الملك حسين في ١٩٦٦/٦/١٤ فأمت الوفود الديوان الملكي حيث أعربت عن استنكارها للمحاولات التي تبذل لتمزيق الوحدة الوطنية في الأردن وأيضاً المحاولات التي يقوم بها الشقيري لتصفية قضية فلسطين وربط المنظمة بالحزبية."[41]

وعلق الشقيري على خطاب الملك حسين في ١٩٦٦/٦/١٧ مؤكداً موقف المنظمة من الكيان الأردني فقال « .... اننا لا نريد ان نتدخل في الكيان الأردني، ولا أن نقيم حكومة فلسطينية». وانتقد موقف الأردن من القضية الفلسطينية متهماً أياه بأنه «يريد تصفية القضية الفلسطينية»[42].

وكما أصدرت المنظمة قراراً في ١٩٦٦/٦/١٨ يقضي بأن يتوقف موظفو دائرة الاعلام في المنظمة عن العمل في الاذاعة الأردنية "برنامج صوت فلسطين". كما طلب رئيس المنظمة من الوزراء الفلسطينيين الاستقالة من الحكومة الاردنية."[43] وفي المهرجان الذي عقدته منظمة التحرير الفلسطينية في غزة في ١٩٦٦/٦/٢٠ دعا الى تأييد المنظمة، واستنكر موقف الأردن من مطالبها."[44] وفي خطاب لرئيس المنظمة في القاهرة في ١٩٦٦/٦/٢٤ أعلن «.... ليس في خاطر المنظمة أن تجعل من الضفة الغربية منطقة عازلة ...... جيش التحرير سيشق طريقه الى الأردن، ويكون الى جوار الجيش الأردني.... ان المنظمة لا تريد أن تنشىء دولة مستقلة في الأردن....وأن التحرير يدعو الى أن تنضم الأردن الى اتحاد يضم القاهرة وبغداد، ودمشق فتصبح

---

٤١- أنظر عن التأييد الشعبي لخطاب الملك حسين في ١٩٦٦/٦/١٤:

- الجهاد: عدد ٢٩٦٦- ١٩٦٦/٦/١٦.
  عدد ٢٩٦٩- ١٩٦٦/٦/٢٠.
  عدد ٢٩٧٠- ١٩٦٦/٦/٢١.
  عدد ٢٩٧١- ١٩٦٦/٦/٢٢.
  عدد ٢٩٧٢- ١٩٦٦/٦/٢٣.

٤٢- الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٦٦، وثيقة رقم ١١١، ص ٢٧٢-٢٧٦.

٤٣- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٦، ص.١٤.

٤٤- المرجع نفسه، ص.١٤.

الولايات العربية المتحدة، ومعها الأردن بضفتيه الشرقية والغربية، وان شخصاً واحداً يقف في طريق تحقيق هذا الهدف وهو.....».[45]

واستمر تبادل الاتهامات بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية مما دفع الحكومة الأردنية الى قطع علاقاتها بمنظمة التحرير الفلسطينية ورفض التعامل معها. صرح بذلك رئيس الوزراء الأردني وصفي التل في كلمته في مجلس الأمة الأردني حول سياسة الأردن تجاه منظمة التحرير الفلسطينية والكيان الفلسطيني في ١٩٦٦/٧/١٦. «......ان التشكيك في موقف هذا البلد ومحاولة تعطيل حشده ومحاولة بذر الفرقة بين أبنائه بدأت تنطلق من الجهاز -المنظمة- الذي نسانده ونعتقد أن وجوده بشكل صحيح يخدم قضية المصير عندنا وهي قضية فلسطين ان موضوع التشكيك في الخطة الأردنية هو نوع من الخيانة ومحاولة النيل من القائد الذي يتولى تنفيذ هذه الخطة.... في رأيي هو نوع من الخيانة والتخريب.

......اننا بعد أن تكشف لنا وللعالم نوايا الشقيري والحزبيين وجدنا أنه لا بد لنا من قطع العلاقة مع المنظمة وأن نعود من جديد لنطلب تعريف الكيان الفلسطيني وشخصيته وصلاحياته. وسنعود الى مؤتمرات القمة لنطلب تعريفاً دقيقاً واضحاً للكيان الفلسطيني وللشخصية الفلسطينية ولمهماتها وأن نعود مرة أخرى الى مؤتمرات القمة ليثبتوا على الورق الحدود والتعريفات».[46]

كما اتخذ مجلس الأمة الأردني في جلسته في ١٩٦٦/٧/١٦ سلسلة من القرارات حول القضية الفلسطينية أهمها:

١ - تأكيد وحدة الضفتين وأنه لا مجال للتسامح في أية محاولة لتقويضها.
٢ - نجاح القضية الفلسطينية يتوقف على رفعها عن مستوى الخلافات السياسية العربية.
٣ - شجب الحملات الإعلامية التي يتعرض لها الأردن.
٤ - إن الكيان الفلسطيني يجب أن يكون مساعداً للدول العربية بعامة وعضداً للاردن بخاصة لا أن يكون بديلاً منافساً للكيان الأردني[47].

---

٤٥- المرجع نفسه، ص١٤١.

٤٦- الجهاد: عدد ٢٩٩٠-١٩٦٦/٧/١٧.

٤٧- فلسطين: ١٩٦٦/٧/١٧.

وحدد رئيس الوزراء الأردني وصفي التل في ١٩٦٦/٨/٦ موقف الأردن من منظمة التحرير الفلسطينية «....أن الحكومة لن تتعامل مع الشقيري ولا مع منظمته الحالية».[٤٨]

وقامت اسرائيل في ١٩٦٦/١١/١٣ بالاعتداء على قرية السموع في محافظة الخليل، وأسفر عنه سقوط عدد من القتلى والجرحى في صفوف المدنيين والعسكريين[٤٩]. وقامت مظاهرات عنيفة اصطدمت مع قوات الأمن الأردنية وفرضت الحكومة الأردنية منع التجول في مدن الضفة الغربية[٥٠]. وفي بيان لوزارة الداخلية أوضحت موقف الحكومة الأردنية من المظاهرات التي قامت في القدس ونابلس والخليل عقب الاعتداء الاسرائيلي على قرية السموع «......فقد أرادت جماعات من المواطنين استنكارها للعدوان الغادر وتقديرها للجيش العربي الباسل، ومطالبتها بالثأر من العدو بمظاهرات سلمية قامت في بعض مدن المملكة.

ألا أن عناصر مخربة من الأحزاب اليسارية المنحلة اندست في صفوف المتظاهرين فأخرجت هذه المظاهرات عن هدفها النبيل ..... وأدت الى وقوع بعض الاصابات بين الأهلين أنفسهم داخل المدينة.

---

٤٨- الجهاد: عدد ٤٠٠٨- ١٩٦٦/٨/٧.

٤٩- فلسطين: ١٩٦٦/١١/١٤، ١٩٦٦/١١/١٥.
وانظر ايضاً:

- Peter, Gubser: Jordan, Crossroads. p.p. 88-89.
- Clinton, Bailey: Jordan, s Palestinian Challenge. p. 25.

٥٠- انظر عن ردة الفعل الشعبية في مدن الضفة الغربية على اثر الاعتداء الاسرائيلي على قرية السموع:

- عيسى الشعيبي: الكيانية الفلسطينية، ص ١٢٤-١٢٦.
- الوثائق العربية لعام ١٩٦٦، وثيقة رقم ٤١٣، ص ٨٥٥.
- ميلمان ورفيف: التعاون العدائي، ص ١٠٩-١١٠.
- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٦، ص ١٤٩.

وقد تدخلت عند ذلك قوات الأمن وأعلنت منع التجول الجزئي. وفرضت الأمن والنظام فور تدخلها. وستتخذ أشد الاجراءات بحق كل من تسول له نفسه العبث بالأمن والنظام»[51].

كما وجه رئيس المنظمة في ١٩٦٦/١١/١٦ رسالة الى الحكومة الاردنية قال فيها: «....أن الغارة الاسرائيلية حققت أهدافها» وأنها لم تكن «...تستهدف الأرض بل كان هدفها الشعب الأعزل» ودعا رئيس المنظمة في خطابه الى «.... انشاء فرق شعبية للمقاومة الوطنية» وتدريب الأفراد وتنظيمهم، كما دعا الى تسليح «القرى الأمامية على طول خط الهدنة لتكون قادرة على الدفاع والهجوم» كما أبدى استعداده لنقل جيش التحرير الى الأردن ضمن المواقع التي تحددها القيادة العربية الموحدة. وأيضاً تقديم جميع أنوع الأسلحة الخفيفة والمتوسطة والأسلحة المقاومة للطائرات والدبابات، بالاضافة الى وضع امكانات المنظمة المالية والمعنوية لانشاء فرق للمقاومة الشعبية.[52]

وفي الاجتماع الوطني الذي عقد في نابلس في ١٩٦٦/١١/٢٢ طالب المشاركون الحكومة الأردنية العمل على ما يلي:

١ – تنظيم المقاومة الشعبية.

٢ – الاشتراك في اتفاقية الدفاع المشترك التي وقعتها كل من سوريا والجمهورية العربية المتحدة.

٣ – عدم التعرض للفدائيين الفلسطينيين.

٤ – التعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية[53]

وفي المؤتمر الصحفي الذي عقده الملك حسين في ١٩٦٦/١١/٢٩ حدد موقف الأردن من العمل الفدائي والتعاون مع منظمة التحرير ودخول جيش التحرير الى

٥١- الجهاد: عدد ٤١٠٠، ٤١٠٣/ ٢٢، ٢٧/١١/١٩٦٦.

٥٢- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٦، ص١٤٧.

٥٣- الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٦٦، وثيقة رقم ٢٤٤، ص ٥٤٦.
وانظر ايضاً:

- الوثائق العربية لعام ١٩٦٦، وثيقة رقم ٤٠٢، ص ٨٢١.

الأردن «.....أما بالنسبة لهاتين النقطتين فموقفنا واضح وقاطع فمنظمة التحرير الفلسطينية ساهمنا في ايجادها وساندناها، ولكنها تحولت بسبب القائمين عليها إلى أداة تخريب في داخل الأردن بالذات، وليس ضد العدو فلا مجال للتعاون معها في الوقت الحاضر اطلاقاً.

أما بالنسبة لقضية الفدائيين فموقفنا نابع من مقررات مؤتمرات القمة وتعليمات القيادة الموحدة. فلو كان ارسال الفدائيين سياسة عربية فلماذا لا ينطلقون من سيناء وغزة وسوريا.

ان هذا لا ينطبق على الأردن لأننا اسرة واحدة وقواتنا المسلحة تضم المواطنين من الضفتين دون أي تمييز في حين أن مصر وسوريا وأي بلد عربي آخر قد يشكل وحدات عسكرية صغيرة من الفلسطينيين لأن هذه الدول لا تسمح للفلسطينيين أن يكونوا جزءاً من قواتها المسلحة».[54]

وفي خطاب العرش الذي القاه الملك حسين في ١٩٦٦/١٢/١ وضح جهود الحكومة الأردنية في مجال تسليح القرى الإمامية وتحصينها وموقف الحكومة الأردنية من منظمة التحرير الفلسطينية «... ولقد دأبت الحكومة على توجيه السياسة الأردنية بما يتفق مع مسؤولية الأردن الخاصة تجاه فلسطين، وواجبات الحشد والتعبئة وبناء القوة في الأردن لردع العدو ودعم الحق العربي تجاه فلسطين، ولقد كان مجلسكم الموقر هذا مطلعاً باستمرار على تطورات القضية الفلسطينية، ومواقف الحكومة منها، واتخذ قرارات واضحة وصريحة تحدد المبادئ التي تقوم عليها سياسة الأردن الدائمة تجاه فلسطين، في الاجتماع الاستثنائى لمجلس الأمة الذي عقد بتاريخ ١٩٦٦/٧/١٦ وقد استشهدت الحكومة بهذه المبادئ في سياستها كما ستسترشد بها الحكومات المتعاقبة بوصفها السياسة الثابتة للدولة.

ولقد كانت منظمة التحرير الفلسطينية من المؤسسات التي باركها الأردن وبذل جهداً خاصاً لقيامها ولكن ما يدعو للأسف أن تنحرف قيادتها عن ميثاقها وأن تزج بها في غمرة الخلافات وأن يكون الأردن خاصة هدفاً لحملات تحريضية مخربة من

---

٥٤- الجهاد: عدد ٤١٠٦-١٩٦٦/١١/٣٠.

قبل قيادتها الأمر الذي حمل مجلسكم الموقر على اتخاذ قراره الجماعي باعلان انحراف تلك القيادة.» وأيد مجلس النواب الأردني في رده على خطاب العرش موقف الحكومة الأردنية من منظمة التحرير الفلسطينية «... ان مجلس النواب، وهو يشاطر جلالتكم الرأي بأن قيادة منظمة التحرير قد انحرفت عن ميثاقها، وعن الغاية التي أوجدت من أجلها المنظمة وزجت بالمنظمة في متاهات من الخلافات والمنازعات، جعلت من الأردن هدفاً لحملات محمومة مغرضة هدامة، ليس من شأنها أن تفيد القضية الفلسطينية بل تخدم العدو. ولهذا فان المجلس يستنكر هذا الانحراف، ويؤيد قراراته السابقة التي أشرتم اليها»[٥٦]. لكن الحملات الاعلامية المتبادلة لم تتوقف. ففي مطلع عام ١٩٦٧ اتهم الشقيري الأردن بضرب العمل الفدائي وزج الفدائيين في السجون والتقاعس عن تسليح القرى الإمامية[٥٧].

وظلت العلاقات بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية متوترة حتى قيام الملك حسين بزيارة القاهرة في ١٩٦٧/٥/٣٠. وتم خلال هذه الزيارة توقيع اتفاقية الدفاع العربي المشترك بين الأردن والجمهورية العربية المتحدة في ١٩٦٧/٥/٣٠[٥٨]، وقيام عبد الناصر بإجراء مصالحة بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية عادت على أثرها العلاقات بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية[٥٩]. وفي اليوم نفسه وضعت القوات الأردنية في حالة تأهب قصوى وعين اللواء عبدالمنعم رياض من مصر

٥٥- خطب العرش ١٩٢٩-١٩٧٢. ص.٣٩٠-٤٠٣.
وانظر أيضاً:
- مجموعة خطب جلالة الملك حسين المعظم ١٩٥٢-١٩٧٧. ج/٢، ص٥٠٧-٥٢٠.

٥٦- خطب العرش ١٩٢٩-١٩٧٢. ص٤٠٤-٤٠٦.

٥٧- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧. ط/١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٩. ص ٩٨.

٥٨- الدستور: عدد ٥٦-١٩٦٧/٥/٣١.
وانظر ايضاً:
- محمد حسنين هيكل: الانفجار. ص ٦٥٠-٦٦٩.
- ميلمان ورفيف: التعاون العدائي. ص ١١١-١١٣.

٥٩- احمد الشقيري: الهزيمة الكبرى. ج/١، ط/١، دار العودة، بيروت، ١٩٧٣، ص ٢٠٠-٢٠٤.

قائداً عاماً يساعده اللواء الركن عامر خماش رئيس هيئة الأركان.[٦٠] وأقر مجلس الأمة الأردني بالاجماع في ١٩٦٧/٦/١ اتفاقية الدفاع العربي المشترك التي وقعها الأردن مع الجمهورية العربية المتحدة.[٦١] وبمناسبة توقيع الدفاع العربي المشترك وجه الملك حسين كلمة في ١٩٦٧/٦/٢ أكد فيها على «...أن ما قمنا به في الأيام الأخيرة هو موقف عفوي طبيعي نابع من أعماق قلوبنا وصادر عن إيماننا بأنه مهما كانت خلافاتنا ومشاكلنا فنحن اخوة في الجهاد والنضال من أجل الأماني القومية.

ولا مكان في هذا التماسك والتضامن لأية تظاهرات أو شائعات أو احقاد أو خلافات شخصية، فالوضع مكين ثابت لن يتغير ولن يتبدل، .... وقد أصدرت توجيهاتي بأن لا يسمح لأي جهة اغتنام الفرصة للمناورة والمداورة والكسب السياسي الفردي خطنا ثابت كلي وتعاون مطلق مع الأجهزة المسؤولة».[٦٢]

وبعد ايام من توقيع اتفاقية الدفاع العربي المشترك قامت اسرائيل في ١٩٦٧/٦/٥ بشن عدوانها المبيّت على الجمهورية العربية المتحدة[٦٣]. ووفقاً للمادة الأولى من معاهدة الدفاع العربي المشترك التي تعتبر أي اعتداء على أي دولة عربية اعتداء على الجميع[٦٤]، دخلت الأردن وسوريا الحرب الى جانب الجمهورية العربية

٦٠- قاسم محمد صالح: الجيش العربي الهاشمي ودوره في الحروب العربية الاسرائيلية. ط/٢، مديرية التوجيه المعنوي، عمان، ١٩٨٨، ص٥٦-٦١.

٦١- الوثائق الأردينية لعام ١٩٦٧. ط-١. وزارة الاعلام، عمان، ١٩٧٣. وثيقة رقم ١٢، ص٢٩.

٦٢- الوثائق الأردنية لعام ١٩٦٧، وثيقة رقم ١٤، ص٣٢-٣٣.

٦٣- عبدالرحيم احمد حسن: الاستراتيجية الاسرائيلية وتدابيرها ١٠ يونية ١٩٦٧-٦ اكتوبر ١٩٧٣. (الفصل الرابع في كتاب: القضية الفلسطينية والصراع العربي الاسرائيلي. ج/٢، ق/٢، تحرير عبدالعزيز الدوري، الامانة العامة لاتحاد الجامعات العربية) (د.م)، ١٩٨٩، ص ٢٩٧-٤٠٨.
وانظر ايضاً:

- صلاح العقاد: مأساة يونيو ١٩٦٧، حقائق وتحليل. ط/١، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٠. ص ٢٠٣-٢١٤.

٦٤- الوثائق الاردنية لعام ١٩٦٧، وثيقة رقم ٧، ص ١٩-٢٠.
وانظر ايضاً:

- الوثائق العربية لعام ١٩٦٧، الجامعة الامريكية، بيروت، (د.ت). وثيقة رقم ٢٢١، ص ٣٦٩.

المتحدة [65]. وفي البرقية التي بعث بها الفريق عبد المنعم رياض الى جمال عبد الناصر في ١٩٦٧/٦/٦ أخبره فيها أن «...الموقف يتدهور في الضفة الغربية وبعد التشاور مع الملك حسين طلب مني ابلاغكم أن هناك حل من ثلاثة:

١- قرار سياسي نافذ بإيقاف القتال اليوم من جهة خارجية «أمريكيا، روسيا، مجلس الأمن».

٢- اخلاء الضفة الغربية الليلة.

٣- البقاء ليوم واحد زيادة يؤدي الى قطع الجيش الأردني بالكامل.

وطلب مني الملك حسين عرض الموضوع عليكم للرد بما ترون وعاجلاً».[66] وفي اليوم نفسه بعث الملك حسين ببرقية الى جمال عبد الناصر أخبره فيها بتدهور الموقف على الجبهة الأردنية «....الوضع متدهور للغاية، القدس في وضع سيء للغاية، نحن فقدنا دباباتنا بمعدل واحدة كل عشرة دقائق، بالاضافة الى خسائرنا الجسيمة في الأرواح والمعدات، في كافة الاماكن، أن العدو يركز على القوات العربية في بلدكم هذا بكل قواه، ونحن نعتز بوقفتها فيه، أردنية وعراقية، نرى هدف العدو الرئيسي في هذا البلد ضفتها الغربية التي حملنا أمانة حفظها عربية منذ النكبة بكل أمانة واخلاص بعد ابادة هذه القوات. وبعد تدميرها جميعاً وهذا يتحقق مع الأسف نتيجة وجودنا دون دعم جوي، نتيجة صمودنا والتعرض للعدو منذ بداية الحركات وبكل قوانا دون مساندة فعلية من ميمنتنا عسكرياً.

أن لاستمرار هذا الوضع نتيجة واحدة فقدانكم وأمة العرب لهذا المعقل ولقواتها فيه عن بكرة أبيها، بعد أروع ملحمة يسجلها تاريخنا بالدم ...... فنحن هنا نخوض معركة انتحارية، يؤلمني فيها أن أعيش لحظاتها وأرى نتائج سنين طويلة من الجهد في بناء قوات هذا البلد وهي تستبسل الى النفس الأخير بشرف ورجولة».[67] ورد جمال عبد الناصر في اليوم نفسه ببرقية الى الملك حسين وضح فيها الموقف

---

٦٥- صلاح العقاد: مأساة يونيو ١٩٦٧، ص ٢٥٠-٢٩٠.

٦٦- الوثائق الأردنية لعام ١٩٦٧، وثيقة رقم ٢٤، ص٥١.

٦٧- الوثائق الأردنية لعام ١٩٦٧، وثيقة رقم ٢٥، ص٥٢-٥٣.

العسكري على الجبهة المصرية، كما ثمّن موقف الأردن البطولي في هذه المعركة، وموافقته على اخلاء الضفة الغربية مع الأخذ في الاعتبار استصدار قرار من مجلس الأمن لإيقاف القتال «...اننا نعلم طبيعة الظروف التي تمرون بها في هذا الوقت الذي نواجه فيه على جبهتنا موقف متدهور نتيجة للضربة الجوية القاسمة.... والتي وضعت قواتنا...في كل الجبهات بدون غطاء جوي.

عندما يكتب التاريخ سوف يذكر لك جرأتك وشجاعتك وسوف يذكر للشعب الأردني الباسل أنه خاض هذه المعركة فور أن فرضت عليه، دون تردد ودون أي اعتبار الا اعتبار الواجب والشرف. ان العدوان قد فرض علينا وكان علينا مجابهته بكل ما فيه من قوة وما فيه من غدر وتواطؤ. ان القرار الذي أراه هو نختار ثاني الحلول التي تفاهمنا عليها مع عبد المنعم رياض وهي اخلاء الضفة الغربية الليلة على أن نضع في اعتبارنا رأيكم الأول الخاص بتدخل مجلس الأمن لإيقاف القتال».[٦٨]

وأصدر مجلس الأمن في الساعة الحادية عشر من مساء يوم الثلاثاء ١٩٦٧/٦/٦ أمراً لجميع الأطراف المتنازعة بإيقاف اطلاق النار في الحال دون شروط. وفي هذا الوقت كانت القدس ما تزال في ايدي الجيش الأردني وكانت القوات الأردنية ما تزال تقاتل في جنين ولكن الاسرائيليين استمروا في الهجوم.[٦٩]

وحققت اسرائيل أهدافها، فاحتلت الضفة الغربية وقطاع غزة وسيناء ومرتفعات الجولان، ووصلت قواتها الى قناة السويس. وبذلك وسعت اسرائيل من سيطرتها على الاراضي العربية من ٢٠٫٨٠٠كم$^2$ عام ١٩٤٨ الى ١٢٠٫٤٠٠كم$^2$ عام ١٩٦٧ مما أدى الى زيادة العمق الاستراتيجي لاسرائيل، وأعطى الاسرائيليين شعوراً بالثقة والأمان، فاتسع نطاق الهجرة اليهودية الى فلسطين[٧٠].

---

٦٨- الوثائق الأردنية لعام ١٩٦٧. وثيقة رقم ٢٦، ص٥٤.

٦٩- الوثائق الأردنية لعام ١٩٦٧، ص٧٤.

٧٠- اسعد عبدالرحمن: تطورات وتفاعلات قضية فلسطين مع البيئة الرسمية العربية ١٩٦٧-١٩٧٣. (مجلة شؤون فلسطينية، عدد-١٣٦/١٣٧، اذار/نيسان، ١٩٨٣)، ص ٦٦-٦٧.
وانظر ايضاً:

- محمود السمرة: فلسطين الفكر والكلمة. ط/١، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٧٤، ص ٢٣٤-٢٣٥.

اما منظمة التحرير الفلسطينية فقد ازدادت أهميتها وتعززت مكانتها في الحياة السياسية الفلسطينية، ويرجع ذلك الى انطلاق الكفاح المسلح الفلسطيني بقوة بعد هزيمة عام ١٩٦٧ فكانت أوفر حظاً من حكومة عموم فلسطين[٧١].

لكن الخلافات الأردنية الفلسطينية تجددت في مؤتمر القمة الرابع في الخرطوم في ١٩٦٧/٨/٢٩ عندما انسحب الشقيري من المؤتمر لرفض الأردن مقترحات منظمة التحرير الفلسطينية التي تقوم على عدم انفراد أي بلد عربي في القبول بأي حل للقضية الفلسطينية، ورفضه العمل الفدائي لانه من وجهة نظره يعطي العدو الاسرائيلي ذريعة لضرب الأردن. وكذلك ذكر الشقيري ان من بين قرارات المؤتمر تجميد المنظمة[٧٢].

وفي تصريح للملك حسين حول مؤتمر القمة الرابع في ١٩٦٧/٩/٤ حدد موقف الأردن من العمل الفدائي «...لقد بينت رأيي بصراحة في هذا الموضوع لاخواني القادة العرب فنحن هنا فيما يتعلق بالضفة الغربية في موقف المسؤولية الأولى. أما بالنسبة لعملية الفدائيين السابقة فقد أصبح واضحاً أنها كانت محدودة جداً في نتائجها الايجابية من ناحية، مثلما كانت من ناحية أخرى من أهم الأسلحة التي استعان بها العدو في فرض المعركة علينا. وفي وقت انفرد هو باختياره وتقريره أمام العالم. لقد كانت عمليات الفدائيين تلك تجري قبل العدوان خلافاً لتعليمات القيادة العربية الموحدة، وخروجاً على المخطط العربي.

أما الآن وأنا اعتز بالموقف الوطني الذي يقفه كل اخواننا في الضفة الغربية من العدو، ورفضهم التعاون معه في الحدود المعروفة، فأنني اعتبرها جريمة لا مثيل لها أن تعمد أي جهة الى ارسال من يسمون بالفدائيين للقيام بأعمال تعطي العدو حجة في أن يتمكن من أعناق اخواننا وأبنائنا هناك...فان من واجبي وواجب كل مواطن وكل عربي، أن يقاومه بكل قوة ما لم يجيء اتباع ذلك الاسلوب في وقت

---

٧١- عيسى الشعيبي: الكيانية الفلسطينية. ص ١٣١؛ وعشر سنوات من الصراع. ص ٢١٢.

٧٢- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧، ص ١٠٦ و١٨٠.
وانظر ايضاً:

- Jillian, Becker: The Plo The Rise and Full of. p. 56.

مناسب، ونتيجة لمخطط عربي شامل متفق عليه»[73].

ومن النتائج السياسية التي ترتبت على حرب ١٩٦٧ صدور قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الصادر في ١٩٦٧/١١/٢٢ الذي قبلته الأردن ومصر ورفضته سوريا والمنظمة وتضمن القرار ما يلي:

١ - اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط يستوجب تطبيق ما يلي:

أ - انسحاب اسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها في ١٩٦٧/٦/٥.

ب - احترام حدود واستقلال كل دولة في المنطقة.

جـ - ضمان حرية الملاحة المائية الدولية في المنطقة.

د - تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين[74].

اما اسباب رفض المنظمة للقرار، أنذاك، فيمكن اجمالها فيما يلي:

- تجاهل حقوق الشعب الفلسطيني.
- لم يعالج القضية الفلسطينية الا على اساس انها قضية لاجئين.

---

٧٣- الوثائق الأردنية لعام ١٩٦٧، وثيقة رقم ٩٨، ص٢١٧-٢٢١.

٧٤- انظر عن قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢:

- قرارات الامم المتحدة المتحدة بشأن فلسطين. ص ١٩٧-١٩٨.
- الهور والموسى: مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية. ص ٨٢-٨٣.
- Yehuda, Lukacs: Documents on the Israeli- Palestinian Conflict 1967-1983. London: Cambridge University press, 1986. p.p. 1-2.
- الوثائق الأردنية لعام ١٩٦٧، وثيقة رقم ١٤٦، ص ٣٢٨-٣٢٩.
- جلنار النمس: القضية الفلسطينية في الامم المتحدة ١٩٤٧-١٩٧٣. (مجلة شؤون فلسطينية، عدد-٩٧، كانون اول، ١٩٧٩)، ص ٨٦-٨٩.
- محمد المجذوب: الاعتراف باسرائيل في ميزانية المقايضة. (مجلة شؤون فلسطينية، عدد-٧٦، اذار، ١٩٧٨)، ص ٢٢-٢٥.
- منير شفيق: مناقشة اراء في تقييم الثورة الفلسطينية. (مجلة شؤون فلسطينية، عدد-٤٤، نيسان، ١٩٧٥)، ص ١٥-١٦؛ والمؤامرة الامبريالية الامريكية من القرار ٢٤٢-٣٤٠. (مجلة دراسات عربية، عدد-٢، كانون اول، ١٩٧٣)،، ص ٢٩-٣٥.
- محمود رياض: امريكا والعرب، ط/١، دار المستقبل العربي، بيروت، ١٩٨٦، ص ٤٤-٦٠.

- عدم ورود كلمة فلسطين في نص القرار الذي اكتفى بالحديث «عن تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين»[٧٥].

وقد نتج عن القرار تعيين غونار يارنج سفير السويد في موسكو ممثلاً للأمين العام للامم المتحدة لمساعدة الاطراف المعنية في الوصول الى حل نهائي للمشكلة القائمة بينهم[٧٦].

وفي خطاب العرش في ١٩٦٧/١١/١ وضح الملك حسين موقف الأردن من ازالة آثار العدوان بطريق الجهد السياسي ومن القضية الفلسطينية«... ان قضية فلسطين هي حجر الزاوية في سياسة الأردن الداخلية والخارجية، وهي ان كانت قضية امتنا العربية المقدسة الأولى، فانها بالنسبة لنا في هذا البلد، قضية: حياة أو موت، من هنا تصدينا للازمة الراهنة التي خلفها العدوان الصهيوني علينا وعلى الأمة العربية، بكل الطاقات والامكانات، ومن هنا انصرفت سياسة حكومتي الى ازالة آثار ذلك العدوان عن الضفة الغربية والقدس العربية في طليعتها، وعن كل أرض عربية أخرى تعرضت للعدوان. لقد رفضنا بإصرار وتصميم قبول المبدأ القائم على أساس السماح للمعتدي بفرض شروطه من المركز الذي حققه نتيجة عدوانه. وحين وفقنا الله الى عقد المؤتمر القمة العربي الأخير في الخرطوم، استطاع ذلك المؤتمر بعون الله أن يكون نقطة تحول في المسيرة العربية كلها، وبات علينا أن نجعل من انطلاقتنا الجديدة نقطة تحول في الموقف الدولي كله، بحيث نجهد لكسب المزيد من الأصدقاء والأنصار الى جانب حقنا، بعد أن حجبته عن عيونهم خطط الأعداء، ...ونادى المؤتمر معنا بأننا كنا، وسنبقى على الدوام طلاب حق وسلام، ولكنه الحق المقدس الذي لا نقبل بأن نفرط منه بذرة واحدة، والسلام الواحد القائم على العدل الذي لا تأويل فيه ولا غموض. ولئن كان الهدف الآني المباشر لجهودنا في مختلف الميادين، هو ازالة

٧٥- الهور والموسى: مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية. ص ٨٣.
وانظر ايضاً:

Yehuda, Lukacs: Documents on the Israeli-Palestinian. p. 138.

- محمد علوان: منظمة التحرير الفلسطينية والعمل في الساحة الدولية ١٩٦٤-١٩٦٧. (الفصل السابع في كتاب: منظمة التحرير الفلسطينية، جذورها، تأسيسها، مساراتها)، ص ١٢٨.

٧٦- محمد علوان: منظمة التحرير الفلسطينية والعمل في الساحة الدولية ١٩٦٤-١٩٦٧. ص ١٢٨.

أثار العدوان الآخير، فان سياستنا بالنسبة للقضية الفلسطينية برمتها تقوم على أساس الوصول الى حل مشرف لها، تصان فيه كل ذرة من حقوق أبناء فلسطين، .... ولسوف تكون جهود حكومتي في هذا السبيل، باتفاق وتنسيق مع الدول العربية».

ولم تقتصر الخلافات بين الأردن والمنظمة، إنما انتقلت الى صفوف المنظمة نفسها لاسيما بين الشقيري وأعضاء اللجنة التنفيذية ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية؛ ويعزى ذلك الى تفرد الشقيري بقيادة المنظمة، ويعترف الشقيري بانه كان يتخذ القرارات دون الرجوع الى اللجنة التنفيذية، ولم يكن يكشف لأحد عن المفاوضات التي كان يجريها مع الزعماء العرب والأجانب، بالاضافة الى الخلاف بينه وبين المنظمات الفدائية التي انتهجت الكفاح المسلح ورفض الشقيري التنسيق معها.

ويمكن القول ان فشل الشقيري في العمل الجماعي داخل قيادة المنظمة واحتواء المنظمات الفدائية في اطار منظمة التحرير الفلسطينية كان من الأسباب التي حملت الشقيري على تقديم استقالته في ١٩٦٧/١٢/٢٤، ولا يستبعد أن يكون هناك تنسيق عربي فلسطيني لإقصاء الشقيري*، وتم انتخاب يحيى حموده رئيساً للمنظمة بالوكالة[٧٧].

وهكذا اسدل الستار على مرحلة العمل السياسي لتبدأ مرحلة الكفاح المسلح والعمل الفدائي.

---

* ويصف الشقيري حصيلة علاقاته مع الدول العربية قائلاً: « ....قضيت أيامي واعوامي في منظمة التحرير الفلسطينية وفي عنقي ثلاثة عشر حبلاً يمسك بها ثلاثة عشر ملكاً ورئيساً». (من القمة الى الهزيمة. ص ٢٠٠).

٧٧- انظر عن استقالة الشقيري:

- احمد نوفل: منظمة التحرير الفلسطينية والعمل في الساحة الفلسطينية ١٩٦٤-١٩٦٧. (الفصل الخامس في كتاب: منظمة التحرير الفلسطينية، جذورها، تاسيسها، مساواتها)، ص ٩٣-١٠١.
- الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٦٧ ط/١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٩، وثيقة رقم ٧٢٠/٧٢١، ص ١٠١٨-١٠٢٠.
- الوثائق العربية لعام ١٩٦٧، وثيقة رقم ٥٤٩/٥٥٠/٥٥١، ص ٧٦٣.
- الدستور: عدد ٢٥٢-١٩٦٧/١٢/١٩.
- الدستور: عدد ٢٥٨-١٩٦٧/١٢/٢٥.

# الفصل الرابع

## محاولات التفاهم والاتفاق

## (١٩٦٨-١٩٦٩)

لم تجد التنظيمات الفلسطينية-التي تبنت الكفاح المسلح والعمل الفدائي- في منظمة التحرير الفلسطينية بإطارها وقيادتها ما يلبي طموحاتها ويحقق أهدافها، وعلى الرغم من ذلك رحبت بها كهيئة تتمتع بالاعتراف العربي الرسمي، وما لبث موقف الشقيري أن ازداد حرجاً للأسباب التالية:

١- حرصه على وجود منظمة التحرير الفلسطينية التي أسهم الى حد كبير في تأسيسها.

٢- عجزه بسبب حساباته العربية والفلسطينية أن يكون في حجم تحدي علاقات الأنظمة أو تحدياتها فيما بينها.

٣- عجزه عن توسيع منظمة التحرير الفلسطينية لتستوعب في أطرها ونشاطاتها تعبيرات الشعب الفلسطيني النضالية من خلال تنظيماته الحزبية المتعددة

ولم يكن من السهل على الشقيري أو غيره القيام بهذه المهمة الصعبة بسبب ضغط الأنظمة العربية على النشاط الفلسطيني في الوقت الذي لم تكن فيه منظمة التحرير الفلسطينية والتنظيمات الفدائية قد أثبتت جدارتها للقيام بالدور المطلوب[١]. وأدت هزيمة ١٩٦٧ الى تبني المنظمات الفلسطينية فكرة الحرب الشعبية وتولى الشعب الفلسطيني زمام المبادرة في شؤون قضيته.

---

١- وليد الجعفري: ظروف الانتقال من مرحلة الشقيري الى مرحلة العمل الفدائي ١٩٦٧-١٩٦٨. (الفصل الثامن في كتاب: منظمة التحرير الفلسطينية، جذورها، تأسيسها، مساراتها). ص ١٣٢.

وأدت آثار حرب ١٩٦٧ الى تفاوت في التوجه السياسي العام فيما يتعلق بالصراع مع اسرائيل؛ فالتنظيمات الفلسطينية والمنظمة كانت تؤمن بالكفاح المسلح لتحرير فلسطين. أما الدول العربية المعنية فقد تنوعت مواقفها، إذ شاركت سوريا منظمة التحرير الفلسطينية في رفضها للقرار ٢٤٢ وفي الدعوة الى الكفاح المسلح في حين قبل الأردن والجمهورية العربية المتحدة قرار مجلس الأمن ٢٤٢، فاستفادت اسرائيل من التناقض السياسي بين الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الطرف المتضرر من العمل الفدائي فحمّلت دول المواجهة مسؤولية النشاط الفدائي المنطلق من أراضيها[٢].

ولما كانت حدود الأردن مع اسرائيل هي الأطول من بين دول المواجهة، ونسبة عالية من أبناء فلسطين موجودة فوق أرضه فقد أُتيح للعمل الفدائي فرصة النمو السريع، وساعد على ذلك المناخ السياسي الذي ساد الوطن العربي بعد الهزيمة العسكرية عام ١٩٦٧. ولمّا ازداد النشاط الفدائي على خطوط وقف اطلاق النار بين الأردن واسرائيل وفي اعماق الأرض المحتلة، وجهّت اسرائيل ضربة عسكرية للاردن لتحمله على وقف العمليات الفدائية من أراضيه[٣].

لذلك شهدت العلاقات الأردنية الفلسطينية منذ أوائل عام ١٩٦٨ تناقضاً مكشوفاً بين الطرفين، وقد جرى التعبير عن ذلك من خلال محاولات الحكومة الأردنية الحفاظ على هيبتها ونفوذها وسيطرتها على الأوضاع في الساحة الأردنية أمام تصاعد العمل الفدائي كماً وكيفاً، وقد تمثل الموقف الأردني في الإصرار على ضبط انتشار المنظمات المسلحة وترتيب الأوضاع الداخلية وعدم اعطاء اسرائيل مبررات للاعتداء على الأردن في حين تمثل موقف منظمة التحرير الفلسطينية في تاكيد حقها في

---

٢- وليد الجعفري: منظمة التحرير الفلسطينية والعمل في الساحة العربية ١٩٦٨-١٩٧٠. (الفصل الحادي عشر في كتاب: منظمة التحرير الفلسطينية، جذورها، تأسيسها، مساراتها)، ص ١٧٥-١٧٦.

٣- اسعد عبد الرحمن: تطورات وتفاعلات قضية فلسطين ١٩٦٧-١٩٧٣، ص ٦٩.
وانظر ايضاً:

- هشام الدجاني: الاستراتيجية الصهيونية تجاه شرق الأردن، (مجلة شؤون فلسطينية، عدد-١٠١، نيسان، ١٩٨٠)، ص ١٠٠.

العمليات الفدائية ضد اسرائيل ومعظمها يجري الاعداد له من الأراضي الأردنية. وقد أدى هذا التناقض الى وقوع صدامات عسكرية بين الطرفين تفاوتت في حدتها[٤].

وبعد سلسلة من الهجمات الاسرائيلية على الاهداف العسكرية والمدنية وبخاصة بعد الهجوم الكبير على منطقة الغور الشمالي يوم ١٩٦٨/٢/١٥[٥]. بيّن وزير الداخلية حسن الكايد موقف الأردن من العمليات الفدائية على أثر الهجوم الاسرائيلي الأخير «....فان الحكومة لن تسمح لأية فئة كانت ان تنفرد بأي موقف ارتجالي على هذه الصورة. وهي مصممة على أن تحفظ سلامة الأردن، وتعمل على تثبيت حكم النظام والقانون، وتتحدى كل من يتحدى أمن وسلامة المواطنين. وستضرب بيد من حديد على أيدي العابثين بالأمن، ولن تسمح لأحد كائناً من كان، وتحت أي اسم، أن يلعب بقضية خطيرة كقضية المصير العربي الراهن، الى أن تقول الامة العربية كلمتها وتعمل على تحديد دور الأردن من الخطة العربية الشاملة»[٦].

وفي الرسالة التي وجهها الملك حسين الى الأسرة الأردنية في ١٩٦٨/٢/١٦ أوضح فيها موقف الأردن من العمل الفدائي على أثر الاعتداء الوحشي من قبل العدو الصهيوني على الغور الشمالي «....فانني وأنا اتحمل مسؤولية قيادة بلدي وشعبي، وأعرف حقيقة هذه المسؤولية ومعناها، لن أقبل بأن يقدم أحد لأعداء بلدي وأمتي، ذريعة يتذرعون بها الى جانب ذرائعهم الواهية الباطلة... أن الأردن لم يقبل في يوم من الأيام، ولن يقبل....أن يجري فوق أرضه غير ما يتفق مع المصلحة العربية العليا.

.......أن احداً فوق هذه الأرض لا يستطيع أن يبيعنا وطنية، أو يتتأيه علينا وفاء لأهداف، أو سعياً لآمال. ولن يقوى أمرؤ على المزايدة علينا، قيادة، وشعباً، وجيشاً لا من قريب ولا من بعيد. أن أية فئة تتجاهل هذا الموقف منا بعد اليوم وتتخذ لنفسها نهجاً غير نهجنا، وتتعامى عن بابنا الذي كان وسيظل مفتوحاً لكل متطلع الى المعركة بشوق واخلاص، هي ليست منا، ولسنا منها، وهي ليست من

٤- وليد الجعفري: منظمة التحرير الفلسطينية والعمل في الساحة العربية ١٩٦٨-١٩٧٠. ص ١٧٦.

٥- الدستور: عدد ٣٠٧/ ١٩٦٨/٢/١٦.

٦- الوثائق الأردنية لعام ١٩٦٨. ط/١. وزارة الاعلام، عمان، ١٩٧٣. وثيقة رقم ٢١، ص٤٧-٤٨.

القضية في شيء قليل ولا كثير ونحن لذلك عليها وضدها بكل قوة وتصميم».[7]

وردّت منظمة التحرير الفلسطينية على التصريحات الأردنية ببيان أصدرته في ١٩٦٨/٢/٢٣ جاء فيه:

١- ان منظمة التحرير الفلسطينية تعتبر المقاومة الفلسطينية التعبير الأصيل عن ارادة الشعب الفلسطيني ووسيلته لتحرير وطنه.

٢- إن العقبات الموضوعة أمام العمل الفدائي أو قد توضع لن تخلق تحت أي ظرف استحالة لهذا العمل بقدر ما ستزيد من حوافز النضال والارادة على تخطي هذه العقبات.

٣- تهيب منظمة التحرير الفلسطينية بالدول العربية أن تقف عند مسؤولياتها وتخلق للعمل الفدائي الجو الملائم لانجاحه واستمراره».[8]

كما أصدرت فصائل المقاومة بيانات عبّرت فيها عن رفضها للتصريحات الأردنية؛ ومما جاء في بيان حركة «فتح» «...ان هدف حركة فتح كان ولا يزال يعمل في الأرض المحتلة لتحرير الوطن السليب. وهي لن تسمح بأية حال لأي انسان أو حاكم عربي أن ينحرف بها عن أهدافها ويزج بها في معارك جانبية، كما أن رصاص مقاتليها لن يتوجه الا الى العدو المحتل، لكنها في الوقت نفسه لن تلقي السلاح تحت أي تهديد أو وعيد وستقاتل مع شعبها وعلى أرضها رغم كل الظروف».[9]

واتجهت الحكومة الأردنية، ازاء ردود الفعل الفلسطينية هذه، الى تجميد الأزمة، فأعلنت أن تصريحات وزير الداخلية لا تعكس موقف الحكومة الأردنية وأوضح ذلك رئيس الوزراء بهجت التلهوني «... أن موقف الحكومة الأردنية في سياستها،

٧- مجموعة خطب جلالة الملك حسين المعظم ١٩٥٢-١٩٧٧. ج/٢، ص٢٢-٢٣.
وأنظر أيضاً:
- الوثائق الأردنية لعام ١٩٦٨. وثيقة رقم ٢٠، ص٤٤-٤٧.

٨- الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٦٨. وثيقة رقم ٩٦، ص ١٠٩.

٩- الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٦٨. وثيقة رقم ٨٦، ص ٩٨.
وانظر أيضاً:
- خليل هندي: المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني. مركز الأبحاث/منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٧١. ص٣٦.

الداخلية والخارجية معاً، مستوحى من نص التكليف الملكي، ومن نص البيان الوزاري الذي نالت الحكومة الثقة الاجماعية على أساسه. فتصريح وزير الداخلية كان تصرفاً شخصياً وقد صدر عنه من اربد فلما عاد الى عمان أفهمناه موقف الحكومة، وقلنا له أن للحكومة موقفاً آخر تستوحيه من سياستها العامة وبالانسجام التام مع مقررات مؤتمر الخرطوم ومع التنسيق العام القائم مع الدول العربية. أن الأردن حريص على السير حتى النهاية في هذه السياسة وأن الحكومة نالت عليها ثقة مجدداً من مجلس النواب في الجلسة الأخيرة. أن موقف الحكومة ثابت في جميع المسائل، وان ما بدى للخارج انه اختلاف في الرأي لم يكن الاعابراً»[10].

وهكذا بقي الأردن يسمح للعمل الفدائي بالانطلاق من أراضيه تجاه العدو الاسرائيلي متقبلاً الغارات الاسرائيلية الانتقامية ضد المدن والقرى الأردنية عقاباً للأردن لسماحه للفدائيين بالانطلاق من أراضيه.

وتوجت اسرائيل غاراتها الانتقامية على الأردن بالهجوم الكبير في ١٩٦٨/٣/٢١ على طول خط وقف اطلاق النار مع الأردن. ففي الصباح الباكر من ذلك اليوم اندفعت قوة آلية كبيرة للعدو الى الضفة الشرقية وأخذت تتجه نحو بلدة الكرامة على نحو سبعة كيلو مترات شرقي النهر وهي تستهدف تطويق البلدة والقضاء على الفدائيين المتمركزين فيها وتدمير القواعد التي انشاؤها بين أحيائها، وقد أعد العدو خطته على أساس أن هجومه المباغت سيكون بمثابة نزهة، نظراً للقوة الكبيرة التي حشدها والتي لم تكن تقل عن خمسة عشر ألف جندي تدعمهم الدبابات والمصفحات وتغطي تقدمهم مظلة من الطائرات المقاتلة، ونظراً لقوة المظليين التي أنزلتها طائرات العدو الى الشرق من بلدة الكرامة، كي تحول دون انسحاب الفدائيين. وكان من المحتمل أن تكون غارة العدو نزهة كما تصور لأن الفدائيين المتواجدين في الكرامة لم يكن لهم قبل بمواجهة قوة كبيرة بهذه الكثافة. ولكن القوات الأردنية أفسدت على العدو خطته، اذ بدأت تشاغل العدو منذ اللحظة الأولى

---

١٠- الوثائق الأردنية لعام ١٩٦٨، وثيقة رقم ٢٦، ص٥٥-٥٦.

التي عبر فيها النهر، ثم تصدت له بمدفعيتها الثقيلة وبدباباتها، وبكل ما تملك من قوة. ودارت المعركة الضارية التي ظهر فيها معدن الجندي الأردني الأصيل، واستبسل الجيش الأردني في ضرب العدو. واستمرت المعركة حتى المساء وعلى الرغم من أن العدو تمكن من دخول بلدة الكرامة وتمكن جنودها من تدمير الكثير من أبنيتها حتى جامع المدرسة ألا أنه اضطر الى التراجع تحت وابل النيران الأردنية، ومني بخسائر جسيمة."[11]

وفي مساء يوم الخميس ١٩٦٨/٣/٢١ صرح الناطق العسكري الاردني بما يلي "... تم تطهير ارضنا من فلول لعدو في تمام الساعة الثامنة والنصف مساء، وقد... استمرت المعركة مدة خمسة عشر ساعة. قامت اثناءها قواتنا المسلحة بمعارك ضارية مع العدو مبدية من ضروب الشجاعة والتضحية ما يستحق التقدير"[12].

وهكذا "كانت معركة الكرامة معركة الجيش الأردني من بدايتها حتى نهايتها، وليس من ينكر ان الفدائيين وخاصة رجال منظمة "فتح" اشتركوا في مقاتلة العدو، وانهم استبسلوا وجاهدوا وقدموا الضحايا والشهداء على ارض المعركة. ولكن كان غريباً، ان قياداتهم في فورة العواطف التي صاحبت المعركة وأعقبتها، مضت في الدعاية لنفسها حتى تجاوزت الحد المعقول واشتطت في دعاواها الى الزعم بان

---

١١- العمل الفدائي في الأردن، (د.ن) عمان، ١٩٧٣. ص٢١-٢٢.
وأنظر أيضاً:
- القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية: الفدائيون بين الردة والانتحار. ط/١، مديرية التوجيه المعنوي، عمان، ١٩٧٣. ص٢٤-٢٥.

١٢- الوثائق الأردنية لعام ١٩٦٨. وثيقة رقم ٣٥ ص ٧١-٧٥.
وانظر ايضاً:
- معن ابو نوار: معركة الكرامة ٢١ آذار ١٩٦٨. ط/٣، (د. ن)، عمان، ١٩٧٠.
- قاسم محمد صالح: الجيش العربي الهاشمي ودوره في الحروب العربية الاسرائيلية. ص ٦٧-٧٥.

المعركة كانت معركة الفدائيين. وان الجيش العربي الأردني ساهم في المعركة مساهمة جزئية ثانوية. بل خرجت ادعاءات مسمومة فاجرة بان عناصر متفرقة من الجيش الأردني هي التي اشتركت في المعركة دون امر من قيادتها العليا، وان ذلك الاشتراك جاء متأخراً، بعد دخول القوات المعادية بساعات"[١٣].

"ان استغلال منظمة فتح للنصر الذي احرزه الجيش الأردني في المعركة وبث الدعاية النشيطة الواسعة في البلاد العربية والاجنبية عن بطولات الفدائيين، اتاح لها اكتساب الشهرة العريضة والعطف الواسع. ونجم عن ذلك تدفق التبرعات والمساعدات المالية على تلك المنظمة، بحيث تمكنت من توسيع نطاق نشاطاتها ودعم حركتها واستقطاب الانصار حولها ودعم مركزها"[١٤].

وشكلت معركة الكرامة نقطة تحول مهمة في وضع المقاومة الفلسطينية في الأردن، اذ أسهمت في إبراز المقاومة المسلحة سياسياً وإعطائها زخماً جماهيرياً أكبر من قدرتها على الاستيعاب والتنظيم، كما طرأ تغير في موقف الأردن من العمل الفدائي بعد معركة الكرامة عندما أبدى الأردن استعداده للتعاون مع المقاومة الفلسطينية والتنسيق معها[١٥].

---

١٣- العمل الفدائي في الأردن، ص ٢٢.

١٤- الفدائيون بين الردة والانتحار، ص ٢٧.

١٥- معين احمد محمود: فتح والثورة الفلسطينية، من الرصاصة الاولى الى مشاريع التصفية. دار الكاتب العربي، بيروت، (د.ت) ص ٧٩-٨٠ و ٨٤-٨٥.
وانظر ايضاً:

- عباس مراد: الدور السياسي للجيش الأردني ١٩٢١-١٩٧٣. مركز الابحاث /منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٣. ص ١٢٩-١٣١.
- صلاح خلف: فلسطيني بلا هوية. ص ١٠٢-١٠٤.
- غازي الخليلي: دروس مستفادة من تجربة المقاومة في الاردن. (مجلة شؤون فلسطينية، عدد/٥٥، آذار، ١٩٧٦) ص ٧٤-٧٥.

وتميزت الفترة التي تلت معركة الكرامة بتصاعد العمل الفدائي المنطلق من الاراضي الأردنية ضد اسرائيل[16]. فاتخذت اسرائيل من ذلك ذريعة لضرب مواقع الجيش ومعسكراته والقرى والمزارع الأردنية[17]. فبلغت حسب تصريح الناطق العسكري الاردني ١٥٢ اعتداءً اسرائيلياً على طول خط وقف اطلاق النار مع الأردن عام ١٩٦٨[18]. ومع ذلك فان الحكومة الأردنية والجيش والشعب الأردني فتحوا صدورهم واذرعتهم للفدائيين وقدموا لهم كل مساعدة ومعاضدة على امل ان يصبح العمل الفدائي رفيق مسيرة مشتركة في درب التحرير[19].

ولكن الأردن لا يقبل ايضاً ان يدمر جيشه واقتصاده وتمتهن سيادته، لذا طلب بوقف العمليات الفدائية المنطلقة من أراضيه. مما ادى الى توتر في العلاقات بين الحكومةالأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وفي أواخر شهر ايلول دعت الحكومة الأردنية منظمة فتح للدخول في مفاوضات حول المسائل التالية:

١- المواقع واعادة النظر فيها.

٢- تحديد تحركات السيارات والاليات التي يستعملها الفدائيون.

٣- الابتعاد عن المدن وتنظيم طرق دخول الفدائيين اليها.

أما وفد فتح فقد طلب معاملة سيارات الفدائيين بالمعاملة نفسها التي تلقاها سيارات الجيش، فرفضت السلطات الأردنية ذلك، وبعد ان قبلت فتح بعدم دخول الفدائيين الى المدن بسلاحهم ولباسهم العسكري، طلبت الحكومة الاردنية منع دخولهم الا بأذن خاص مسبق من السلطات الأردنية، وفشلت المفاوضات لان فتح رفضت ذلك.[20]

---

١٦- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨. ص ١٢٣-١٣٥.

١٧- العمل الفدائي في الأردن، ص ٢٣.

١٨- الوثائق الأردنية لعام ١٩٦٨.

١٩- الفدائيون بين الردة والانتحار، ص ٢٧-٢٨.

٢٠- خليل هندي: المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني. ص ٣٩.

وبلّغت الحكومة الأردنية في ١٩٦٨/١٠/١٠ مندوبي فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية، انها ستتخذ في ١٩٦٨/١٠/١٥ سلسلة اجراءات هدفها ضبط الامور ومنع الفوضى وتتلخص تلك الاجراءات بـ:

١- منع الفدائيين من دخول عمان بملابسهم العسكرية واسلحتهم.

٢- منع مرور سيارات الفدائيين في الشوارع اذا كانت تحمل سلاحاً الا بعد اذن مسبق، وتسيير دوريات أردنية معها سلطة ايقاف اية سيارة او اية مجموعة من الفدائيين.

ادى ذلك الى توتر في العلاقات بين الأردن ومنظمات المقاومة، فعملت الحكومة الأردنية على تجميد الأزمة فدعت في ١٩٦٨/١٠/١٥ منظمات المقاومة الى الاجتماع فحضره عن الجانب الأردني رئيس الوزراء بهجت التلهوني، ومدير الأمن العام معن ابو نوار ومحمد رسول الكيلاني وفي هذا الاجتماع ابلغت الحكومة الاردنية وفد المنظمات ان الحكومة لا ترغب في تصفية العمل الفدائي، وانه تدليلاً على ذلك اصدر رئيس الوزراء اوامره الى نائب رئيس الاركان مشهور حديثة لالغاء قراره الخاص بمنع دخول الفدائيين الى عمان بملابسهم العسكرية او باسلحتهم. ثم ازيلت الحواجز التي كانت قد وضعت على الطرق الرئيسية ورفعت الرقابة عن تحركات الفدائيين في المدن الاردنية[٢١].

وعقب ذلك الاجتماع أكد الناطق بلسان حركة «فتح» أن العلاقات بين الأردن والمنظمة قد تحسنت إلا أنه حذر من أن ثمة أطرافاً في الأردن تعمل على إثارة الخلافات بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية[٢٢].

---

٢١- المرجع نفسه، ص ٣٩-٤٢.

- ملاحظة لا يوجد مصدر أردني يؤكد او ينفي ذلك.

٢٢- الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٦٨، وثيقة رقم ٦٧٧، ص ٧٩٤-٧٩٥. وانظر ايضاً:

- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨، ص ١٣٧.

وبمناسبة ذكرى وعد بلفور وجه التجمع الوطني الأردني* ولجنة انقاذ القدس** الدعوة في ١٩٦٨/١٠/٣١ الى المواطنين والهيئات الشعبية للاشتراك في مسيرة صامتة في عمان في صباح يوم السبت ١٩٦٨/١١/٢ وجاء في بيان الدعوة أن المسيرة ستكون صامتة وسترفع فيها اللافتات المعبرة عن الرغبات والمطالب الشعبية وطلب البيان من المواطنين المحافظة على النظام والهدوء وتجنب كل ما من شأنه احداث الفوضى والتشويش وذكر البيان ان الهتافات في المسيرة ممنوعة وحدد خط سير المسيرة وانتهائها في ساحة أمانة العاصمة وتفرقها بعد القاء كلمة التجمع الوطني الأردني ولجنة انقاذ القدس."[٢٣]

سارت المسيرة التي ضمت ما يقارب عشرين ألفاً صباح ١٩٦٨/١١/٢ حسب الخط المقرر الا أنها لم تتفرق بعد القاء كلمة سليمان النابلسي رئيس التجمع الوطني. وتوجهت جموع من المتظاهرين الى مبنى السفارة الامريكية التي شددت عليها الحراسة ورشقتها بالحجارة وحاولت اقتحام المبنى فاصطدمت برجال الأمن

* التجمع الوطني الأردني: هو تجمع سياسي تأسس سنة ١٩٦٨ وضم بعض الشخصيات السياسية والتنظيمات الحزبية. مثل الحزب الشيوعي وحركة القوميين العرب وحزب البعث بجناحيه العراقي والسوري وجماعة الاخوان المسلمين ومن الشخصيات الاردنية التي ضمها سليمان النابلسي وسليمان الحديدي وجعفر الشامي والدكتور جمال الشاعر والمحامي ابراهيم بكر وكمال ناصر. وتوقفت اعمال التجمع الوطني الاردني سنة ١٩٧١.

** لجنة انقاذ القدس: تشكلت في ١٩٦٨/٢/٢١، للدفاع عن عروبة القدس في وجه المخططات الصهيونية التي ترمي الى تهويد القدس. وضمت في عضويتها السادة: سعيد المفتي وكامل عريقات وسليمان النابلسي وعبد المنعم الرفاعي والدكتور حازم نسيبة وهاشم الجيوسي وسماحة الشيخ عبد الحميد السائح وسماحة الشيخ عبدالله غوش وسيادة المطران نعمة السمان وسيادة المطران ذيوذروس وسيادة المطران ميخائيل عساف وعبد المجيد شومان ومحمد علي بدير وحمد الفرحان وابراهيم منكو ومحمد عبد الرحمن خليفة وبشير الصباغ ومحمود المعايطة وجعفر الشامي وسليمان الحديد وفائق وارد واسحق الدزدار، ونجيب ارشيدات واسماعيل المحادين وابراهيم بكر وكما ناصر وتودد عبد الهادي ومحمود الروسان ويوسف العظم وعدلة الأيوبي وأسعد بيوض التميمي واملي نفاع ونمرة طنوس السعيد.
أنظر ذلك: في الدستور: عدد ٢١٣-١٩٦٨/٢/٢٢.

٢٣- الدستور: عدد ٥٦٤-١٩٦٨/١١/١.

الذين اطلقوا النار، فأصيب عدد من المتظاهرين واستطاع فريق منهم اقتحام مبنى السفارة وانزال العلم عنها."

ولكن الأزمة تفاقمت فجر يوم ١٩٦٨/١١/٤ مما استدعت تدخل قوات الأمن للحفاظ على الأمن وسيادة الدولة فصدر بيان رسمي عن وزارة الداخلية في ١٩٦٨/١١/٤ جاء فيه «....وقعت في الساعات الأولى من صباح اليوم الباكر الاثنين ١٩٦٨/١١/٤ مجموعة من الحوادث استدعت تدخل قوات الأمن.....

وترى وزارة الداخلية أن تبسط الحقائق التالية تنويراً للرأي العام في الداخل والخارج على حد سواء:

١- اندست مجموعة من الأشخاص الحاقدين المأجورين بزعامة شخص يدعى "طاهر دبلان" * على صفوف المكافحين والمناضلين من أبناء هذا البلد وتسترت باسم التضحية والفداء واتخذت لنفسها اسم "كتائب النصر" ** وراحت تدعي كذباً انها واحدة من المجموعات الشريفة والمنظمات الأمينة.

---

٢٤- الدستور: عدد ٥٦٦-٣/١٩٦٨١١.

* طاهر سالم دبلان: من عزون، قضاء طولكرم، نزح الى سوريا وعمل بالجيش السوري وفي سوريا انظم الى جبهة التحرير الشعبية التي انشقت عنها كتائب النصر.

** كتائب النصر: انشئت في سوريا في أوائل عام ١٩٦٣ جبهة التحرير الشعبيّة الفلسطينية، وخلال عام ١٩٦٦ انظم اليها طاهر دبلان، وبعد معركة الكرامة في ١٩٦٨/٣/٢١ تفتحت أبواب الأردن لسائر التنظيمات الفدائية، فاقامت الجبهة قاعدة للتدريب بالقرب من الشونة الجنوبية. وفي عام ١٩٦٨ بدأ الصراع يحتدم بين القادة المسؤولين بالجبهة في دمشق بين طاهر دبلان من جهة ومحمود تيم ومحمود أبو غليون من جهة أخرى. وتطور الصراع الى أن قرر طاهر دبلان القدوم الى الأردن واقامة قيادة الجبهة فيه وابقاء مكتب الجبهة في سوريا لغايات الاعلام والتنظيم وكان ذلك في شهر ١٩٦٨/٨ واتخذت مقر لها في جبل النظيف بعمان كمقر مؤقت. وفي شهر ١٩٦٨/٩ وبالاتفاق مع الجناح السياسي الذي يضم يوسف الحكيم وغيره في لبنان قرر طاهر دبلان ابدال اسم الجبهة الى كتائب النصر الفلسطينية وأصبح قائداً للجناح العسكري وناطقاً رسمياً لها والمسؤول عنها بالأردن. وتشكلت قيادة محلية فرعية بالزرقاء ومادبا ومخيم البقعة ومخيم الوحدات بالاضافة الى معسكر التدريب في باجوز بمنطقة الجبيهة وخلال هذه الفترة بدأت النزاعات تدب بين أعضاء كتائب النصر وشرعوا بسلب أموال الناس ومطاردة البعض واقتراف الجرائم والتعدي الى الأشخاص والأموال والأعراض بذلك غدت كتائب النصر أشبه بعصابة بعيدة كل البعد عن العمل الفدائي.

٢- قامت تلك المجموعة بأكثر من حادثة اعتداء على المواطنين في عمان وغيرها من مدن المملكة تبتز أموالهم باسم الكفاح والنضال، وتهدد حرياتهم وأمنهم واستقرارهم. وقد تقدم العديد من المواطنين بشكاوي متعددة ضد هذه العصابة خلال الأسابيع والشهور الماضية.

٣- ارتكتب تلك الفئة العميلة عدة حوادث تعرضت فيها لأفراد الأمن العام استهتاراً منها بالنظام والقانون واستخفافاً بالسلطة والدولة.

٤- كان أخر تلك الحوادث قيام هذه الفئة باطلاق النار في الساعة الثانية من صباح اليوم على سيارة دورية عسكرية، بدون أي سبب، وتوقيف السيارة واحتجاز من فيها والاعتداء عليهم.

٥- عندما قامت وحدة تابعة للأمن العام بمحاصرة تلك الفئة عمدت تلك الفئة الى الفرار والتسلل من المبنى الذي كانت فيه واللجوء الى أحياء متفرقة من المدينة. ولدى مداهمة قوات الأمن العام لذلك المبنى عثرت على كمية كبيرة من الأسلحة والعتاد، ومبالغ من المال الحرام التي كانت تلك الفئة قد ابتزته من المواطنين بطرقها الاحتيالية المعروفة.

٦- وفي الساعة السابعة والنصف قامت عناصر تلك الفئة باطلاق نيران كثيفة من الأماكن المختلفة التي وصلت اليها وكانت تحتمي وراء مجموعات من النساء والأطفال ضللتها بادعاءات ومزاعم كاذبة ودنيئة ومن مواقع تلك العصابة في مقبرة جبل النظيف بالذات، راح أفرادها يستعملون مكبرات الصوت لتحريض المواطنين على التظاهر واشاعة الفوضى بين الصفوف.

ان وزارة الداخلية....لن تتهاون بحق كل مخرب مأجور ولن تسمح للخارجين عن القانون بالمضي في غيهم بعد اليوم»."

---

٢٥- الدستور: عدد ٥٦٨- ١٩٦٨/١١/٥.

وانظر أيضاً:

- الوثائق الأردنية لعام ١٩٦٨. وثيقة رقم ٢٢٣، ص٢٥٥-٢٥٦.

وأكد وزير الداخلية الأردني ضيف الله الحمود «....ان الخطوات التي تم اتخاذها اليوم انما استهدفت حماية المواطنين وصون الاستقرار.»[26] وفي اليوم نفسه أعلنت الحكومة الأردنية في بيان لها منع التظاهرات والتجمعات في سائر مدن المملكة الأردنية الهاشمية وقراها اعتباراً من ١٩٦٨/١١/٤.[27]

أسفرت هذه الحوادث عن مقتل أربعة أشخاص وعشرين قتيلاً من المدنيين، واستشهاد خمسة جنود من الجيش العربي الأردني، واستشهاد واحداً من رجال الأمن، واصابة مائة وستة وأربعين شخصاً يتالفون من ١٢٩ مدنياً و ١٥ جندياً من الجيش و ٢ من قوات الأمن.[28]

وكما صدر بيان في ١٩٦٨/١١/٤ باسم المنظمات الفدائية أوضحت فيه موقفها من الأزمة وجاء فيه: «.....

١- جرت حوادث مفتعلة صباح يوم الاثنين ١٩٦٨/١١/٤ وأطلقت شائعات خلاصتها أن هناك تعرضاً مسلحاً جرى ضد الفدائيين مما آثار عواطف الشعب.

٢- احتلت قوات الجيش نتيجة لذلك شوارع المدينة وفرضت منع التجول وازداد الموقف تعقيداً.

٣- ان المنظمات الفدائية لم تحتك برجال الأمن ولا ترغب في ذلك ولم يجرِ أي صدام مسلح بين المنظمات الفدائية ورجال الأمن والجيش.

٤- كما أن المنظمات الفدائية لم تدع الى تجمع أو تظاهر ولا ترغب فيه.

٥- لذلك ترجو المنظمات الفدائية من أبناء الشعب المخلصين أن لا يتأثروا بالاثارات المفتعلة وان يوقفوا كل التظاهرات وذلك حرصاً على أن لا يتخذ الاضطراب وسيلة لاعاقة نضالنا الوطني المسلح والاساءة الى المصالح العليا.

---

٢٦- الوثائق الأردنية لعام ١٩٦٨، وثيقة رقم ٢٢٤، ص٢٥٧.

٢٧- الوثائق الأردنية لعام ١٩٦٨، وثيقة رقم ٢٢٥، ص٢٥٨.

٢٨- العمل الفدائي في الأردن، ص٣٩.
وأنظر ايضاً:
- الوثائق الأردنية لعام ١٩٦٨، وثيقة رقم ٢٣٠، ص٢٧٤.

٦- كما تأمل المنظمات أن يكون بالامكان انهاء الاجراءات العسكرية ورفع منع التجول بأسرع ما يمكن نتيجة لتعاون جميع المخلصين لكي تعود الأوضاع الى حالتها الطبيعية.»[٢٩]

وفي الرسالة التي وجهها الملك حسين للشعب في ١٩٦٨/١١/٤ وضح موقف الأردن من الفتنة، فقال :« ... في هذا الوقت بالذات، وقلوبنا مشدودة الى قلوب أهلنا وأبنائنا في المحتل من أرضنا، إندست بين الصفوف الأمينة المتراصة فئة عميلة حاقدة، وجماعة مأجورة مجرمة، ترتدي رداء الرجولة والرجولة منها براء، وتنتحل خدمة القضية، وهي هي عدو القضية وسلاح أعدائها عليها ... لقد تسترت تلك الفئة وراء رداء ترتدية وتقنعت من خلال سلاح تحمله، وشعارات ترفعها، وراحت تنفث سمومها وتنشر دسائسها، وتروج لاكاذيبها متهمة حتى أولئك الذين صمموا أن يفتدوا تراب وطنهم بدمائهم وأرواحهم...... لم تكن الأرض المحتلة ميدان عمل تلك الفئة، وانما كانت الضفة الشرقية هي بالذات ولم يكن الاعداء الذين يحتلون الأرض هدفاً لنشاطات تلك المجموعة وأعمالها، وانما كان المواطنون في هذا البلد، والصمود في هذا البلد، والاستقرار هو عنوان الحياة الدائم في هذا البلد، هدفاً لتلك الأعمال الدنيئة والنشاطات الآثمة عرفهم المواطنون في عمان وسواها يبتزون الأموال ويسيئون للنضال وشرفه، ويستغلون الأبرياء من بناتنا وأبنائنا، يسوقونهم ليعتدوا من ورائهم على كل ما يمثل الدولة وما فيها من أمن ونظام. وحين أمهلتهم السلطات، وأخذتهم بالصبر والأناة، أملاً في رجوعهم عن ضلالاتهم وعودتهم الى الحظيرة، حسبوا الإمهال تخاذلاً والصبر ضعفاً والأناة عجزاً، فأوغلوا في مكائدهم، وتمادوا في تحدياتهم، وأصبح من واجب الدولة أن تضع للشر حداً، وللاستهتار نهاية ... فمن غير النظام والقانون لا يكون مجتمع ولا تكون حياة، ولا يتحقق ظفر ولا إنتصار »[٣٠].

---

٢٩- الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٦٨، وثيقة رقم ٧٢٥، ص٨٣٨-٨٣٩.
وانظر ايضاً:
- خليل هندي: المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني، ص٤٤-٤٥.

٣٠- الوثائق الأردنية لعام ١٩٦٨، وثيقة رقم ٢٢٢، ص ٣٥٢-٣٥٤.
وانظر ايضاً:
- مجموعة خطب جلالة الملك حسين المعظم ١٩٥٢-١٩٧٧، ج/٢، ص٦٣-٦٤.

أمّا موقف فصائل المقاومة من الفتنة فتمثل بإصدار بيانات هاجمت فيها كتائب النصر التي وصفها بيان «فتح» بأنها «دخلت الثورة من بابها الخلفي»[٣١].

وعلى اثر الوساطة التي قام بها قائد الجيش العراقي في الأردن[٣٢]. والبرقية التي أرسلها عبد الناصر الى الملك حسين التي اعرب فيها عن قلقه إزاء الأحداث الجارية في الأردن، وطلبه العمل على تهدئة الوضع وتحقيق التفاهم بين الطرفين[٣٣]، تم التوصل الى اتفاق بين الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية في ١٩٦٨/١١/٥ ينظم اسس العلاقة بينهما على النحو التالي:

١- رفع منع التجول.

٢- منع حمل السلاح واقتنائه من غير ترخيص.

٣- وقف العمليات العسكرية.

٤- الاتصال المستمر بين الحكومة وقادة المنظمات الفدائية للبحث في الوسائل التي تمنع حصول حوادث مماثلة.[٣٤]

وعقب هذا الاجتماع صدر بيان عن المنظمات الفدائية في ١٩٦٨/١١/٥ جاء فيه «...... أنه عقد اجتماع في عمان مساء يوم الثلاثاء ١٩٦٨/١١/٥ بين ممثلي المنظمات الفدائية ومسؤولين في الحكومة الأردنية على أعلى المستويات واتفق فيه على كل ما يضمن تجنب الصدام بين ابناء الشعب الواحد».[٣٥]

---

٣١- انظر عن موقف فصائل المقاومة من ازمة ١٩٦٨/١١/٤:

- الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٦٨، وثيقة رقم ٧٢٥/٧٢٦/٧٢٧/٧٢٨/٧٣٨/٧٣٩/٧٤٤، ص ٨٣٠-٨٤٠ و٨٥٧ و٨٦١-٨٦٣.

٣٢- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨. ص ١٣٩.

٣٣- الوثائق الأردنية لعام ١٩٦٨. وثيقة رقم ٢٢٢، ص ٣٥٥.

٣٤- خليل هندي: المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني، ص٤٤.

٣٥- الدستور: عدد ٥٦٩-١٩٦٨/١١/٦.

وعلى أثر هذا الاتفاق صدر بيان عن وزارة الداخلية الأردنية في ١٩٦٨/١١/٦ أعلنت فيه عودة الحياة الطبيعية.[٣٦]

وفي ١٩٦٨/١١/٦ أكد الملك حسين على المقاومة أن تحترم سيادة الدولة وقوانينها وأمنها وبيّن موقف الأردن من العمل الفدائي «.......هنا دولة وأجهزة ونظام وقانون وأمن يجب أن يحافظا عليها..... وهنا أيضاً جيش واقف يصد اعتداءات متكررة ويعيش ليله ونهاره يترقب تحركات العدو...... وكانت السلطة قد أثبتت خلال هذه السنوات أن لها وجهاً واحداً ورأياً واحداً في كل صغيرة وكبيرة وفي مثل هذا الموقف...كان على السلطة أن تتخذ موقفاً من أي مجموعة في هذا البلد لأنه ليس من عادتي ولا من عادة هذا البلد أن أطعن من الخلف.... لو أردنا تصفية العمل الفدائي لما سمحنا به منذ البداية. ولو أردنا أن نصفيه كنا اتخذنا غير هذه الاجراءات وكنا أيضاً بيّنا الموقف بصراحة، وقمنا بما يجب أن نقوم به. ولم يكن القصد التعرض ولا كان القصد التصفية....لكن الجو كان مسموماً ساهم في خلقه الكثيرون، واستغلته فئة يتم التحقيق معها الآن وأنا متأكد بأنه نتيجة التحقيق قد ثبت أنها فئة مدسوسة لمثل هذا الغرض بالذات قامت بهذا العمل وجوبهت ووضع لها حداً.

الشيء الذي اريده أن يكون واضحاً كل الوضوح، هو أنني لا يمكن أن أسمح بأن يطعن جيشنا من الخلف ويطعن صمودنا أيضاً، ونطعن نحن لكن بعد كل هذه التضحيات.

وهنا دولة، وهنا جيش، وهنا نظام، وهنا قانون، وسيحافظ على هذه الدولة وسيادتها، ومن يخرج على القانون سيعاقب بكل شدة ولا أظن أن أى انسان مخلص في هذا البلد يقبل أن تفرض علينا حالة نسحب فيها قواتنا من الأمام حتى نعالج مثل هذه الأوضاع في عمان ولا في غيرها»[٣٧].

٣٦- الوثائق الأردنية لعام ١٩٦٨. وثيقة رقم ٢٣١، ص٢٨٢-٢٨٥.

٣٧- الوثائق الأردنية لعام ١٩٦٨. وثيقة رقم ٢٢٩، ص٣٦١-٣٦٩.
وانظر ايضاً:
- الدستور : عدد ٥٧-١٩٦٨/١١/٧.

واستكمالاً للمباحثات الأردنية الفلسطينية لازالة أسباب الأزمة عقدت سلسلة من الاجتماعات بين الحكومة الأردنية ومنظمات المقاومة استغرقت اسبوعاً تمخضت عن اتفاق في ١٩٦٨/١١/١٧ وجاءت بنوده على النحو التالي:

١- منع دوريات الفدائيين من عبور نهر الأردن باتجاه المناطق المحتلة دون إعلام الجيش الأردني.

٢- منع رجال المقاومة من الاشتباك مع العدو من مسافة تقل عن خمسة عشر كيلو متراً غربي النهر في منطقة العقبة.

٣- منع الفدائيين من حمل السلاح وارتداء الألبسة العسكرية وتوقيف السيارات وتفتيشها داخل المدن الأردنية.

٤- منع منظمات المقاومة من اعتقال أو محاكمة العناصر التي تتعامل مع العدو وتسليمهم الى السلطة الأردنية.

٥- تحمل سيارات التنظيمات الفدائية أرقاماً محلية يجري اعدادها مع السلطات المختصة.

٦- يحظر على الفدائيين استعمال بعض الممرات المؤدية الى المناطق المحتلة كالعقبة في الجنوب.

٧- أن يخضع الفدائي القادم الى الأردن لكل الاجراءات المعروفة على الحدود الأردنية.

٨- يحمل الفدائيون هويات شخصية تصدرها تنظيماتهم.

٩- حق الدولة في التحقيق مع الفدائي الذي يرتكب جريمة عادية، ومحاكمته أمام المحاكم العادية على أن يحضر جلسة التحقيق ممثل عن المنظمة التي ينتمي اليها.

١٠- لا يجوز للتنظيمات الفدائية أن تقبل بين صفوفها المطلوبين للتجنيد الاجباري والهاربين من الجندية.

١١- أما الخلافات التي تقع بين التنظيمات الفدائية والدولة فتحل عن طريق مجلس يضم ممثلي التنظيمات ومقره مكتب منظمة التحرير في عمان.[٣٨]

---

٣٨- خليل هندي: المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني، ص٤٩-٥٠.
وانظر ايضاً:
- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨، ص ١٤٠.
- أمين عواد مهنا: التحديث والاستقرار السياسي في الأردن، ط/١، الدار العربية، عمان، ١٩٨٩، ص ١٢٥.

ونرى في ما جاء في اتفاق ١٩٦٨/١١/١٧ تشدد من جانب الحكومة الاردنية على التنظيمات الفدائية ان تحترم سيادة الدولة وقوانينها وأنظمتها، وتعزى الحكومة الأردنية ذلك الى «.....الحوادث التي اقترفها أشخاص يتسترون وراء اسم الفداء حيث وجد المواطن نفسه عرضة لجميع أصناف الاعتداءات، سواء وهو في منزله أو في مكان عمله ، فكان دائم التلفت يمنه ويسره خشية أن تنطلق عليه رصاصة. من احدى الرشاشات التي أخذ رجال المنظمات يدججون بها أنفسهم غطرسة وتباهياً في الأحياء والشوارع المكتظة بالناس. وهكذا أصبح الفداء النبيل، مطية لصبية لم يبلغ سن الرشد.

ولم يفقد المواطن أمن ذاته وراحته فحسب، بل الشعور بأن هناك نظاماً يحميه وحكومة ترعاه. فقد تجاوزت غيرة!! الفدائيين على حقوق الجماهير حدودها المألوفة. عندما أخذو يتعرضون لرجال الأمن العام فيسلبون أسلحتهم ويطلقون سراح المجرمين من أيديهم تحت التهديد بالسلاح، وزادوا على ذلك بأن أخذوا يتدخلون في شؤون الحكم، فيهددون القضاة والمحامين، ويحولون بين العدالة وبين الإقتصاص من العابثين بالأمن والقانون، ويمنعون الرجال المختصين في جهاز الحكومة من أداء وظائفهم وممارسة إجراءاتهم. احتار المواطن لأية جهة يشكو ظلامته بعد اختفاء رجال الأمن، وانزوائهم داخل مخافرهم. كل هذا كان يحول دون ملاحقة المجرمين، ودون احقاق الحق في ابسط صوره.

إذ اصبح من الظواهر المؤلوفة في العاصمة والمدن الأخرى، أن يرى المرء أفراد المنظمات الفدائية يرتادون الاماكن العامة، ودور السينما والمقاهي والفنادق، ويتجولون في الشوارع والأحياء وهم مدججون بالسلاح، لهذا كان على الحكومة أن تضع حداً لامتهان سيادتها وقوانينها وأنظمتها وأمن مواطنها واستقراره»[٣٩].

وفي الحديث الصحفي الذي أدلى به الملك حسين الى صحيفة "الصنداي تايمز" في ١٩٦٩/١/١٩ وضّح موقف الأردن من العمل الفدائي باعتباره حقاً مشروعاً للفلسطينيين «... إنه لا يريد السيطرة عليه .... إنه يعتقد أن أغلبية سكان الضفة

٣٩- الفدائيون بين الردة والإنتحار. ص ٣٦-٤٠.

الغربية والضفة الشرقية لنهر الأردن وشعب فلسطين تريد رؤية خيار أو بديل لإنهاء ظلاماتها كقرار مجلس الأمن الدولي.

.... إن التدهور وحركة المقاومة المتزايدة هما نتيجة عدم الثقة نحو سلام عادل ودائم .... إن الدعاية الإسرائيلية تزعم إنني أسير هؤلاء الفلسطينيين. وإنني لا أملك السلطة للسيطرة عليهم، حتى لو كنت راغباً في ذلك. إن هذا ليس صحيحاً، ولكن الحقيقة هي أنني لا أريد أن أسيطر عليهم أو اقمع حركتهم. إنهم الذراع المقاتل للشعب الفلسطيني.... إنني واثق ان شعبي مستعد لتقبل أية تضحية في سبيل القضية المشتركة»[٤٠].

وفي الدورة الخامسة للمجلس الوطني الفلسطيني ١-٤/٢/١٩٦٩ حدث تغيرٌ جذريٌ في تركيبة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وذلك بانتخاب ياسر عرفات رئيساً للجنة التنفيذية التي شكلت أيضاً من التنظيمات* الفلسطينية[٤١] وأصدر المجلس الوطني الفلسطيني بياناً يدعو فيه جميع المنظمات الفلسطينية الى الالتفاف حول منظمة التحرير الفلسطينية «... على اساس أوضاعها الثورية الجديدة»[٤٢]. ومن الناحية السياسية طلب البيان

---

٤٠- الوثائق الأردنية لعام ١٩٦٩، وزارة الاعلام، عمان، (د.ت). وثيقة رقم١٢/ ١٦، ص ٢٨و ٣٦-٣٧.

* وشكلت اللجنة التنفيذية من التنظيمات الفلسطينية على النحو التالي:
  - ياسر عرفات، فاروق القدومي، خالد الحسن، محمد النجار، عن« فتح».
  - يوسف البرجي، أحمد الشهابي، عن طلائع التحرير.
  - ابراهيم بكر، كمال ناصر، ياسر عمرو، عن المستقلين.
  - حامد أبو سته، عن منظمة التحرير الفلسطينية.
  - عبدالمجيد شومان، بصفته رئيساً للصندوق القومي الفلسطيني.

٤١- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩، ط/١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٢، ص ٥٣.

وانظر ايضاً

James, Lunt: Hussein of Jordan, A Political Biography. London: Macmillan London LTD, 1989. - p. 122.

٤٢- الوثائق العربية لعام ١٩٦٩، الجامعة الامريكية، بيروت، (د.ت)، وثيقة رقم ٦٩، ص ١٢٢.

التصدي بحزم الى كافة الحلول السياسية السلمية ولكل المحاولات المشبوهة التي تستهدف انشاء كيان فلسطيني يهيمن عليه الاستعمار، والتنبيه للمؤامرات التي تستهدف ضرب العمل الفدائي واتخاذ كافة التدابير لحماية العمل الفدائي[٤٣].

واجرى ياسر عرفات محادثات* في ١٩٦٩/٢/١٦ مع الملك حسين[٤٤]، وأكد رئيس الوزراء الأردني بهجت التلهوني في حديث لمجلة "روز اليوسف" في ١٩٦٩/٢/١٨ بأنه لا توجد تناقضات بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ولا يوجد للأردن تحفظات على العمل الفدائي «... واذا كنا نتعرض لهجمات اسرائيلية نتيجة للعمل الفدائي فإننا نقبل ذلك ونعتبره واجباً علينا، وإذا تحقق الحل السلمي فسنظل أيضاً اخواناً كما نحن مع الفدائيين»[٤٥].

وقد رافق هذا الهدوء النسبي على صعيد الصدامات المسلحة ظهور تناقضات سياسية بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية نجمت عن قبول الأردن قرار مجلس الأمن ٢٤٢ ورفض المنظمة له. وعن تناقض العقائد السياسية لعدد من فصائل المقاومة مع ما هو مقبول من السلطات الأردنية[٤٦].

وقد أدى هذا الى تفاقم الخلافات بين الجانبين. ففي حديث الى صحيفة "النهار البيروتية" في ١٩٦٩/٣/١ وضّح الملك حسين موقف الأردن من الجهود السلمية «... ان الحل الأسلم هو الحل الذي يعيد الأوضاع الى ما كانت عليه قبل الخامس من حزيران ١٩٦٧ ... وإن اعلاننا دائما رفضنا للحل السلمي سيجعل العالم يقف ضدنا وستتحول كل تظاهرات التأييد لقضيتنا الى تأييد سياسي وإعلامي وعسكري لاسرائيل.

---

٤٣- راشد حميد: مقررات المجلس الوطني الفلسطيني، ص ١٣٧.

* ووصفت المحادثات التي جرت بين الملك حسين وياسر عرفات بأنها ودية وايجابية.

٤٤- الحسين بن طلال: مهنتي كملك، ص ٢١٥.

٤٥- الوثائق الأردنية لعام ١٩٦٩، وثيقة رقم ٣١، ص ٦٠-٦١.
وانظر ايضاً:
- القوميون عدد ١٩٦٩/٢/١٩،٧٨.

٤٦- وليد الجعفري: منظمة التحرير الفلسطينية والعمل في الساحة العربية ١٩٦٨-١٩٧٠، ص ١٨٠.

للأسف ليس لدينا مبررات كافية لرفض هذا الحل والمهم برأييّ النتيجة وليس الوسيلة»[٤٧].

وفي خطوة من الأردن للتوصل الى حل سلمي اقترح الملك حسين أثناء زياراته للولايات المتحدة الامريكية في ١٩٦٩/٤/١٠* مشروعاً للسلام باسمه وباسم عبد الناصر** لتسوية النزاع في الشرق الأوسط على النحو التالي:

١- انهاء جميع الأعمال العدائية.

---

٤٧- الوثائق الأردنية لعم ١٩٦٩. وثيقة رقم ١٣٧. ص ٨٠-٨٦.

* في الكلمة التي القاها الملك حسين في نادي الصحافة الوطني في واشنطن في ١٩٦٩/٤/١٠ اقترح مشروعاً للسلام.

** «وكان الملك حسين قد اتصل بالرئيس «جمال عبدالناصر» يقول له إنه يفكر في الذهاب لأمريكا لرئاسة وفد الأردن بنفسه الى الامم المتحدة، وانه يفكر في إضافة زيارة لواشنطن الى برنامجه في أمريكا. وشجعه «جمال عبدالناصر» على السفر، وحرضه على الذهاب الى واشنطن قائلاً له انه يرجوه في مقابلة «جونسون» والتحدث اليه بما يراه مناسباً اذا كان هناك امل بأي شكل من الاشكال في الوصول الى أي ترتيبات بشأن الضفة الغربية قبل ان يتمكن الاحتلال الاسرائيلي من تدعيم مواقعه فيها. واضاف «جمال عبد الناصر» قوله للملك بأنه يتعهد له بان يضع كل نفوذه السياسي وراءه في أي شيء يتوصل اليه للمحافظة على عروبة الضفة الغربية وانه على استعداد لان يخرج بنفسه علناً للدفاع عن اي اتفاق يصل اليه-مع امريكا-ويكون من شأنه إبعاد مطامع اسرائيل عن الضفة الغربية.... فهو لن يتردد في تأييد موقف الملك في ذلك اذا كان فيه ضمان لإبعاد اسرائيل عن الضفة الغربية ... لكنني أقوله بأمانة لان مستقبل الضفة الغربية يقلقني. اذا كانت هناك وسيلة فانني ارجوك ألاّ تقفل اي باب مع الامريكان».
انظر ذلك في، محمد حسنين هيكل: الانفجار، ص ٨٧٠ و٩٠٢-٩٠٧.

- وأكد الملك حسين التنسيق الأردني المصري في كلمة وجهها إلى الأسرة الأردنية في ١٩٦٩/٤/٢٨ "..... لقد كانت مباحثاتي في القاهرة خطوة ناجحة اخرى في توسيع سياسة التنسيق وتوحيد الرأي والقول والموقف بيننا وبين الجمهورية العربية المتحدة الشقيقة، وهي سياسة تزداد على الأيام رسوخاً وقوة ومتانة بحيث أستطيع أن اتكلم باسم سيادة الرئيس- جمال عبد الناصر- وبتفويض منه، بمثل ما يستطيع أن يتكلم باسمي- الملك حسين- وبتفويض مطلق مني"
أنظر ذلك في مجموعة خطب جلالة الملك حسين المعظم ١٩٥٢-١٩٧٧. ج٣، ص٨٧-٩٥.

٢- الاحترام والاعتراف بالسيادة الإقليمية وبالاستقلال السياسي لجميع دول المنطقة.

٣- الاعتراف بحق الجميع بالعيش بسلام ضمن حدود أمنة ومعترف بها.

٤- ضمان حرية الملاحة في خليج العقبة وقناة السويس.

٥- ضمان حرية الجميع في المنطقة عن طريق أية اجراءات بما في ذلك قيام مناطق مجردة من السلاح.

٦- القبول بتسوية عادلة لمشكلة اللاجئين[٤٨].

وكان رد منظمة التحرير الفلسطينية وفصائل المقاومة على مقترحات الملك حسين الدعوة التي عقد اجتماع في عمان في ١٩٦٩/٤/١٤. وأصدر المجتمعون بياناً جاء فيه:

١- رفض المشروع الأردني بكافة بنوده مع تأكيد الرفض المطلق لكل مشروعات التصفية والحلول المطروحة.

٢- انتداب وفود للاتصال ببعض الدول العربية لتحديد موقفها من المشروعات المطروحة[٤٩].

وعلى الرغم من رفض منظمة التحرير الفلسطينية لمشروع الملك حسين ظلّ الأردن يؤيد العمل الفدائي، وهو ما أكده الملك حسين في مقابلة تلفزيونية في نيويورك في ١٩٦٩/٤/١٤ بقوله «... أن الفدائيين العرب رجال منطقيون، وان

٤٨- الوثائق الأردنية لعام ١٩٦٩، وثيقة رقم ٦٣، ص ١٥٠-١٥٣.

وانظر ايضاً:

- مجموعة خطب جلالة الملك حسين المعظم ١٩٥٢-١٩٧٧، ج٣، ٧٩-٨٦.
- الوثائق العربية لعام ١٩٦٩، وثيقة رقم ١٦٩، ص ٣٢٨-٣٣٢.
- الدستور: عدد ٧١٩-١٩٦٩/٤/١٢.
- القدس: عدد ١١٩-١٩٦٩/٤/١١.

٤٩- الوثائق العربية لعام ١٩٦٩، وثيقة رقم ١٧٦، ص ٢٤٠.

وانظر ايضاً:

- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩، ص ١٤٠.

صعوبات الوضع جعلت بعضهم يتصرفون بعيداً عن المنطق في هذ المرحلة»[٥٠]. وفي ١٩٦٩/٦/١٣ عاد رئيس الوزراء الأردني وكرر دعم الأردن للعمل الفدائي بقوله «... نحن لسنا طرفاً في أي خلاف حول العمل الفدائي وفي الأردن يمارس الفدائيون نشاطهم بانفتاح وتنسيق بين الحكومة والمنظمات الفدائية وليس هناك سر بين الحكومة وهذه المنظمات والاتصال بين الجانبين دائم ومستمر.... ورغم هذه الاتصالات فإن الحكومة الأردنية لا تتدخل اطلاقاً في العمل الفدائي وتترك للمنظمات وحدها أن تضع خططها وتنفيذها بما تراه مناسباً لمصلحة العمل الفدائي نفسه.... ويتم ذلك بحرية كاملة»[٥١].

وحصل تطور على العلاقات بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية عندما صدرت ارادة ملكية في ١٩٦٩/٦/٣٠ بتعيين اللواء ناصر بن جميل قائداً عاماً للجيش الأردني، واللواء الركن علي الحياري رئيساً لهيئة الأركان، وعامر خماش وزيراً للدفاع، ومحمد رسول الكيلاني وزيراً للداخلية[٥٢]. واعتبرت منظمة التحرير الفلسطينية التغيرات الأخيرة في صفوف الجيش والحكومة تغيراً في سياسة الأردن تجاه العمل الفدائي[٥٣].

واوضح رئيس الوزراء عبد المنعم الرفاعي هدف الحكومة الأردنية من اجراء التغيرات في صفوف الجيش والحكومة وموقف الأردن من العمل الفدائي«.... لقد ارتضينا في الأردن بقناعة تامة ان يكون هذا البلد محتوى العمل الفدائي وميدانه ونحن لم نواجه أية صعوبة للتنسيق بين النضال المشروع للفدائيين وبين الدفاع النظامي الذي تقوم به القوات المسلحة الأردنية إزاء الإعتداءات الإسرائيلية المتكررة. ونظراً لأننا لن نواجه أية صعوبة فنحن لا نشكوا من أية صعوبة وعدم الشكوى هذه لا تدعونا إلى التفكير في أية معالجات لأي وضع قائم. ومن هذه النظرة

٥٠- الوثائق الأردنية لعام ١٩٦٩. وثيقة رقم ٦٨، ص ١٥٧.

٥١- الوثائق الأردنية لعام ١٩٦٩. وثيقة رقم ١١٢، ص ٢٣٦-٢٣٨.

٥٢- الوثائق الأرنية لعام ١٩٦٩. وثيقة رقم ١١٧، ص ٢٤١-٢٤٢.
وانظر ايضاً:
- القدس: عدد ١٨٨-١-١٩٦٩/٧/١.

٥٣- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩. ص ١٤٢-١٤٣.

جاءت التغيرات الأخيرة إدارية وتنظيمية بحتة وليس لها أي مدلول سياسي ولا تتصل بأية قناعات استقرت في أذهاننا ونفوسنا بالنسبة للعمل الفدائي وجلاء هذا العمل»[54].

وحول التغيرات الأخيرة في صفوف الجيش وضح الناطق العسكري هدف الحكومة الأردنية منها«.... تقتضي ضرورات المؤسسات العسكرية الحديثة مع ما تشتمل عليه من تطورات سريعة بالأسلحة والمعدات .... وتطورات المفاهيم والمذاهب العسكرية .... تقتضي هذه الضرورات التجديد المستمر في القيادة والأركان حاولت بعض الصحف العربية والأجنبية أن توحي به بأن القصد من هذا التبديل كان لتصفية العمل الفدائي.... كان على هذه الصحف أن تفهم حقائق الحياة الأردنية السياسية والعسكرية قبل إقحام نفسها في منزلق الخطأ»[55].

وقد صرح القائد العام للجيش الأردني في ١٩٦٩/٧/١ بأن «... اننا أولا وقبل كل شيء نحترم حق شعبنا في مقاومته للإحتلال، ومن واجبنا أن نسعى جهدنا لكي نساعد هذه المقاومة المشروعة ونساندها.... وإن من قرارات مؤتمر القمة في الخرطوم قراراً يدعو إلى تأييد دعم العمل الفدائي والتنسيق معه، على الجبهات العربية بالجمهورية العربية المتحدة والمملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية السورية. وبالنسبة لخط المواجهة مع الأردن، فإنه بعد قول جلالة الملك المعظم إنه هو الفدائي الأول، فإن كل فرد في هذا البلد فدائي منتظم. وقال إنه ليس سراً إن في الأردن قواعد للفدائيين للتدريب، والنقاهة، ولكن عملهم الأصلي في وطنهم داخل المنطقة المحتلة وهم يقومون بعمليات جريئة»[56]. وفي الاجتماع الذي عقده الملك حسين في ١٩٦٩/٧/٦ مع ممثلي المقاومة الفلسطينية أكد لهم «... انه ليس صحيحاً ما يثار من تشكيك في نوايا الأردن بالنسبة للمقاومة، وأن الأردن يدعم المقاومة المشروعة ضمن

---

٥٤- الوثائق الأردنية لعام ١٩٦٩. وثيقة رقم ١٢٠، ص ٢٤٥-٢٤٨.

٥٥- الوثائق الأردنية لعام ١٩٦٩. وثيقة رقم ١٢٢، ٢٤٩.

٥٦- الوثائق الاردنية لعام ١٩٦٩. وثيقة رقم ١١٨، ص ٢٤٣-٢٤٤.
وانظر ايضاً:
القدس: عدد ١٨٩-٢-١٩٦٩/٧/٢.

اطار التنسيق»[٥٧]. وفي خطاب العرش في ١٩٦٩/١١/١ اكد الملك حسين، موقف الأردن المؤيد للكفاح المسلح للشعب الفلسطيني باعتباره حقاً مشروعاً لهم، «...ان الكفاح المسلح، والمقاومة المشروعة الذين فجرهما العدوان الاسرائيلي، في صفوفنا، وفي صفوف الشعب الفلسطيني.... هما كفاح مقدس خالص لله والوطن،.....واذا كان من واجب غيرنا أن يتخذ من ذلك الكفاح موقف الدعم والتأييد، فان من حقنا في هذا البلد، أن نؤكد بأن ذلك نحن......وهو جزء من صمودنا وقطعة من وجودنا، لا نتخذ منه موقفا من المواقف لأن المرء لا يطالب باتخاذ موقف معين من ذاته...ونحب أن يكون واضحاً ومفهوماً معاً أن هذه الأرض الأردنية الطاهرة الصامد منها والمحتل سواء بسواء، هي ميدان البسالة والنضال وعرين التضحية والفداء....حريصون أن يتوفر لذلك الكفاح ما ينبغي أن يتوفر لصمودنا كله، وللقوات المسلحة بالذات، من نظام وانتظام، حريصون أن تخلو صفوفه، خلو صفوف تلك القوات من أية عناصر مشبوهة بعيدة عن حقيقة الكفاح ومعانيه، حريصون على أن يبتعد الكفاح بعد تلك القوات عن أى مظهر أو مسلك يؤذيه أو يشوه روعته وقدسيته. حريصون أيضاً على أن لا تراق نقطة دم عربية واحدة، هنا أو في أى بلد عربي، وأن لا تطلق رصاصة عربية واحدة.... في غير ساح الشرف والبطولة والاستشهاد ».[٥٨]

وقدمت الولايات المتحدة الأمريكية في ١٩٦٩/١١/٩ مقترحات سلام للجمهورية العربية المتحدة من عشرة نقاط على أساس قرار مجلس الأمن ٢٤٢. ولكن الجمهورية العربية المتحدة علقت قبولها على هذه المقترحات بما يجري على الجبهة الأردنية

---

٥٧- الوثائق الاردنية لعام ١٩٦٩. وثيقة رقم ١٢٠، ص ٢٤٥-٢٤٨.
وانظر ايضاً:
- الوثائق العربية لعام ١٩٦٩، وثيقة رقم ٣٠٥، ص ٣٥٤-٣٥٦.

٥٨- خطب العرش ١٩٢٩-١٩٧٢. ص٤٥٣-٤٦٠.
وانظر أيضاً:
- مجموعة خطب جلالة الملك حسين معظم ١٩٥٢-١٩٧٧. ج/٣، ص١٣٥-١٤٢.
- الوثائق الأردنية لعام ١٩٦٩. وثيقة رقم ٨٥، ص٣١٩-٣٢٥.

والسورية.[59] كما رفضت اسرائيل المقترحات الأمريكية في ١٩٦٩/١١/١٠. اذ كان الرفض الاسرائيلي في حد ذاته يجرد المبادرة الأمريكية من مضمونها العملي.[60]

وقد خلت المقترحات الأمريكية من أية اشارة الى هضبة الجولان السورية التي تحتلها اسرائيل، وأن وجهة النظر الامريكية هي أنه لا يمكن تقديم مقترحات لسوريا لأنها رفضت رفضاً باتاً قرار مجلس الأمن ٢٤٢.[61]

وقبيل انعقاد مؤتمر القمة العربي الخامس في الرباط تقدمت الولايات المتحدة الامريكية بمقترحاتها الى الأردن على أساس المقترحات التي قدمت للجمهورية العربية المتحدة وتضمنت:

١- يتفق الطرفان على تحديد الاجراءات والجداول الزمنية لانسحاب القوات الاسرائيلية من معظم مناطق الضفة الغربية لنهر الأردن التي احتلتها في ١٩٦٧/٦/٥. وتأخذ كل دولة من الدولتين على عاتقها الالتزامات الناتجة عن وضع السلام بينهما بما في ذلك منع قيام أي نشاط فدائي من أراضي احدى الدولتين ضد الأخرى.

٢- توافق الدولتان على رسم خط حدود مفصل بينهما يكون مماثلاً في قليل أو كثير لخط وقف اطلاق النار الذي كان قائماً قبل حرب ١٩٦٧/٦/٥. ألا أنه يمكن ادخال تعديلات تستند الى متطلبات أمن عملية وسهولة ادارية واقتصادية.

٣- تحل كل من الدولتين مشكلة السيادة النهائية في مدينة القدس ضمن نطاق اعترافهما بأن القدس، يجب أن تكون مدينة موحدة، وأن حرية المواصلات والحركة يجب أن تسري على جميع أجزائها وتكون الدولتان شريكتين في ادارة السلطة المدنية والاقتصادية في المدينة.

---

٥٩- محمود رياض: البحث عن السلام. ص٢٠٦-٢٠٩.
وأنظر ايضاً:
- القدس: عدد ٣٠٢- ١٩٦٩/١١/١٠.

٦٠- محمود رياض: البحث عن السلام. ص٢١٣.

٦١- القدس: عدد ٣٢١- ١٩٦٩/١٢/٢.

٤- تشترك كل من اسرائيل والأردن في وضع الاتفاقات النهائية لتحديد السلطة في قطاع غزة على أساس اتفاق مماثل يتم التوصل اليه بين اسرائيل والجمهورية العربية المتحدة.

٥- تبحث الدولتان فيما بينهما في اتفاقات أمن عملية بما في ذلك تحديد مناطق مجردة من السلاح في الضفة الغربية لنهر الأردن، ويبدأ بتجريد تلك المناطق من السلاح مع انسحاب القوات الاسرائيلية منها.

٦- تؤكد الأردن بأن مضائق تيران وخليج العقبة هما ممران دوليان وحرية الملاحة فيهما مفتوحة أمام جميع السفن بما في ذلك السفن الاسرائيلية.

٧- تعطي اللاجئين العرب منذ حرب سنة ١٩٤٨ امكانية الخيار في العودة الى اسرائيل أو توطينهم الدائم في الدول العربية مع الحصول على تعويضات من اسرائيل.

٨- توقع الدولتان اتفاق مشترك وتعترف كل دولة بسيادة الدولة الأخرى وبتكاملها الاقليمي واستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام.

٩- يسجل الاتفاق بكامله في وثيقة توضع في الأمم المتحدة، واذا نقضت دولة من الدولتين أي بند في هذا الاتفاق يحق للدولة الثانية أن تلغي التزاماتها على أساس ذلك حتى يتم اصلاح النقض."[٦٢]

وعقد مؤتمر القمة الخامس في الرباط في ٢١-١٩٦٩/١٢/٢٤، وانفض المؤتمر دون أن يصدر عنه بيان ختامي.[٦٣]

وقد أوضح عبد المنعم الرفاعي موقف الحكومة الأردنية من المقترحات الأمريكية «.... أن وزارة الخارجية الأمريكية تتوقع رداً من الأردن عقب عودته من القاهرة وأضاف بأن هناك عوامل تؤثر على الموقف الأردني ومنها فشل مؤتمر القمة العربي

---

٦٢- القدس: عدد ٢٢٦- ١٩٦٩/١٢/٢٢.

٦٣- نظام محمود بركات: مؤتمرات القمة العربية وقضية فلسطين، ص١٣٩.
وانظر أيضاً:
- القدس: عدد ٢٣٤-٢٣٨ - ٢١-١٩٦٩/١٢/٢٥.

الخامس في الرباط في اتخاذ قرار بتزويد الأردن بما تحتاجه من عون مادي، وعدم قدرة الأردن على شراء الاسلحة التي تحتاجها، وضعف الجبهة الشرقية وتفككها والتفوق الساحق للطيران الاسرائيلي وتهديده المستمر للأراضي الأردنية.

ولقد وافقت- محمود رياض- الرفاعي على تحليله ولذلك فقد اتفقت معه على أمرين: أولهما ضرورة الإبقاء على الحوار مفتوحاً مع الولايات المتحدة الأمريكية، وثانيهما عدم ابلاغ الولايات المتحدة بأن الأردن يرفض المشروع ككل. مع الاستمرار في النقاش مع الأمريكيين في كل نقطة مرفوضة».[٦٤]

وعلى لسان ياسر عرفات رفضت منظمة التحرير الفلسطينية جميع الحلول السلمية لحل أزمة الشرق الأوسط «... وانه لا بديل للكفاح المسلح لاسترجاع فلسطين»[٦٥].

وهكذا، فإن رؤية الأردن للصراع العربي الاسرائيلي وحل المشكلة الفلسطينية اختلفت تماماً عن رؤية منظمة التحرير الفلسطينية التي رفضت قرار مجلس الامن ٢٤٢ وسواه من المشاريع السياسية بالاضافة التي تنامي العمل الفدائي في الأردن، الى درجة أصبح العمل الفدائى معها أحد قطبين تقاسما السلطة في الاردن بل أصبح عمله دولة داخل دولة. وجزءت سيادة الدولة وفقد المواطن أمنه واستقراره، أن وضعاً كهذا لن تقبل به الحكومة الأردنية، ومن شأنه أن يؤدي الى صدام مسلح بين الطرفين في وقت قريب.

---

٦٤- محمود رياض: البحث عن السلام، ص٢١٥.

٦٥- القدس: عدد ٢٤١-٢٩-١٢/١٢/١٩٦٩.

# الفصل الخامس

# العلاقات الأردنية الفلسطينية

## مرحلة حرجة(١٩٧٠-١٩٧١)

تراكمت عوامل الاختلاف بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، من حيث مواقف الأردن السياسية التي تتفق وعلاقاته الدولية. وأيضاً من حيث كون الأردن دولة مستقلة ولها سيادتها ولا تسمح لأحد أن يشاركها السيادة على الأرض والشعب. لقد استطاعات دوائر الأمن رصد الحوادث التي قام بها الفدائيون ضد المواطنين والدولة فكانت على النحو التالي:

| | |
|---|---|
| – القاء القبض على المواطنين وتعذيبهم | ٧٣٦٧ حالة |
| – قتل أشخاص | ٨٤٩ |
| – اقتحام منازل | ٤٦٦٣ |
| – جرح أشخاص | ٥٧٨١ |
| – اختطاف | ٢٠٨٢ |
| – اغتصاب | ٤١١ |
| – سرقات | ٦١٤٨ |
| – اعتداء على عسكريين ورجال أمن | ٢٤٠٨ |
| – اعتداء على مدنيين | ٦٢٥٢ |
| – دهس وصدم | ٧٢٠ |
| – تهريب | ١٨٧٥ |
| – اعتداء على أملاك الدولة | ٥٢٨ |
| – تزوير وثائق رسمية | ٣٣١٤ |

---

١- العمل الفدائي في الأردن، ص٣٤-٣٧.

وانظر أيضاً:

- الفدائيون بين الردة والانتحار، ص٣٨-٤٠.

ومن أجل حماية أمن المواطن واستقراره وصوناً لسيادة الدولة، واقامة مجتمع موحد منظم يحكمه القانون، ويسيره النظام. أصدرت الحكومة الأردنية في ١٩٧٠/٢/١٠، ......البيان التالي:

١- كل القوى في الدولة حكومية وشعبية وفردية مدعوة الى القيام بدورها حسبما يفرضه القانون وترسمه السلطات المختصة.

٢- حرية المواطن مصونة بأحكام الدستور.

٣- يمنع منعاً باتاً وبأي شكل من الأشكال تأخير أو تعطيل أو منع رجال الأمن العام أو أي مسؤول من أية مؤسسة رسمية من تنفيذ واجباته المشروعة.

٤- يجب على كل مواطن أن يحمل هويته الشخصية في جميع الأوقات وأن يعرضها على رجال الأمن اذا طلب منه ذلك.

٥- يمنع اطلاق النار داخل حدود المدن والقرى وبصورة خاصة داخل حدود أمانة العاصمة والبلديات سواء كان ذلك للتجربة أو احتفالا بالمناسبات مهما كانت.

٦- يمنع التجول بالسلاح داخل حدود أمانة العاصمة أو الاحتفاظ به داخل المركبات العامة والباصات والسيارات، أو حملة داخل المساجد والأماكن العامة والمقاهي ودور السينما والأماكن المكتظة بالمواطنين. ويستثنى من ذلك تنظيمات المقاومة الشعبية فقط.

٧- يمنع خزن المتفجرات أو الاحتفاظ بها بأية مقادير منها داخل حدود أمانة العاصمة أو في الأماكن المأهولة.

٨- كل سيارة أو مركبة تعمل في المملكة الأردنية الهاشمية يجب أن تحمل الرقم الرسمي المخصص لها من دائرة السير، وكل سائق سيارة أو مركبة يجب أن يحمل الأوراق الثبوتية في جميع الأوقات.

٩- تمنع منعاً باتاً جميع المظاهرات والتجمهرات والاجتماعات والندوات غير المشروع ولا يسمح بعقد الندوات الا باذن مسبق من وزارة الداخلية وأجهزتها.

١٠- تمنع جميع النشرات والصحف والمجلات والمطبوعات الصادرة خلافاً للأصول المرعية ويحال كل من يخالف ذلك الى محاكم أمن الدولة وتصادر وسائله ويعاقب.

١١- النشاطات الحزبية ممنوعة بموجب القانون وتمنع ممارستها بأية صورة من الصور ويحال المخالفون للمحاكم حسب الأنظمة المرعية. وكل من يخالف ذلك يعاقب بما ينص عليه القانون».[٢]

واعتبرت منظمة التحرير الفلسطينية أن هدف الاجراءات الأردنية هو تصفية العمل الفدائي، فأندلعت الاشتباكات المسلحة إثر صدور البيان[٣]. وتداعت أيضاً «المنظمات العشر» آنذاك[*] إلى الاجتماع في عمان في ١٩٧٠/٢/١١[٤] لمواجهة الاجراءات الأردنية[٥]. وأصدرت بياناً أعلنت فيه قيام «القيادة الموحدة للعمل الفدائي»

---

٢- الوثائق الأردنية لعام ١٩٧٠. وزارة الاعلام، عمان، (د.ت). وثيقة رقم ٧، ص٣١-٣٣.
وانظر أيضاً:
- الدستور: عدد ٢٢.١-١٩٧٠/٢/١١.

٣- وليد الجعفري: منظمة التحرير الفلسطينية والعمل في الساحة العربية ١٩٦٨-١٩٧٠. ص ١٨٣.
وانظر ايضاً:
- محمد شحادة: الحرب الاهلية ١٩٧٠-١٩٧١ وتاثيرها على الوضع السياسي في الأردن. (مجلة الكاتب، عدد-١٢٢، حزيران، ١٩٩٠)، ص ٢٨.
- الفدائيون بين الردة والانتحار، ص ٦٢.
- James, Lunt: Hussein of Jordan. p. 124.

* ١ - الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. ٢- حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح»
٣ - الهيئة العاملة لتحرير فلسطين. ٤ - قوات التحرير
٥ - جبهة التحرير العربية ٦ - الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين
٧ - جبهة النضال الشعبي ٨ - منظمة فلسطين العربية.
٩ - منظمة الصاعقة.
١٠- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (القيادة العامة).

٤- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠. ط/١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٤. ص ٧.

٥- اسعد عبدالرحمن: تطورات وتفاعلات قضية فلسطين ١٩٦٧-١٩٧٣. ص ٧١.
وانظر ايضاً:
- راشد حميد: مقررات المجلس الوطني الفلسطيني. ص ٢٤.

ودعت في بيانها الى الالتفاف حول منظمة التحرير الفلسطينية[٦].

وعندما شعرت الحكومة الأردنية بخطورة الوضع وازدياد الصدامات المسلحة عقدت سلسلة من الاجتماعات المتتالية مع ممثلي «القيادة الموحدة للعمل الفدائي»[٧] اسفر عنها بيان ١٩٧٠/٢/١٣ . ومما جاء فيه «....ونتيجة لذلك كله ظهرت رغبة صادقة وأكيدة من جانب الجميع في ضرورة صون المصلحة الواحدة المشتركة وقد كان في طليعة ما اتفق عليه ايقاف كل عمل وتصرف استفزازي من قبل جميع الجهات المعنية وتجميد الاجراءات والتدابير وأسباب التوتر وتقرر الشروع فوراً في الدخول في بحث وافٍ لوضع القواعد المناسبة الملزمة للجميع لايصاد كل ثغرة قد يؤدي بقائها من قريب أو بعيد الى حدوث ما يسيء الى التماسك والترابط الكلي بين كل فئات الشعب.....وان الجميع يهيبون بالمواطنين جماعات وأفرادا أن يأخذوا بهذا البيان....وأن ينبذوا من صفوفنا دعاة الشر والتفريق»[٨].

وأصدرت القيادة الموحدة لحركة المقاومة الفلسطينية بياناً في ١٩٧٠/٢/١٣ حول مسببات التوتر ومستلزمات ازالتها جاء فيه: "...ان حركة المقاومة اذ تعلم جيداً ان جميع أسباب التوتر صادرة عن القرار الوزاري والاجراءات العسكرية التي اتخذتها السلطة، لتؤكد ان وقف التوتر القائم واراقة الدماء يفرض أن:

١- قرار مجلس الوزراءِ الأردني بات في حكم الملغي.

٢- سحب الجيش من المدن ووقف أية عملية مسلحة.

٣- يواصل العمل الفدائي حريته في التحرك والتسليح.

---

٦- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠. ط١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٧٣،وثيقة رقم ٦٨/٦٧، ص ٧٣-٧٥.

وانظر ايضاً:

- الوثائق العربية لعام ١٩٧٠: الجامعة الامريكية، بيروت، (د . ت). وثيقة رقم ٥٠، ص ٨٧.

٧- الدستور: عدد ١٠٢٣-١٩٧٠/٢/١٢.

٨- الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٠. وثيقة رقم ٧٥، ص ٨١-٨٢.

وانظر ايضاً:

- الوثائق الأردنية لعام ١٩٧٠. وثيقة رقم ٨، ص ٣٤.

- الدستور: عدد ١٠٢٥-١٩٧٠/٢/١٤.

٤- تعود الأوضاع الى ما كانت عليه-قبل صدور قرار الحكومة الأردنية في ١٩٧٠/٢/١٠-بين الحكومة الأردنية والمنظمات الفدائية[٩].

وعقد الملك حسين مؤتمراً صحفياً في ١٩٧٠/٢/١٤ وضح فيه هدف الحكومة من اصدار قرارها في ١٩٧٠/٢/١٠ وعلاقة الاردن مع المنظمات الفدائية بعد صدور ذلك القرار " ... في الحقيقة، الوقت هذا كأي وقت اخر، لا توجد أية علاقة للوقت في الموضوع، هناك صورة ناصعة ومشرفة لشعب اراد فعلاً الحياة ويقدم الدم في سبيل هذه الامة، وهناك ايضاً بعض السلبيات، التي كان يجب وما زال علينا ان نعالجها حتى لا يكون هناك ما يسيء من قريب او بعيد الى تماسك هذا الشعب، والى الجهد الذي يبذله في هذه المعركة، ويسيء اول ما يسيء الي العمل الفدائي. الحقيقة ان الاجراءات لم تستهدف هذا العمل من قريب او بعيد في الحقيقة ان هذه الاجراءات كانت عبارة عن تذكير بقوانين وانظمة هذا البلد، ولم تأت بجديد ولم تستهدف التقييد.

.... لم نكن نتوقع ان يقابل بمثل سؤ الفهم الذي كان وبمثل هذه الضجة وكان القرار-ولا بد ان اقول قراراً-لأنه مثلما قلت هو في الحقيقة تذكير بقوانين البلد وانظمة البلد المرعية والمطبقة ومحاولة لتنظيم الاوضاع الداخلية بحيث يعرف كل انسان دوره بالشكل الصحيح.

اننا لا يمكن ان نكون بشكل من الاشكال ضد أي انسان او أي تنظيم، قام برغبتنا، قام لاننا اردنا ان يقوم، قام لأننا مكناه ان يقوم وهدفه ان يؤدي دوره على أكمل وجه. هذا هو الاساس، ... وبالتالي جمدت الاوضاع وبدأت تعود الى حالتها الطبيعية. فيما يصر الجميع على وجوب استمرار اللقاء بقصد اقفال كل ثغره قد يؤدي بقاؤها الى تكرار مثل الحوادث المؤسفة ... انني لا اعتقد بان هناك أي فرد يعتبر نفسه فوق القانون. وكما قلت سابقاً، وقع سوء تفاهم. وخلق جو يسمح لنا بأن نجمد القوانيين حتى نسمح لجميع الفئات بالوقوف صفاً واحداً ونعطي في الوقت ذاته فرصة، للجميع، للتباحث ومناقشة الامور. .... ولكن الباب ما زال مفتوحاً امام الجميع للتفاهم وربما لو تم هذا التفاهم لما حدث ما حدث، ولهذا السبب قرر تجميد

٩- الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٠، وثيقة رقم ٧٧، ص٨٢-٨٣.

الامر وعدم الاستمرار فيه، واعادة الامور الى طبيعتها ...."[10]. واعتبرت المنظمات الفدائية تراجع الحكومة الأردنية عن اجراءاتها السابقة انتصاراً لها وتدعيماً للوجود الفدائي فأعلنت يوم ١٩٧٠/٢/١٨ عن عزمها الإبقاء على «القيادة الموحدة للعمل الفدائي» وتشكيل «قيادة الكفاح المسلح»."[11] وفي الاجتماع الذي عقد في عمان وترأس الملك حسين الجانب الأردني وياسر عرفات الجانب الفلسطيني وتمخض الاجتماع عن بيان في ١٩٧٠/٢/٢٢ جاء فيه "..... وقد ساد الاجتماع جو من التفاهم التام والحرص على تدعيم الوحدة الوطنية وتقوية الجهد العام .... وقد طرحت في هذا الاجتماع كافة المسائل التي تؤمن هذا التماسك وتقضي على كل ما من شأنه أن يعيق هذا السير الموحد ويتعارض مع المصلحة الوطنية ... وانتهت المباحثات باتفاق في وجهات النظر ومناشدة الجميع العمل بروح هذا البيان باعتباره اساساً للعلاقات بين الحكومة الأردنية والمنظمات الفدائية"[12].

وعلى الرغم من تجميد الأزمة فقد تسببت في ظهور ردود فعل متباينة في العواصم العربية. فبينما استمرت الجمهورية العربية المتحدة في دعم خطها السياسي الهادف على الحفاظ على قوة الطرفين ووقف نزيف الدماء[13]، فقد تبدل موقفها هذا بتأييد سياسي وإعلامي مكثف للمنظمات الفدائية[14]؛ في حين تابع العراق جهوده الخاصة بالتوسط الفعلي بين الطرفين مؤكداً حماية المقاومة الفلسطينية[15].

---

١٠- - الوثائق الاردنية لعام ١٩٧٠. وثيقة رقم٩، ص ٣٥-٤٤.
- الدستور: عدد ١٠٢٦-١٩٧٠/٢/١٥.

١١ اسعد عبدالرحمن: تطورات وتفاعلات قضية فلسطين ١٩٦٧-١٩٧٣. ص ٧١-٧٢.

١٢- الوثائق الأردنية لعام ١٩٧٠. وثيقة رقم ١١. ص ٤٥.
وانظر ايضاً:
- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠. ص ١٣٦.
- الدستور: عدد ١٠٣١-١٩٧٠/٢/٢٢.

١٣- اسعد عبدالرحمن: تطورات وتفاعلات قضية فلسطين ١٩٦٧-١٩٧٣. ص ٧٢.

١٤- الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٠. وثيقة رقم ٧٣، ص ٧٩.

١٥- الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٠. وثيقة رقم ٧٢، ص ٧٨.

وبعث قايد احمد مسؤول الجبهة الوطنية الجزائرية برقية الى ياسر عرفات يعرب فيها عن تأييد الجزائر المطلق للمقاومة الفلسطينية[16]. اما الكويت فقد سنت قانوناً جديداً بشأن تخصيص دعم مالي مقداره ١٥ مليون دينار كويتي لمنظمة التحرير الفلسطينية. واتسمت مواقف الأحزاب والهيئات الشعبية العربية بتأييد العمل الفدائي، والمطالبة بتوفير أسباب استمراره وتصاعده؛ وشجبت هذه الأحزاب محاولات تصفية العمل الفدائي.

ومهما يكن من أمر، فقد اتجه كل طرف نحو الاستعداد للاحتمالات القادمة وكان التحرك الفلسطيني يهدف الى تمتين وحدته الوطنية في صفوف منظمة التحرير الفلسطينية وفي أوساط الهيئات التي تفرعت عنها مثل «القيادة الموحدة للعمل الفدائي» وقيادة «الكفاح المسلح»[17]. فأصدرت «القيادة الموحدة للعمل الفدائي» بياناً في ٦/٥/١٩٧٠ أعلنت فيه ما يلي:

١- ان جميع فصائل المقاومة تعتبر منظمة التحرير الفلسطينية الإطار العريض للوحدة الوطنية.
٢- القضايا التي يتم الاتفاق عليها ملزمة للجميع، والقضايا التي لم يتفق عليها يمارسها كل فصيل ضمن رؤيته لها. أمّا القضايا التي تمس أمن الثورة فيلتزم بها جماعياً.
٣- تشترك جميع فصائل المقاومة في المجلس الوطني الفلسطيني القادم والمؤسسات المنبثقة عن منظمة التحرير الفلسطينية.
٤- تؤلف، بقرار من المجلس الوطني، لجنة مركزية تشترك فيها جميع فصائل المقاومة لتمارس دورها القيادي في حركة المقاومة، وتحل «اللجنة المركزية» المنبثقة عن المجلس الوطني الفلسطيني محل «القيادة الموحدة للعمل الفدائي».
٥- تؤلف «اللجنة المركزية» من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وممثلين عن جميع المنظمات الفدائية ورئيس المجلس الوطني الفلسطيني وقائد جيش التحرير الفلسطيني[18].

وقد وقع على هذا البيان جميع فصائل المقاومة الفلسطينية المشاركة منها في اطار منظمة التحرير الفلسطينية والتي تعمل خارجه. واعتبرت هذه الخطوة انجازاً كبيراً في تطور الوحدة الوطنية الفلسطينية، وتمتين الصف الفلسطيني، وتوحيد

---

١٦- الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٠، وثيقة رقم ٧٨، ص ٨٣.

١٧- وليد الجعفري: منظمة التحرير الفلسطينية والعمل في الساحة العربية ١٩٦٨-١٩٧٠، ص ١٨٤.

١٨- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠، ص ١٩-٢٠.
وانظر ايضاً:
- راشد حميد: مقررات المجلس الوطني الفلسطيني، ص ٣٣.

مواقفه تجاه ما يجري في الساحة الأردنية[19]. وما لبثت العلاقات بين الأردن والمنظمة ان توترت مرة أخرى بسبب الغارات الاسرائيلية على المدن والقرى الأردنية في الشمال والجنوب. لذا اضطرت الحكومة الأردنية الى منع العمليات الفدائية من هذه المناطق[20]. مما أدى الى وقوع اشتباكات مسلحة بين الجيش الأردني والفدائيين في أيّار ١٩٧٠[21]. لكن رئيس اركان الجيش الأردني مشهور حديثه نفى ذلك بقوله: "..... الذي حدث أول أمس كان عبارة عن سوء تفاهم وانتهى أول أمس وازيل الاشتباك نهائياً"[22].

وبعد سلسلة من الاجتماعات بين الجانبين أمكن تدارك الأمر مؤقتاً مع استمرار الاشتباكات الفردية. بيد أن التوتر بلغ أقصاه بإندلاع القتال في الأسبوع الأول من شهر حزيران نتيجة الاشتباكات المسلحة بين القوات الخاصة الأردنية والفدائيين في عمان في ١٩٧٠/٦/٦ وما تبعها من اشتباكات اوسع في مدينة الزرقاء في ١٩٧٠/٦/٧[23].

وأعلنت وزارة الداخلية الأردنية في ١٩٧٠/٦/٩ عن محاولة اغتيال تعرض لها الملك حسين.[24] وحملّت منظمة التحرير الفلسطينية المسؤولية. وعلى اثر ذلك قامت وحدات من الجيش الأردني بمهاجمة مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في عمان[25]. ولوضع حد لهذه الأزمة التقى الملك حسين وياسر عرفات في ١٩٧٠/٦/١٠ واتفقا على:

١٩- وليد الجعفري: منظمة التحرير الفلسطينية والعمل في الساحة العربية ١٩٦٨-١٩٧٠. ص ١٨٤.

٢٠- انظر عن الغارات الاسرائيلية.
- الدستور: شهر نيسان، ١٩٧٠.

٢١- اسعد عبدالرحمن: تطورات وتفاعلات قضية فلسطين ١٩٦٧-١٩٧٣. ص ٧٢.

٢٢- الدستور: عدد ١١٠١-١٩٧٠/٥/٤.

٢٣- الفدائيون بين الردة والانتحار. ص ٦٤.
وانظر ايضاً:
- خليل هندي: المقاومة الفلسطينية والنظام الاردني. ص ٦٧.

٢٤- الوثائق الاردنية لعام ١٩٧٠، وثيقة رقم ٤٢، ص ٩٨.

٢٥- محمد شحادة: الحرب الأهلية ١٩٧٠-١٩٧١. ص ٢٩-٣٠.

١- الالتزام بوقف اطلاق النار.

٢- العمل بالجهد المشترك لاعادة الحياة اى حالتها الطبيعية.

٣- عودة جميع القوات النظامية والفدائية الى قواعدها ومراكزها.

٤- قيام دوريات مشتركة بالإشراف على تنفيذ وقف اطلاق النار وضمان الهدوء والنظام.

٥- عودة المفارز المتحركة الى ممارسة واجباتها السابقة.

٦- اطلاق سراح جميع المحتجزين من الطرفين نتيجة للحوادث الاخير.

٧- تشكيل لجنة تحقيق مشتركة لمعرفة مسببي الحوادث على ان ترفع نتيجة تحقيقها الى الملك حسين لاتخاذ الاجراءات اللازمة.

٨- العمل الصادق لتمتين الوحدة الوطنية للشعب وتمتين اواصر الاخوة بين القوات المسلحة وحركة المقاومة لتتمكن من القيام بواجبها المقدس في معركة التحرير.

٩- اقامة لجنة مشتركة للعمل على تجنب كل ما يعكر الصفو ويخلق الفرقة والخلافات.

١٠- التعاون لكشف العناصر التي تحاول خلق الفتنة بين الاخوة في السلاح"[٢٦].

ناشد الملك حسين في ١٩٧٠/٦/١٠ الجميع العمل للقضاء على الفتنة "..... ايها الاخوة الشرفاء ... اناشدكم الحرص على كل ما هو عزيز علينا جميعاً ... انها فتنة لا يفيد منها الا اعداؤنا، انها فتنة تستهدف هذه القلعة العربية الصامدة من الداخل، ... هذا البلد موطن الفداء والمقاومة، وهذه القوات المسلحة حماتها .... ايها الاخوة، واني ارى العدو يعمل في صفوفنا يضرب الجيش ويضرب المقاومة الشريفة ويضرب الشعب ويزرع الاحقاد ويعمل على تفكيك الأسرة الواحدة .... اخلدوا جميعاً الى الهدوء .... وفوتوا على العدو وأعوانه .... للنيل من كل ما بنيناه. ان استمرار الفتنة سيعرضكم جميعاً وأمتكم الى خطر الدمار والضياع"[٢٧].

---

٢٦- الوثائق الأردنية لعام ١٩٧٠، وثيقة رقم ٤٢، ص ٩٨.

وانظر ايضاً:

- خليل هندي: المقاومة والنظام الأردني، ص ٧٣.

٢٧- الوثائق الاردنية لعام ١٩٧٠ ، وثيقة رم ٤٤، ص ١٠٠-١٠١.

وطلبت اللجنة المركزية لحركة المقاومة في بيان لها في ١٩٧٠/٦/١١ سحب الجيش الأردني من عمان وضواحيها، وابعاد كل من ناصر بن جميل وزيد بن شاكر* عن منصبيهما في القوات المسلحة الأردنية[٢٨]. لكن على الرغم من ذلك استمرت الاشتباكات مما دفع المقاومة الفلسطينية الى إصدار بيان اتهمت فيه الحكومة الأردنية بعدم الالتزام بتعهداتها[٢٩]. وفي الرسالة التي وجهها الملك حسين في ١٩٧٠/٦/١١ وضح موقف الحكومة الأردنية اذا لم تلتزم المقاومة بما تم الاتفاق عليه .

"..... أما اذا نفذ مباشرة اتفاقنا مع القيادة الموحدة للكفاح المسلح وبوشر بوضع حد نهائي وقاطع لكل الفوضى والضياع الذي نعيش ... وأما اذا استمرت الحالة على ما هي عليه في عمان وسواها فانني احملهم وحدهم نتائج ذلك كله أمام الله والناس والتاريخ. اذ سأجدني مضطراً لوضع الامور في نصابها، وانقاذ الناس مما هم فيه من بلاء"[٣٠].

وعلى اثر الوساطة العربية التي قام بها العراق والجزائر عقد اجتماع في ١٩٧٠/٦/١٢ بين الحكومة الأردنية واللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية[٣١]. وتقرر في هذا الاجتماع، -بحضور رئيس الوفد العراقي صالح مهدي عماش** ورئيس الوفد الجزائري عبد العزيز بوتفليقة-***، تشكيل لجنة اردنية

* تخلى ناصر بن جميل القائد العام للقوات المسلحة وزيد بن شاكر قائد الفرقة المدرعة عن منصبيهما في سبيل المصلحة العامة.

٢٨- خليل هندي: المقاومة الفلسطينية والنظام الاردني. ص ٧٤.

٢٩- الوثائق العربية لعام ١٩٧٠. وثيقة رقم ٢٤٥، ص ٤٤١.
وانظر ايضاً:
- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠. ص ١٣٧.

٣٠- الوثائق الاردنية لعام ١٩٧٠. وثيقة رقم ٤٥، ص ١٠٢-١٠٣.

٣١- الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٠، وثيقة رقم ٢٢٨/٢٢٩/٣٢٤/٣٦٠، ص ٤٣٦-٤٣٧ و ٤٤٠-٤٤١ و ٧٥٧.

** صالح مهدي عماش: نائب رئيس الجمهورية العراقية آنذاك.

*** عبد العزيز بوتفليقة: وزير خارجية الجزائر آنذاك.

فلسطينية مشتركة* تمارس عملها في مقر رئاسة الأركان ومهمتها منع المنازعات بين الطرفين[٣٢]. ووضعت كافة فصائل المقاومة تحت أمرة اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية وكلف انضباط الكفاح المسلح بمسؤولية حفظ الامن وتنظيم علاقاتها مع الجماهير والسلطة[٣٣].

وفي هذه الأثناء كانت التحركات العربية للتهدئه تتبلور بشكل واضح، فقد عقد مؤتمر على مستوى الملوك والرؤساء العرب في ليبيا في ١٩٧٠/٦/٢٣ لبحث أحداث الأردن اتفقوا فيه على تشكيل لجنة رباعية تضم ممثلين من مصر والجزائر والسودان وليبيا لتسوية الأزمة بين الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية بما يكفل سيادة الأردن ويصون حرية العمل الفدائي[٣٤]. وقد وصلت اللجنة الرباعية الى عمان بتاريخ ١٩٧٠/٦/٢٧. وعقدت سلسلة من الاجتماعات بين الحكومة الأردنية واللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية[٣٥]، اسفرت عن توقيع اتفاق في ١٩٧٠/٧/١٠ بين الطرفين حدد المبادىء والمرتكزات التي يجب ان تستند عليها العلاقات بينهما، وهي:

---

* عن الجانب الاردني عبدالمنعم الرفاعي نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية، واللواء الركن مشهور حديثه رئيس الاركان واللواء الركن زهير مطر مدير الامن العام، والزعيم غازي عربيات مدير الاستخبارات العسكرية في الجيش، والزعيم مضر بدران مدير المخابرات العامة. وممثلين عن اللجنة المركزية لحركة المقاومة وهم:
أبو صبري، وعصام السرطاوي، وأحمد اليماني–ابو ماهر–وصالح رأفت.

٣٢- الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٠. وثيقة رقم ٣٥٩، ص ٤٥٧.
وانظر ايضاً:
– الوثائق الأردنية لعام ١٩٧٠. وثيقة رقم ٤٦، ص ١٠٤.

٣٣- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠. ص ٢٠.

٣٤- وليد الجعفري: منظمة التحرير الفلسطينية والعمل في الساحة العربية ١٩٦٨–١٩٧٠. ص ١٨٦.

٣٥- انظر عن مهمة اللجنة الرباعية:
– الدستور–عدد ١٤٠–١٥١/٢٠٣–٦–١٩٧٠/٧/١٠.

١- اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية هي المسيطرة على كافة التنظيمات الفلسطينية وأعمالها.

٢- ان تلتزم التنظيمات الفدائية بما تلتزم به اللجنة المركزية.

٣- حرية العمل الفدائي وحمايته بما لا يمس أمن وسيادة الدولة الأردنية.

٤- التأكيد على بسالة الجيش الأردني وخوضه معركة التحرير الى جانب المقاومة الفلسطينية.

٥- التأكيد على ان المقاومة الفلسطينية ركيزة اساسية ضد العدوان ومن أجل التحرير.

وعلى هذا الأساس فان الحكومة الأردنية توافق على اتخاذ الاجراءات التالية التي تساعد على أمن الثورة:

- سحب التعزيزات العسكرية من حول المدن.
- حل اية تنظيمات رسمية او خاصة مسلحة او غير مسلحة تتعارض في اغراضها واساليبها مع مصلحة المقاومة واقصاء اية عناصر يثبت عداؤها للمقاومة.
- التعبئة المعنوية والاعلامية لخدمة اهداف الثورة الفلسطينية في التحرير بما يؤمن القضاء على أي موقف سلبي من المقاومة.
- مواصلة اعمال لجنة التحقيق وتسهيل مهمتها.

وتلتزم اللجنة المركزية بالمبادىء والاجراءات التنظيمية التالية:

- يمنع وجود الفدائيين بسلاحهم في الاماكن العامة والدوائر الحكومية.
- تمنع المظاهرات العسكرية المسلحة داخل المدن؟ إلا ما تقتضيه حركة سيارات الكفاح المسلح والسيارات بالمهمات الرسمية.
- يمنع اطلاق الرصاص واجراء المناورات والتدريب بالذخيرة الحية داخل المدن والاماكن الآهلة بالسكان.
- لا يجوز اقامة القواعد العسكرية للمنظمات الفدائية في المدن ويمنع تخزين المتفجرات والذخائر والاسلحة الثقيلة باستثناء الاسلحة المضادة للطائرات والحراسات والميليشيا.

- يلتزم كافة الفدائيين باحترام الأنظمة المرعية وكل من يرتكب جريمة او مخالفة مدنية من افراد المنظمات الفدائية تخل بالقوانين والانظمة المعمول بها في الأردن يسلم الى السلطات الأردنية المختصة.
- لا يقبل اي هارب من خدمة الجيش في صفوف المنظمات الفدائية.

٦- تتألف لجنة مشتركة. للاشراف على تنفيذ الاتفاق السابق ومتابعة العمل به وتلقي المخالفات بشأنه ومعالجة كل ما يستجد من امور، وذلك في اطار الوحدة الوطنية والمصلحة القومية العليا[٣٦].

ولم يمض وقت طويل على هذا الاتفاق حتى اعلن وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية وليم روجرز في ١٩٧٠/٦/٢٥ عن مبادئه التي وافقت عليها الجمهورية العربية المتحدة في ١٩٧٠/٧/٢٣[٣٧]، وبعثت وزارة الخارجية الأردنية مذكرة في ١٩٧٠/٧/٢٦ لوزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية أعربت فيها عن موافقة الحكومة الأردنية على مبادئه التي أعلنها في ١٩٧٠/٦/٢٥. «....وقد نظرت حكومتي في مقترحكم الجديد وأولته أهتماماً خاصاً فتبين لها أن هذا المقترح لا يخرج في مادته عن مضمون قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وبالاضافة الى ذلك فانه يدعو الى اتخاذ بعض الاجراءات بغية تنفيذ هذا القرار.

لقد كانت الحكومة الأردنية على الدوام تنادي بقبول قرار مجلس الأمن هذا وتدعو الى تنفيذه.

---

٣٦- الوثائق الأردنية لعام ١٩٧٠. وثيقة رقم ٥٦، ص ١٢١-١٣٣.
وانظر ايضاً:
- الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٠. وثيقة رقم ٤١٤، ص ٥٢٤-٥٢٥.
- الوثائق العربية لعام ١٩٧٠. وثيقة رقم ٢٦٣، ص ٤٥٩-٤٦٠.
- الفدائيون بين الردة والانتحار. ص ٦٨.
- الدستور: عدد ١١٥٢-١٩٧٠/٧/١١.
- فتح: عدد ٢٢-١٩٧٠/٧/١٠.
- امين عواد: التحديث والاستقرار السياسي. ص ١٢٦-١٢٧.
- خليل هندي: المقاومة الفلسطينية والمقاومة الاردني. ص ٩٤-٩٥.

٣٧- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠، ص١٦.

ولهذه فمن هذه النواحي لا تجد حكومتي شيئاً جديداً يحول دون قبولها اقتراحكم الرامي الى الالتزام بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ واستئناف السفير يارينغ مهمته بالاتصال مع الفرقاء من أجل تنفيذ القرار موضوع البحث»[٣٨]

وفي الخطاب الذي وجهه الملك حسين الى الأسرة الأردنية في ١٩٧٠/٨/٢٩ وضح وجهة النظر الأردنية حول قبولها مقترحات روجرز «.....ورأينا أن صراعنا مع العدوان طويل المدى متعدد الجبهات، تدخل فيه السياسة بقدر ما تدخل فيه الحرب، ويتخذ طابعاً دوليا كما يتخذ طابعه القومي. ولهذا فقد قابلنا المقترح الأمريكي الأخير للدخول في مباحثات مع المبعوث الدولي من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ مقابلة ايجابية، وذلك لجملة أسباب:

أولها- نحن نعمل وشقيقتنا الكبرى الجمهورية العربية المتحدة يداً بيد في جهدنا الحثيث الطويل. نقبل وتقبله معاً ونرفض ما نرفضه معاً كذلك.

وثانيهما- أن المبادرة الأمريكية المذكورة المعروفة بمقترحات روجرز هي دعوة الى الدخول في مباحثات مع المبعوث الدولي من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن الذي طالما طالبنا نحن والجمهورية العربية المتحدة وعدد من الدول العربية الشقيقة بلزوم تنفيذه.

وثالثهما- اننا في مطالبتنا بتنفيذ قرار مجلس الأمن انما ننطلق من مبدأين هما في نظرنا اهم الاسس التي يقوم عليها تنفيذ قرار مجلس الامن المشار اليه وهما تفسيرنا الوحيد في نظرتنا لهذا القرار. هذان المنطلقان هما: انسحاب اسرائيل الكامل والشامل من كافة الاراضي العربية التي احتلتها منذ الخامس من حزيران عام ١٩٦٧ وتأمين الحقوق للشعب العربي الفلسطيني في وطنه المغتصب كاملة غير منقوصة.

ورابعها- ان الاسرة الدولية التي ننتمي اليها والقوى العالمية الكبرى التي لا ينكر وجودها يذهب فيها من يؤيدنا ويساندنا بل ويشاركنا الكفاح المسلح في وجه العدوان من اجل استرداد حقنا وانقاذه سواء بالسياسة او بالسلاح والى حد استعادةكافة ارضينا المحتلة في حزيران ١٩٦٧ وانتزاع وتأمين الحقوق للشعب الفلسطيني في

---

٣٨- الوثائق الأردنية لعام ١٩٧٠، وثيقة رقم ٦١، ص١٣٩-١٤٠.

وطنه المغتصب كاملة غير منقوصة وهو ما أقرته الامم المتحدة.... واقرتها المواثيق الدولية ومبادىء الحق والعدل وهو ما لا نتهاون به نحن من قريب او بعيد.
وخامسها-فقد قبلنا المبادرة الاميركية نتيجة التركيز على القضية من قبل الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي"[٣٩].

وجاءت ردة الفعل من الجانب الفلسطيني على مبادرة روجرز عنيفة. فالمبادرة من وجهة نظر المنظمات الفلسطينية تمثل اعترافاً بإسرائيل، وتنازلاً عن حق الشعب الفلسطيني، والقضاء على العمل الفدائي[٤٠]. ونفذت المنظمة في ١٩٧٠/٧/٣٠ اضراباً عاماً في عمان احتجاجاً على قبول الأردن ومصر بمبادرة روجرز[٤١]. وعقدت الندوات في المدن والقرى والمخيمات لتعريف الناس بأهداف مشروع روجرز[٤٢].

أما على الصعيد العربي، فأرسلت منظمة التحرير الفلسطينية وفوداً إلى الدول العربية لشرح موقف المنظمة الرافض لمبادرة روجرز وكافة الحلول

---

٣٩- مجموعة خطب جلالة الملك حسين المعظم ١٩٥٢-١٩٧٧. ج/٢. ص ١٨٩-١٩٥.
وانظر ايضاً:
- الوثائق الاردينة لعام ١٩٧٠. وثيقة رقم ٧٠، ص ١٥٤-١٥٩.

٤٠- انظر عن ردة فعل المنظمات الفلسطينية على اثر قبول الاردن مبادرة روجرز:
- الوثائق العربية لعام ١٩٧٠. وثيقة رقم ٢٨٠/٢٨٨/٢٨٩/٢٩٤/٢٩٧/٣٠٢/٣٠٣/٣٠٧، ص ٥٢١-٥٢٢ و ٥٣٨-٥٤٠ و ٥٤٤-٣٤٧ و ٥٤٩-٥٥٠ و ٥٥٤-٥٥٧ و ٥٦٠-٥٦١.
- بلال الحسن: احداث ايلول ومسؤولية النظام الأردني. (مجلة شؤون فلسطينية، عدد-١، آذار، ١٩٧١) ص ٤٠-٤٥.
- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠. ص ١٧.

٤١- فتح: عدد ٣٩ - ١٩٧٠/٧/٢٩.
وانظر ايضاً:
- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠. ص ١٧.
- خليل هندي: المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني. ص١٠٠.

٤٢- فتح: عدد ٤٠-١٩٧٠/٧/٣٠.

الاستسلامية[٤٣]. وبعث ياسر عرفات برسالة الى مؤتمر وزراء الخارجية والدفاع العرب المنعقد في طرابلس في ١٩٧٠/٨/٢ بيّن فيها موقف المنظمة الرافض لكافة الحلول الاستسلامية[٤٤].

وفي اطار التحرك الفلسطيني الرافض لمبادرة روجرز اجرى ياسر عرفات جولة من المحادثات مع الرئيس السوري نور الدين الأتاسي لتوحيد الجهود السورية الفلسطينية من المبادرة الامريكية[٤٥]. ولذا عقدت اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية اجتماعاً في ١٩٧٠/٨/٩ واتخذت قراراً بدعوة المجلس الوطني الفلسطيني لعقد دورة طارئة استثنائية قبل نهاية شهر آب[٤٦]. ونظراً لتردي العلاقات بين المقاومة الفلسطينية والقاهرة اثر موافقتها على مبادرة روجرز[٤٧]، عقدت الدورة في عمان حيث أعلن المجلس الوطني الفلسطيني رفضه لمبادرة روجرز، ودعا الى التصدي لها وإحباطها[٤٨]. وقد ادى هذا الموقف الى زيادة التوتر بين

---

٤٣- خليل هندي: المقاومة الفلسطينية والنظام الاردني، ص٩٩-١٠٠.

٤٤- المرجع نفسه، ص١٠١.

٤٥- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠، ص ١٨.

٤٦- الدستور: عدد ١١٩٨ - ١٩٧٠/٨/٢٧.
وانظر ايضاً:
- راشد حميد: مقررات المجلس الوطني الفلسطيني،ص ٢٤.

٤٧- راشد حميد: مقررات المجلس الوطني الفلسطيني، ص ٢٤.
وانظر ايضاً:
- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠، ص ٢٤.
- وليد الجعفري: منظمة التحرير الفلسطينية والعمل في الساحة العربية ١٩٦٨-١٩٧٠، ص ١٨٧.

٤٨- الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٠، وثيقة رقم ٥٣٧، ص ٦٩٢-٦٩٤.
وانظر ايضاً:
- الوثائق العربية لعام ١٩٧٠، وثيقة رقم ٣٢٧، ص ٥٩٤-٥٩٦.
- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠، ص ٢٥.

الجانبين[٤٩]، فوافقت اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية على الاجتماع بالحكومة الأردنية لوضعها أمام مسؤولياتها ومطالبتها بوضع حد للاستفزازات[٥٠]. ووجه الملك حسين كلمة الى الشعب الأردني في ١٩٧٠/٩/٣ أكد فيها على ضرورة التعاون المشترك بين الحكومة الأردنية والمقاومة لتطويق الفتنة «..... وأنني وقد حملت الحكومة مسؤولياتها فان لي كامل الثقة والتقدير بمجلس الوزراء، رئيسه وأعضائه، كما أن لي كامل الاعتماد على رئيس أركان قواتنا المسلحة وقدرته مع أعوانه على حمل المسؤوليات الموكولة اليه. وكذلك طلبت من الوزارة أن تتصل باللجنة المركزية لقيادة حركة المقاومة، لتقوم من جانبها بضبط الأمور بين فصائلها. بحيث تستطيع الحكومة بالجهد المشترك مع قيادة المقاومة أن تمنع أية حركة استفزازية، وأن تسيطر على الفتنة وتضمن الأمن والسلامة العامة. وانني على يقين من أن الوزارة ستقوم بواجبها وتحقق نتيجة جهودها بالسرعة المأمولة، حتى اذا ما تم هذا انتقلت الحكومة على الفور الى واجب تنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل اليه في حزيران الماضي، باشراف اللجنة العربية الرباعية، والذي أدى عدم تنفيذه الى التطورات المؤسفة التي نعانيها....ولهذا طلبت من حكومتي أن تتحمل كامل مسؤولياتها في تصريف الأمور وتأمين النظام والأمن والاستقرار»[٥١]. وردت اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية بإصدار بيان في ١٩٧٠/٩/٦ أكدت فيه ما يلي:-

---

٤٩- الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٠، وثيقة رقم ٥٤٢، ص ٧٠٠-٧٠١.
وانظر ايضاً:
- فتح: عدد ٦٨ - ١٩٧٠/٨/٣٠.
- الدستور: عدد ١٢٠١ - ١٩٧٠/٨/٣٠.

٥٠- فتح: عدد ٧١ - ١٩٧٠/٩/٢.
وانظر ايضاً:
- فتح: عدد ٧٢ - ١٩٧٠/٩/٣.

٥١- مجموعة خطب جلالة الملك حسين المعظم ١٩٥٢-١٩٧٧، ج/٣، ص١٩٧-١٩٨.
وانظر ايضاً:
- الوثائق الأردنية لعام ١٩٧٠، وثيقة رقم ٧٢، ص١٦٠-١٦١.

١- وقف جميع المظاهر العسكرية في عمان.

٢- ازالة الحواجز من الطرقات.

٣- وقف تجول السيارات الفدائية المسلحة باستثناء دوريات الكفاح المسلح.

٤- تتولى قيادة الكفاح المسلح التقيد بالنظام والمحافظة على سلامة المواطنين وممتلكاتهم[٥٢].

وقد رافق ذلك كله وساطات عربية، أبرزها المساعي التي قامت بها اللجنة الخماسية التي تشكلت اثر انعقاد مجلس الجامعة العربية لمعالجة الوضع المتردي، ووقف الاشتباكات الجارية في الأردن التي ضمت مندوبين عن السودان والجمهورية العربية المتحدة وليبيا والجزائر والأمانة العامة للجامعة العربية[٥٣].

قامت عناصر من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في ١٩٧٠/٩/٦ باختطاف ثلاث طائرات احداها سويسرية واثنتان امريكتان وقد حطت طائرتان منهما في الأراضي الأردنية قرب الأزرق، في موضع اطلقت عليه المنظمات اسم "مطار الثور" بينما دمرت الطائرة الأخرى في القاهرة وقد احتجز رجال المنظمات الرجال من الركاب، وهددوا بنسف الطائرات وركابها اذا لم تطلق المانيا الغربية وبريطانيا سراح الفدائيين المعتقلين فيها. ثم اختطف أعضاء المنظمة ذاتها طائرة بريطانية وأرغموها على الهبوط في الأراضي الأردنية.[٥٤]

وأثارة ضجة عالمية حول عملية اختطاف الطائرات وتحدثت الأنباء العالمية عن امكانات استعمال القوة ضد الأردن، خاصة وأن الولايات المتحدة أرسلت عدداً من طائراتها الى تركيا وأخذ الأسطول الأمريكي السادس يتجه الى شرقي البحر الأبيض المتوسط وأثيرت تساؤلات دولية عما اذا كانت الحكومة الأردنية قد فقدت السيطرة على ما يجري في أرضها. وتبع هذا نسف الطائرات الثلاثة في ١٩٧٠/٩/١٢ على الرغم من قرار اللجنة المركزية لمنظمات المقاومة بعدم نسفها. كما احتجزت الجبهة

---

٥٢- الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٠. وثيقة ٥٨٦، ص ٧٢٨.

٥٣- اسعد عبدالرحمن: تطورات وتفاعلات قضية فلسطين ١٩٦٧-١٩٧٣. ص ٧٣.

٥٤- خليل هندي: المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني. ص١٥١-١٥٢.

الشعبية حوال ٥٠ من ركاب الطائرات المختطفة في عمان واعتبرتهم رهائن في يدها حتى تستجيب الدولة ذات العلاقة لشروطها.[٥٥]

وكانت اللجنة الخماسية قد وصلت الى عمان في ١٩٧٠/٩/٥ برئاسة أمين طاهر شبلي من السودان، وبدأت اتصالاتها مع الحكومة الأردنية واللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية[٥٦]. واخيراً تم التوصل الى اتفاق أردني فلسطيني في ١٩٧٠/٩/٨ تضمن ما يلي:-

١- وقف اطلاق النار فوراً ونهائياً.
٢- منع جميع التظاهرات العسكرية داخل المدن.
٣- منع التعرض لأي فرد من أفراد القوات المسلحة الأردنية والمنظمات الفدائية من قبل الطرفين.
٤- العمل على ايقاف الحملات الإعلامية التي تسيء الى المصلحة الوطنية والقومية.
٥- تمارس اللجنة المشتركة المؤلفة من الحكومة الأردنية واللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية تنفيذ المهمات الموكولة اليها بما فيها هذه المواد.
٦- منع التعرض لأي مواطن وأمنه وممتلكاته من أي طرف.
٧- تنفيذ ما أعلنته الحكومة الأردنية بتصريحها يوم ١٩٧٠/٩/٥ مقابل إخلاء شوارع عمان ومداخلها والطرق الرئيسية من المسلحين ومن كل افراد المنظمات فوراً[٥٧].

---

٥٥- العمل الفدائي في الأردن، ص٧٨.

٥٦- وليد الجعفري: منظمة التحرير الفلسطينية والعمل في الساحة العربية ١٩٦٨-١٩٧٠. ص ١٨٧-١٨٨.
وانظر ايضاً:
- العمل الفدائي في الأردن. ص ٧٨.

٥٧- الوثائق العربية لعام ١٩٧٠. وثيقة رقم ٢٣٦، ص ٦٠٦.
وانظر ايضاً:
- الوثائق الأردنية لعام ١٩٧٠. وثيقة رقم ٧٣، ص١٦٢.
- الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٠. وثيقة رقم ٦٠٠، ص ٧٣٥.
- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠. ص ١٣٩-١٤٠.
- العمل الفدائي في الأردن. ص ٧٩.
- الفدائيون بين الردة والانتحار. ص ٧٣.

وعلى اثر ازدياد الاشتباكات المسلحة بين أفراد المقاومة الفلسطينية والجيش الأردني اجتمعت اللجنة الخماسية صباح يوم ١٩٧٠/٩/١٠ لبحث تطورات الأحداث الجارية في الأردن، وتمخض عن اجتماعها رفع مذكرة الى الحكومة الأردنية واللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية تطالبهما فيها التقيد والالتزام بوقف اطلاق النار. ولتنفيذ ذلك طلبت من اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة الاجتماع لوضع الترتيبات اللازمة لتنفيذ ذلك، وإلاّ فإن اللجنة ستجد نفسها مضطرة لرفع تقرير الى مجلس الجامعة، ويتحمل الطرفان جميع النتائج المترتبة على ذلك[٥٨]. واستجابت الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية لمذكرة اللجنة الخماسية[٥٩]، واجتمع الطرفان في ١٣-١٩٧٠/٩/١٥[٦٠]. وأكد الملك حسين في ١٩٧٠/٩/١٤ في حديث صحفي أن «.... هذه أخر فرصة للوصول الى اتفاق ودي. لا يمكن أن يستمر الوضع على ماهو عليه الآن. فالأردن يتورط أكثر فاكثر. ينبغي أن يكون هناك سلم أو حرب. نعم على الفدائيين أن يحترموا الاتفاقات المعقودة مع الحكومة أو أن يتحملوا النتائج».[٦١] وخلال سلسلة الاجتماعات فقد توصل الطرفان الى توقيع اتفاق في ١٩٧٠/٩/١٥ جاءت بنوده على النحو التالي:

١- تستبدل الحراسات القائمة حالياً في جميع المواقع في مدينة عمان بشرطة مدنية وهذا يشمل السفارات والمرافق العامة ولا يشمل الديوان الملكي وقصر زهران والقلعة والحاووز في جبل التاج.
٢- تخفف الحراسات القائمة حالياً في الحاووز في جبل التاج والقلعة.
٣- تسحب كافة القوات العسكرية من حول عمان.
٤- تسحب جميع قوى الأمن التي احتلت أماكن حديثة.
٥- ينسحب الفدائيون من جميع المواقع التي احتلوها أخيراً في شوارع المدينة.
٦- ترفع كافة الحواجز من كافة الطرقات العامة.

---

٥٨- الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٠، وثيقة رقم ٦٠٦، ص ٧٢٨-٧٢٩.

٥٩- الدستور: عدد ١٢٠٦ - ١٩٧٠/٩/١٤.

٦٠- الدستور: عدد ١٢٠٧ - ١٩٧٠/٩/١٥.

٦١- الوثائق الأردنية لعام ١٩٧٠، وثيقة رقم ٧٦، ص ١٧٠-١٧٢.

٧- عدم التعرض من العناصر الفدائية للأفراد المدنيين والعسكريين.

٨- يمتنع الفدائيون عن تفتيش البيوت واعتقال الأشخاص.

٩- عدم تعرض رجال القوات المسلحة والأمن العام لأي عنصر فدائي في أي مكان.

١٠- يكون هناك وجود رمزي للكفاح المسلح في المناطق التالية: البريد، مولدات الكهرباء في رأس العين، وموتورات المياه في رأس العين.

١١- تسحب القواعد العسكرية للفدائيين من المدينة.

١٢- يتم تنفيذ هذه الاجراءات ابتداء من صباح يوم الأربعاء حتى الساعة السادسة مساءً من نفس اليوم لتنفيذ هذه الاجراءات.

١٣- تشكيل لجنة مشتركة من الآتية أسماؤهم:

عن الحكومة الأردنية اللواء الركن محمد خليل عبد الدايم، العقيد عبد الرحمن محادين، العقيد عيد مطر، المقدم خليل قعوار.

وعن اللجنة المركزية العقيد سمير الخطيب، العقيد أحمد عفانة، المقدم عبد الرحمن العرموطي، المقدم أبو العلاء[٦٢].

وفي اليوم نفسه ناشد مجلس الأمة الأردني الحكومة الأردنية ومنظمات المقاومة بوجوب التقيد بالاتفاقات للقضاء على الفتنة.[٦٣] وفي ١٩٧٠/٩/١٦ أكد الملك حسين موقف الأردن الثابت اتجاه المقاومة وبيّن أن هناك مخططاً يستهدف الشعب والجيش والمقاومة وأمن البلد واستقراره «...أما المقاومة فموجودة على الساحة الأردنية بملء ارادتنا وهي موضوع تقديرنا ودعمنا ورعايتنا....ولأن المقاومة تنبثق من هذا الشعب وتنتمي اليه فلا مجال اذن للتفكير مطلقاً بتصفية المقاومة ولن نفكر في ذلك

---

٦٢- الوثائق الأردنية لعام ١٩٧٠، وثيقة رقم ٨٥، ص١٨٢.

وأنظر أيضا:

- الوثائق العربية لعام ١٩٧٠، وثيقة رقم ٣٤٠، ص ٦٠٨-٦٠٩.
- خليل هندي: المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني، ص١٦٠-١٦١.
- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠، ص ١٤٠.
- الدستور: عدد ١٢٠٨ - ١٩٧٠/٩/١٦.
- فتح: عدد ٨٥ - ١٩٧٠/٩/١٦.

٦٣- الوثائق الأردنية لعام ١٩٧٠، وثيقة رقم ٧٧، ص١٧٣.

أبداً..... ولا يمكن أن أرضى بعد اليوم بالصمت والسكوت أمام هذا السيل الجارف من التشكيك والاتهام والفوضى والإثارة والخراب والدمار.... الذي يستهدف الشعب والجيش والمقاومة.... ولذلك فانني أناشدكم جميعاً يا أهلي واخوتي في الضفتين....أن تحرصوا على بلدكم الغالي وعلى وحدتكم المقدسة وأن لا تسمحوا بارتفاع صوت الفرقة بينكم ليشطركم الى فلسطيني وأردني». [٦٤]

وعلى الرغم من الاتفاق السابق قدّمت حكومة عبد المنعم الرفاعي استقالتها[٦٥]. وشكلت حكومة عسكرية مؤقتة في ١٩٧٠/٩/١٦ برئاسة الزعيم محمد داود أعلنت الأحكام العرفية لإعادة الأمن والاستقرار؛ وقد بيّن الملك حسين في كتاب تكليفه الهدف من تشكيل الحكومة العسكرية «...من أجل المواطن وأمنه والحفاظ على روحه وممتلكاته من أجل طمأنينة الأطفال وسلامتهم من أجل لقمة العيش التي يحتاج اليها كل انسان. من أجل كرامة الجندي وصون شرفه واطمئنانه على أهله وذويه من أجل صون الدستور والنظام والقانون، من أجل صون طاقات وقدرات الفدائي الشريف وتمكينه من أداء واجبه في ميدانه. فان أسند منصب رئاسة الوزراء وأكلفكم تشكيل حكومة عسكرية مؤقتة تعمل فوراً على تعطيل الخطط المعادي وإعادة الأمور الى ما ينبغي أن تكون عليه ووضعها في نصابها الصحيح.

.....اننا نطلب اليكم معالجة الموقف بما يتطلبه من جهد وحزم وثبات لإعادة الأمن والنظام والاستقرار وتنفيذ مقررات اللجنة الرباعية المؤرخة في ١٩٧٠/٧/١٠ المعقودة مع اللجنة المركزية لحركة المقاومة وفي الطليعة منظمة التحرير الفلسطينية وجيش التحرير الفلسطيني النظامي..... وتحقيق الخطوات الكفيلة بتمكين المقاومة من أداء دورها المقدس على أكمل وجه مدعومة منا ومن جميع أجهزة الدولة وكل الطاقات القائمة». [٦٦]

---

٦٤- الوثائق الأردنية لعام ١٩٧٠. وثيقة رقم ٨٨، ص١٨٥-١٩١.

٦٥- الوثائق الأردنية لعام ١٩٧٠. وثيقة رقم ٨١/٨٠، ص ١٧٥-١٧٦.

٦٦- الوثائق الأردنية لعام ١٩٧٠. وثيقة رقم ٨٤/٨٣/٨٢، ص١٧٧-١٨١.

وعين حابس المجالي قائداً عاماً للقوات المسلحة وحاكماً عسكرياً عاماً[٦٧]. وأصدرت الحكومة العسكرية في ١٩٧٠/٩/١٧ بياناً دعت فيه «...الميليشيا* الفلسطينية الى تسليم الأسلحة الى منظمات المقاومة التي ينتمون اليها»[٦٨]. وأعلنت الحكومة العسكرية في اتصال مع رئيس اللجنة الخماسية عن رغبتها في تنفيذ اتفاقيتي ١٩٧٠/٧/١٠ و ١٩٧٠/٩/١٥[٦٩]، لكن اللجنة المركزية للمنظمة رفضت الاجتماع بوفد الحكومة العسكرية لاستحالة تنفيذ هاتين الاتفاقيتين معها[٧٠]، وردت عليها بتعيين ياسر عرفات قائداً عاماً لقوات الثورة الفلسطينية وتعيين قائد جيش التحرير الفلسطيني رئيساً لأركان قوات الثورة[٧١]؛ وإلغاء قرار تجميد عضوية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الذي اتخذ يوم ١٩٧٠/٩/١٢ عقب خطف الطائرات* وتفجيرها[٧٢]. كما أعلنت اللجنة المركزية في رسالة الى الملوك والرؤساء العرب رفضها التعاون مع الحكومة العسكرية الجديدة[٧٣]. وفي البيان الصادر عن اللجنة

---

٦٧- العمل الفدائي في الأردن. ص٨٦.

* القوات الشعبية الفلسطينية.

٦٨- الوثائق الأردنية لعام ١٩٧٠. وثيقة رقم ٧٩/٧٨، ص ١٧٤-١٧٥.

٦٩- الوثائق الاردنية لعام ١٩٧٠. وثيقة رقم ٨٧، ص١٨٤.

٧٠- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠. ص ١٤١.

٧١- محمد شحادة: الحرب الاهلية ١٩٧٠-١٩٧١. ص ٣٢.

وانظر ايضاً:

- خليل هندي: المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني. ص١٦٥

* انظر عن قيام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين باختطاف الطائرات:

- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠. ص ١٤٠.
- ويليام كوانت: امريكا والعرب واسرائيل، عشر سنوات حاسمة ١٩٦٧-١٩٧٦. ترجمة عبدالعظيم حماد، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠، ص ١٦٢-١٦٤.
- خليل هندي: المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني، ص١٥١-١٥٢.

٧٢- خليل هندي: المقاومة الفلسطينية والنظام الاردني، ص١٦٥.

٧٣- المصدر نفسه. ص ١٦٥-١٦٦.

المركزية في ١٩٧٠/٩/١٦ استنكرت قيام الحكم العسكري واعتبرته خطوة لتصفية العمل الفدائي. لذا دعت في بيانها الى الاضراب العام حتى يسقط الحكم العسكري[٧٤].

ووجهت اللجنة الخماسية العربية في ١٩٧٠/٩/١٧ نداءً الى الحكومة الأردنية واللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية ناشدتهما فيه وقف إراقة الدماء، ووقف اطلاق النار فوراً[٧٥]. وردت الحكومة الأردنية على نداءِ اللجنة الخماسية باتهام اللجنة المركزية بتصعيد الموقف برفضها الاجتماع مع وفد الحكومة الأردنية[٧٦]؛ وأعلنت أن الجيش الأردني سيلتزم بوقف اطلاق النار في حالة التزام منظمات المقاومة بذلك؛ وطلبت سحب العناصر المسلحة من المدن والقرى مؤكدةً الحق الدستوري للجيش بدخول العاصمة وغيرها من المدن الأردنية[٧٧].

لقد أدت الأسباب السابقة الى انفجار الوضع في ١٩٧٠/٩/١٧، فأحتدمت المعـارك على نطـاق واسع، وكان أشدها في العاصمة عمان والزرقاءِ وجرش وعجلون واربد[٧٨].

وبدأ التحرك العربي وقام عبد الناصر بدور مميز في التهدئة والتوفيق. ففي ١٩٧٠/٩/١٨ وصل الى عمان رئيس الأركان المصري الفريق محمد صادق حاملاً رسالة من عبد الناصر ومعمر القذافي وجعفر النميري يطلبون فيها من الملك حسين

---

٧٤- الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٠. وثيقة رقم ٦٥١، ص ٧٦٥.
وانظر ايضاً:
- الوثائق العربية لعام ١٩٧٠. وثيقة رقم ٣٤٣، ص ٦١١.

٧٥- الوثائق الأردنية لعام ١٩٧٠. وثيقة رقم ٩١، ص١٩٥.

٧٦- الوثائق الأردنية لعام ١٩٧٠. وثيقة رقم ٨٧، ص ١٨٤.

٧٧- الوثائق الأردنية لعام ١٩٧٠. وثيقة رقم ٩٢. ص١٩٥-١٩٦.
وانظر ايضاً:
- الفدائيون بين الردة والانتحار. ص ٧٦.

٧٨- خليل هندي: المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني. ص١٦٩-٢٢٥.

العمل على وقف الصدامات المسلحة وإتاحة الفرصة للعمل السياسي[٧٩]. أمّا الجمهورية العربية السورية فأقدمت على اجراء عسكري، ففي ١٩٧٠/٩/١٩ اجتازت الحدود الأردنية السورية وحدات من الجيش السوري لتخفيف الضغط العسكري الأردني على المقاومة، ونتيجة للضغط الامريكي على الاتحاد السوفياتي والتهديد الاسرائيلي سحبت سوريا قواتها من الأردن[٨٠].

وأخيراً نجح عبد الناصر في عقد مؤتمر قمة عربي يوم ١٩٧٠/٩/٢١ في القاهرة. وبطلب من المؤتمر وصل الرئيس السوداني جعفر النميري الى عمان يوم ١٩٧٠/٩/٢٣ وتمكن من اقناع الطرفين بالتوصل الى وقف مؤقت لإطلاق النار. ولتنفيذ ذلك وجه الحاكم العام العسكري نداء الى القوات المسلحة لتقييد بوقف اطلاق النار جاء فيه:

١- على القوات المسلحة الأردنية والأمن العام والجيش الشعبي التقييد بوقف اطلاق النار تاماً.

٢- على القادة والضباط مراقبة تنفيذ هذا الأمر بمنتهى الحزم والانضباطية.[٨١]

وعلى الرغم من ذلك الاتفاق استمر القتال مما استدعى تشكيل لجنة عربية برئاسة جعفر النميري يوم ١٩٧٠/٩/٢٤[٨٢]. وقد تمكنت اللجنة من التدخل وعقد اتفاق آخر لوقف اطلاق النار بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية بتاريخ

---

٧٩- الوثائق الأردنية لعام ١٩٧٠. وثيقة رقم ٨٩، ص١٩٢-١٩٣.
وانظر ايضاً:
- الوثائق العربية لعام ١٩٧٠. وثيقة رقم ٢٤٤، ص ٦١١-٦١٢.

٨٠- انظر عن التدخل السوري العسكري:
- الوثائق الأردنية لعام ١٩٧٠. وثيقة رقم ١٠٠/١٠١، ص ٢٠٥-٢٠٦.
- ويليام كوانت: امريكا والعرب واسرائيل، ص ١٦٥-١٨٥.
- امين هويدي: كيسنجر وادارة الصراع الدولي، ط/٢، دار الموقف العربي، مصر، ١٩٨٦، ص ٢٣٦-٢٤٧.

٨١- الوثائق الأردنية لعام ١٩٧٠. وثيقة رقم ١٠٥، ص٢١٢.

٨٢- خليل هندي: المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني، ص٢٣٤-٢٣٥.

٢٥/٩/١٩٧٠[٨٣]. واطلاق سراح عدد من قادة المقاومة وفي طليعتهم صلاح خلف (أبو أياد)[٨٤]. كما وجه الملك حسين رسالة الى المنظمات الفدائية في ٢١/٩/١٩٧٠ أكد فيها على مايلي: «....

١- ان المكان الطبيعي للفدائيين وقواعدهم هو خط المواجهة مع العدو، وأن على القوات الأردنية المسلحة باعتبارها درع الوطن، أن تتواجد في الأماكن التي يقتضيها الأمن الوطني وتمليها ظروف المعركة المصيرية مع العدو وعلى هذا الأساس فسوف تصدر الأوامر الى الجيش بأخذ مراكزه المعتادة مع انسحاب الفدائيين وانتقال قواعدهم من المدن والقرى الى حدود الأرض المحتلة.

٢- التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية كممثلة للشعب الفلسطيني على أساس انها تمثل وحدة العمل الفلسطيني السياسي والعسكري، وانها تتحرك وتعمل بإرادة واحدة وانضباطية واحدة وقيادة واحدة وعقيدة واحدة بعيدة عن التيارات والمؤثرات والمتاهات الحزبية نحو هدف واحد هو هدف التحرير.

٣- يمنع تواجد أية قواعد للفدائيين في عمان والمدن والقرى الأردنية ويكون تواجد القواعد على حدود الأرض المحتلة.

٤- تطبق أنظمة الدولة وقوانينها على الفدائيين وتمارس الدولة سيادتها التامة على جميع من يتواجد فوق أراضيها ويتمسك الجميع باحترام تلك السيادة».[٨٥]

ومرة اخرى فشل الاتفاق واستمر القتال بين الجانبين، لذا أبرق عبد الناصر الى الملك حسين مبلغاً إياه أن تقرير النميري عن الأحداث يؤكد عدم التزام الحكومة الأردنية بوقف اطلاق النار، وأن الحكومة الأردنية لم تتعامل بجدية مع اللجنة العربية برئاسة جعفر النميري[٨٦]. وعقد النميري مؤتمراً صحفياً في القاهرة حول ما

---

٨٣- الوثائق العربية لعام ١٩٧٠، وثيقة رقم ٣٦٠/٣٦١، ص ٦٢٦-٦٢٧.
وانظر ايضاً:
- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠، ص ١٤٤.

٨٤- وليد الجعفري: منظمة التحرير الفلسطينية والعمل في الساحة العربية ١٩٦٨-١٩٧٠، ص ١٨٩.

٨٥- الوثائق الأردنية لعام ١٩٧٠، وثيقة رقم ١٠٨، ص٢١٥-٢١٦.

٨٦- الوثائق العربية لعام ١٩٧٠، وثيقة رقم ٣٦٣، ص ٦٤٢.

يجري من أحداث في الأردن حمّل فيه الحكومة الأردنية كامل المسؤولية وأدانها[٨٧]. ورد الملك حسين على تصريح النميري ببرقيتين الى عبد الناصر والملك فيصل اتهم فيهما النميري بتحريف الحقيقة مؤكداً التزام الحكومة الأردنية بوقف اطلاق النار[٨٨].

وتاكيداً لذلك استقالت حكومة محمد داود العسكرية * في ١٩٧٠/٩/٢٤[٨٩]. وشكلت حكومة مدنية برئاسة احمد طوقان[٩٠] وأكد الملك حسين في كتاب التكليف معالجة أثار الفتنة وتمتين روابط الوحدة الوطنية «..... فاننا نعهد اليكم بتشكيل حكومة جديدة تتكتل كل الجهود والطاقات لمعالجة أثار الفتنة السوداء التي ابتلي بها بلدنا الغالي والعمل بأقصى سرعة لإعادة الحياة الى طبيعتها وتضميد الجراح التي رمتنا بها الأحداث..... ان صوت النعرة الاقليمية ان كان قد سمع في الأردن في يوم من الايام فهو يجب أن يختنق الى الأبد، ولا فرق أن يكون مطلق الصوت شرقياً أو غربياً ان الأردن بلد واحد بضفتيه...... ان مسيرة الغد يجب أن تبدأ على الفور هي مسيرة الشعب كله بالجندي الباسل والفدائي الشريف والمواطن الأمين ولا مكان في صفنا الواحد المتراص لواحد من غير هؤلاء».[٩١] وأجرى الملك حسين اتصالاً هاتفياً مع عبد الناصر وافق الملك حسين بعده على قدوم لجنة عسكرية الى عمان المراقبة وقف اطلاق النار والإشراف عليه، وافق الملك حسين أيضاً على الحضور الى القاهرة لحضور اجتماعات القمة الطارئة[٩٢]. ووصل الى القاهرة كل من الملك حسين وياسر عرفات في ١٩٧٠/٩/٢٧. وفي نهاية المؤتمر أقر الملوك والرؤساء العرب اتفاقية

---

٨٧- الوثائق العربية لعام ١٩٧٠، وثيقة رقم ٣٦٤، ص ٦٤٢-٦٤٧.

٨٨- الوثائق الأردنية لعام ١٩٧٠، وثيقة رقم ١١٩/١٢٠، ص ٢٢٨-٢٣٠.

* استقال الزعيم محمد الداود رئيس الحكومة العسكرية في ١٩٧٠/٩/٢٤ في القاهرة وبقي فيها.

٨٩- الوثائق الأردنية لعام ١٩٧٠، وثيقة رقم ١١٤، ص ٢٢١-٢٢٢.

٩٠- الوثائق الأردنية لعام ١٩٧٠، وثيقة رقم ١١٥/١١٦/١١٧، ص ٢٢٣-٢٢٦.

٩١- الوثائق الأردنية لعام ١٩٧٠، وثيقة رقم ١١٥، ص٢٢٣-٢٢٤.

٩٢- الوثائق الأردنية لعام ١٩٧٠، وثيقة رقم ١٢١، ص ٢٣١-٢٣٣.

القاهرة *، التي نصت على انهاء كافة العمليات العسكرية من جانب الطرفين، وسحب القوات المسلحة الأردنية الى قواعدها، وسحب قوات الثورة الفلسطينية من المدن الى اماكن تلائم العمل الفدائي لتتحمل سلطات الأمن مسؤولية حفظ الأمن الداخلي تحت الادارة المدنية، واطلاق سراح المعتقلين لدى الجانبين فوراً.

وانبثق عن اتفاقية القاهرة تشكيل «لجنة عربية عليا للمتابعة»، ذات قرارات ملزمة للجانبين الاردني والفلسطيني، برئاسة الباهي الأدغم رئيس وزراء تونس مهمتها تطبيق اتفاقية القاهرة وما ينبثق عنها من اتفاقات فرعية مع احترام السيادة الأردنية[٩٣].

وبناء عليه بدأت الحكومة الأردنية برفع حظر التجول تدريجياً يوم ١٩٧٠/٩/٢٨[٩٤] وهو اليوم الذي وصل فيه الباهي الأدغم رئيس «اللجنة العربية العليا للمتابعة» الى عمان. وبعد سلسلة من الاجتماعات عقدها الباهي الادغم مع الملك حسين وياسر عرفات تم الاتفاق على إقامة اللجنة العسكرية العربية العليا لمراقبة وقف اطلاق النار؛ وتضم عشرة ضباط من الدول العربية التي وقعت على اتفاقية القاهرة في ١٩٧٠/٩/٢٧. وقد نجحت تلك اللجنة برئاسة العميد أحمد عبد الحميد حلمي من الجمهورية العربية المتحدة في تثبيت وقف اطلاق النار، وركزت جهودها على الوصول الى اتفاق لترتيب تنفيذ انسحاب قوات الجيش والفدائيين من المدن. وتوصل الجانبان بمساعدة «اللجنة العربية العليا للمتابعة» إلى توقيع اتفاقية عمان ** في ١٩٧٠/١٠/١٣. وتعتبر اتفاقية عمان مكملة لاتفاقية القاهرة؛ فقد نصت على وضع الأسس الجديدة لترتيب الوجود الفدائي في الأردن[٩٥].

---

* انظر بنود اتفاقية القاهرة في ملحق رقم ١، ص ٢٠٠-٢٠١.

٩٣- الوثائق العربية لعام ١٩٧٠، وثيقة رقم ٣٦٥، ص ٦٤٧-٦٤٨.
وانظر ايضاً:
- الوثائق الأردنية لعام ١٩٧٠، وثيقة رقم ١٢٣، ص ٢٣٧-٢٤٠.
- خليل هندي: المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني، ص٢٤٥-٢٤٦.

٩٤- اسعد عبدالرحمن: تطورات وتفاعلات قضية فلسطين ١٩٦٧-١٩٧٣، ص ٧٦.

** انظر بنود اتفاقية عمان في ملحق رقم ٢، ص ٢٠٢-٢٠٦.

٩٥- الوثائق الأردنية لعام ١٩٧٠، وثيقة رقم ١٢٥، ص ٢٤١-٢٤٦.
وانظر ايضاً:
- الوثائق العربية لعام ١٩٧٠، وثيقة رقم ٣٧٥، ص ٦٥٧-٦٥٩.
- خليل هندي: المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني، ص٤٤٠-٤٤٧.

ويبدو من دراسة الاتفاقية وجود جوانب متناقضة، إذ أكدت وحدة الأردن أرضاً وشعباً، وأن الشعب الفلسطيني ممثلاً بالثورة الفلسطينية صاحب الحق في تقرير مصيره. وهذا التناقض سوف يظهر في المستقبل واضحاً حول تمثيل الشعب الفلسطيني.

وأكد الملك حسين في ١٤/١٠/١٩٧٠ على أهمية أتفاقية عمان والتزام الحكومة الأردنية بتنفيذها «..... جاءت أولى ثمرات ذلك التعاون والتفهم والإيمان في الاتفاقية التي تم التوصل اليها أمس مع الأخ ياسر عرفات رئيس اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وهي اتفاقية تؤكد المرتكزات الثابتة لوحدة شعبنا النبيل وتكرس الالتحام المقدس ما بين القوات الأردنية المسلحة والعمل الفدائي.... ولسوف تكون هذه الاتفاقية مصباحاً يضيء السبيل أمام المسيرة المشتركة وستكون الاتفاقية عندنا بداية لعمل جذري موصول تتعمق من خلاله كل القيم والمبادئ والقواعد التي اشتملت عليها الاتفاقية مما لا نقبل التفريط به أو التغاضي عنه في وقت من الأوقات. ان الاتفاقية ليست مجرد ورقة كسائر الأوراق ولكنها منعطف تاريخي سننطلق منه بأخوة ومحبة وصدق.... والى جانب ذلك فان الاتفاقية عندنا انجاز قومي كسب للأمة».[٩٦]

ومهما يكن من أمر، فقد نجحت مساعي اللجنة العسكرية العربية العليا لتثبيت وقف اطلاق النار، كما نجحت في التعاون مع الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية في التوصل الى «بروتوكول» لتنفيذ اتفاقية عمان في ٢٢/١٠/١٩٧٠[*]. وحدد هذا البروتوكول الأماكن التي يجب أن تقيم فيها قوات الثورة الفلسطينية[٩٧]. ومن ابرز النتائج اللاحقة التي ترتبت على هذا البروتوكول انسحاب قوات الثورة الفلسطينية من عمان وتجمعها في منطقتي جرش وعجلون[٩٨].

---

٩٦- الوثائق الأردنية لعام ١٩٧٠. وثيقة رقم ١٢٦، ص٢٤٧-٢٥٢.

* انظر بنود بروتوكول عمان في ملحق رقم ٣، ص ٢٠٧-٢١١.

٩٧- الوثائق الأردنية لعام ١٩٧٠. وثيقة رقم ١٢٨، ص ٢٥٧-٢٦٠.
وأنظر أيضاً:
- العمل الفدائي في الأردن. ص١٢٣-١٣٠.

٩٨- وليد الجعفري: منظمة التحرير الفلسطينية والعمل في الساحة العربية ١٩٦٨-١٩٧٠. ص ١٨٩.

واستمرت اللجنة العربية العليا للمتابعة في بذل مساعيها لتنفيذ اتفاقيتي القاهرة وعمان، وكانت تعلن باستمرار عن المراحل التي قطعتها في سبيل تنفيذ هاتين الاتفاقيتين بين الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية[٩٩].

واستقالت وزارة احمد طوقان في ٢٨/١٠/١٩٧٠.[١٠٠] وفي اليوم نفسه شكلت وزارة برئاسة وصفي التل،[١٠١] وفي كتاب التكليف أكد الملك حسين على التزام الأردن بالاتفاقيات التي وقعها مع المقاومة «....فاننا نعهد اليكم بمنصب رئيس الوزراء وتاليف حكومة جديدة، تضع في طليعة برامجها ومخطط عملها المهمات التالية:

لقد مرت ببلدنا فتنة عمياء، افتعل لها التهاون والميوعة ومكر الأعداء من الأسباب ما جعلها أشبه بالقدر المحتوم..... ان تنادى الاشقاء من الملوك والرؤساء العرب الى مؤتمر القاهرة، فحملوا أمانة حقن الدماء، وجمع الشمل، وتوحيد الجهد، فكانت الاتفاقات الأخيرة تتويجاً للجهود الخيرة والأهداف المشتركة. وقد عاهدت الله، واخواني الملوك والرؤساء العرب، والأسرة الأردنية كملك ومواطن وإنسان، على أن ابذل قصارى ما في وسعي، وأكرس كل طاقتي لتنفيذ هذه الاتفاقيات نصاً وروحاً وتوجيه الفرقاء في تجنب الأخطاء، وبناء العلاقات بين الحكم والمقاومة على أساس جديد من الثقة والإيجابية والخلق، والتعاون المكين في درب التحرير، ومن هنا يكون في طليعة الواجبات المقدسة التي يجب أن تضطلع بها الوزارة الجديدة والأجهزة الحكومية، ليس تنفيذ هذه الاتفاقات تنفيذاً كاملاً فحسب، وإنما تعزيز المزيد من الثقة المتبادلة».[١٠٢]

وفي بداية شهر كانون أول من عام ١٩٧٠ تأزمت العلاقات بين الحكومة الأردنية

٩٩- الوثائق الأردنية لعام ١٩٧٠، وثيقة رقم ١٤٦/١٤٧، ص ٣٠٠-٣٠٥.
وانظر ايضاً:
- فتح: عدد ١٤٠ - ٢١/١١/١٩٧٠.

١٠٠- الوثائق الأردنية لعام ١٩٧٠، وثيقة رقم ١٣٠/١٣١، ص٢٦٣-٢٦٤.

١٠١- الوثائق الأردنية لعام ١٩٧٠، وثيقة رقم ١٣٤، ص٢٧١.

١٠٢- الوثائق الأردنية لعام ١٩٧٠، وثيقة رقم ١٣٢، ص٢٦٥-٢٦٦.

وفي بداية شهر كانون أول من عام ١٩٧٠ تأزمت العلاقات بين الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية مرة اخرى عندما أعلن الناطق الرسمي الأردني عن قيام قوات الثورة الفلسطينية باحتلال مدينة جرش ومخفر الشرطة فيها في ١٩٧٠/١٢/٧[١٠٣]. وعلى اثر ذلك عقدت اللجنة العسكرية العربية العليا اجتماعاً لدرس التطورات الأخيرة التي وقعت في جرش[١٠٤]. وبدأت بتكثيف جهودها لتطويق الأزمة، فنجحت في ١٩٧٠/١٢/١٤ في عقد اجتماع بين الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية نجم عنه اتفاق الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية على ما يلي:-

١- تقوم اللجنة المركزية بإعادة تنظيم الميليشيا وتوزيعها توزيعاً جغرافياً على أساس الأحياء وزيادة الضبط والربط فيها. وجمع أسلحتها على قاعدة التوزيع الجغرافي.

٢- تقوم الحكومة بإعادة تنظيم المقاومة الشعبية وتوزيعها توزيعاً جغرافياً على أساس الأحياء وزيادة الضبط والربط فيها. وجمع أسلحتها على قاعدة التوزيع الجغرافي.

٣- تتمتع الأماكن التي تجمع فيها أسلحة الميليشيا بكامل الحصانة علماً بأن هذه الأسلحة أسلحة فردية.

٤- تنطبق هذه القرارات على مدينتي اربد والزرقاء وكافة مدن وقرى المملكة.

٥- تزال الصبغة العسكرية عن كافة المخافر في العاصمة.

٦- يسحب لواء الأمن العام من عمان ويرجع الى مواقعه الأصلية التي كان يحتلها قبل الحوادث.

٧- تلغى جميع التدابير الاستثنائية المتعلقة بالتفتيش داخل العاصمة.

٨- يمنع اقتناء وحيازة السلاح كلياً في مدينة الزرقاء وينسحب هذا المنع على الميليشيا والمقاومة الشعبية.

٩- يعاد النظر جذرياً في كافة نقاط التفتيش خلال اسبوع من تاريخ اليوم.

---

١٠٣- الوثائق الأردنية لعام ١٩٧٠، وثيقة رقم ١٥٣، ص ٣٢٠-٣٢١.

١٠٤- الدستور: عدد ١٢٤٠ - ١٩٧٠/١٢/٨.

وأكدت اللجنة العربية العليا للمتابعة أنها ستزيل كل أسباب التوتر الذي حصل من جراء عدم التقيد بالاتفاقيات.[١٠٥]

وأعلن الجانبان في ١٩٧٠/١٢/١٥ عن اتخاذ الاجراءات اللازمة لجمع اسلحة الميليشيا والمقاومة الشعبية، كما أعلنت الحكومة الأردنية اعتباراً من ١٩٧٠/١٢/٢٠ منع حمل الأسلحة او الاحتفاظ بها بدون ترخيص قانوني، واعتبار كل من يخالف ذلك خارجاً على القانون[١٠٦]. ولدى اذاعة الحكومة الأردنية هذا الاعلان اتصل رئيس اللجنة العربية العليا الباهي الادغم وممثل اللجنة المركزية في اللجنة العربية العليا ابراهيم بكر بالحكومة الاردنية لتوضيح هذا البيان، فردت الحكومة الأردنية بأن هذا البيان لا يؤثر على حقوق الثورة الفلسطينية من حيث حمل الأسلحة حسب ما ورد في اتفاقيتي القاهرة وعمان [١٠٧].

ومع بداية عام ١٩٧١ كانت الأمور بين الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية قد وصلت نقطة اللاعودة. فعلى اثر القرار الذي اتخذته الحكومة الأردنية القاضي بضرب قواعد الفدائيين[١٠٨]، قام الجيش الأردني في ١٩٧١/١/٨ بقصف قواعد الفدائيين التي نصت عليها اتفاقيتا القاهرة وعمان والبروتوكول المنبثق عنها

١٠٥- الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٠. وثيقة رقم ٩٤٤، ص ١٠٧١.
وانظر ايضاً:
- الوثائق الأردنية لعام ١٩٧٠. وثيقة رقم ١٥٦، ص٣٣١-٣٣٢.
- الوثائق العربية لعام ١٩٧٠. وثيقة رقم ٤٢٩، ص ٧٧٧.
- فتح: عدد ١٥٧ - ١٩٧٠/١٢/١٥.
- الدستور: عدد ١٢٤٦ - ١٩٧٠/١٢/١٥.

١٠٦- الوثائق الأردنية لعام ١٩٧٠. وثيقة رقم ١٥٨، ص ٣٣٣.
وانظر ايضاً:
- الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٠. وثيقة رقم ٩٤٦. ص ١٠٧١-١٠٧٢.
- الدستور: عدد ١٢٤٧ - ١٩٧٠/١٢/١٦.

١٠٧- الدستور: عدد ١٢٤٨ - ١٩٧٠/١٢/١٧.

١٠٨- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧١. ط/١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٤. وثيقة رقم ٣٣/٣٤، ص ٥٤-٥٦.

مستخدماً الاسلحة الثقيلة للسيطرة على طريق جرش عمان، لقطع الإمدادات عن رجال المقاومة في جرش وعجلون. وعلى اثر ذلك حمّل العميد احمد عبد الحميد حلمي الأردن مسؤولية ما يجري من قتال واعتبر ذلك خروجاً على اتفاقيتي القاهرة وعمان من جانب الحكومة الأردنية[١٠٩]. وفي اليوم نفسه وجه ياسر عرفات رسالة الى الملوك والرؤساء العرب حول تجدد القتال في الأردن ناشدهم فيها التدخل لوقف ما يرتكب بحق الثورة في الأردن[١١٠].

وحذرت سوريا الأردن من مغبة الاستمرار في مخطط تصفية العمل الفدائي، واعلنت انها لن تقف مكتوفة الايدي ازاء ما تتعرض له المقاومة الفلسطينية في الاردن[١١١]. ووجهت السودان والكويت نداءً مشتركاً الى الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية لوقف القتال والالتزام باتفاقيتي القاهرة وعمان[١١٢] لكن القتال لم يتوقف بين الجانبين، لذلك ابرق ياسر عرفات برقية أخرى في ١٩٧١/١/١١ الى الملوك والرؤساء العرب وضح لهم فيها إصرار الأردن على تصفية العمل الفدائي[١١٣]. وبادرت السعودية والعراق الى مناشدة الحكومة الأردنية في ١٩٧١/١/١٢ وقف القتال والالتزام باتفاقيتي القاهرة وعمان والبروتوكول المنبثق

---

١٠٩- الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧١، وثيقة رقم ١٩، ص ٣١.

١١٠- الوثائق العربية لعام ١٩٧١، الجامعة الامريكية، بيروت، (د-ت)، وثيقة رقم ٢٠، ص ٤٠.
وانظر ايضاً:
- الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧١، وثيقة رقم ١٨، ص ٣٠.

١١١- الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧١، وثيقة رقم ٢٥، ص ٤٨.
وانظر ايضاً:
- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧١، ط/١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٥، ص ١٧٨.

١١٢- الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧١، وثيقة رقم ٢٦، ص ٤٨.

١١٣- الوثائق: الفلسطينية لعام ١٩٧١، وثيقة رقم ٣٠، ص ٥١-٥٢.
وانظر ايضاً:
- الوثائق العربية لعام ١٩٧١، وثيقة ٣٢، ص ٥٣.

عنها[١١٤]. أمّا الكويت فاتخذت قراراً في ١٩٧١/١/١٢ بقطع المعونة المالية ما لم تلتزم الحكومة الأردنية باتفاقيتي القاهرة وعمان والبروتوكول المنبثق عنها[١١٥].

واسفر الضغط العربي على الحكومة الأردنية عن عقد اجتماع بينها وبين منظمة التحرير الفلسطينية في دار السفارة التونسية في ١٩٧١/١/١٣* حيث اتفق الجانبان على:

١- تشكيل لجنة مشتركة بغرض تحديد قواعد الفدائيين، وقد تم الاتفاق على أختيار هذه القواعد وحددت. وسوف يعود الفدائيون اليها فوراً.

٢- تسلم اسلحة المقاومة الموجودة لدى الحكومة الى المقاومة في ظرف اسبوع.

٣- توضع موضع التنفيذ الفوري تعليمات القائد العام للقوات المسلحة ورئيس الاركان بخصوص معاملة الفدائيين وسياراتهم على نقاط التفتيش، بحيث يعامل الفدائيون كما يعامل الجيش، ويكلف رئيس الاركان ان يعيد النظر جذرياً في كل نقاط التفتيش على ضوء الشكاوي المتكررة من بعض هذه النقاط وعددها بغية تامين الحرية الكاملة لتحرك العمل الفدائي ولوازمه، على ان يجري التيسير في مدة اقصاها اسبوع من تاريخه والغاء ما لا يراه ضرورياً.

٤- تسليم مبنى الكفاح المسلح في منطقة الرمثا فوراً.

٥- تحريم ضرب قواعد الفدائيين ومراكز الجيش مهما كانت الاسباب ومعاقبة المسؤول عن أي ضرب لهذه القواعد والمراكز.

٦- تكفل حرية التنقل للفدائيين وسياراتهم على كافة الطرق بدون اية عوائق.

٧- اعتماد الاوراق الثبوتية الصادرة عن اللجنة المركزية واحترام هذه الوثائق.

---

١١٤- الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧١. وثيقة رقم ٣١/ ٣٨، ص ٥٢ و ٥٨.
وانظر ايضاً:
- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧١. ص ١٨٦.

١١٥- الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧١. وثيقة رقم ٣٩، ص ٥٨.

* انظر بنود اتفاق ١٩٧١/١/١٣ في ملحق رقم ٤، ص ٢١٢-٢١٤.

٨- استكمال فتح المكاتب والقواعد المقررة للعمل الفدائي، المبينة في اتفاقية عمان، في مدة اقصاها شهر اعتباراً من اليوم، وعلى الحكومة ان تسهل هذه العملية وتضمنها.

٩- لمراقبة وتسهيل كافة الممارسات في البنود اعلاه، يشكل مكتب ارتباط مولف من العقيد سمير الخطيب من اللجنة المركزية. والعقيد الركن محمد بشير من القوات المسلحة، والعقيد احمد الروسان من الامن العام.

١٠- لا يجوز اعتقال أي فدائي في أي مكان الا في حالة الجرم المشهود ويبلغ انضباط الكفاح المسلح فوراً.

١١- اطلاق سراح جميع المعتقلين والمحتجزين باستثناء مرتكبي الجرائم العادية قبل نهاية يوم ١٩٧١/١/٢٠.

١٢- وقف الحملات الاعلامية فوراً من كافة أجهزة الاعلام الصحفية والاذاعية والتلفزيونية والتصاريح والنشرات التابعة للحكومة الاردنية، وجميع اجهزة اعلام اللجنة المركزية حيثما وجدت.[١١٦]

لكن الاتفاق السابق لم يمنع من انفجار الوضع العسكري مرة اخرى في ١٩٧١/٣/٢٨ في مدينة اربد[١١٧]. فقام ياسر عرفات بتوجيه نداء اخر الى الملوك والرؤساء العرب ناشدهم فيه وقف القتال وحماية المقاومة في الأردن[١١٨]. وفي

---

١١٦- الوثائق الأردنية لعام ١٩٧١. وزارة الإعلام، عمان، (د.ت). وثيقة رقم ٧، ص ٢٤-٢٧.
وانظر ايضاً:
- الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧١. وثيقة رقم ٤٩، ص ٦٣-٦٤.
- الوثائق العربية لعام ١٩٧١. وثيقة رقم ٢٧، ص ٥٨-٥٩.

١١٧- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧١. ص ٨.

١١٨- الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧١. وثيقة رقم ٢٠٣، ص ٢٣٢.
وانظر ايضاً:
- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧١. ص ٨.

١٩٧١/٣/٢٩ وجه عرفات برقية الى أنور السادات بيّن فيها الاعتداءات العسكرية الأردنية على قوات الثورة، وناشده التدخل لوقفها[١١٩]. وردت الجمهورية العربية المتحدة ببيان رسمي استنكرت فيه هذه الاعتداءات وادانتها، وقامت بسحب العميد احمد عبد الحميد حلمي رئيس اللجنة العسكرية العربية لمنع الأردن اللجنة من مزاولة مهامها بالوجه الصحيح[١٢٠]. واوضح الناطق الرسمي الاردني موقف الحكومة الاردنية من برقية ياسر عرفات التي بعث بها الى انور السادات "..... ان برقية السيد ياسر عرفات للرئيس السادات انطوت على مزاعم لم يعرف الخلق السياسي مثيلاً لها من قبل، فهو يقول ان الجيش بدأ مذبحة في عمان مساء امس، وأهل عمان والسفارات العربية يعرفون ان ذلك لم يحدث. فتحرك القوات العسكرية بكل بساطة لا يمكن ان يتم بمعزل عن اعين الناس..... من الملاحظ أن برقية السيد عرفات تقول: ان شعبنا-ويقصد الشعب الفلسطيني-يتعرض لحمامات دم في عمان. وان التفسير الوحيد لهذا الادعاء هو ان السيد عرفات ما زال ماض في تمزيق الوحدة الوطنية في الأردن بالايحاء بأن المواطنين من ابناء الضفة الغربية يتعرضون للمذابح.

واخيراً يؤسفنا الا تساعد الدول العربية العمل الفدائي كما يجب ان يساعد، حينما تصدق مثل تلك الادعاءات الامر الذي يكرس الخرافات العمل الفدائي بدلاً من تقويمه. نقول ذلك لأن الدول العربية تعرف قيادة العمل الفدائي..... وبامكان اي متشكك ان يأتي بنفسه ليتأكد قبل ان يصدر أحكامه ويتخذ المواقف بشكل يسيء الى هذا البلد.

اننا لا نملك الا ان نتساءل اين تكون هذه الاصوات التي لا نسمعها الا متجاوبة مع التهريج والتحرضات .... اين تكون حينما يقوم مسلحون مطلوبون للقانون

١١٩- الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧١. وثيقة رقم ٢٠٧، ص ٢٣٦.
وانظر ايضاً:
- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧١. ص ٨.

١٢٠- الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧١. وثيقة رقم ٢٠٨، ص ٢٣٦.

باغلاق متاجرنا ويقوم القتله بتعريض اطفالنا وأرواح ابنائنا لخطر الموت ويهاجمون مخافرنا ويطعنون جنودنا من الخلف. بل نود ان نسألهم سؤالا واحداً فقط هل يقبل أي منهم ان يرى شريعة الغاب تسود في بلده؟ على حساب النظام والقانون وامن المواطن واقتصاد البلد؟ هل يقبل اي منهم شيئاً واحداً مما يواجهه بلدنا من اعمال فوضوية غير مسؤولة"[١٢١].

وارسلت سوريا في ١٩٧١/٤/٨ وفداً عسكرياً برئاسة العماد مصطفى طلاس * فاجتمع الوفد مع الملك حسين، وتناول الاجتماع بحث العلاقة بين الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية[١٢٢]. وشكلت لجنة سداسية اردنية فلسطينية سورية لتنفيذ اتفاقيتي القاهرة وعمان[١٢٣]. وأصدرت الحكومة الأردنية بياناً حول إخضاع مناطق عمان للتفتيش عن السلاح[١٢٤]. ورحبت اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية بالبيان الأردني[١٢٥]، ووافقت على ذلك. واعتبرت الحكومة الأردنية موقف اللجنة المركزية هذا خطوة ايجابية لايجاد أرضية ممتازة لتحرك اللجنة السداسية[١٢٦].

وعقد في القاهرة مؤتمر على مستوى ممثلي الملوك والرؤساء العرب لبحث الأزمة الأردنية الفلسطينية، ورفض الأردن الاشتراك بأعمال هذا المؤتمر. وبعثت وزارة الخارجية الاردنية مذكرة للمؤتمر بينت فيها موقف الحكومة الاردنية. "..... نرفض رفضاً قاطعاً المساومة على انظمتها وقوانينها كرفضها المطلق للمساومة على

١٢١- الوثائق الاردنية لعام ١٩٧١. وثيقة رقم ٢٢، ص ٧١-٧٣.

١٢٢- الدستور: عدد ١٣٤١ - ١٩٧١/٤/٩.

* رئيس اركان الجيش السوري انذاك.

١٢٣- الدستور: عدد ١٣٤٢ - ١٩٧١/٤/١٠.

١٢٤- الوثائق الأردنية لعام ١٩٧١. وثيقة رقم ٢٧، ص ٩٢.

١٢٥- الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧١، وثيقة رقم ٢٧٨، ص ٩٤.

١٢٦- الدستور: عدد ١٣٤٥ - ١٩٧١/٤/١٤.

أمن أي مواطن من مواطنيها في المدن والقرى وعلى كل الارض الأردنية أو على كرامة الدولة والمواطن وسلامتها سواء بسواء وترفض الدولة قاطعاً أي الدعاءات من اية جهة كانت بأنها يمكن ان تحرص على قطرة دم عربية اكثر من حرصها عليها .... وترفض الدولة الاردنية اي ادعاء بأن اي جهة كائنة ما كانت أحرص من الأردن على العمل الفدائي الشريف كما ترفض الدولة الاردنية اي مظهر من مظاهر الوصاية عليها من اية جهة كانت وكما ترفض ان توضع موضع الاتهام في صدق عروبتها وجهادها ... وترفض الدولة الأردنية ان تضع كرامة جنودها وسلامة مؤخرة قواتها المسلحة ورجال امنها في الميزان.

في وجه ذلك كله يعود الأردن فيكرر دعوة قائده للقاء قمة للملوك والرؤساء ويعتذر عن حضور اجتماع ممثلي القادة المتواجد بعض منهم في القاهرة ويعتبر ان جو اجتماعهم وشكله يوحي باتهام الأردن بما لا يجوز اتهامه به او تحميله اياه ويحمل الاردن هؤلاء السادة مسؤولياتهم في كل ما يتخذونه من قرارات"[١٢٧]. واصدر مؤتمر ممثلي الملوك الرؤساء العرب قراراته في ١٩٧١/٤/١٥ فجاءت على النحو التالي:

١- يعبر المؤتمر عن عميق قلقه ازاء النزيف الدموي الذي يذهب ضحيته شباب عربي شريف مجاهد. ويطالب بوقف العمليات العسكرية ضد المقاومة الفلسطينية فوراً ودون ابطاء، صيانة للطاقة العربية بدلاً من استنزافها على نحو لا يفيد منه سوى العدو الصهيوني.

٢- يؤكد المؤتمر الالتزام باتفاقية القاهرة المبرمة في ٢٧ ايلول (سبتمبر) سنة ١٩٧٠ على اعلى مستويات المسؤولية العربية، والتي كرست بشكل موضوعي التزام العرب جميعاً واهتمامهم بما يجري في الاردن من احداث ذات صفة مباشرة بقضية التحرير. كما يؤكد الالتزام باتفاقية عمان المبرمة في ١٢ تشرين الاول (اكتوبر) سنة ١٩٧٠ والبروتوكولات الملحقة بها والقرارات والتوصيات الصادرة بموجب كل ذلك عن لجنة المتابعة العربية العليا.

٣- يسجل المؤتمر تاكيد الحكومة الاردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية التمسك باتفاقيتي عمان والقاهرة والبروتوكولات المنبثقة عنهما والتي التزم بها كل من الملك حسين والسيد ياسر عرفات عن اقتناع باغراضها وايمان باهدافها.

---

١٢٧- الوثائق الاردنية لعام ١٩٧١، وثيقة رقم ٢٥، ص ٨٧-٨٩.

٤- يلاحظ المؤتمر ان اللجان المشكلة بموجب هذه الاتفاقيات عندما مارست بعناية كاملة مسؤلياتها قد أسهمت في حقن الدماء الاخوة العرب في الاردن، ويعرب عن التقدير الكامل لها وللمهام التي قامت بها ويرى ضرورة تهيئة الظروف المناسبة لعودة هذه اللجان فوراً لتأدية مهامها.

٥- ولا يسع المؤتمر الا ان يوصي ملوك ورؤساء الدول العربية الملتزمة باتفاقية القاهرة بالعمل من اجل تنفيذها تنفيذاً امينا وذلك عن طريق تطبيق منما نصت عليه هذه الاتفاقية تطبيقاً كاملا[١٢٨].

وفي تعقيب رسمي اردني-على مقررات مؤتمر ممثلي الملوك والرؤساء العرب-في ١٦/٤/١٩٧١ ثمّن الأردن الايجابيات في مقررات المؤتمر، لكنه انتقد بعض احكام الميثاق التي بُنيت على ما روج له ياسر عرفات[١٢٩]. واتهم ياسر عرفات في القاهرة في ١٦/٤/١٩٧٠ الحكومة الأردنية بالتوصل الى اتفاقية مع اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية تنسحب اسرائيل بموجبها من الضفة الغربية بعد تصفية العمل الفدائي في الاردن[١٣٠]. ورد الناطق الرسمي الاردني في ١٦/٤/١٩٧١ على تصريح عرفات "..... عاد السيد عرفات الى مزاولة ما يصر على التفرغ له منذ مدة طويلة فأطلق تصريحاً جديداً أكد فيه استرساله في الانحراف.... التي ملت جماهيرنا تكرارها خاصة بعد ان تهيأت للمقاومة في الأردن كافة الظروف والامكانات للقيام بواجبها .... فقد اعلن ياسر عرفات هذه المرة أن اتفاقية قد عقدت مع أمريكا واسرائيل مجتمعين او منفردين لا نعلم اذ علم ذلك كله عند السيد ياسر عرفات وان هذ الاتفاقيات تستهدف تصفية العمل الفدائي الذي اصبح دور السيد عرفات فيه مقتصراً على اطلاق التصريحات"[١٣١].

---

١٢٨- الوثائق العربية لعام ١٩٧١. وثيقة رقم ١٩٨، ص ٣٠٣.

١٢٩- الوثائق الأردنية لعام ١٩٧١. وثيقة رقم ٣٠، ص ١٠٣-١٠٦.
وانظر ايضاً:
- الدستور: عدد ١٣٤٨ - ١٧/٤/١٩٧١.

١٣٠- الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧١. وثيقة رقم ٢٨٩، ص ٣٠٣-٣٠٤.

١٣١- الوثائق الاردنية لعام ١٩٧١. وثيقة رقم ٩، ص ٣١-٣٢.
وانظر ايضاً:
- الدستور: عدد ١٣٤٨ - ١٧/٤/١٩٧١.

ولمواجهة المرحلة الخطيرة التي تمر بها قوات الثورة الفلسطينية في الأردن عقدت منظمة التحرير الفلسطينية اجتماعاً في بيروت في ١٩٧١/٤/٢٥ برئاسة ياسر عرفات لوضع خطة لمواجهة تصفية العمل الفدائي في الأردن، وعلى اثر هذا الاجتماع أصدرت بياناً الى الملوك والرؤساء العرب حذرت فيه من المحاولات المستمرة لتصفية الثورة الفلسطينية، ونبهت الى أن القوات المسلحة الاردنية ما زالت ماضية في تصفية العمل الفدائي وهي تقوم بمحاصرة قواعد الفدائيين، وقطع طرق تموينهم، ومنع تحركاتهم مخالفة بذلك كل الاتفاقات التي عقدت بين الجانبين[١٣٢].

وطالب وفد اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية الحكومة الأردنية في ١٩٧١/٥/١٩ بتنفيذ المطالب التالية:

١- ضمان حرية الحركة والمرور ضمن المناطق التي تحددها الاتفاقيات.
٢- حرية العمل الفدائي ضد العدو الصهيوني.
٣- حرية التموين والتسليح.

كما أكدت اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية عدم تقيد الحكومة الأردنية باتفاقيتي القاهرة وعمان[١٣٣].

وفي بداية شهر حزيران ١٩٧١ تعرضت مواقع الفدائيين في جرش والسلط للقصف بالأسلحة الثقيلة من القوات المسلحة الأردنية. وأكد الناطق الرسمي باسم منظمة التحرير الفلسطينية أن الاردن لا يلتزم باتفاقيتي القاهرة وعمان، وأنه مستمر بضرب الثورة الفلسطينية وتصفيتها[١٣٤]. واوضح رئيس الوزراء الاردني وصفي التل علاقة الاردن بالمقاومة "..... والله ما بعرفش كيف هم يقيموا علاقتي فيهم أنا علاقتي مكشوفة وصريحة بعرف بالضبط شو لازم يسروا وما بعرفه من

---

١٣٢- الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧١، وثيقة رقم ٢٨١/٢٨٠، ص ٢٩٥-٢٩٦.
وانظر ايضاً:
- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧١، ص ١٠.

١٣٣- الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧١، وثيقة رقم ٣٦٦، ص ٣٨٧-٣٨٨.

١٣٤- الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧١، وثيقة رقم ٣٩٠، ص ٤٠٨-٤٠٩.

الكتب وبعرفه من تجربة مباشرة انا بعرفها وبعرف كيف لازم يكون العمل الفدائي. وحديثنا معهم على المكشوف بيريدوا يسلكوا الطريق الصحيحة بنحطهم على رؤسنا وبنعاونهم بدمائنا وبأرواحنا وبمالنا وبكل شيء نملك. بيريدوا ينحرفوا فبطلوا فدائيين احنا لنا تدبيراً أخر"[135]. وأكد ذلك الملك حسين في رسالة بعث بها الى رئيس وزرائه وصفي التل في ١٩٧١/٦/٢ انتقد فيها تصرفات المقاومة اتجاه امن المواطن واستقراره "..... فلئن وجد في صفوفنا اليوم من عملاء اعدائنا من تسول له نفسه قتل الابطال بالغام الغدر او رصاص الخيانة، او قامت فوق ارضنا حفنة من الناس تحترف المؤامرة وتمتهن الخديعة وتتسلى بأعمال الاجرام في حق المزارع والفلاح والعامل والتلميذ والتاجر والموظف، او برزت في طريقنا فئة تريد ان تبيع الوطن، وتصفي القضية، لتقيم حكومة، وتنسى فلسطين. فاننا نحب ان تكون وقفتنا في وجههم باسلة، لامكان فيها للتردد ولا للتسامح والتسويات .... ومن آمن بهدفنا وعمل على تحقيقه، ومن سار على دربنا ولم يتخلى عن مروءته وشرفه فهو منا ونحن له وننزله بيننا أرفع مكان ومن كفر بشعبنا وتنكر لهدفنا وخان طريقنا فليس له في صفوفنا مكان"[136] وكان واضحاً من تصريحات وتصرفات الجانبين أن الحسم العسكري بات وشيكاً[137]. وتسارعت الأحداث منذ ١٩٧١/٧/٣ عندما قامت القوات المسلحة الأردنية بقصف مواقع الفدائيين في مخيم غزة وجرش وعجلون، ورافق ذلك اعتقالات واسعة في عمان والزرقاء وعدد من المخيمات. واشترك الطيران الاردني بقصف مواقع الفدائيين[138]. وفي ١٩٧١/٧/١٤ صرح الناطق الرسمي الاردني بموقف الحكومة الاردنية ".... ان الفدائيين المتمركزين في منطقة جرش المزدحمة بالسكان دأبوا طيلة الشهر الماضي.... على اطلاق الرصاص على المزارعين والحصادين وعلى القرى في تلك المنطقة كجزء من مخطط لئيم لتدمير الاقتصاد الوطني واضعاف هذه القلعة التي نعتز دوماً بأنها شامخة صامدة أمام اطماع العدو .... ان الحكومة الأردنية

---

١٣٥- الوثائق الاردنية لعام ١٩٧١. وثيقة رقم ٣٨، ص ١٢٨-١٣٤.

١٣٦- الوثائق الأردنية لعام ١٩٧١. وثيقة رقم ٢٤٤، ص ١٥٦-١٥٩.

١٣٧- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧١. ص ١١.

١٣٨- الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧١. وثيقة رقم ٥٣٠، ٥٣٥/٥٣٠، ص ٦٠٤-٦٠٧.

ادراكاً منها لمسؤولياتها تجاه المعركة والمواطن وضرورة توفير الأمن والحماية له لم تستطع ان تقف مكتوفة الايدي حيال منع المزارعين من جني محاصيلهم والاعتداء عليهم في بيوتهم وقصف قراهم بالصواريخ والهاون وزرع الالغام في حقولهم وفي الطرق المؤدية الى قراهم مما ادى الى تدمير ١١ تركتوراً و ٧ آليات فاتصلت وباستمرار من خلال ممثلها في مكتب الارتباط بممثلي المنظمات الفدائية طالبة منهم وضع حد لهذه الأعمال وترك المزارعين وقراهم وحددت لهم مكاناً اخر بعيدة عن اماكن ازدحام السكان بالتنسيق مع مكتب الارتباط، ولكننا فوجئنا هذه المرة وعشية انعقاد المؤتمر الوطني الفلسطيني التاسع بالقاهرة انهم بدل التحرك الى الأماكن المتفق عليها لتجنب الاحتكاك بينهم وبين المزارعين شرعوا في اطلاق النار على القرى والمزارعين ونصب الكمائن لقوافل سيارات الجيش ودورياته. وأثر ذلك وبعد فشل كافة الجهود لاخراجهم من منطقة انطلاق الاعتداءات على السكان قامت الوحدات المجاورة والتهويش والتهريج الذي اصبح السلاح المعتمد لدى الفاشلين من طلاب كراسي السلطة فلا يمكن الا ان تزيد البلبلة وسوء تقدير مما يساعد المتهربين من التزاماتهم القومية على المزيد من الانحراف"[١٣٩]. وامتدت ساحة القتال لتشمل الأغوار يومي ١٥-١٦/٧/١٩٧١ وكان ميزان القوى في صالح القوات المسلحة الأردنية اذ ألقت القبض على المئات من الفدائيين في ١٨/٧/١٩٧١. واستمرت محاصرة الفدائيين ما بين ١٩-٢٢/٧/١٩٧١[١٤٠]. وبذلك خرجت المقاومة الفلسطينية من الأردن الى لبنان"[١٤١].

وعقب ذلك وضح رئيس الوزراء الاردني وصفي التل موقف الاردن من المقاومة وعلاقته معها "... اننا لن نسمح بعد الان لأي شخص لا يؤمن بالتحرير قبل كل شيء بأن يعمل فدائياً في هذا البلد وأما ما يقال بأن نقبل فئات ذات طابع سياسي تقول ان الطريق الى تل أبيب من عمان فهذا شيء لن نسمح به بعد الان أبداً. وفي اعتقادي

---

١٣٩- الوثائق الاردنية لعام ١٩٧١، وثيقة رقم ٥١، ص ١٧٥-١٧٧.

١٤٠- الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧١، وثيقة رقم ٥٣٦/٥٣٧، ص ٦٠٧-٦٠٩.

١٤١- هيثم كيلاني، الشعب الفلسطيني والكفاح المسلح. (مجلة الشؤون العربية، عدد-٤٤، كانون اول، ١٩٨٥) ص ١٨.

أننا في الأردن أفتدينا العالم العربي بأنفسنا في كل مناسبة والثمن الذي دفعناه ثمن في اقتصادنا ومالنا وتدمير مرافقنا ودماء ابنائنا بالاضافة الى التجني الكاذب علينا. وتلك الألسن القذرة التي ما برحت تناوشنا في كل وقت ..... أما الفوضى السابقة والقيادات اللا انضباطية والاعتداء على مواطنينا او جنودنا هذه الأشياء لن نسمح فيها مطلقاً مهما كانت النتائج. وهذا موقفنا باختصار حيث ان أي بلد لا ينعم بالاستقرار والطمأنينة لجنده ومواطنيه يستحيل ان يعمل من اجل التحرير. وهذه هي بالتالي شروط أمنية وعسكرية. وسنتقيد بها الى أقصى الحدود وبدون أي تساهل ولن نكون بعد اليوم مطية لزعامات وقيادات فارغة وأسواق وطنية"[١٤٢].

واما عن التحرك العربي ازاء جولة القتال الأخيرة التي دارت في الاردن، فقد كشفت الاتصالات السياسية العجز العملي للسياسة العربية ازاء ما يحدث لقوات الثورة في الأردن على الرغم من قيام اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية بتسليم مذكرة للدبلوماسيين العرب في عمان حول ما تتعرض له قوات الثورة الفلسطينية في الاردن[١٤٣]. كما اهاب المجلس الوطني الفلسطيني التاسع المنعقد في القاهرة في ٧-١٩٧١/٧/١٢ بالملوك والرؤساء العرب التدخل لانقاذ قوات الثورة الفلسطينية[١٤٤]. ولم يسفر اجتماع ياسر عرفات في ١٩٧١/٧/٨ بسفراء الدول العربية في القاهرة لاطلاعهم على ما يجري في الساحة الأردنية ضد قوات الثورة الفلسطينية عن شيء[١٤٥] وكرر المجلس الوطني الفلسطيني التاسع نداءه الى الملوك والرؤساء العرب، فأرسل برقية الى الملك فيصل، وأخرى الى انور السادات في ١٩٧١/٧/١٣ ناشدهما التدخل في مجريات الأمور في الأردن دون جدوى[١٤٦]. وابرقت اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية برقية في ١٩٧١/٧/١٤ الى حافظ الأسد ناشدته التدخل لايقاف ما يجري في الساحة الأردنية ضد الثورة الفلسطينية[١٤٧].

---

١٤٢- الوثائق الأردنية لعام ١٩٧١. وثيقة رقم م٥٣. ص ١٨٠-١٩١.

١٤٣- اسعد عبدالرحمن: تطورات وتفاعلات قضية فلسطين ١٩٦٧-١٩٧٣. ص ٧٧.

١٤٤- الوثائق العربية لعام ١٩٧١. وثيقة رقم ٣٢٢، ص ٤٨٩.

١٤٥- اسعد عبدالرحمن: تطورات وتفاعلات قضية فلسطين ١٩٦٧-١٩٧٣. ص ٧٧.

١٤٦- الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧١. وثيقة رقم ٥٣١/٥٣٢، ص ٦٠٥-٦٠٦.

١٤٧- الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧١. وثيقة رقم ٥٣٨، ص ٦٠٩.

ويبدو ان هذه الخطوة بالاضافة الى تصاعد حدة القتال العسكري دفعت الدول العربية لتكثيف جهودها من اجل وقف القتال. وتركز الجهد الدبلوماسي العربي في هذا المجال حول التحرك السوري. وفي نطاق التحرك السوري لتهدئة الموقف اتصل العماد مصطفى طلاس رئيس اركان الجيش السوري برئيس اركان الجيش الأردني في ١٩٧١/٧/١٣ لكن محاولته باءت بالفشل وبعد اتصالات اجراها ياسر عرفات مع حافظ الأسد في ١٩٧١/٧/١٥ تم الاتفاق على تشكيل وفد عسكري سوري فلسطيني مشترك لزيارة الأردن بهدف التوصل الى وقف المعارك[١٤٨]. وصل الوفد العسكري السوري الفلسطيني المشترك الى عمان واجتمع مع المسؤولين الاردنيين وممثلي اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية في ١٩٧١/٧/١٧[١٤٩]. في الوقت الذي كانت فيه الوســاطة المصرية الســعودية تحاول ايجاد مخـــرج للأزمة ولكن دونما فائدة[١٥٠].

وعلى الرغم من التحرك العربي تردد بأن الحكومة الأردنية ألغت اتفاقيتي القاهرة وعمان لذا طلبت منظمة التحرير الفلسطينية من الملوك والرؤساء العرب في ١٩٧١/٧/١٩ طرد الأردن من جامعة الدول العربية، واستنكرت كل من الكويت ومصر في ١٩٧١/٧/١٩ الغاء الأردن لاتفاقيتي القاهرة وعمان[١٥١] وقطع العراق علاقتة الدبلوماسية في ١٩٧١/٧/٢٠ مع الأردن[١٥٢]. واستنكرت الحكومة السورية

---

١٤٨- اسعد عبدالرحمن: تطورات وتفاعلات قضية فلسطين ١٩٦٧-١٩٧٣. ص ٧٧.

١٤٩- انظر عن مهمة الوفد السوري الفلسطيني المشترك في الارن:
- الدستور: عدد ١٤٣٠ - ١٩٧١/٧/١٦.
- الدستور: عدد ١٤٣١ - ١٩٧١/٧/١٧.
- الدستور: عدد ١٤٣٢ - ١٩٧١/٧/١٨.
- الدستور: عدد ١٤٣٣ - ١٩٧١/٧/١٩.

١٥٠- اسعد عبدالرحمن: تطورات وتفاعلات قضية فلسطين ١٩٦٧-١٩٧٣. ص ٧٨.

١٥١- اسعد عبدالرحمن: تطورات وتفاعلات قضية فلسطين ١٩٦٧-١٩٧٣. ص ٧٨.

١٥٢- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧١. ص ١٨٣.

الغاء الاردن لاتفاقيتي القاهرة وعمان من جانب واحد[١٥٣]، فقامت بسحب وفدها العسكري من الأردن[١٥٤]. وفي تصريح صحفي لرئيس الوزراء الاردني وصفي التل أكد التزام الاردن باتفاقية القاهرة وعمان. "..... ان هذا موقف أريد ان أوضحه ان اتفاقية القاهرة تنطوي على عنصرين اساسيين الاول سيادة الدولة والثاني حرية العمل الفدائي الحقيقي. هذه هي اتفاقية القاهرة وما تفرع عنها ونحن ملتزمون دائماً بها"[١٥٥].

وبدعوة من معمر القذافي عقد مؤتمر في طرابلس في ١٩٧١/٧/٣٠ لبحث الأزمة بين الأردن والمنظمة حضره أنور السادات، وحافظ الأسد، والقاضي عبد الرحمن الارياني، وياسر عرفات وسالم ربيع علي[١٥٦]. ولم يُدْعَ الأردن الى حضوره[١٥٧]. ومع ذلك وجه الملك حسين رسالة الى المؤتمر في ١٩٧١/٧/٣٠ بيّن فيها موقف الأردن من العمل الفدائي "...... ومنذ التوقيع على تلك الاتفاقية او الاتفاقيات والطرف الاخر يفتعل المشاكل ويثيرها في المدن التي نصت الاتفاقية على اخلائها من السلاح والمسلحين. ومنذ ذلك الحين والطرف الاخر يحشد في المدن الاف الاطنان من الاسلحة الثقيلة.... ومنذ ذلك الحين والطرف الاخر ماض في اعلامه بغوغائية فاجرة جاوزت في افكها وبهتانها كل الحدود. ومنذ ذلك الحين والطرف الاخر يقيم التنظيمات السرية التي تمارس اغتيال المواطنين الابرياء وتقترف جرائم الهدم والتخريب في الاقتصاد الوطني ومرافق الحياة العامة في البلد كله. منذ ذلك الحين وقبل ذلك الحين والطرف الاخر مصر على التواجد في اماكن بجرش وعجلون ما لا علاقة له باسرائيل وتحرير الاراضي المغتصبة.

---

١٥٣- المصدر نفسه، ص ٢٠٧.

١٥٤- James, Lunt: Hussein of Jordan. p. 150

١٥٥- الوثائق الاردنية لعام ١٩٧١. وثيقة رقم ٥٢، ص ١٨٠-١٩١.
وانظر ايضاً:
- الدستور: عدد ١٤٣٤-١٩٧١/٧/٢٠.

١٥٦- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧١. ص ١٥١.

١٥٧- الدستور: عدد ١٤٤٤ - ١٩٧١/٧/٣٠.

ويقينا ان المقاومة لو كانت جادة في التزامها باتفاقية القاهرة وغيرها او جادة في التزامها بهدف التحرير المقدس لكانت لمت صفوفها ووحدت قياداتها وطهرت مسيرتها .... لقد جاءت اتفاقية القاهرة لتعالج موضوع المقاومة وكان من المامول من الطرف الاخر ان يلتزم بها وينتقل بالمقاومة من بعدها الى حالة تصبح معها جزءاً من عمل عربي مشترك ... لكن الطرف الاخر هو الذي تنكر لها. في الوقت الذي سيظل الاردن مؤمنا بالركيزتين الاساسيتين لتلك الاتفاقية وهما حرية العمل الفدائي حيث يجب ان يكون وسيادة الدولة.

ان الأردن مع العمل الفدائي الذي يستهدف التحرير، ولكنه ليس مع العمل الفدائي الذي لا يسعى الا الى الوصول الى الحكم والوثوب اليه. والاردن مع العمل الفدائي الفلسطيني دما وروحاً لكنه ليس مع العمل الفدائي المقنع بالفداء بينما هو في حقيقته عمل تخريبي وعميل. والأردن مع العمل الفدائي الذي يؤمن بوحدة الامة العربية ولكنه ليس مع العمل الفدائي الذي لا يتورع عن شطر الشعب الواحد في البلد الواحد الى شطرين، والأردن مع العمل الفدائي باعلى مستوياته وأرقى صوره وأنبلها ولكنه ليس مع الاعمال الاجرامية التي تحفل بها ملفات المحاكم مما يندي لها جبين الانسان وتخجل به الاخلاق. لقد آمن الأردن وسيظل يؤمن بان هدف التحرير هدف مقدس"[١٥٨]. وفي البيان الختامي الصادر عن المؤتمر في ١٩٧١/٧/٣١ استنكر المؤتمر ممارسات الأردن ضد الثورة الفلسطينية، وأيّد الإجراءات العربية التي اتخذت بحق الأردن لخرقه اتفاقيتي القاهرة وعمان، وأعطى الحرية للدول العربية لتتخذ ما تراه مناسباً ازاء الأردن لرفضه الاتفاقيتين[١٥٩].

وبعد ذلك بدأت الوساطة المصرية السعودية بالعمل على رأب الصدع بين الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية، فوصل إلى عمان في ١٩٧١/٨/١١ عمر السقاف (ممثل الملك فيصل) وحسن الخولي (ممثل أنور السادات) لاستكمال

١٥٨- الدستور: عدد ١٤٤٤ - ١٩٧١/٧/٣٠.

١٥٩- الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧١ وثيقة رقم ٦٠٥، ص ٦٦٥-٦٦٦.

وانظر ايضاً:

- الوثائق العربية لعام ١٩٧١. وثيقة رقم ٣٥٠، ص ٥٤٤.

- الدستور: عدد ١٤٤٦ - ١٩٧١/٨/١.

الجهود المشتركة لحسم الأزمة بين الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية[١٦٠]، وسلما ورقة عمل مصرية سعودية الى كلٍ من الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية تضمنت:-

اعلان الحكومة الأردنية التزامها الكامل باتفاقيتي القاهرة وعمان، وعودة اللجان السياسية والعسكرية العربية للإشراف على تنفيذ هاتين الاتفاقيتين، وتعهد الطرفين بإطلاق سراح المعتقلين على ان تقوم اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية بإلغاء كافة التنظيمات السرية، وأن يتعهد الطرفان بوقف الحملات الإعلامية وإعلان المصالحة الوطنية وعودة العمل الفدائي الى الأردن[١٦١].

ولكن الحكومة الأردنية تقدمت بورقة عمل أكدت فيها احترام سيادة الأردن، وحرية العمل الفدائي، واستئناف المعونات المالية التي قطعتها الكويت وليبيا، ووقف جميع الضغوط السياسية والاقتصادية، والاعتراف بالحكومة الأردنية ممثلة للشعب الفلسطيني أمّا منظمة التحرير الفلسطينية فينبغي ان يكون دورها داخل الارض المحتلة[١٦٢].

كما تقدمت منظمة التحرير الفلسطينية بورقة عمل فلسطينية أكدت فيها القبول المبدئي بورقة العمل المصرية السعودية باعتبارها تطالب بالتنفيذ الكامل لاتفاقيتي القاهرة وعمان، وتؤكد أن منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد في تقرير مصير الشعب الفلسطيني؛ وطالبت بحرية العمل الفدائي وبضمانات عربية من اجل حماية الثورة الفلسطينية والافراج عن كافة المعتقلين من رجال المقاومة والغاء الاحكام التي صدرت بحقهم[١٦٣].

وكان الخلاف في الأساس على من يمثل الشعب الفلسطيني الأردن ام المنظمة ولذلك كان من الصعوبة التوصل الى اتفاق اردني فلسطيني إلا اذا سلمت الحكومة

١٦٠- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧١، ص ١٧٨.

١٦١- الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧١. وثيقة رقم ٦٢٥، ص ٦٨٥.

١٦٢- الوثائق الاردنية لعام ١٩٧١. وثيقة رقم ٦٠، ص ٢١١-٢١٢.

١٦٣- الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧١. وثيقة رقم ٦٣٢، ص ٦٩١.

الأردنية بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

وكل ما استطاعت الوساطة المصرية السعودية أن تحققه انحصر في الإعداد لجولة جديدة من المفاوضات بين الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية في جدة[١٦٤]. والتقى الوفدان الاردني والفلسطيني في جدة برعاية مصر والسعودية في ١٩٧١/٩/١٥. وفي بداية المحادثات قدم الوفد الأردني مذكرة تحدد موقفه في المحادثات وفق الأسس التالية:-

١- ان الأردن يعلن التزامه باتفاقيتي القاهرة وعمان وقبوله بورقة العمل المصرية السعودية.

٢- ان اتفاقية عمان هي من جملة الاتفاقيات التي كان هدفها إيقاف القتال بين الثورة الفلسطينية والأردن، وقد استنفذت أغراضها وبالتالي كانت العودة الى اتفاقية عمان مستحيلة عملياً.

٣- اذا كان الهدف صيانة المقاومة فلابد ان تكون اردنية المنشأ والهدف.

٤- ان هدف الأردن المحافظة على العمل الفدائي الصحيح ضمن سيادة الدولة من خلال اتفاقية جديدة[١٦٥].

وقد رفض وفد منظمة التحرير الفلسطينية المذكرة الأردنية رفضاً تاماً واعتبرها خروجاً على اتفاقيتي القاهرة وعمان اللتين تنصان على حق منظمة التحرير الفلسطينية في تمثيل الشعب الفلسطيني، وعلى حرية العمل الفدائي وحرية الثورة في العمل السياسي بين جماهيرها[١٦٦].

وهكذا فشلت الجولة الأولى من المفاوضات الأردنية الفلسطينية في جدة لتبدأ جولة اخرى في جدة في ١٩٧١/١١/٨[١٦٧]. وفي هذه الجولة قدمت ورقة عمل مصرية

---

١٦٤- الدستور: عدد ١٤٨٥-١٤٩٢ / ٩-١٩٧١/٩/١٦.

١٦٥- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧١. ص ١٦٩.

١٦٦- الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧١. وثيقة رقم ٧٢٤، ص ٨١.

١٦٧- الدستور: عدد ١٥٤٦ - ١٩٧١/١١/٩.

أردنية لتكون أساساً للمفاوضات بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، وتضمنت ما يلي:-

١- منظمة التحرير الفلسطينية تمثل فقط فصائل حركة المقاومة.

٢- الغاء جميع البنود السياسية والتنظيمية التي تتناول علاقة الثورة بالجماهير في الساحة الفلسطينة-الأردنية والمنصوص عليها باتفاقيتي القاهرة وعمان.

٣- حصر مهمات العمل الفدائي «بالعمل العسكري التقليدي»، وحصر الفدائيين في معسكرات محددة خاضعة لرقابة الجيش الأردني.

٤- التنسيق مع الأركان الأردنية في جميع العمليات العسكرية.

٥- توقيع اتفاق جديد محل اتفاقية عمان.

٦- يسري الاتفاق الجديد على المنظمات التي شاركت في أعمال (مؤتمر جدة) فقط[١٦٨].

ويبدو أن الحكومة الأردنية هدفت من خلال ورقة العمل هذه الى:-

١- تمثيل الحكومة الأردنية للشعب الفلسطيني.

٢- تقييد حرية العمل الفدائي.

٣- تمزيق وحدة فصائل المقاومة.

٤- التخلص من اتفاقيتي القاهرة وعمان.

ولكن وفد منظمة التحرير الفلسطينية اصر على نقطتين اساسيتين لا تنازل فيهما وهما:

١- منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

٢- حرية العمل الفدائي[١٦٩].

---

١٦٨- الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧١. وثيقة رقم ٧٥٣، ص ٨٣٥-٨٣٦.

وانظر ايضاً:

- وصفي التل: كتابات في القضايا العربية. ص ٨٤.

١٦٩- الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧١. وثيقة رقم ٧٥٠، ص ٨٣٠.

وقد بينت الحكومة الاردنية وجهة نظرها من مطالب منظمة التحرير الفلسطينية في مباحثات جده "..... ان المنظمات كانت تريد وجود سياسي لها في الاردن، اي ان يكون لها سيطرة سياسية على الفلسطينيين في الأردن. ولكن الحكومة الاردنية كانت قد توصلت من خلال التجارب المريرة التي مرت بالبلاد طوال سنوات ١٩٦٧-١٩٧٠، الى الاقتناع بان سيادة الدولة لا يمكن تجزئتها، وان الفلسطينيين في الاردن-بصفتهم مواطنين اردنيين يحملون جوازات سفر اردنية ويتمتعون بجميع الحقوق التي تمنحها الدولة الاردنية لمواطنيها-لا يمكن تعريضهم مرة اخرى للتجربة التي برهنت عن اخفاقها وفشلها والتي ظهر ضررها واضحاً، الا وهي تجربة ازدواجية الولاء، من هنا اصرار الحكومة الاردنية على وحدة الشعب وان لا تكون هناك سيادة الا للدولة الاردنية على مواطني البلاد، وان لا يكون هناك شعبان على ارض واحدة، ومن هنا كانت موافقة الاردن على ان يكون هناك وجود عسكري للفدائيين فقط بالتنسيق مع القوات المسلحة الاردنية، مثلما كان الامر تماماً بالنسبة للدول الاخرى التي تعمل فيها المنظمات"[١٧٠].

وهكذا فشلت جولة المحادثات الثانية وران الجمود على العلاقات الأردنية الفلسطينية لبعض الوقت.

وهكذا استطاعت الحكومة الاردنية ان تنهي الصراع لصالحها باخراج المنظمات الفدائية من الاردن وانهاء حالة الازدواجية القائمة على الساحة الاردنية وفرض سيادة الدولة وقوانينها وانظمتها. وارجاع الامن والاستقرار الى مواطنها. لتبدأ مرحلة جديدة في العلاقات الاردنية الفلسطينية ذات صبغة سياسية بعد ان طغت على المرحلة السابقة الصبغة العسكرية.

---

١٧٠- وصفي التل: كتابات في القضايا العربية. ص ٨٤.

# الفصل السادس

## من يمثل فلسطين (١٩٧٢-١٩٧٤)؟

بدأ الخلاف على مسالة التمثيل السياسي للشعب الفلسطيني بين الأردن والمنظمة بعد خروجها من الأردن في عام ١٩٧١. نتيجة الحسم العسكري الذي حققه الأردن على المنظمة؛ لذا طرح الملك حسين في ٩٧٢/٣/١٥ «مشروع المملكة العربية المتحدة» وفق الأسس التالية:

١ - تصبح المملكة الأردنية الهاشمية «مملكة عربية متحدة» وتسمى بهذا الاسم.

٢ - تتكون المملكة العربية المتحدة من قطرين:

أ - قطر فلسطين: ويتكون من الضفة الغربية وأية اراض فلسطينية يتم تحريرها ويرغب أهلها في الانضمام اليها.

ب - قطر الأردن: ويتكون من الضفة الشرقية.

٣- تكون عمان العاصمة المركزية للمملكة، وفي الوقت نفسه تكون عاصمة لقطر الأردن.

٤- تكون القدس عاصمة لقطر فلسطين.

٥- رئيس الدولة هو الملك. ويتولى السلطة التنفيذية المركزية، ومعه مجلس وزراء مركزي، أما السلطة التشريعية المركزية فتناط بالملك، وبمجلس يعرف باسم "مجلس الأمة" ويجري انتخاب أعضاء هذا المجلس بطريق الاقتراع السري المباشر، وبعدد متساو من الأعضاء لكل من القطرين.

٦- تكون السلطة القضائية المركزية منوطة "بمحكمة عليا مركزية".

٧- للمملكة قوات مسلحة واحدة، قائدها الأعلى الملك.

٨- تنحصر مسؤوليات السلطة التنفيذية المركزية في الشؤون ذات العلاقة بالمملكة كشخصية دولية واحدة وبما يكفل سلامة المملكة، واستقرارها وازدهارها.

٩- يتولى السلطة التنفيذية، في كل قطر، حاكم عام من أبنائه، ومجلس وزراء قطري من أبنائه أيضاً.

١٠- يتولى السلطة التشريعية، في كل قطر مجلس يعرف باسم "مجلس الشعب" يتم انتخابه بطريق الاقتراع السري المباشر. وهذا المجلس هو الذي ينتخب الحاكم العام للقطر.

١١- السلطة القضائية في القطر لمحاكم القطر، ولا سلطان لأحد عليها.

١٢- تتولى السلطة التنفيذية، في كل قطر، جميع شؤون القطر، باستثناء ما يحدده الدستور للسلطة التنفيذية المركزية.

والهدف من وراء طرح هذا المشروع كما أوضحه الملك حسين «....ومن الطبيعي أن يصار الى تنفيذ هذه الصيغة ومرتكزاتها الى الأصول الدستورية المتبعة. حيث تحال الى مجلس الأمة، ليتولى اتخاذ الاجراءات لوضع الدستور الجديد للبلاد.

أن المرحلة الجديدة التي نتطلع اليها ستكفل اعادة تنظيم البيت الأردني الفلسطيني على الصورة التي تحقق له المزيد من القوة الذاتية، والقدرة على العمل لبلوغ طموحاته وأمانيه، وانطلاقاً من هذه الحقيقة، فان هذه الصيغة تبني لحمة الضفتين بنسيج أقوى وأواصر أمتن، وتشيد اخوتهما، من خلال ما تفضي اليه من تعميق مسؤولية الإنسان في كل منهما، على أسس أكثر ملاءمة لخدمة أمانيه الوطنية والقومية، مع عدم المساس بشيء من الحقوق المكتسبة لأي مواطن من أصل فلسطيني في القطر الأردني، أو من أصل أردني في القطر الفلسطيني. فهذه الصيغة تجمع ولا تفرق، وتقوي ولا تضعف وتوحد ولا تفكك، ولا مجال فيها لتغيير مما أكسبته وحدة عشرين عاماً لأي انسان. وكل محاولة لتشكيك في شيء من ذلك كله، أو الطعن فيه، هي خيانة لوحدة المملكة وللقضية وللشعب والوطن».[1]

---

١- مجموعة خطب جلالة الملك حسين المعظم ١٩٥٢-١٩٧٢. ج/٢، ص٣٥٧-٣٦٥.
وأنظر أيضاً:
- الوثائق الأردنية لعام ١٩٧٢. وزارة الاعلام، عمان، ١٩٨٤. وثيقة رقم ٢، ص٩-١٨.
- الدستور: عدد ١٦٦٧- ١٩٧٢/٣/١٦.
- الـــرأي: عدد ٢٤٤- ١٩٧٢/٣/١٦.

وقد قوبل مشروع المملكة العربية المتحدة بتأييد رسمي وشعبي شامل وارتياح عميق، عبرت عنه اللجنة التنفيذية العليا المؤقتة للاتحاد الوطني الأردني في برقية رفعتها الى الملك حسين «....نرى في البيان التاريخي الذي لقيتموه جلالتكم تأييداً لوحدة الشعب وتأمين مصالحه من خلال نظام اللامركزية في الحكم واعطاء الشخصية الفلسطينية بعدها الطبيعي مع الحفاظ على الوحدة المقدسة».[٢]

وأكد الملك حسين في رده على برقية الاتحاد الوطني العربي على الحقائق التالية «.....ونود أن ننتهز هذه المناسبة لنؤكد ما يلي:

١- اعتزازنا العميق بصمود أهلنا واخواننا في الضفة الغربية وايمانه بأن خطواتنا ستقوي من صمودهم وتعمق من تمسكهم بوحدة شعبهم ووطنهم ونحن معهم وإلى جانبهم ومنهم وإليهم.

٢- إن خطواتنا هذه هي قوة جديدة توضع في يدنا وفي اليد العربية للعمل على تحقيق هدف التحرير.

٣- وهي كذلك تساعد على مواجهة الخططات الاسرائيلية التي تتحرك في الأرض العربية المحتلة والتي تستهدف اقامة دولة فلسطينية هزيلة.

٤- إن الاتحاد يقوم على أساس الوحدة الراسخة للشعب في الضفتين ولا مكان فيه لنغمة اقليمية أو عصبية ذميمة....فالجميع متساوون في الحقوق والواجبات ....والجميع شرقي النهر وغربيه موضع اعتزازنا وثقتنا ومحبتنا».[٣]

كما صدرت الارادة الملكية في ١٩٧٢/٣/١٦ بالموافقة على قرار اللجنة التنفيذية للاتحاد الوطني الأردني المتضمن تعديل اسم الاتحاد الوطني الأردني بحيث يصبح الاتحاد الوطني العربي.[٤]

وعلى المستوى الرسمي أيضاً رفع مجلس الأعيان في ١٩٧٢/٣/٢٥ برقية أعرب

---

٢- الرأي: عدد ٢٤٤- ١٩٧٢/٣/١٦.

٣- الوثائق الأردنية لعام ١٩٧٢. وثيقة رقم ٤، ص١٩-٢٠.
وأنظر ايضاً:
- الرأي: عدد ٢٤٥- ١٩٧٢/٣/١٧.

٤- الوثائق الأردنية لعام ١٩٧٢. وثيقة رقم ٤، ص١٩-٢٠.

فيها عن تأييده المطلق لمشروع المملكة العربية المتحدة «....أن المجلس اذ يعرب عن تأييده المطلق لهذه الصيغة الدستورية المرنة ليدعو الأشقاء العرب لدراسته دراسة موضوعية والإلتقاء مع الأردن على إنجاح المشروع ووقف الحملات الظالمة ضد هذا البلد».[5]

وفي اليوم نفسه رفع مجلس النواب برقية الى الملك حسين أيد فيها مشروع المملكة العربية المتحدة «...أن مجلس النواب الأردني الممثل الشرعي للشعب في ضفتي المملكة الأردنية الهاشمية قرر بالإجماع في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٢/٣/٢٥ مباركة الخطوة الجريئة التي خطاها جلالة الملك حسين المعظم بإعلان صيغة المملكة العربية المتحدة وتأييدها.

وان هذه الصيغة تبرز الشخصية الفلسطينية وقطر فلسطين وتحقيق رغبات وآمال الفلسطينيين.... كما تتمادى بعض الجهات العربية في استغلال هذه القضية بتسخير بعض أبناء الشعب الفلسطيني لأمور لا تمت بصلة للقضية الفلسطينية .

وان مجلس النواب يعتبر هذه الصيغة من شؤون الأردن الداخلية يعود حق الفصل فيها لاؤلئك الذين عاشوا وما زالوا يعيشون فلسطين وطناً وقضية ومعركة. ويؤكد المجلس ان الجهة التي لها الحق الشرعي في تمثيل شعب المملكة بضفتيها هي الدولة الأردنية ممثلة بجلالة الملك الحسين المعظم. هذه المملكة التي يشكل مواطنوها الفلسطينيون الغالبية العظمى من أبناء الشعب الفلسطيني ويتمثلون في أجهزة الدولة المختلفة....ويسهمون في بناء كيان هذه المملكة في كافة مجالات الحياة ومرافقها. والمجلس يبدي أسفه الشديد لموقف بعض الأشقاء العرب الظالمة من هذه الصيغة....ويستنكر حملات التضليل التي تقوم بها بعض أجهزة الاعلام العربية ضد هذا البلد».[6]

---

٥- الرأي: عدد ٢٥٤- ١٩٧٢/٣/٢٦.

٦- الرأي: عدد ٢٥٤- ١٩٧٢/٣/٢٦.

وعلى المستوى الشعبي أمت وفود العشائر الأردنية الديوان الملكي معلنة تأييدها المطلق لمشروع المملكة العربية المتحدة.[7]

وفي البرقية التي بعث بها نائب الملك الأمير حسن في ١٩٧٢/٣/٢٨ الى مجلس الأعيان والنواب أعرب فيها عن شكره واعتزازه لتأييدهم المطلق لمشروع المملكة العربية المتحدة.[8]

وأما التحرك الأردني على الساحة العربية لشرح مشروع المملكة العربية المتحدة، فتوجه أربع من رؤساء الوزارات السابقين* الى الدول العربية التي استقبلت المشروع بسلبية في معظمها.[9] كما بعث مجلس الأعيان والنواب الأردني في ١٩٧٢/٣/٢٥ البرقيات الى الملوك والرؤساء العرب والى الأمين العام لجامعة الدول العربية ومجالس الشعب العربية وسكرتير الأمم المتحدة شرحت فيها موقف الحكومة الأردنية من طرح مشروع المملكة العربية المتحدة.[10]

وعلى أثر اعلان الأردن مشروع المملكة العربية المتحدة عقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية اجتماعاً في ١٩٧٢/٣/١٦ رفضت فيه مشروع المملكة العربية المتحدة «.....فان رفض اللجنة التنفيذية الحاسم والنهائي لمشروع الملك حسين، ليس قراراً منفعلاً، بل هو قرار مبني على الدراسة الشاملة والعميقة، ومستوحى من صميم مصلحة الدولة الفلسطينية التي هي بالضرورة مصلحة شعب

---

٧- أنظر عن التأييد الشعبي لمشروع المملكة العربية المتحدة:
- الرأي: عدد ٢٤٥ – ١٩٧٢/٣/١٧.
- الرأي: عدد ٢٤٦ – ١٩٧٢/٣/١٩.
- الرأي: عدد ٢٤٧ – ١٩٧٢/٣/٢٠.
- الرأي: عدد ٢٥١ – ١٩٧٢/٣/٢٤.

٨- الرأي: عدد ٢٥٥ – ١٩٧٢/٣/٢٩.

* هم سعد جمعة، وحسين بن ناصر، وبهجت التلهوني، وعبد المنعم الرفاعي.

٩- الرأي: عدد ٢٤٥ – ١٩٧٢/٣/١٧.

١٠- الرأي: عدد ٢٥٤ – ١٩٧٢/٣/٢٦.

فلسطين في أي مكان تواجد. ان شعب فلسطين وحده، وفي أجواء الحريّة المطلوبة هو الذي يقرر مصيره ومصير قضيته وفي غياب هذه الأجواء....لا يكون هناك من رأي في تقرير المصير الا رأي حركة المقاومة، بحكم قدرتها على التعبير الحر عما يجول في خواطر شعبنا دون أي اكتراث أو خوف من تحمل مسؤوليات الادلاء بالرأي الحر الصحيح. لذلك نتوجه، بكل جدية وأمانة، الى جماهير أمتنا العربية...وتدعوها الى التحرك الفوري الى افشال المشروع التصفوي....»[11] كما عقدت اللجنة المركزية لحركة فتح اجتماعاً في ١٩٧٢/٣/١٧ تمخض عنه بيان رفض فيه مشروع المملكة العربية المتحدة «...كما قرر المجلس ما يأتي:

١- تأكيد الرفض القاطع والحاسم لخطة الملك، وادانة أي شخص أو طرف فلسطيني يحاول المشاركة فيها من قريب أو بعيد، واعتباره خارجاً عن ارادة الشعب الفلسطيني وخائناً لطموحه القومي، وسيعامله شعبنا معاملة الخونة.

٢- أن منظمة التحرير الفلسطينية، العضو في جامعة الدول العربية والمعترف بها من دول العالم، هي وحدها الممثلة الشرعية للشعب الفلسطيني، ولا يحق للملك أو أي طرف آخر أن ينطق باسم هذا الشعب أو يتلاعب بمصيره أو يقرر نيابة عنه.

٣- أن المملكة العربية المتحدة، التي تضمنها مشروع الملك، وان بدأت للوهلة الأولى انها معنية بالشعب الفلسطيني، فهي في حقيقتها بداية حلقة تآمرية واسعة.....

٤- أن حركة فتح تثق بأن جماهيرنا العربية لن تسكت عن أى حكومة عربية تتواطأ.....أن أي طرف عربي أو دولي يؤيد خطة الملك يضع نفسه في خط معاد لطموحات وآمال شعبنا الفلسطيني.

---

١١- الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٢. ط/١ مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٥. وثيقة رقم ١٢١، ص ١٣٣-١٣٥.

وانظر ايضاً:

- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٢.ط/١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ، ١٩٧٦، ص ٨.

٥- أن الحركة تؤكد مجدداً حرصها على استمرار علاقات الأخوة والمصير المشترك مع الشعب الأردني».[12]

وكما دعت اللجنة التنفيذية المجلس الوطني الفلسطيني * الى عقد دورة استثنائية في القاهرة على أن يعقد في الوقت نفسه مؤتمر شعبي فلسطيني[13]* في ١٩٧٢/٤/٦ لبحث «مشروع المملكة العربية المتحدة»[14].

وتضمن البيان الصادر عن المؤتمر الشعبي أسباب رفض «مشروع المملكة العربية المتحدة» من جانب الشعب الفلسطيني، ويمكن إجمالها فيما يلي:

١ - أن الأردن ينصب نفسه وصياً على الشعب الفلسطيني.

٢ - ان المشروع يحصر قضية الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية للاردن ويبني عليها مستقبل الوجود الوطني للشعب الفلسطيني.

٣ - إن الأردن بطرحه «مشروع المملكة العربية المتحدة» خرج على جامعة الدول العربية التي تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً للشعب الفلسطيني، وعلى مقررات الخرطوم ١٩٦٧ التي نصت صراحة على عدم التصرف، بالقضية الفلسطينية إلا بموافقة الشعب الفلسطيني.

وفي نهاية البيان أوصى المؤتمر الشعبي بما يلي:

١ - الرفض الكامل «لمشروع المملكة لعربية المتحدة».

٢ - التأكيد على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

---

١٢- الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٢. وثيقة رقم ١٢٤، ص١٣٦-١٣٧.

* كان من المقرر عقد المجلس الوطني الفلسطيني والمؤتمر الشعبي في ١٩٧٢/٣/٢٥ ولكن أرجىء الى ١٩٧٢/٤/٦ بسبب الاعتداء الاسرائيلي على جنوبي لبنان.

١٣- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٢. ص ٢٠.

* وشكلت اللجنة التحضيرية للمؤتمر الشعبي برئاسة ياسر عرفات وعضوية خالد الفاهوم، وسامي عطاوي، وكمال عدوان، ونمر المصري، وحامد ابو سته، وسعد الدين الغندور، ومحمود الخالدي.

١٤- المصدر نفسه، ص ٢٣١.

٣ – دعوة مجلس جامعة الدول العربية الى الانعقاد في جلسة طارئة لمناقشة «مشروع المملكة العربية المتحدة».

٤ – مطالبة مجلس جامعة الدول العربية بفصل الأردن من عضوية الجامعة العربية.

٥ – الغاء المساعدات المالية للأردن التي نصت عليها قمة الخرطوم[١٥].

وتحولت هذه التوصيات الى قرارات بعد أن صادق عليها المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الاستثنائية آنفة الذكر[١٦].

أما رد الفعل الفلسطيني داخل الأرض المحتلة على «مشروع المملكة العربية المتحدة» فقد تمثلت في اتجاهين:

الأول، يمثله الزعماء المرتبطون بعمان، مثل أنور نسيبة الذي اعتبر المشروع بأنه استمرار لسياسة الأردن لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ ومنح السكان حق تقرير مستقبلهم السياسي. اما محمد علي الجعبري فقد دعا الى دراسة المشروع بشكل واف من أهالي الضفة الغربية قبل قبوله أو تعديله. وعلق حمدي كنعان على المشروع قائلاً: « .... انني راضٍ عن خطاب الملك حسين، لأنه منح سكان الضفة الغربية الحق في أن يحكموا أنفسهم في نطاق دولة فيدرالية»[١٧].

والآخر، رفض «مشروع المملكة العربية المتحدة». ويبدو أن ما حدث للمقاومة الفلسطينية في الأردن في ١٩٧٠-١٩٧١ أحدث جفوة في العلاقات الأردنية الفلسطينية. وقد علّق الصحافي محمد ابو شلبايه على المشروع بقوله: « .... ان

---

١٥- الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٢. وثيقة رقم ١٨٣، ص ٢٢٢-٢٢٥.
وانظر ايضاً:
- الوثائق العربية لعام ١٩٧٢. الجامعة الأمريكية، بيروت، (د.ت). وثيقة رقم ١٣٤، ص٢٢٠-٢٢٢.

١٦- الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٢. وثيقة رقم ١٨٦، ص ٢٣١.
وانظر ايضاً:
- فيصل حوراني: الفكر السياسي الفلسطيني. ص ١٨٠.

١٧- نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية: ملحق العدد٦، اذار، بيروت، ١٩٧٢. ص ١٦٤.

مقترحات الملك حسين جاءت متأخرة، فالتسوية التي يقترحها كان يجب أن تتم سنة ١٩٤٨ .... وهدفه الأساسي هو الظهور على أنه ممثل الفلسطينيين»[١٨].

وأمّا ردود الفعل العربية على مشروع المملكة العربية المتحدة ففي ١٩٧٢/٣/١٨ رفضت سوريا المشروع على الرغم من زيارة عبد المنعم الرفاعي الى دمشق. كما رفضت ليبيا استقبال بهجت التلهوني.[١٩] كما أعلنت الكويت في ١٩٧٢/٣/٢٢ رفضها لمشروع المملكة العربية المتحدة.[٢٠] في حين أيدت السودان مشروع المملكة العربية المتحدة.[٢١] ورفضت المشروع كلاً من الجزائر، واليمن الجنوبي.[٢٢] أما مصر فكانت أكثر الدول العربية تشدداً في رفضها لمشروع المملكةالعربية المتحدة فقطعت علاقاتها الدبلوماسية مع الأردن في ١٩٧٢/٤/٦.[٢٣]

أمّا موقف اسرائيل من «مشروع المملكة العربية المتحدة، فتمثل في البيان الصادر عن مكتب رئيسة الحكومة الاسرائيلية جولدا مائير الذي اعلنت فيه رفضها للمشروع، ونفت أن يكون هناك تفاهم مسبق بين الأردن واسرائيل، وأعلنت « .... استعداد اسرائيل للتفاوض مع الأردن حول اتفاقية سلام دون شروط مسبقة». كما أعلن رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست في ١٩٧٢/٣/١٥ رفضة للمشروع بسبب ما ورد في هذا المشروع من أن القدس هي عاصمة الجزء الفلسطيني « .... لأن القدس في نظرنا هي عاصمة اسرائيل الى الأبد، وستبقى مدينة موحدة». اما عن انسحاب اسرائيل من جميع المناطق التي استولت عليها في حرب ١٩٦٧/٦/٥ « ....

---

١٨- المصدر نفسه، ص ١٦٤.

١٩- الرأي: عدد ٢٤٦ - ١٩٧٢/٣/١٩.

٢٠- الرأي: عدد ٢٥٠ - ١٩٧٢/٣/٢٣.

٢١- الرأي: عدد ٢٦١ - ١٩٧٢/٤/٥.

٢٢- أسعد عبد الرحمن: تطورات وتفاعلات قضية فلسطين ١٩٦٧- ١٩٧٣. ص٨٦.

٢٣- الوثائق الأردنية لعام ١٩٧٢. وثيقة رقم ٦، ص٣٩.
وانظر ايضاً:
- الرأي: عدد ٢٦٣ - ١٩٧٢/٤/٧.

فهذا كما هو معروف أمر لا نقبل به ونحن نصر على حدود تضمن لنا الأمن»[٢٤]. ومن الطبيعي أن ترفض اسرائيل «مشروع المملكة العربية المتحدة» لأنه يتعارض مع النهج التوسعي بدعوى الحدود الآمنة لدولة اسرائيل.

وفي مطلع عام ١٩٧٣ بذلت محاولات لتقريب وجهات النظر بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن من خلال العمل على احياء الجبهة الشرقية ومساهمة الأردن في المجهود الحربي[٢٥]. ولكن ممثل منظمة التحرير الفلسطينية* في مؤتمر وزراء الدفاع والخارجية العرب الذي عقد في القاهرة في ١٩٧٣/١/٢٧ رفض أي خطة عربية عسكرية ما لم يوافق الأردن على عودة المقاومة الى الأردن وفق اتفاقيتي القاهرة في ١٩٧٠/٩/٢٧ وعمان في ١٩٧٠/١٠/١٣[٢٦].

ومن أجل تقريب وجهات النظر الأردنية الفلسطينية انبثق عن مؤتمر وزراء الدفاع والخارجية العرب لجنة خماسية مؤلفة من مصر والسعودية وسوريا والكويت والجزائر والمغرب بالإضافة الى الأمين العام لجامعة الدول العربية لمعالجة الأزمة

---

٢٤- نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية. ملحق العدد-٦، اذار، بيروت، ١٩٧٢. ص ١٦١-١٦٣.
وانظر أيضاً:
- الهور والموسى: مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية. ص ٣٣٨.
- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٢. ص ١١١ و١٣٩.
- الدستور: عدد ١٦٦٨-١٧/٣/١٩٧٢.
- الدستور: عدد ١٦٧٢-٢٢/٣/١٩٧٢.
- الرأي: عدد ٢٤٥-١٧/٣/١٩٧٢.
- الرأي: عدد ٢٤٩-٢٢/٣/١٩٧٢.

* أما مناحيم بيغن زعيم كتلة غاحل، فعلق على المشروع بقوله: « .... يقيم حسين اتحاداً مع مناطق ليست له، ولم تكن له، ولن تكون له ».

٢٥- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣. ط/١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٦. ص ٢١.

* كمال ناصر.

٢٦- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٣. ط/١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٦. وثيقة رقم ٢٨، ص ٤١-٤٢.

الأردنية الفلسطينية، كلفت بالسفر الى عمان لعرض شروط المنظمة للتنسيق مع الأردن، وتتمثل فيما يلي:

١ - سحب مشروع المملكة العربية المتحدة.

٢ - الالتزام باتفاقيتي القاهرة ١٩٧٠/٩/٢٧ وعمان ١٩٧٠/١٠/١٣.

٣ - عودة المقاومة الفلسطينية الى العمل في الأردن بشكل حر ومستقل على أساس اتفاقيتي القاهرة وعمان.

٤ - الإفراج عن أفراد المقاومة المعتقلين في الأردن.

٥ - إقامة الجبهة الشرقية المقاتلة وادخال قوات عربية اليها"[٢٧].

وأوضح المتحدث الرسمي باسم منظمة التحرير الفلسطينية في ١٩٧٣/١/٣١ موقف المنظمة من اللجنة الخماسية «....ان موقف الثورة من اللجنة الخماسية يقرره مدى ما تستطيع هذه اللجنة من اجتراحه وتحقيقه ومدى جدية الدول العربية وقدرتها على الإسهام في انتزاع حقوق المقاومة في الأردن».[٢٨]"، وردت الحكومة الأردنية على شروط المنظمة بالتأكيد على تقيد المقاومة بالخطط العسكرية التي يضعها الجيش الأردني ضمن استراتيجية عربية شاملة، وعبّر عن ذلك صلاح أبو زيد وزير خارجية الأردن في مؤتمره الصحفي في ١٩٧٣/١/٣١: «....هناك خطأ أساسي وخطير يقع فيه الكثيرين من أبناء الأمة العربية عندما يرون ما وقع في الأردن عام ١٩٧٠، وكأنه وقع بين المقاومة كظاهرة أو مؤسسة وبين الأردن كدولة.

فإلى جانب ما ينطوي عليه مثل هذا الرأي من خطأ فهو أيضاً ينطوي على تجن سافر على الحقيقة وتجاهل لها. لأن الذي وقع في الأردن هو في حقيقته تصحيحاً لأوضاع شاذة سادت فيها الفوضى وغاب النظام والقانون وامتهنت سيادة الدولة وفقد الأمل والاستقرار أقول هذا لأعيد توكيد ايمان بلدي...بحق الانسان والانسان الفلسطيني بالذات في مقاومة الاحتلال.

وامتداداً لهذه القناعة التي يؤمن بها الأردن أعمق الإيمان فهو أيضاً يؤمن بأن من حق الانسان الفلسطيني أن يؤدي دوره كاملاً في أي عمل عسكري عربي ضمن

---

٢٧- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣. ص ٢٣ و ١٤٠.

٢٨- الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٣. وثيقة رقم ٣٠. ص ٤٤.

استراتيجية عربية تقرها القيادات السياسية المسؤولة عن المصائر لدول المواجهة. وحذار أن يفهم أحد من جماع ما قلت أن الأردن يقبل بعودة عقارب الساعة الى الوراء أو الى الوضع الذي انقضى والذي لا يمكن أن يعود».[29]

وفي خطاب للملك حسين في ١٩٧٢/٢/٣ حدد فيه موقف الحكومة الأردنية من مطالب منظمة التحرير الفلسطينية بالنسبة للجبهة الشرقية وادخال قوات عربية قال: «...وافقنا منذ زمن بعيد على انشاء قيادة عسكرية واحدة تمارس قيادة القوات المسلحة لدول المواجهة من خلال القيادات العسكرية العليا المحلية الثلاث لتلك الدول والتي تشكل الجبهات الثلاث. كما وافقنا على أن تتمتع تلك القيادة بالصلاحيات والسلطات الكاملة لممارسة تلك القيادة. وسوف نضع قواتنا بأمرتها عندما يتم اتصال ولقاء القيادات السياسية العليا المسؤولة لدول المواجهة لغرض التفاهم والتنسيق الكامل الشامل بينها....ونحن نتمسك بالقرارات العربية السابقة بوضع جميع القوات العربية....... بالأمر المباشر للقيادة العسكرية العليا».

وبالنسبة لموقف الأردن من رجوع المقاومة الفلسطينية الى الأردن قال: «...نحن نؤمن ايماناً مطلقاً على أن حق الفلسطيني أن يؤدي دوره كاملاً في أي عمل عسكري ضمن استراتيجية عربية تقرها القيادات السياسية المسؤولة عن المصائر لدول المواجهة وضمن الخطة التي يضعها القائد العام للقوات المسلحة لتلك الدول.

....أن وضعنا في الأردن بلد الفلسطينيين والأردنيين يختلف اختلافاً جذرياً عن وضع أي بلد عربي أخر شقيق. فالفلسطينيون هنا يشكلون ما لا يقل عن نصف منتسبي القوات المسلحة... ولهذا كنا نعارض في كل المراحل السابقة، وحتى الرابع من حزيران ١٩٦٧ تواجد أي تشكيلات ووحدات فلسطينية الوصف تفد الينا من الخارج ولا تنتمي الى تشكيلاتنا وتنظيماتنا ووحداتنا، لما كنا نتحسب من وقوعه من خلق الحساسيات وتعدد الولاءات وتعريض الوحدة الوطنية للتفكك والإنقسام والضياع....... وقد تصورناها مقاومة فلسطينية تجمع من حولها العرب ولا تفرقهم، وتعمل باخلاقية وانضباطية، وترفض أن تنطوي على كل تناقضات العرب القائمة وتلك الموجودة في الدنيا بأسرها. ولكننا اكتشفنا مع الأسف خطأنا عندما عاشت

٢٩- الدستور: عدد ١٩٨١ - ١٩٧٣/٢/١.

قواتنا المسلحة وشعبنا الواحد جحيم الفرقة والنزاع والتصدع والضياع والخراب والدمار، وعندما امتهنت الكرامات ودب اليأس وكاد كل شيء أن يضيع ووقف الجميع على حفة الهاوية.

.........ومن هنا فليس بوسعنا ولا بوسع أي انسان من أعضاء اسرتنا الواحدة الفلسطينية الأردنية داخل صفوف القوات المسلحة وخارجها أن يسمح بعودة عقارب الساعة الى الوراء الى الجحيم الذي انقضى والذي لا يمكن أن يعود.

أما نحن وفي ساحتنا هذه وهي تشمل الأرض المحتلة فلدينا الإيمان المطلق والاستعداد التام لتهيئة وتمكين الفلسطينيين من أبناءنا وأهلنا ونحن معهم لأداء الدور الكبير ضمن الخطة التي يضعها القائد العام للقوات المسلحة لدول المواجهة وتقر بمستوى القيادات السياسية العليا لدول المواجهة، أي ضمن استراتيجية عربية يتفق عليها».

وبالنسبة لمشروع المملكة العربية المتحدة قال: «...هو تنظيم داخلي للدولة وقد صيغ بمشاركة أبناء فلسطين وهو ليس قابلاً للتنفيذ في ظل الاحتلال ولكنه استهدف تسليح أهلنا في المحتل من أرضنا....وهو كذلك وضع ليقتل فكرة اقامة الوطن البديل للفلسطينيين شرقي الأردن وليحفظ الشخصية ويصونها ويعمق الشعور في العالم بأن القضية الفلسطينية هي قضية حق للفلسطينيين في الأرض الفلسطينية وليس سواها واسرائيل ما انفكت تدعي بأنه لا يوجد شعب اسمه الشعب الفلسطيني ولا زالت قوى خارجية ترى أن حل القضية الفلسطينية وتصفيتها يتمان من خلال تمكين البعض من انشاء الوطن البديل على انقاض شرقي الأردن».[٣٠]

ونتيجة لعزلة الأردن السياسية في المحيط العربي، قامت مصر وتونس بتبني «الكيان الفلسطيني» وما عناه ذلك من التمييز بين الهوية الفلسطينية والأردنية، فقد أعلن حسن الزيات وزير خارجية مصر في مجلس الأمن الدولي بتاريخ ١٩٧٣/٦/١٩ «...إن للأمة الفلسطينية حقوقها في قيام دولة ضمن حدود قرار

---

٣٠- مجموعة خطب جلالة الملك حسين المعظم ١٩٥٢-١٩٧٧، ج/٣، ص٣٩٧-٤٠٥.

التقسيم الذي أقرته الأمم المتحدة في ١٩٤٧/١١/٢٩»[٣١]. وعلى أثر هذا التصريح قام عبد المنعم الرفاعي بزيارة مصر لتوضيح وجهة نظر الأردن، للوصول الى تفاهم مع مصر حول دعوة الزيات.[٣٢] وتراجع الزيات عن دعوته في اقامة دولة فلسطينية في ١٩٧٣/٧/١٦.[٣٣]

وأعلنت تونس على لسان الحبيب بورقيبة في ١٩٧٣/٧/٦ «...ان إلكيان الأردني كيان مصطنع وفلسطين هي الأصل والأساس، وأنه من الضروري العمل لاقامة دولة فلسطينية»[٣٤]. وعلى أثر هذا الاعلان صدر بيان أردني بقطع العلاقات الدبلوماسية مع تونس في ١٩٧٣/٧/١٧ «...ولما كان الموقف التونسي ينسجم مع موقف اسرائيل الذي يهدف الى تكريس احتلال الأراضي العربية ويدعو الى اقامة دولة فلسطينية خارج الأرض الفلسطينية كبديل لإنسحاب اسرائيل من الأراضي العربية المحتلة فقد قرر مجلس الوزراء قطع العلاقات السياسية بين الحكومة الأردنية الهاشمية وتونس».[٣٥]

وفي جو الاستعدادات العسكرية السرية المصرية السورية لحرب رمضان ١٩٧٣ قامت الحكومتان المصرية والسورية بالتقارب مع الأردن، فانعقد في القاهرة مؤتمر قمة ثلاثي ضم مصر وسوريا والأردن في ١٩٧٣/٩/١٠ تم الاعلان فيه عن بحث جميع القضايا المتعلقة بمعركة المصير[٣٦]. ونتيجة لهذا اللقاء اعادت مصر العلاقات

---

٣١- الرأي: عدد ٦٨١-٦٨٢ /١٩-١٩٧٣/٦/٢٠.

٣٢- الرأي: عدد ٦٨٦-٦٨٧ /٢٤-١٩٧٣/٦/٢٥.

٣٣- الدستور: عدد ٢١٤٦- ١٩٧٣/٧/١٧.

٣٤- الدستور: عدد ٢١٣٦- ١٩٧٣/٧/٧. والرأي: عدد ٦٩٩- ١٩٧٣/٧/٧.

٣٥- الدستور: عدد ٢١٤٧- ١٩٧٣/٧/١٨.

٣٦- الرأي: عدد ٧٦٧-١٩٧٣/٩/١٣.
- الرأي: عدد ٧٦٨-١٩٧٣/٩/١٤.
- الدستور: عدد ٢٢٠٢-١٩٧٣/٩/١١.
- الدستور: عدد ٢٢٠٣-١٩٧٣/٩/١٢.

الدبلوماسية مع الأردن في ١٣/٩/١٩٧٣ توخياً لتعزيز العمل العربي الموحد[٣٧]. وانتقدت منظمة التحرير الفلسطينية لقاء القمة الثلاثي واعتبرته بداية لفك العزلة السياسية العربية عن الأردن[٣٨].

وبقيت الجبهة الأردنية هادئة خلال حرب رمضان ١٩٧٣، وأعلن ناطق رسمي أردني في ١٣/١٠/١٩٧٣ «...بأن الحكومة الأردنية قررت تحويل مجموعة من تشكيلاتها العسكرية لأداء الواجب على الأرض السورية»[٣٩]. أمّا منظمة التحرير الفلسطينية فقد انتقدت موقف الحكومة الأردنية لعدم فتحها النارمن الجبهة الأردنية على العدو[٤٠]، وعدم سماحها للمقاومة بأن تقاتل من هذه الجبهة[٤١].

وأوضح الملك حسين في مؤتمره الصحفي في ٢/١٢/١٩٧٣ موقف الأردن من حرب ١٩٧٣ «... نحن لم نخطط للمعركة، ولم نكن جزءاً منها، بما في ذلك التوقيت، ولم نكن بدرجة القدرة، فالعملية بالنسبة لنا ستكون عملية انتحارية، تورث خسائر اكثر من المكاسب...كان يمكن للأردن أن يدخل المعركة لولا أن الموقف العسكري تبلور في الأيام الأخيرة بشكل معين على الجبهة المصرية والسورية، وهو وضع لا يسمح للأردن أن يكون دوره أكبر مما رُسم له، وهو الدفاع عن أرضه، لكننا كنا على اتصال بإخوتنا، وقد كان رأي الأخ الرئيس محمد انور السادات بأن أي عمل من جانب الأردن في تلك المرحلة بالذات، أي خلال بداية المعارك، عمل انتحاري لا يقره شخصياً. لقد سارت الامور بشكل لم نرده، وذلك في الأيام الأخيرة للمعارك، وهوسير أفسد علينا ما كنا نريده، وهو أن تؤدي قواتنا المسلحة دورها على الجبهة الأردنية. لكننا دفعنا

---

٣٧- الدستور: عدد٢٢٠٤-١٣/٩/١٩٧٣- الدستور: عدد ٢٢٠٥-١٤/٩/١٩٧٣.

٣٨- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣، ص ١٦١.

٣٩- الرأي: عدد ٧٩٨-١٤/١٠/١٩٧٣. والدستور: عدد ٢٢٣٥- ١٤/١١/١٩٧٣.

٤٠- الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٣. وثيقة رقم ٣٣٧، ص ٣٤٣.

٤١- الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٣. وثيقة رقم ٣٦٣، ص ٣٥٥.

بقواتنا الى الشقيقة سورية لتؤدى واجبها تحت إمرة الإخوان هناك»[٤٢].

ومن النتائج المهمة التي ترتبت على حرب رمضان ١٩٧٣ انها فتحت الباب من جديد للمساعي الناشطة في اتجاه تحقيق تسوية للنزاع العربي الاسرائيلي بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ في ١٩٧٣/١٠/٢٢؛ الذي تضمن الدعوة إلى «...مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت الإشراف الملائم بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط». وفيما عدا ذلك فإن القرار ٣٣٨ مثل سابقه القرار ٢٤٢ ايضاً لا يعترف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره[٤٣]. وتلا صدور القرار مشاورات واسعة اشتركت فيها الاطراف العربية والدولية المعنية، وأسفرت عن عقد مؤتمر للسلام في جنيف بمشاركة الدول العربية المعنية واسرائيل تحت راية الأمم المتحدة ويرأسه كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية، واحتفظ كل طرف من المدعوين الى المشاركة بتفسيره الخاص للقرار ٣٣٨[٤٤].

---

٤٢- الرأي: عدد ٨٤٨- ١٩٧٣/١٢/٤. والدستور: عدد ٢٢٨٥- ١٩٧٣/١٢/٤.

٤٣- قرارات الامم المتحدة بشان فلسطين. ص ٢١٠.
وانظر أيضاً:
- الرأي: عدد ٨٠٧-١٩٧٣/١٠/٢٣.
- محمد علوان: منظمة التحرير الفلسطينية والعمل في الساحة الدولية ١٩٧٠-١٩٧٤. (الفصل الخامس عشر في كتاب. منظمة التحرير الفلسطينية، جذورها، تاسيسها، مساراتها). ص ٢٥٥.
- منير شفيق: المؤامرة الإمبريالية الأمريكية. ص ٣٥-٤١.
- Yehuda, Lukacs: Documents on the Israeli Palestinian. P. 2.

٤٤- فيصل حوراني: منظمة التحرير الفلسطينية والاتجاه نحو التسوية. (مجلة شؤون فلسطينية، عدد-٩٩، شباط، ١٩٨٠). ص ٣٣.
وانظر ايضاً:
- علي الدين هلال: المأزق الاسرائيلي في مفاوضات السلام. (مجلة السياسة الدولية، عدد-٣٦، نيسان، ١٩٧٤). ص ٩١-٩٢.

لقد ادت هذه المعطيات الجديدة الى طرح مسألة تقرير مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة على بساط البحث، فاحتدم الخلاف بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية. فالأردن يعتبر نفسه معنياً مباشرة بهذه المسألة بحكم أن الضفة الغربية كانت جزءاً من المملكة الأردنية الهاشمية قبل حرب ١٩٦٧، وأن الفلسطينيين المقيمين في الأردن يعتبرون رعايا أردنيين، وأن الأردن هو المخاطب والمعني بقرار مجلس الأمن ٢٤٢ الذي اعتمد كأساس للتسوية؛ في حين أن منظمة التحرير الفلسطينية رفضت هذه الإدعاءات واعتبرت نفسها الوحيدة المعنية مباشرة بتقرير مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة وأية ارض فلسطينية تنسحب منها اسرائيل بحكم انها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني[٤٥].

لذلك كان أمام الأردن، بعد حرب تشرين اول-رمضان- ١٩٧٣، أن يختار إمّا الإنسحاب من المسألة الفلسطينية والعودة الى حدود المملكة الأردنية الهاشمية لعام ١٩٤٦ مع كل ما يترتب على ذلك من نتائج سياسية واقتصادية واجتماعية، وإمّا الاستمرار في السياسة السابقة والتمسك بإصرار على ممارسة الدور الفلسطيني مع كل ما يترتب على ذلك من نتائج. لكنه استبعد الخيار الأول وانتهج سياسات عدة بصدد بلورة الخيار الآخر[٤٦].

واتضحت السياسة الأردنية الهادفة نحو بلورة الخيار الآخر في الحديث الصحفي للملك حسين في ١٩٧٣/١٠/١٧ الذي أعلن فيه انسجام الموقف السياسي الأردني مع الموقف السياسي العربي «... اننا نعتبر موقفنا جزءاً من الموقف العربي العام، لأنه هو موقفنا. عندما يكون الأمر متعلقاً بالقضية الفلسطينية وحقوق أهلنا هناك، فنحن معنيون مباشرة»[٤٧]. كل هذا لإعطاء الأردن موقعاً تفاوضياً متوازناً في عملية التسوية يتيح له، اعتماداً على تجانسه مع الموقف العربي، استثمار جانب من انجازات حرب رمضان ١٩٧٣ بفاعلية سياسية كبيرة.

---

٤٥- غازي الخليلي: سياسات النظام الأردني تجاه مسألة تقرير مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة. (مجلة شؤون فلسطينية، عدد-٥٣/٥٤، كانون ثاني/شباط، ١٩٧٦). ص ٥٥.

٤٦- المصدر نفسه، ص ٥٥-٥٦.

٤٧- الدستور: عدد ٢٢٣٩- ١٩٧٣/١٠/١٨.

وعلى الصعيد العربي قام الملك حسين ومبعوثوه زيارة العواصم العربية.[48] ويبدو أن هدف الزيارات التي قام بها مبعوثو الملك حسين الى الدول العربية هو حصول الأردن على تأييد عربي لتمثيل الشعب الفلسطيني، وقطع الطريق على منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر القمة المزمع عقده في الجزائر في ١٩٧٣/١١/٢٦ حتى لا تنفرد المنظمة بتمثيل الشعب الفلسطيني.

ومع اقتراب موعد انعقاد قمة الجزائر أصبحت السياسة الأردنية اكثر وضوحاً بالنسبة لمسألة التمثيل السياسي للشعب الفلسطيني، فإذا الطرح السياسي لكبار المسؤولين الأردنيين يتناول بوضوح تام وبصورة مباشرة معضلته السياسية المحددة بمسألة التمثيل السياسي للشعب الفلسطيني. وعبّر عن ذلك رئيس الوزراء الأردني زيد الرفاعي في ١٩٧٣/١١/٦ في حديث صحفي «...ان الذي يمثل الشعب الفلسطيني هو الشعب الفلسطيني وبالنسبة لوجود ممثلين عنه في حال عقد مؤتمر السلام فنحن نعتقد أن هذا الوجود يكمل التمثيل الأردني في المؤتمر تماماً. مثلما التمثيل الأردني يكمل التمثيل الفلسطيني. وقضية الأردن وقضية فلسطين تكملان بعضهما بعضاً. ولا يوجد تناقض بين الطرفين بل بالعكس فحقوق الشعب الفلسطيني التي يكملها الأردن بما يتعلق بالضفة الغربية تتعدى حدود الأرض المحتلة».[49]

ويبدو لنا أن موقف الأردن من قضية تمثيل الشعب الفلسطيني هو مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية تمثيل الشعب الفلسطيني. في الوقت الذي لا يقبل فيه انفراد المنظمة بتمثيل الشعب الفلسطيني لوحدها.

---

٤٨- انظر عن زيارات الملك حسين ومبعوثوه الى الدول العربية:

- الدستور: عدد: ٢٢٥٨ - ١٩٧٣/١١/٧.
  عدد: ٢٢٦٣ - ١٩٧٣١١/١٢.
  عدد: ٢٢٦٦ - ١٩٧٣/١١/١٥.
  عدد: ٢٢٧٠ - ١٩٧٣/١١/١٩.
  عدد: ٢٢٧٦- ١٩٧٣/١١/٢٥.
  عدد: ٢٢٧٧ - ١٩٧٣/١١/٢٦.

٤٩- الدستور: عدد ٢٢٥٨ - ١٩٧٣/١١/٧.

ومع ذلك جاءت توصية وزراء الخارجية العرب في مؤتمرهم التحضيري-لمؤتمر القمة العربي السادس-في ١٩٧٣/١١/٢٤ لتؤكد حقيقة الموقف العربي من مسألة التمثيل الفلسطيني، واعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني بإجماع الدول العربية المشاركة في المؤتمر، باستثناء الأردن الذي تحفظ على مشروع القرار مشيراً الى الوحدة القائمة بين ضفتي الأردن[٥٠]. ولذلك قاطع الملك حسين مؤتمر القمة العربي السادس في الجزائر في ١٩٧٣/١١/٢٦ ورأس الوفد الأردني بهجت التلهوني رئيس الديوان الملكي[٥١]، وخلال انعقاد المؤتمر تلقى رئيس الوفد الأردني تعليمات من عمان بأن الأردن لن يشارك في محادثات السلام في جنيف إذا اتخذ المؤتمر قراراً يعتبر منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني[٥٢].

وأثناء انعقاد مؤتمر القمة تسلم الأردن في ١٩٧٣/١١/٢٧ الدعوة لحضور مؤتمر السلام في جنيف. وصرّح بذلك رئيس الوزراء زيد الرفاعي «....ان الملك حسين أبلغ السفيرين- الاتحاد السوفيتي، والولايات المتحدة الأمريكية- قبول الأردن الدعوة من حيث المبدأ. لكن الأردن غير مستعد لحضور مؤتمر السلام اذا تقرر انشاء حكومة فلسطينية في المنفى تتطالب بالسيادة على الضفة الغربية وغزة على أساس انها أرض فلسطينية من اختصاص الحكومة الفلسطينية. كذلك، فان الأردن لن يشارك في محادثات السلام اذا قرر مؤتمر القمة العربي ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني».[٥٣]

---

٥٠- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣. ص ١٤٠-١٤١.

وانظر ايضاً:

- الدستور: عدد ٢٢٧٧-١٩٧٣/١١/٢٦.

٥١- الرأي: عدد ٨٣٩ - ٨٤٠- ٢٥-١٩٧٣/١١/٢٦.

٥٢- الرأي: عدد ٨٣٩-١٩٧٣/١١/٢٥.

- الـــرأي: عدد ٨٤٠-١٩٧٣/١١/٢٦.

- الدستور: عدد ٢٢٧٨-١٩٧٣/١١/٢٧.

٥٣- الدستور: عدد ٢٢٧٩ - ١٩٧٣/١١/٢٨.

وعلى الرغم من الموقف الأردني فقد اعترف مؤتمر القمة السادس بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني[54]، وتحفظ الأردن على اعتراف المؤتمر."

وهكذا يسجل القرار بداية مرحلة جديدة في العلاقات الأردنية الفلسطينية قطعت الطريق على موقف الحكومة الأردنية الذي يقوم على مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية بتمثيل الشعب الفلسطيني اذا لم يتمكن من الانفراد به.

وفي الحديث الصحفي للملك حسين أوضح موقف الحكومة الأردنية من مسألة التمثيل الفلسطيني ومؤتمر السلام بعد قرار مؤتمر قمة الجزائر السادس «...ومع ذلك فنحن نعترف أننا في ما يتعلق بالأراضي الفلسطينية ..... لا نمثل وحدنا الشعب الفلسطيني بالكامل. لذلك لا يجوز أن تتدعي أي جهة أخرى أنها تمثل هذا الشعب...... خاصة اذا كانت هذه الجهة مفروضة عليه من قبل المجموعة العربية ونحن لا نعارض أن يحضر مؤتمر السلام المقترح وفد فلسطيني وفي مرحلة من المراحل لكننا نصر على الاستفتاء بعد الانسحاب الاسرائيلي من الضفة الغربية.....ذلك لاختيار نوع الحكم الذي يريده هذا الشعب....وسنكون أول المهنئين لأي نظام يختاره الفلسطينيون.

اذا كان الموقف تغير بعد مؤتمر الجزائر...لتكون دولة فلسطينية كما عرفت...فان هذا فيه نوع من الخطورة....نريد ايضاحها من اخواننا. فاذا تبيّن لنا أن ذلك صحيح....فاننا لن نذهب الى مؤتمر السلام وعلى الذين أصبحوا يمثلون الشعب الفلسطيني أن يذهبوا بأنفسهم. فنحن لا نريد أن نخلق مشاكل بيننا وبين أشقائنا في العالم العربي....ولا نريد أن نزاحم أحد على شرف تمثيل شعبنا

---

٥٤- الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٣. وثيقة رقم ٤٨٩، ص ٤٧٨-٤٨٠.
وانظر ايضاً:
- الـــرأي: عدد ٨٤٢-١٩٧٣/١١/٢٨.
- الـــرأي: عدد ٨٤٣-١٩٧٣/١١/٢٩.
- الدستور: عدد ٢٢٧٩-١٩٧٣/١١/٢٨.
- الدستور: عدد ٢٢٨٠-١٩٧٣/١١/٢٩.

٥٥- الدستور: عدد ٢٢٨٦ - ١٩٧٣/١٢/٥.

الفلسطيني...فهذا هو قرار اخواننا في الدول العربية وعليهم أن يتحملوا مسؤولياته....وستكون النتائج خطيرة جداً اذ لم يحضر الأردن مؤتمر السلام.... والدول العربية وحدها ستتحمل مسؤولية ذلك باعتبارها انها صاحبة الرأي».[٥٦]

ونتيجة لذلك اتبعت الحكومة الأردنية سياسة الترقب من المستجدات، لتعلن عن موقفها في الوقت المناسب. وعبّر عن ذلك الملك حسين في خطاب العرش الذي افتتح به الدورة العادية لمجلس الامة الأردني في ١٩٧٣/١٢/١ «...غير أننا نرى أن القاء صفة تمثيل أهلنا في هذا المجال على غيرنا، معناه إقصاءنا عن دورنا في تأمين حق شعبنا في الضفة الغربية وسعينا لاستعادة أرضهم الأمر الذي يتطلب الإيضاح والتبيان مع الاطراف العربية المعنية كي نكون على بينة من مسؤولياتنا فنعرف كيف نتقدم الى هذا المؤتمر أو كيف نتوقف عن الذهاب اليه....وعلى هذا فما زلنا نعلق الجواب النهائي على هذه الدعوة حتى تتضح الصورة»[٥٧].

واثر الاتصالات التي اجراها-الممثل الشخصي للملك حسين-عبد المنعم الرفاعي في القاهرة مع المسؤولين المصريين في ٨-١٩٧٣/١٢/١٣ اجتمع مجلس الوزراء الأردني في ١٩٧٣/١٢/١٣ ليعلن موافقة الحكومة الأردنية على حضور مؤتمر السلام في جنيف، بعد أن ضمنت الحكومة الأردنية عدم مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في المراحل الأولى من المؤتمر[٥٨].

وعلى الرغم من ان مؤتمر السلام كان أحد الأسباب الرئيسية لإثارة مسألة التمثيل الفلسطيني فإن منظمة التحرير الفلسطينية لم تعلن موقفاً رسمياً من حضور مؤتمر السلام، أو عدم حضوره وقد أكد ياسر عرفات أن منظمة التحرير الفلسطينية تحتفظ بحقها في عدم إبداء الرأي الآن حول اشتراكها في مؤتمر السلام في جنيف «...ذلك أن ما يلوح في الأفق أمام الثورة الفلسطينية هو مجرد شيء غير

---

٥٦- الدستور: عدد ٢٢٨٥ - ١٩٧٣/١٢/٤.

٥٧- مجموعة خطب جلالة الملك حسين المعظم ١٩٥٢ - ١٩٧٧، ج/٣، ص٤٣٣- ٤٤٤.
وانظر أيضاً:
- الدستور: عدد ٢٢٨٣- ١٩٧٣/١٢/٢.

٥٨- الدستور: عدد ٢٢٩٤ - ٢٢٩٥/ ١٣- ١٩٧٣/١٢/١٤. والرأي: عدد ٨٥٧-٨٥٨/١٣-١٩٧٣/١٢/١٤.

محدد الملامح ومن صالحنا في هذه الحالة أن نظل صامتين». وكما أكد صلاح خلف (أبو اياد) «... أن حركة المقاومة الفلسطينية لم تتلق أي دعوة لحضور مؤتمر السلام في جنيف، والدعوة الوحيدة جاءت من الرئيس السادات الذي أبلغ قيادة المقاومة أن الفلسطينيين قد يدعون في مرحلة متأخرة من مراحل المفاوضات»[٥٩].

ويبدو أن منظمة التحرير الفلسطينية لم تتخذ موقفاً من هذه المسألة سوى القرارات التي اتخذها المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية والتي اكدت ما يلي:-

١- التمسك بالحق التاريخي للشعب الفلسطيني لتحرير كامل التراب الفلسطيني.

٢- عدم عودة الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الإدارة الأردنية.

٣- حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني مع التاكيد على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني[٦٠].

وقد عارضت اسرائيل حضور منظمة التحرير الفلسطينية مؤتمر السلام في جنيف، وهدّدت بعدم المشاركة بأعمال المؤتمر إذا شاركت منظمة التحرير الفلسطينية فيه كممثلة للشعب الفلسطيني. لكن هنري كيسنجر * وعد في ١٩٧٣/١٢/٢٠ اسرائيل سراً في مذكرة تفاهم «... بأنه لن يدعى مشتركون آخرون الى اجتماعات جنيف في المستقبل دون موافقة المشاركين الأول» أي اعطاء اسرائيل الحق في رفض اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في أعمال المؤتمر[٦١].

---

٥٩- عصام سخنيني: المقاومة الفلسطينية عربياً. (مجلة شؤون فلسطينية، عدد- ٢٩، كانون ثاني، ١٩٧٤)، ص ١٥٧.

٦٠- المصدر نفسه، ص ١٧٥.

* وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية آنذاك.

٦١- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣. ص ٤٦٥.

وانظر ايضاً:

- محمد حسنين هيكل: الحل والحرب. ط/٦، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٨٥. ص ١٥٠-١٥٢.
- علي الدين هلال: المأزق الاسرائيلي في مفاوضات السلام. ص ٩٢.

وعندما عقد مؤتمر السلام في جنيف في ١٩٧٣/١٢/٢١. حضرته كل من مصر والأردن واسرائيل والامم المتحدة برئاسة الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية[٦٢]. وفي الكلمة التي ألقاها زيد الرفاعي رئيس الوفد الأردني في مؤتمر السلام أوضح، أن هناك قضايا أساسية تؤمن بها الحكومة الأردنية لبناء السلام وهي:

١- انسحاب اسرائيل من الأراضي العربية التي احتلت في حرب حزيران ١٩٦٧، ويجب وضع برنامج تنفيذي وجدول زمني لهذا الانسحاب والموافقة عليهما.
٢- الاعتراف بالحدود الدولية لدول المنطقة واحترامها، والاعتراف بوحدة أراضي هذه الدول وسيادتها واستقلالها.
٣- بما أنه لا يوجد حدود دولية بين اية دولة عربية واسرائيل، فإن هذه الحدود ينبغي الاتفاق عليها استناداً الى مبدأ رفض الاستيلاء على الاراضي بالقوة.
٤- ضمان حق كل دولة في المنطقة في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها في مأمن من التهديد والعدوان[٦٣].

وفي محاولة من جانب الأردن للاستفادة من الوضع السياسي الراهن، طلب اجراء فك ارتباط على الجبهة الأردنية الاسرائيلية بانسحاب اسرائيل الى الخلف مقابل انسحاب القوات الأردنية عن خط المواجهة. وسوف تدار اي منطقة تنسحب اسرائيل منها مستقبلاً من قبل الادارة المدنية الأردنية، وهذا ما أكدته تصريحات كبار المسؤولين الأردنيين، من أن الانسحاب الاسرائيلي هو الأهم، وأن مسألة التمثيل السياسي للشعب الفلسطيني يجب ان يجري بحثها في مرحلة لاحقة عن طريق اجراء استفتاء للفلسطينيين يقررون فيه نوعية الحكم الذي يريدون وهذا ما عبر عنه رئيس الوزراء الأردني زيد الرفاعي «.....اصرار الأردن على عودة السيادة الشرعية والقانونية العربية للضفة الغربية وعندما يتم الانسحاب الاسرائيلي فان الأردن يؤكد ما سبق ما أعلنه جلالة الملك حسين بأنه سيسمح للفلسطينيين أن يمارسوا حق تقرير مصيرهم واختيار استقلالهم السياسي ولن يقف الأردن ضد أي قرار يتخذه الفلسطينيون».[٦٤]

---

٦٢- الدستور: عدد ٢٣٠٣ - ١٩٧٣/١٢/٢٢.

٦٣- الرأي: عدد ٨٦٦ - ١٩٧٣/١٢/٢٢. والدستور: عدد ٢٣٠٣ - ١٩٧٣/١٢/٢٢.

٦٤- الدستور: عدد ٢٣٨٢- ١٩٧٤/٣/١٥.

وصرح رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحاق رابين الى صحيفة «يديعوت احرونوت» «... ان اسرائيل تقبل التفكير في فك ارتباط عملي لاجغرافي مع الأردن». وواضح أن رابين يعني ان تظل القوات الاسرائيلية على نهر الأردن مع امكان اعادة مناطق من الضفة الغربية الى الإدارة المدنية الأردنية وبقاء الوجود العسكري الاسرائيلي فيها»[٦٥]. أما الملك حسين فقد أكد على «....أن مستقبل الفلسطينيين يجب أن يكون أمراً يختاره الفلسطينيون أنفسهم فيمكنهم اقامة دولة مستقلة تمام الاستقلال أو اقامة شكل معين من الإتحاد مع الأردن أو البقاء متحدين مع الأردن».[٦٦]

وحصل تطور في الموقف الأردني في ١٩٧٤/٤/٥ عندما قام الملك حسين بزيارة القاهرة، وفي نهاية المباحثات صدر بيان أردني مصري مشترك جاء فيه «....وقد شملت المباحثات حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة وحق هذا الشعب في تقرير مصيره...... والدفاع عن قضيته في كافة المحافل الدولية وكذلك الاشتراك في مؤتمر جنيف بصفة مستقلة».[٦٧] ولكن منظمة التحرير الفلسطينية اعتبرت أن لا جديد في الموقف الأردني اذا لم يتضمن اعترافاً أردنياً بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، ولذلك رفضت التنسيق مع الأردن[٦٨].

وعلى ضوء المعطيات السياسية الجديدة التي أفرزتها حرب تشرين اول-رمضان-١٩٧٣ كان لابد لمنظمة التحرير الفلسطينية من مراجعة استراتيجيتها وهذا ما تم في ١٩٧٤/٦/١ عندما انجز المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشرة برنامج النقاط العشر الذي يتيح لمنظمة التحرير الفلسطينية قدراً أكبر من المناورة السياسية وخاصة فيما يتعلق بالتسوية المطروحة التي أفرزتها حرب

٦٥- عصام سخنيني: البيان المصري الاردني. (مجلة شؤون فلسطينية، عدد - ٣٧، ايلول، ١٩٧٤). ص ١٨٦.

٦٦- الدستور: عدد: ٢٣٨٣ - ١٩٧٤/٣/١٦.

٦٧- الدستور: عدد: ٢٤٠٤ - ٢٤٠٥-٦/١٩٧٤/٤/٧.

٦٨- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٤. ط/١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٧، ص ٣٥.

رمضان ١٩٧٣[٦٩]. فقد ورد في النقطة الثانية من البرنامج «... تناضل منظمة التحرير الفلسطينية بكافة الوسائل، وعلى رأسها الكفاح المسلح لتحرير الأرض الفلسطينية، وإقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على كل جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها وهذا يستدعي إحداث المزيد من التغير في ميزان القوى لصالح شعبنا». ورحبت المنظمة بإقامة السلطة الوطنية على أي جزء من التراب الفلسطيني يتم تحريره[٧٠].

وأدت السياسة الجديدة للمنظمة الى ظهور اتجاهين:

الأول، يطالب بسياسة مرحلية الاهداف الوطنية على اساس ان موازين القوى القائمة في تطوراتها المنظورة لا تفسح المجال للامل بتحقيق الهدف الشامل دفعة واحدة. ولما جاءت حرب رمضان ١٩٧٣ ظهرت امكانية تحقيق تسوية متوازنة أمل هؤلاءِ بدورهم بانه من الممكن العمل لانجاز عدد من المطالب المرحلية واطلق على هذا الاتجاه اسم «الاتجاه الوطني الثوري الواقعي» ويضم «فتح» والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والصاعقة.

والآخر، يتمسك بسياسة تحرير فلسطين بكاملها، وبمطلب الدولة الفلسطينية الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني. وكان هؤلاءِ يرفضون الانجرار نحو قبول اي مطلب أقل من ذلك. ومن الواضح أن جوهر هذا الموقف هو رفض تجزئة المطلب الشامل في مجموعة من المطالب المرحلية تبدأ بإقامة دولة للشعب الفلسطيني على جزء من أرضه، وبالتالي رفض الاشتراك في مساعي التسوية. وأطلق على نفسه اسم «جبهة القوى الفلسطينية الرافضة للحلول الاستسلامية»؛

---

٦٩- عيسى الشعيبي: الكيانية الفلسطينية. ص ١٩٤-٢٠٠.

٧٠- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٤. ط/١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٦. وثيقة رقم ١٨٢، ص ٢١٠-٢١١.
وانظر ايضاً:
- وثائق فلسطين ١٨٣٩-١٩٧٨. ص ٣٤٨-٣٤٩.
- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٤. ص ٢٤-٢٥.

ويضم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية (القيادة العامة)، والجبهة العربية لتحرير فلسطين، وجبهة النضال الشعبي[٧١].

وفي البيان السياسي الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في الدورة الثانية عشرة في ١٩٧٤/٦/٨ اكد المجلس رفض التنسيق مع الأردن ورفض «مشروع المملكة العربية المتحدة» الذي طرحه الملك حسين في ١٩٧٢/٣/١٥، ودعا الشعب الفلسطيني الى الالتفاف حول منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني[٧٢].

وفي حديث صحفي لياسر عرفات حدّد فيه شروط منظمة التحرير الفلسطينية، لكي تقبل التنسيق مع الأردن بما يلي:-

١- أن يعترف الأردن بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني.

٢- أن يوافق الأردن على تنفيذ اتفاقية القاهرة ١٩٧٠/٩/٢٧ «ويعني بذلك الاعتراف بالشخصية الفلسطينية وحقها في العمل والنضال في المجالات السياسية والعسكرية من أجل استعادة أرضهم».

٣- تنظيم الشعب الفلسطيني وتعبئته في الأردن[٧٣].

وعلى أثر الزيارة التي قام بها الملك حسين الى القاهرة في ١٩٧٤/٧/١٦ صدر بيان مصري اردني-بيان الاسكندرية- في ١٩٧٤/٧/١٨ جاء فيه:-

١- ضرورة ايجاد تنسيق بين مصر والأردن وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية لايجاد تفاهم عربي مسبق قبل استئناف أعمال مؤتمر السلام في جنيف.

٢- ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي للفلسطينيين باستثناء الفلسطينيين المقيمين في الأردن.

---

٧١- فيصل حوراني: منظمة التحرير الفلسطينية والاتجاه نحو التسوية. ص ٣٤-٣٥؛ والفكر السياسي الفلسطيني. ص ١٨٣-١٨٥.

٧٢- الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٤. وثيقة رقم ١٨٣، ص ٢١١-٢١٣.
وانظر ايضاً:
- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٤. ص ٣٥.

٧٣- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٤. ص ٣٦.

٣- وجوب اشراك منظمة التحرير الفلسطينية مستقلة في أعمال مؤتمر جنيف في المرحلة المناسبة تاكيداً على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

٤- ضرورة التوصل الى اتفاق لفك الارتباط على الجبهة الأردنية كخطوة اولى نحو الحل السلمي[٧٤].

وفي ١٩٧٤/٧/٢٠ طلبت الحكومة الأردنية من الامين العام لجامعة الدول العربية - محمود رياض- تأجيل اجتماع القمة العربية المقرر عقده في الرباط في ١٩٧٤/٩/٣." وفسرت المنظمة تلك الخطوة بأنها كسباً للوقت للقيام بتحركات سريعة تحت غطاء البيان المصري الأردني المشترك من أجل التوصل الى خلق واقع جديد لمصلحة الأردن بحيث يوضع المؤتمر في حال انعقاده امام هذا الواقع الجديد[٧٦]. ورد ياسر عرفات على هذه المحاولة بدعوة الأمين العام لجامعة الدول العربية-محمود رياض- في ١٩٧٤/٧/٢٢ الى الاسراع في عقد مؤتمر القمة العربي لمواجهة هذه التطورات الجديدة[٧٧]. لكن مؤتمر القمة تأجل الى ١٩٧٤/١٠/٢٦ بعد موافقة كل من مصر والسعودية[٧٨].

---

٧٤- انظر عن البيان المصري الأردني المشترك:
- الـــراي: عدد ١٠٧٠ - ١٩٧٤/٧/١٧.
- الـــراي: عدد ١٠٧١ - ١٩٧٤/٧/١٨.
- الـــراي: عدد ١٠٧٢ - ١٩٧٤/٧/١٩.
- الدستور: عدد ٢٥٠٥ - ١٩٧٤/٧/١٦.
- الدستور: عدد ٢٥٠٦ - ١٩٧٤/٧/١٧.
- الدستور: عدد ٢٥٠٧ - ١٩٧٤/٧/١٨.
- الدستور: عدد ٢٥٠٨ - ١٩٧٤/٧/١٩.

٧٥- الرأي: عدد ١٠٧٤-١٩٧٤/٧/٢١. والدستور: عدد٢٥١٠- ١٩٧٤/٧/٢١.

٧٦- عصام سخنيني: البيان المصري الأردني. ص ١٨٤.

٧٧- الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٤. وثيقة رقم ٢٤٤، ص ٢٦٣.

٧٨- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٤. ص ١٣٧.
وانظر ايضاً:
- الراي: عدد ١٠٧٨ - ١٩٧٤/٧/٢٥.
- الراي: عدد ١٠٨٢ - ١٩٧٤/٧/٢٩.
- الدستور: عدد ٢٥١٤ - ١٩٧٤/٧/٢٥.
- الدستور: عدد ٢٥١٨ - ١٩٧٤/٧/٢٩.

وعلى إثر صدور البيان المصري الأردني المشترك عقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية دورة طارئة في بيروت في ١٩٧٤/٧/٢١ تمخض عنها بيان رفضت فيه أي موقف يمس وحدة الشعب الفلسطيني، ووحدة تمثيله، ووحدة قيادته كما أكدت؛ وحدة الشعب الفلسطيني في سائر الأماكن التي يوجد فيها، وأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني[٧٩]. وفي بيانها الصادر في ١٩٧٤/٧/٢٤ اعتبرت البيان المصري الأردني المشترك خروجاً على الإجماع العربي في قمة الجزائر في ١٩٧٣/١١/٢٦[٨٠]. وقد رفضت جميع فصائل المقاومة البيان المصري الأردني المشترك[٨١]. وقام ياسر عرفات بزيارة الى ليبيا وسوريا للحصول على دعم عربي لموقف منظمة التحرير الفلسطينية من البيان المصري الأردني. وفي ١٩٧٤/٧/٢٧ أجتمعت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وقررت في اجتماعها إرسال وفودها الى الدول العربية لشرح الموقف الفلسطيني من البيان المصري الأردني[٨٢].

أما موقف المناطق المحتلة من البيان المصري الأردني فقد عبرت عنه صحيفة الفجر في ١٩٧٤/٧/٢١ «... انه يمس مساً خطيراً بنضال الشعب الفلسطيني ومصيره» وأكدت انه لن «... يمثل الشعب الفلسطيني لسان أعجمي»؛ وصحيفة القدس في ١٩٧٤/٧/٢٢ «... هل الشعب الفلسطيني هو شعب واحد ام شعوب

---

٧٩- الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٤، وثيقة رقم ٢٤٢، ص ٢٣٦.
وانظر ايضاً:
- عصام سخنيني: البيان المصري الأردني، ص ١٨٤.

٨٠- الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٤، وثيقة رقم ٢٤٧، ص ٢٧١-٢٧٢.
وانظر ايضاً:
- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٤، ص ٣٧.
- عصام سخنيني: البيان المصري الأردني، ص ١٨٥.

٨١- الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٤، وثيقة رقم ٢٣٨/٢٣٩/٢٤٠/٢٤٣/٢٤٦، ص ٢٦٢-٢٦٣، ٢٦٥-٢٦٧، ٢٧١.

٨٢- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٤، ص ٣٨.

فلسطينية؟» وأجابت على تساؤلها ذلك «... لقد تجزأ الوطن الفلسطيني، ونرجو ان لا يتجزأ الشعب الفلسطيني»؛ وصحيفة الشعب في ١٩٧٤/٧/٢١ «.... ان البيان يفوّت الفرصة على الشعب الفلسطيني في اقامة السلطة الوطنية الفلسطينية على كل شبر يتم تحريره من فلسطين ... كما انه يعفي الأردن بشكل أو بآخر من الالتزام باتفاقية القاهرة (١٩٧٠/٩/٢٧) واتفاقية عمان (١٩٧٠/١٠/١٣)». وفي ١٩٧٤/٧/٢٢ اشادت صحيفة الشعب ببيان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الرافض للبيان المصري الأردني، وطالبت القوى الوطنية بأن تعلن رفضها وشجبها للبيان المصري الأردني، وأن تتعجل في انعقاد مؤتمر القمة العربي السابع[٨٣].

وعلق الناطق الرسمي الأردني قي ١٩٧٤/٧/٢٥ على موقف منظمة التحرير الفلسطينية من البيان الأردني المصري المشترك -بيان الاسكندرية- «...ان التصريحات والبيانات التي تسوقها مصادر منظمات التحرير الفلسطينية ضد البلاغ الأردني المصري تشكل حملة مركزة على ما حققه اجتماع الاسكندرية من انجاز في خدمة العمل العربي المشترك....... وتود الحكومة الأردنية أن تشير بأن الموضوع الذي يستوجب الاهتمام هو ليس الجدل حول تمثيل الشعب الفلسطيني ولكن الموضوع هو كيفية استخلاص الأراضي المحتلة».[٨٤]

وعن هدف الحكومة الأردنية من تأجيل مؤتمر القمة العربي السابع قال: «.... ولأن كانت الحكومة الأردنية قد طلبت استطلاع أراء الحكومات العربية الشقيقة حول موضوع تأجيل إنعقاد مؤتمر القمة العربي لفترة قصيرة فما ذلك الا لمتابعة الجهود المبذولة لتنسيق الموقف العربي وتمكين هذه الجهود من تحقيق بعض الانجازات».[٨٥]

ونتيجة الرفض الفلسطيني للبيان المصري الأردني ظهرت توضيحات مصرية على لسان وزير الخارجية اسماعيل فهمي الذي قال:«... ان المقصود هو أن المنظمة تمثل كل الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأن الأردن معترف بأن الضفة

٨٣- عيسى الشعيبي: صدى البيان المصري الأردني في صحف الارض المحتلة. (مجلة شؤون فلسطينية، عدد - ٣٧، ايلول، ١٩٧٤). ص ٢٠٠-٢٠٣.

٨٤- الدستور: عدد ٢٥١٥ - ١٩٧٤/٧/٢٦.

٨٥- الدستور: عدد ٢٥١٥ - ١٩٧٤/٧/٢٦.

الغربية وديعة لديه كما أن غزة وديعة عند مصر، وأن مصر ملتزمة بعدم عودة الضفة الغربية الى الأردن»[٨٦]. وفي بيان للحكومة الأردنية في ١٩٧٤/٨/٥ أكدت تمسكها بنص البيان الأردني المصري المشترك «...قابلت الحكومة الأردنية باستغراب التصريحات التي أدلى بها السيد اسماعيل فهمي وزير خارجية مصر، حول الضفة الغربية وفك الارتباط على الجبهة الأردنية...والتي اعتبرتها خروجاً على مضمون ومفهوم البيان المشترك الذي صدر في الاسكندرية في ١٩٧٤/٧/١٨.....تود الحكومة الأردنية أن تؤكد التزامها فيما اتفق عليه في محادثات الاسكندرية.... ولا يسع الحكومة الأردنية الا أن تشير الى الاختلاف الواضح بين ما جاء في التصريحات الأخيرة للسيد اسماعيل فهمي وبين ما تضمنه بيان الاسكندرية».[٨٧]

ولما كان التحرك السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية منصباً على الغاء البيان المصري الأردني المشترك، فقد تم عقد اجتماع ثلاثي في ٢٠-١٩٧٤/٩/٢١ ضم اسماعيل فهمي وزير خارجية مصر، وعبد الحليم خدام وزير خارجية سوريا، وفاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية[٨٨]. وفي نهاية الاجتماع صدر بيان اكد فيه المجتمعون إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية على الارض الفلسطينية التي يتم تحريرها سياسياً او عسكرياً، والاستمرار في دعم منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ومساعدتها من اجل ضمان الصمود داخل الأرض المحتلة[٨٩]. وعقب فاروق القدومي على

---

٨٦- الراي: عدد ١٠٩٠ - ١٩٧٤/٨/٦.

٨٧- الرأي: عدد ١٠٩٠ - ١٩٧٤/٨/٦.

٨٨- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٤، ص ٣٩.

وانظر أيضاً:

- عصام سخنيني: الكيان الفلسطيني، ص ٧١.

٨٩- الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٨٤، وثيقة رقم ٣٠٧، ص ٣٣٦.

وانظر ايضاً:

- عصام سخنيني: البيان الثلاثي، (مجلة شؤون فلسطينية، عدد - ٣٩، تشرين ثاني، ١٩٧٤)، ص ١٩٤.

هذا البيان بقوله: «.....لقد سويّت مسألة تمثيل الشعب الفلسطيني تماماً لصالح منظمة التحرير الفلسطينية»[٩٠].

وفي بيان للحكومة الأردنية في ١٩٧٤/٩/٢٢ أعلنت رفضها للبيان المصري السوري الفلسطيني المشترك-البيان الثلاثي- «... بتجميد كل نشاط أو تحرك سياسي أردني جاء انطلاقاً من قبول الأردن المشاركة في أعمال مؤتمر جنيف والنشاطات المنبثقة عنه أو جاء نتيجة لقبول الأردن بقراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨، ودعوة الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية باعتباره دولة احتلت أجزاء من أراضيها في حرب حزيران ١٩٦٧». وبلغت الحكومة الأردنية هذا البيان الى سفيري الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي في عمان، وأن قرار التجميد هذا يأتي كخطوة مرحلية حتى يتم لقاء القمة العربي في الرباط في ١٩٧٤/١٠/٢٦[٩١]. وفي اليوم الذي صدر فيه البيان الثلاثي في ١٩٧٤/٩/٢٢ وصل عبد الحليم خدام وزير الخارجية السورية حاملاً دعوة للحكومة الأردنية لحضور مؤتمر التنسيق الرباعي الذي يضم سوريا والأردن ومصر ومنظمة التحرير الفلسطينية[٩٢]. لكن الحكومة الأردنية اعلنت عن رفضها المشاركة في المؤتمر[٩٣].

وفي ظل التباين الشديد في موقف كل من الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية من مسألة التمثيل السياسي للشعب الفلسطيني تقدم رئيس الوفد الفلسطيني الى مؤتمر وزراء الخارجية العرب-للتحضير لمؤتمر القمة العربي السابع-في ١٩٧٤/١٠/٢٤ بمشروع قرار ينص «على ان تكون المنظمة مسؤولة عن مستقبل الأرض الفلسطينية المحررة وعلى ان تدعم قوى المواجهة العربية الكيان الفلسطيني المستقل للشعب الفلسطيني على أرضه دون اي تدخل خارجي وتاكيد حق الشعب الفلسطيني في إقامة سلطته الوطنية على الارض الفلسطينية التي يتم

---

٩٠- عصام سخنيني: البيان الثلاثي، ص ١٩٤.

٩١- الدستور: عدد ٢٥٧٤ - ١٩٧٤/٩/٢٣.

٩٢- الرأي: عدد ١١٣٨ - ١٩٧٤/٩/٢٣.

٩٣- الرأي: عدد ١١٣٨ - ١٩٧٤/٩/٢٣.

تحريرها سياسياً وعسكرياً وبكافة الوسائل». ويرتكز مشروع هذا القرار على ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني[٩٤]. وفي الجلسة الختامية للمؤتمر التحضيري في ١٩٧٤/١٠/٢٥ نال مشروع القرار الفلسطيني اجماعاً عربياً.[٩٥] باستثناء الاردن الذي تحفظ عليه[٩٦].

وانعقد مؤتمر القمة العربي السابع في الرباط في ٢٦-١٩٧٤/١٠/٢٩ وسيطر الخلاف الأردني الفلسطيني على المؤتمر، واستأثر باهتمام الزعماء العرب منذ وصولهم الى الرباط وذلك من خلال اللقاءات الجانبية التي جرت بينهم؛ ومنها لقاء السادات مع الملك حسين وياسر عرفات كلٌ على حدة[٩٧]. وفي اليوم الثاني لمؤتمر القمة القى الملك حسين خطاباً في مؤتمر القمة السابع في الرباط حدد فيه موقف الأردن من مستقبل الضفة الغربية ومن مسألة التمثيل الفلسطيني. «..... ان هذه القضية، قضية تمثيل الشعب الفلسطيني، قد أدخلت على القضية العامة في غير أوانها. وحول هذه المسألة، احب أن اذكر أننا لم نكن في يوم من الأيام ضد بناء الشخصية الفلسطينية أو ضد قيام التمثيل الفلسطيني المستقل.

---

٩٤- الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٤، وثيقة رقم ٣٥٦، ص ٤٠٢.
وانظر ايضاً:
- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٤، ص ١٩٠.
- عيسى الشعيبي: الكيانية الفلسطينية، ص ٢١١.
- الراي: عدد ١١٦٧ - ١٩٧٤/١٠/٢٥.
- الدستور: عدد ٢٦٠٤ - ١٩٧٤/١٠/٢٦.

٩٥- الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٤، وثيقة رقم ٣٦٠، ص ٤٠٣-٤٠٤.
وانظر ايضاً:
- عصام سخنيني: الكيان الفلسطيني، ص ٧٢.

٩٦- الرأي: عدد ١١٦٨ - ١٩٧٤/١٠/٢٦.

٩٧- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٤، ص ١١١.
وانظر ايضاً:
- الراي: عدد ١١٦٩ - ١٩٧٤/١٠/٢٧.
- الدستور: عدد ٢٦٠٥ - ١٩٧٤/١٠/٢٧.

.......في كل هذا الاتجاه الايجابي المنفتح لا نستطيع أن نتعداه الى التسليم بأن منظمة التحرير الفلسطينية تمثل جموع الفلسطينيين الذين تواجدوا في المملكة الأردنية الهاشمية وأصبحوا من مواطني الدولة وجزء كبير من شعبها في الضفتين وحملوا جنسيتها. واندمجوا اندماجاً عضوياً في كل مناحي الحياة ودوائرها وميادينها ومؤسساتها. لا نستطيع أن نقبل أن حكومة هؤلاء المواطنين لا تمثلهم ولا تنطق باسمهم ولا تتولى قضيتهم ولا تتبنى آمالهم وأمانيهم، وانما تقوم بكل ذلك ومن فوق سلطة الدولة وحقها منظمة التحرير الفلسطينية !

ثم نريد أن نسأل عن الدوافع والاسباب التي أوجدت فكرة أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.....وما هي الغاية من طرح هذه الصيغة خصوصاً بعد أن اعترف الأردن مع غيره من الأشقاء بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني. ولكن ليس الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، ولكن ليس الممثل الوحيد؟.

.......وإذا كانوا يرون أن هذه الصيغة الشرعية منحصرة في منظمة التحرير الفلسطينية وحدها. فانني باسم المملكة الأردنية الهاشمية احملهم وحدهم مسؤولية رأيهم وقرارهم وكل النتائج المترتبة عليه واعتبره أعفاء لنا من مسؤولياتنا السياسية الراهنة ....... واذا حدث ان اتجه هذا المؤتمر الى حصر التمثيل الشرعي للشعب الفلسطيني بمنظمة التحرير الفلسطينية وحدها وبالتالي انهاء دور الأردن المباشر بالعمل السياسي وبالمطالبة والمفاوضة رغم موقعه وحقوقه وجهوده وما قدم لهذه القضية عبر التاريخ ورغم الواقع الذي يعيش فيه، فان الأردن سيبقى على كل حال في مكانه القومي من أجل هذه القضية».[98] وأعلن ياسر عرفات «... ان مهمة هذا المؤتمر ليس إعادة النظرفي قرارات مؤتمر القمة العربي السادس، بل مناقشة ما تم انجازه منها وتطويرها»[99].

---

٩٨- مجموعة خطب جلالة الملك حسين المعظم ١٩٥٢-١٩٧٧. ج/٣، ص٤٧١-٤٩٢.

٩٩- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٤، ص ١١٢.

وانبثق عن مؤتمر القمة السابع لجنة عمل اشترك فيها السادات، والأسد، وبومدين، والملك الحسن الثاني، والملك فيصل لايجاد صيغة توفيق بين موقف الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية من مسألة التمثيل السياسي للشعب الفلسطيني[١٠٠]. وفي الجلسة الختامية للمؤتمر في ١٩٧٤/١٠/٢٩ اتخذ المؤتمر عدة قرارات بهدف إنهاء الخلاف بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية من مسألة التمثيل السياسي للشعب الفلسطيني وأكدت هذه القرارات على:-

١- تاكيد حق الشعب الفلسطيني في العودة الى وطنه وتقرير مصيره.

٢- تاكيد حق الشعب الفلسطيني في إقامة السلطة الوطنية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني على أية ارض فلسطينية يتم تحريرها، وتقوم الدول العربية بمساعدة هذه السلطة عند قيامها.

٣- دعم منظمة التحرير الفلسطينية في ممارسة مسؤولياتها على الصعيدين العربي والدولي في اطار الالتزام العربي.

٤- تلتزم جميع الدول العربية بالحفاظ على الوحدة الوطنية الفلسطينية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للعمل الفلسطيني.

٥- دعوة كل من الأردن وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية لوضع صيغة لتنظيم العلاقات بينها في ضوء هذه القرارات[١٠١].

وأشاد الملك حسين بتسوية الخلاف الأردني الفلسطيني، وبقرار مؤتمر القمة العربي السابع قائلاً: «...فليس لنا مطمع في أرض أو رغبة في تحكم أو وصاية على

---

١٠٠- المصدر نفسه، ص ١١٣.

١٠١- الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٤. وثيقة رقم ٣٦٨، ص ٤٢٠-٤٢١.

وانظر ايضاً:

- وثائق فلسطين ١٨٣٩-١٩٧٨. ص ٤٢٥-٤٢٦.
- صبري جريس: قمة الرباط واحتمالات الموقف الاسرائيلي. (مجلة شؤون فلسطينية، عدد ٤٠، كانون اول، ١٩٧٤). ص ٣٢-٣٣.
- الدستور: عدد ٢٦٠٧ - ١٩٧٤/١٠/٢٩.
- الدستور: عدد ٢٦٠٨ - ١٩٧٤/١٠/٣٠.

أحد ....كل ما نبغيه أن ندفع مزيداً من الشرف والفخار سواء أقرها أم أنكرها علينا الناس وسواء بلونا منها الجراح أم لبسنا معها الوشاح......اتجه الراي بالاجماع واتخذ معه القرار التاريخي بأن يعهد الى منظمة التحرير الفلسطينية بالمسؤوليات والواجبات المشار اليها بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.....لقد انتصرت ارادة الأمــة العربية وارادة العمل الموحد وارتفعت فوق الخلافات».[١٠٢]

وترجم الأردن قرار مؤتمر الرباط في خطوات عملية تمثلت في دعوة مجلس النواب الى الانعقاد في دورة استثنائية في ١٩٧٤/١١/٩ من اجل تعديل المادتين «٣٤، ٧٣» من الدستور الأردني، بالرغم من أن المجلس في دورة انعقاد عادية عقد مجلس النواب وفي الجلسة الاستثنائية لمجلس النواب بتاريخ ١٩٧٤/١١/١٠ تقرر تعديل المادة (٣٤) من الدستور بحيث أصبح من حق الملك حل مجلس الأعيان والنواب وإعفاء أي عضو من أعضائه، كما عدلت المادة (٧٣) من الدستور[١٠٣]. وعلى اثر ذلك صدرت الارادة الملكية بحل مجلسي الأعيان والنواب في ١٩٧٤/١١/٢٣[١٠٤].

وفي نفس اليوم شكلت وزارة جديدة برئاسة زيد الرفاعي، وألغيت وزارة الارض المحتلة[١٠٥]. وصدرت الارادة الملكية في ١٩٧٤/١١/٣٠ بتاليف مجلس أعيان جديد برئاسة بهجت التلهوني[١٠٦].

---

١٠٢- مجموعة خطب جلالة الملك حسين المعظم ١٩٥٢-١٩٧٧، ج/٢، ص٤٩٢- ٤٩٧.

١٠٣- الدستور الأردني: مطبوعات مجلس الامة، عمان، ١٩٨٦. ص ١٩ و ٣٢.
وانظر ايضاً:
- هاني خير: موجز تاريخ الحياة البرلمانية في الاردن ١٩٢٠-١٩٨٨. (د.ن)، ص ٥٤-٥٥.
- الدستور: عدد ٢٦١٩- ٢٦٢٠/١٠-١١-١٩٧٤/١١/١١.

١٠٤- هاني خير: موجز تاريخ الحياة البرلمانية. ص ٥٥.
وانظر ايضاً:
- الدستور: عدد ٢٦٣٣- ١٩٧٤/١١/٢٤.

١٠٥- الدستور: عدد ٢٦٣٣-١٩٧٤/١١/٢٤.

١٠٦- هاني خير: موجز تاريخ الحياة البرلمانية. ص ٦١.
وانظر ايضاً:
- الدستور: عدد ٢٦٤٠- ١٩٧٤/١٢/١.

وتردد القول بأن الأردن سيقوم بإجراء استفتاء بين الفلسطينيين في الأردن ليختاروا البقاء على تبعيتهم الأردنية وان يكونوا مواطنين اردنيين، او الوقوف بجانب منظمة التحرير الفلسطينية مع ما يترتب على ذلك من معاملتهم كأجانب لانتزاع جنسياتهم الأردنيه منهم[١٠٧].

وفي تصريح لرئيس الوزراء الأردني زيد الرفاعي في ١٩٧٤/١٢/٩ أوضح فيه أهداف الحكومة الأردنية من الاجراءآت التي اتخذتها بعد قرار قمة الرباط. «....أن الواقع الجديد الأردني بعد مؤتمر الرباط هو أن الضفة الغربية لم تعد جزءاً من الأردن...وعلى أية حال فاننا سنستمر في تقديم معونة مادية للضفة الغربية وسنحافظ على تعهداتنا المادية والادارية وغيرها على مستواها السابق.... أنه كان من الضروري حل البرلمان الأردني حيث أن نصف أعضائه كانوا من ممثلي الضفة الغربية. كما تم تشكيل حكومة جديدة. وسيتم تعديل القوانين الانتخابية وستقتصر الانتخابات المقبلة على الضفة الشرقية.

.......ان التغيرات التي قمنا بها وتلك التي سنقوم بها لا تتعلق إلا بالمؤسسات السياسية والتنظيم السياسي للبلاد. وفي أية حالة لن تطبق الا على الموظفين الأردنيين...الى أن القوانين الخاصة بالجنسية في الأردن لن تعدل....من الصعب أن نقول من هو الفلسطيني ومن هو الأردني.....الأردن هو الأردن.....لم يكن هناك وجود غريب عنه أثناء وجود الفلسطينيين والضفة الغربية معه... كان هذا الوجود وحدوياً عضوياً..... ولذلك تعطي كلمة أردنة الأردن انطباعاً خاطئاً بأنه كان جسم غريب يريد ازالته الآن....... وعندما وافق الأردن على فصل الضفة الغربية سياسياً عن الضفة الشرقية لم يكن بالاستطاع أن نستمر في التعاون مع المجلس نصف أعضائه يمثلون شعب الضفة الغربية.....في اعتقادنا أن عدم حل المجلس وعدم اجراء انتخابات جديدة تمثل الضفة الشرقية هما اللذان يمثلان مخالفة لمقررات مؤتمر الرباط. وليس العكس....الاجراء نفسه كان بالنسبة لي حل مجلس الأعيان كان نصف المجلس معيناً من شخصيات الضفة الغربية.... لم نرد أن نعتدي على صلاحيات منظمة التحرير الفلسطينية الجديدة التي أعطيت لها في مؤتمر الرباط وأن نستمر في إدعاء تمثيل

---

١٠٧- غازي الخليلي: سياسات النظام الاردني، ص ٥٦.

الشعب الفلسطيني بواسطة وجود ممثلين عنه في الصورة السياسية الرسمية للبلد.... ولذلك اضطررنا الى اجراء هذا التغيير».

وعن علاقة الأردن بالمنظمة بعد قرار قمة الرباط قال: «...لكن مع استعدادنا الشديد لانهاء جميع الخلافات بيننا وبين المنظمة وبدء صفحة جديدة من التعامل والتعاون معها ...... يجب عليها أن تحدد موقفها بصراحة وبشكل علني وبجراءة من كل ما يجري..... وأي اجراء في المستقبل قد يتم بيننا وبين المنظمة يجب أن يكون على أساس واضح وصريح.... النية للتعاون موجودة ونحن مستعدون أن نمشي الى أبعد الحدود ولكن على أسس واضحة.... ومتفق عليها....وتنسجم مع قرارات الرباط».[١٠٨]

لكن الأردن لم يتخل عن دوره في المسألة الفلسطينية، لأن خروج الأردن منها سيفقده الكثير من اهميته على الصعيد العربي والدولي. وهذه هي حجة الحكومة الأردنية-أنذاك-في مواجهة المطالبين بانسحاب الأردن من المسالة الفلسطينية والانكفاء على نفسه كدولة شرق اردنية، ولان معظم القوى البشرية في الأردن من أصل فلسطيني مما يجعل من الصعب اجراء عملية فصل اردني فلسطيني، ولان ذلك الاجراء يحدث خللاً في بنيته الاقتصادية ويعرض اقتصاده للانهيار، ولما يترتب على الفصل بين الأردن وفلسطين تسريح الفلسطينيين في الجيش الأردني مما يسبب بدوره ارباكاً اقتصادياً واجتماعياً للأردن؛ كما أن الضفة الغربية من الناحية الاقتصادية مهمة للاردن مما يجعل من الصعب التخلي عنها[١٠٩].

وأعلنت منظمة التحرير الفلسطينية رفضها للاجراءات الدستورية الأردنية التي تمس اوضاع الفلسطينيين في الأردن والضفة الغربية، والتي تتنافى مع مقررات الرباط[١١٠]. وتوسطت سوريا في النزاع الجديد وقام عبد الحليم خدام وزير

١٠٨- الدستور: عدد ٢٦٤٩ - ١٩٧٤/١٢/١٠.

١٠٩- المصدر نفسه، ص ٥٦-٥٧.

١١٠- باسم سرحان: منظمة التحرير الفلسطينية والعمل في الساحة العربية ١٩٧٠ - ١٩٧٤. (الفصل الثالث عشر في كتاب: منظمة التحرير الفلسطينية، جذورها، تأسيسها، مساراتها) ص٢٧٧.

خارجية سوريا بزيارة الأردن في ١٩٧٤/١٢/١٥، وبعد عودته نقل الى عرفات استعداد الأردن لوقف اجراءاته حتى موعد الاجتماع الرباعي المصري السوري الأردني الفلسطيني الذي نصت عليه قرارات قمة الرباط كاطار للبحث في القضايا المعلقة بين المقاومة والأردن. ونقل خدام، أيضاً، للمنظمة طلباً اردنياً بوقف الحملات الاعلامية عليه. واعلن خدام ان موعد انعقاد المؤتمر الرباعي في ١٩٧٥/١/٤[١١١].

وهكذا كانت قمة الرباط محطة هامة وبارزة، فقد حسمت مسألة التمثيل السياسي للشعب الفلسطيني لصالح منظمة التحرير الفلسطينية. فاذا كانت موافقة الأردن ضرورية لقيام منظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٦٤ فإنها كانت ضرورية ايضاً لانفراد منظمة التحرير الفلسطينية بشرعية التمثيل الفلسطيني عام ١٩٧٤[١١٢].

وكان مجلس جامعة الدول العربية قد قرر في ١٩٧٤/٩/٢ ادراج القضية الفلسطينية كبند مستقل على جدول اعمال الدورة الحالية للجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها التاسعة والعشرين[١١٣]. وتأتي أهمية هذا القرار في أن المجتمع الدولي يعود للبحث في القضية الفلسطينية من جديد بعد أن طويت القضية الفلسطينية عام ١٩٥٢، وأصبحت منذ ذلك الوقت تدرج ضمن تقرير مفوض وكالة غوث اللاجئين العام[١١٤].

وادرج بند فلسطين في ١٩٧٤/٩/١٣ على جدول أعمال الجمعية العامة للامم المتحدة بعد ان تقدمت الدول العربية في ١٩٧٤/١٠/١٤ بمشروع قرار تطلب فيه من الجمعية العامة دعوة منظمة التحرير الفلسطينية الممثلة للشعب الفلسطيني

---

١١١- الدستور: عدد ٢٦٥٤- ٢٦٥٥/ ١٥-١٩٧٤/١٢/١٦.

١١٢- عيسى الشعيبي: الكيانية الفلسطينية، ص ٢١٣.

١١٣- عصام سخنيني: فلسطين في الامم المتحدة. (مجلة شؤون فلسطينية، عدد - ٣٨، تشرين اول، ١٩٧٤). ص ١٩١.

وانظر ايضاً:

- الراي: عدد ١١١٨ - ١٩٧٤/٩/٣.

١١٤- محمود رياض: البحث عن السلام. ص ٥٠٠.

المشاركة في مناقشات الجمعية العامة وعلى الرغم من معارضة اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية على هذا القرار فقد نال (١٠٥) أصوات[١١٥].

وألقى ياسر عرفات في ١٩٧٤/١١/١٣ خطاب فلسطين أمام الجمعية العامة للامم المتحدة لأول مرة، وكان هذا انتصاراً سياسياً لمنظمة التحرير الفلسطينية على الصعيد الدولي واعترافاً دولياً بها[١١٦]. كما أقرت الجمعية العامة للامم المتحدة في ١٩٧٤/١١/٢٢ حقوق الشعب الفلسطيني بصدور القرار رقم (٣٢٣٦) بتأييد (٨٩) دولة، وامتناع ٣٧ و ٨ ضد القرار تؤكد فيه الجمعية العامة حقوق الشعب الفلسطيني في فلسطين غير القابلة للتصرف وخصوصاً:-

١- الحق في تقرير المصير دون تدخل خارجي.
٢- الحق في الاستقلال والسيادة الوطنية.

وتلا هذا القرار صدور قرار رقم (٣٢٣٧) الذي يمنح منظمة التحرير الفلسطينية صفة مراقب في مداولات الجمعية العامة وفي أعمال وجلسات كل المؤتمرات[١١٧].

وهكذا تمكنت منظمة التحرير الفلسطينية من حسم التمثيل السياسي للشعب الفلسطيني لصالحها بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ونالت اعترافاً عربياً ودولياً لتبدأ مرحلة جديدة لا تقل صعوبة عن المرحلة السابقة. وبعد مد وجزر في العلاقات الأردنية الفلسطينية أعلن الأردن قراره بفك الارتباط الاداري والقانوني في ١٩٨٨/٨/٢٧. ولكن السؤال المهم من يمثل فلسطين؟ ما يزال قائماً، ويتردد من حين لآخر على الصعيدين المحلي والدولي.

---

١١٥- جلنار النمس: القضية الفلسطينية في الامم المتحدة ١٩٧٤-١٩٧٨. (مجلة شؤون فلسطينية، عدد - ٩٠، أيار ١٩٧٩). ص ١١٨-١١٩.

١١٦- الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٧٤. وثيقة رقم ٣٨٥، ص ٤٣٨-٤٤٦.
وانظر ايضاً:
- Yehuda, Lukacs: Documents on the Israeli-Palestinian. p.p. 165-181.

١١٧- قرارات الامم المتحدة بشأن فلسطين. ص ١٥٥-١٥٧.
وانظر ايضاً:
- جلنار النمس: القضية الفلسطينية في الامم المتحدة ١٩٧٤-١٩٧٨. ص ١١٨-١٢٠.
- Yehuda, Lukacs: Documents on the Israel-Palestinian. p.p. 9

# خـــاتـمة

لقد ترتبت نتائج مهمة على حرب ١٩٤٨ افقدت الشعب الفلسطيني مقوماته الكيانية كالأرض والسيادة والشعب، وفرضت الوصاية العربية على القضية الفلسطينية، وأسهمت في إسقاط حكومة عموم فلسطين، وفي ضعف الإحساس بالهوية والكيان الفلسطيني في فترة الخمسينات نتيجة توزع الشعب الفلسطيني على الاقطار العربية المجاورة، وتشتت ولاء أبناء فلسطين بين الحكومات والأحزاب العربية. وعندما بدأت ارهاصات الكيان الفلسطيني على المسرح السياسي اخذت النزعة الفلسطينية تقوى ورفع أبناء فلسطين شعار تحرير فلسطين الطريق الى الوحدة العربية بدلاً من شعار الوحدة العربية الطريق الى تحرير فلسطين.

ولقد عملت الرسمية العربية، لاحتواء المد الوطني الفلسطيني، على انشاء منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤ وكان ثَمة من يؤيد قيام المنظمة ومن يعارضه على المستوى العربي. وبموافقة الأردن على قيام المنظمة بدأت مرحلة جديدة في العلاقات الأردنية الفلسطينية تمثلت في المنافسة على الارض والشعب.

ثم بدأت سلسلة من الخلافات السياسية بين الأردن والمنظمة بسبب التناقض بين واقع منظمة التحرير الفلسطينية وطموحها خلال الفترة (١٩٦٤-١٩٦٩). فالأردن كيان معترف به دولياً وله مواقفه السياسية التي تتفق وعلاقاته الدولية. ودولة لها سيادتها وأنظمتها وقوانينها التي يجب على المنظمات الفدائية احترامها لذا لم يكن التوفيق بين الموقفين الاردني والفلسطيني سهلاً.

وتراكمت الخلافات، ثم تحولت الى نزاع عسكري في (١٩٧٠-١٩٧١)، عندما وصلت العلاقات الأردنية الفلسطينية مرحلة حرجة وفشلت الوساطة العربية التي بذلت لرأب الصدع بين الطرفين. وحسم الأردن النزاع لصالحه عندما نجح في طرد المنظمة وكوادرها بالقوة.

وبطرد المنظمة من الأردن بدأ فصل جديد في العلاقات الأردنية الفلسطينية تمحور حول شرعية التمثيل السياسي للشعب الفلسطيني الذي امتد من ١٩٧٢ الى ١٩٧٤، وشهدت هذه الفترة خلافاً سياسياً حاداً بين الجانبين، وحاول الأردن حسم مسألة التمثيل الفلسطيني لصالحه، لكنه أخفق في ذلك حيث بادرت المنظمة الى الحسم السياسي، ونجحت في قمة الرباط في ١٩٧٤/١٠/٢٦ في انتزاع موافقة المؤتمر على الاعتراف بها ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني. وبقيت العلاقات الأردنية الفلسطينية بين مد وجزر الى أن صدر قرار فك الارتباط الاداري والقانوني في صيف عام ١٩٨٨ ليبدأ فصل جديد من العلاقات بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية.

# الملاحق

## ملحق رقم (١)

## اتفاقية القاهرة بين الحكومة الأردنية والمقاومة الفلسطينية، القاهرة. ١٩٧٠/٩/٢٧

وصولاً الى حقن الدماء العربية نتيجة لما حدث في المملكة الأردنية الهاشمية خلال العشرة ايام السابقة لهذا الاتفاق، وصوناً لأمن وسلامة الامة العربية لما تتعرض له من مؤامرات استعمارية، وتحقيقا للاستقرار في الأردن الشقيق الذي يتعرض للتمزق والالام، تم الاتفاق التام في هذا اليوم السادس والعشرين من رجب ١٣٩٠. هجرية الموافق السابع والعشرين من شهر ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠. بين المجتمعين في مؤتمر الملوك والرؤساء العرب على ما يلي:

١- انهاء كل العمليات العسكرية من جانب القوات المسلحة الأردنية وقوات المقاومة الفلسطينية فوراً، مع انهاء كل التحركات العسكرية التي لا تحتمها مقتضيات النشاط المعتاد، وايقاف كل الحملات الاعلامية التي تتنافى مع اغراض هذه الاتفاق.

٢- السحب السريع لكل القوات المسلحة الأردنية من عمان، وارجاعها الى قواعدها الطبيعية مع سحب جميع القوات الفدائية من عمان ومركزتها في اماكن تلائم العمل الفدائي.

٣- في ما يتعلق بمدينة اربد وغيرها من المدن، تعود الاوضاع العسكرية والمدنية الى ما كانت عليه قبل الحوادث الاخيرة تحت الادارة الأردنية.

٤- تُحمل سلطات الامن الداخلي حفظ الامن تحت الادارة المدنية.

٥- اطلاق سراح المعتقلين لدى الجانبين فوراً.

٦- تكوين لجنة عليا لمتابعة تطبيق هذه الاتفاقية الاساسية مع ما قد ينبثق عنها من اتفاقات فرعية مع ممارسة تنسيق العمل والعلاقات بين كل من السلطة الأردنية والمقاومة الفلسطينية، حتى يستتب الامن وترجع الامور الى حالتها الطبيعية، كما ان لهذه اللجنة الحق ومسؤولية التوصية باتخاذ كل ما تراه من تدابير عملية واجرائية كفيلة بما يحقق عودة الوفاق بين الاطراف المعنية وعودة الحياة الى حالتها الطبيعية.

٧- تكوّن لجنة المتابعة العليا ثلاثة مكاتب فرعية تابعة لها وتأتمر بأمرها على النحو التالي:

أ- مكتب عسكري، يمارس جميع الشؤون العسكرية لتنفيذ بنود هذه الاتفاقية.

ب- مكتب مدني يعني بالشؤون المدنية التي تهم العلاقات الاخرى غير العسكرية بين الطرفين.

جـ- مكتب الاغاثة والاسعافات الذي يتولى الاشراف على توزيع المؤن والمساعدات التي تصل اليها من الدول العربية وغيرها على الضحايا والمصابين والمحتاجين.

٨- تقوم اللجنة العليا للمتابعة باعداد وابرام اتفاقية ملزمة للطرفين تضمن استمرار النشاط والعمل الفدائي واحترام سيادة البلاد في حدود القانون، في ما عدا الاستثناءات اللازمة للعمل الفدائي.

٩- القرارات التي تتخذها اللجنة العليا للمتابعة تنفيذاً لهذه الاتفاقية تكون ملزمة نهائياً وتماماً لكل من الطرفين.

١٠- تمارس اللجنة العربية العليا للمتابعة مسؤوليتها المشار اليها سلفاً وفوراً على ان ترفع تقارير عنها الى الملوك والرؤساء العرب من وقت الى اخر حول ما تقوم به من مهام وما تتخذه من مقررات وعن مدى سير هذه الاتفاقية وتقيد الاطراف المعنية بها.

١١- تتألف اللجنة العليا للمتابعة برئاسة السيد الباهي الادغم رئيس وزراء جمهورية تونس وعضوين اخرين احدهما يمثل المقاومة الفلسطينية ويعينه السيد ياسر عرفات والثاني يمثل السلطة الأردنية ويعينه جلالة الملك حسين. وللجنة العليا ان تستعين بمن تراهم.

١٢- تهيئة الجو المناسب لتنفيذ هذه الاتفاقية مما يجعل الوصول الى ما رمت اليه من اهداف سامية ممكناً وشرعياً، يلتزم الطرفان بانهاء كافة الاوضاع الاستثنائية والحكم العسكري.

١٣- في حال اخلال أي من الطرفين الأردني والمقاومة الفلسطينية باي بند من بنود الاتفاقية او عرقلة تنفيذها ستقوم كل الدول العربية الموقعة باتخاذ اجراءات موحدة وجماعية ضدها.

١٤- دعم الثورة الفلسطينية والوقوف معها حتى تحقق اهدافها في التحرير الكامل ودحر العدو الاسرائيلي الغاصب.

وقع الاتفاق كل من الملك فيصل، والامير صباح السالم الصباح، والرئيس جمال عبد الناصر، والسيد ياسر عرفات، والعقيد معمر القذافي، واللواء جعفر النميري، والملك حسين بن طلال، والباهي الادغم رئيس وزراء تونس، والرئيس سليمان فرنجية، والسيد احمد الشامي عضو المجلس الجمهوري اليمني*.

---

* الوثائق الأردنية لعام ١٩٧٠، وزارة الاعلام، عمان، (د.ت). وثيقة رقم ١٢٣، ص٢٣٧-٢٣٩.

## ملحق رقم (٢)

## الاتفاق بين الحكومة الأردنية واللجنة المركزية للثورة الفلسطينية

## اتفاقية عمان، عمان ١٣/١٠/١٩٧٠.

وتنفيذاً للمادة الثامنة والثانية عشر من اتفاقية القاهرة التي وقعها الملوك والرؤساء العرب في ١٩٧٠/٩/٢٧. والتي ما زالت سارية المفعول بالاضافة الى الاتفاقية المنبثقة عنها المتعلقة بالانسحاب والمؤرخة بعمان في ١٩٧٠/١٠/١، والمرفقة مع هذه الاتفاقية والمعتبرة من ملحقاتها.

فقد تم الاتفاق على ما يلي:

١- الأردن بضفتيه ارضاً وشعباً وحدة واحدة لا تتجزأ وهو القاعدة الاساسية للثورة الفلسيطينية وللنضال من أجل تحرير فلسطين.

٢- تأسيساً على ما جاء في الفقرة (١) اعلاه ومن أجل تحقيق مضمونها تسخر الطاقات الشعبية والعسكرية في الأردن لخدمة هدف تحرير فلسطين، وتلتزم الحكومة الأردنية بمساندة الثورة الفلسطينية في المعركة من اجل التحرير وانتزاع الحق من يد العدو الغاصب واتخاذ كل ما من شانه تمكين التساند بين الجيش العربي الأردني والثورة الفلسطينية ليصبحا قولا وعملاً في خندق واحد ضد العدو الصهيوني ولتحقيق هدف التحرير.

٣- الوجود والتعبئة والتنظيم الشعبي والقتالي وحرية العمل والتنقل السياسي والعسكري والاعلامي والاجتماعي والمالي من الامور الاساسية للثورة الفلسطينية وتمارسها بحرية.

٤- الشعب الفلسطيني وحده متمثلاً في الثورة الفلسطينية هو صاحب الحق في تقرير مصيره.

٥- ان الثورة الفلسطينية هي قوة وطنية نضالية وهي من المستلزمات الاساسية للمعركة ضد العدوان من أجل التحرير. ولهذا ينبغي تعضيدها وتصعيدها.

٦- تتعهد الحكومة بان لا يقوم او يعمل أي جهاز او تنظيم او أي جهة في الأردن ضد مصلحة الثورة الفلسطينية والوحدة الوطنية.

٧- تعميق الوحدة الشعبية والوطنية بممارسة المساواة التامة في الحقوق والواجبات بين كل ابناء الشعب في كافة ميادين الحياة، ومؤسسات الدولة المدنية والعسكرية والسياسية والاقتصادية بدون أي نوع من انواع التمييز.

## شؤون العمل الفدائي

١- تعتبر عمان المقر الرئيسي للجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية بجميع فروعها السياسية والعسكرية والاعلامية والاجتماعية وغيرها.

٢- تنشيء اللجنة المركزية مكاتب فرعية لها في مدن وقرى المملكة حسب ما ترى ذلك مناسباً.

٣- تؤمن اللجنة المركزية الحراسات اللازمة لمكاتبها في العاصمة والاماكن الاخرى كما تؤمن الحراسة للقياديين.

٤- تتكون قوات الثورة الفلسطينية من قوات جيش التحرير الفلسطيني وقواعد الفدائيين وتتولى القيادة العامة لقوات الثورة الفلسطينية المعينة من قبل اللجنة المركزية مسؤولية هذه القوات باجمعها.

٥- اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية هي المسيطرة والملتزمة والمسؤولة عن الثورة الفلسطينية سياسياً وعسكرياً وفي كل ما يتعلق بشؤون العمل الفدائي ونشاطه وحقوقه وواجباته.

٦- ما تلتزم به اللجنة المركزية نحو الحكومة الأردنية يكون ملزماً للثورة الفلسطينية بكافة قواتها ومؤسساتها وما تلتزم به الحكومة نحو اللجنة المركزية يكون ملزماً لكافة اجهزة الدولة.

٧- حرية وحماية العمل الفدائي وتأمين سلامته وحقه في التعبئة الشعبية والوطنية تضمنه الحكومة الأردنية بما لا يمس سيادة البلاد في حدود القانون مع مراعاة الاستثناءات اللازمة للعمل الفدائي.

٨- يجري توجيه أجهزة التعبئة المعنوية والاعلام لخدمة هدف التحرير المشترك.

٩- تعتبر المؤسسات التالية مؤسسات رئيسية للجنة المركزية وتمارس عملها بحرية تامة

أ- مؤسسة الهلال الاحمر الفلسطيني.

ب- مؤسسة الميليشيا وتتولى القيادة العامة للثورة الفلسطينية المعينة من قبل اللجنة المركزية مسؤولية هذه المؤسسة وكل شؤون الضبط والربط الخاصة بها ويلتزم افراد الميليشيا باحكام البنود أ، ب، هـ من المادة «٢» من الفصل الرابع.

جـ- مؤسسة الفتوة والاشبال وتتولى القيادة العامة للثورة الفلسطينية المعينة من قبل اللجنة المركزية مسؤولية هذه المؤسسة وكل شؤون الضبط والربط الخاصة بها ويلتزم افراد الفتوة والاشبال باحكام البنود أ، ب، هـ من المادة «٢» من الفصل الرابع.

د- مؤسسة رعاية أسر المجاهدين والشهداء.

هـ- جريدة واذاعة فتح.

و- الخدمات الطبية لقوات الثورة الفلسطينية.

ز- المؤسسات الانتاجية الخاصة للثورة الفلسطينية.

ح- مؤسسة الدراسة والبحث العلمي

## التنقل والتحركات

- تؤمن حرية التنقل والتحرك لقوات الثورة الفلسطينية على كافة الطرق الرئيسية والفرعية الى كافة قيادات ومواقع وقواعد قوات الثورة بما في ذلك الطريق المؤدية الى داخل وخارج البلاد ولايجوز اقامة الحواجز والموانع من كلا الطرفين على هذه الطرق.

- يسمح بمرور سيارات قوات الثورة الفلسطينية داخل المدن والقرى سواء كانت مسلحة او غير مسلحة على ان يكون لديها امر مهمة موقع حسب الوصول من المرجع المختص لدى قيادة الثورة مع الالتزام بقواعد السير المقررة.

- يسمح للمجازين بارتداء اللباس العسكري اثناء تنقلهم على ان يتم التنقل بدون سلاح ويستثنى من ذلك القادة السياسيون والعسكريون اذ يجوز لهم حمل الاسلحة الفردية باذن خطي من القيادة العامة للثورة الفلسطينية.

١- تلتزم الحكومة الأردنية بمراعاة ما يلي:

أ- عدم التعرض لافراد قوات الثورة الفلسطينية او التدخل في شؤونهم من قبل اي سلطة وتحت أي ظرف الا عن طريق قياداتهم.

ب- اعتماد الوثائق الصادرة عن اللجنة المركزية والقيادات العسكرية واجهزتها.

جـ- المخالفات العسكرية والانضباطية يبت فيها من قبل قيادة الثورة الفلسطينية ويخضع افراد الفدائيين فيما عدا ذلك الى المحاكم المدنية الأردنية.

د- تقوم مديرية الامن العام بتبليغ قيادة الكفاح المسلح الفلسطيني لدى توقيف اي فدائي من جراء ارتكاب جريمة من الجرائم الداخلة في اختصاص المحاكم المدنية والجزائية النظامية.

هـ- في الجرائم التي لها مساس بالقوات المسلحة الأردنية يجري تحقيق مشترك من قبل الطرفين ويحال المتهم الى المحكمة ذات الاختصاص.

و- يعامل افراد قوات الثورة الفلسطينية المعاملة اللائقة التي يعامل بها افراد القوات المسلحة الأردنية ويكون لقوات الثورة الفلسطينية نفس الحقوق والتسهيلات العائدة للقوات المسلحة الأردنية.

٢- تلتزم اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية بمراعاة ما يلي:

أ- عدم التعرض للمواطنين وممتلكاتهم بأي شكل من الاشكال من قبل أي فرد ينتمي لقوات الثورة الفلسطينية.

ب- عدم التعرض لأي فرد من افراد القوات المسلحة الأردنية من قبل أي فرد ينتمي الى قوات الثورة الفلسطينية.

جـ- التقيد بالقوانين والانظمة المرعية مع مراعاة الاستثناءات اللازمة للعمل الفدائي.

د- تمنع الجباية من قبل الافراد ويعتمد أسلوب الجباية الموحدة المقرر من اللجنة المركزية.

هـ- كل فدائي يرتكب جرم الاعتداء على أي مواطن او املاكه يسلم الى المحاكم الأردنية المختصة.

و- يحمل كل فدائي هوية تثبت شخصيته وتحمل صورته الشمسيةعلى غرار الهوية المعتمدة في جيش التحرير الفلسطيني وفي حالة تحركه تعتبر هذه الهوية وثيقة سفر مقبولة على أن يحمل معه إجازة أو أمر مهمة من المرجع المختص.

ز- يجري ترقيم كافة السيارات التابعة لقوات الثورة الفلسطينية من المرجع المختص في اللجنة المركزية أو القيادة العامة لقوات الثورة ويترتب على كل سائق ان يحمل شهادة قيادة سيارة اما مدنية صادرة عن دائرة السير، او عسكرية صادرة عن قيادة الثورة على ان يراعى توحيد علامات السيارات واماكن تثبيت العلامات على السيارات.

حـ- عدم حمل السلاح من قبل كافة افراد قوات الثورة الفلسطينية في المدن الا في الحالات الواردة في البنود السابقة.

ط- عدم القيام باي تظاهرات عسكرية.

ي- عدم اطلاق الرصاص او اجراء المناورات والتدريب بالذخيرة الحية داخل المدن والقرى والاماكن الآهلة بالسكان

بما ان البند الخامس من اتفاقية القاهرة يقضي بالطلاق سراح المعتقلين فوراً فانه لا يجوز مستقبلا اعتقال او توقيف أي فرد بسبب الحوادث الاخيرة.

انطلاقاً من الرغبة المشتركة في تنفيذ اتفاقية القاهرة نصاً وروحاً وهذه الاتفاقية ومن أجل معالجة أي قضية تنشأ تؤلف لجنة مشتركة دائمة تتكون من ممثل عن حكومة المملكة الأردنية وممثل عن اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية ويرأسها رئيس لجنة المتابعة العربية العليا المنبثقة عن اجتماع الملوك والرؤساء العرب المنعقد في شهر ايلول سبتمبر ١٩٧٠ بالقاهرة او من ينتدبه.

ويتفرع عنها بنفس تركيب اللجنة الدائمة:

١- مكتب سياسي دائم الانعقاد يعنى بكل الشؤون غير العسكرية.

٢- مكتب عسكري دائم الانعقاد يعنى بجميع الشؤون العسكرية يتبع له جهاز تنفيذي مكون من عدد من الضباط العرب.

٣- مكتب اغاثة ويعني بجميع اغاثة المواطنين ومساعدة المنكوبين في الحوادث الاخيرة*.

---

* الوثائق الأردنية لعام ١٩٧٠، وزارة الاعلام عمان، د.ت، وثيقة رقم ١٢٥، ص٢٤١-٢٤٦.

## ملحق رقم (٣)

# البروتوكول التنفيذي لاتفاقية عمان

عمان٢٢/١٠/١٩٧٠

تنفيذاً للبنود الثاني والثالث والرابع والسادس من اتفاقية عمان واعمالا لنصوص لائحة تنظيم أعمال اللجنة العسكرية العليا وما يتفرع عنها من لجان فقد أجتمع في الساعة التاسعة من صباح يوم الاربعاء الموافق ٢١/١٠/١٩٧٠ الآتي اسماؤهم:

العميد احمد عبد الحميد حلمي رئيس اللجنة العسكرية العليا.

اللواء الركن محمد خليل عبد الدايم رئيس هيئة الاركان.

اللواء الركن زيد بن شاكر مساعد رئيس هيئة الاركان.

اللواء الركن زهير عمر مطير مدير الامن العام.

الزعيم الركن مفضي عبد المصلح مدير العمليات الحربية.

المقدم احمد عبيدات مساعد مدير المخابرات العامة عن الحكومة الأردنية.

العميد الركن عبد الرزاق اليحي القائد العام لجيش التحرير.

العقيد الركن سمير الخطيب.

العقيد احمد عفانة.

العقيد جواد عبد الرحيم.

المقدم نهاد نسيبة.

السيد ابو صبري.

السيد ابو إياد عن اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

واتفقوا على ما يلي:

اولاً:

أ- ان يكون المقر الرئيسي للجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية بجميع فروعها حسب الجدول الملحق بهذا البروتوكول.

ب- ان يكون عدد العمارات المخصصة لجميع مكاتب ودوائر منظمة التحرير الفلسطينية عشر عمارات بحد اعلى.

جـ- يخصص عمارتان لجيش التحرير بجميع فروعه ومكاتبه.

د- تخصص عمارة واحدة كمستشفى لجيش التحرير.

هـ- يختار مكان جديد لمبنى الكفاح المسلح وكذلك مكان جديد لجيش التحرير على الا يعود لأي من هاتين الهيئتين او أية هيئة او مكاتب او قوات من قبل الفدائيين الى اعادة احتلال المبنيين القديمين.

**ثانيا- مكاتب اللجنة المركزية:**

يفتح في كافة مدن المملكة الأردنية الهاشمية مكاتب تابعة للجنة المركزية وكذلك في المخيمات كالآتي:

أ- تخصص عمارة في مدينة اربد وبناية مناسبة لتكون مكتبا في مدينة الزرقاء.

ب- تحدد اماكن المكاتب في المدن بمعرفة اللجنة العربية العليا.

جـ- تحدد اماكن المكاتب في المخيمات بمعرفة اللجنة العليا.

**ثالثا- الحراسات:**

تكون الحراسات على جميع القيادات والمكاتب والدوائر التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية كالآتي:

أ- فصيلة من جيش التحرير قوامها ثلاثون فرداً.

ب- عشر حظائر من جيش التحرير تتكون كل حظيرة من ثمانية افراد ويكون بذلك مجمل افراد الحراسات اللازمة مائة وعشرة افراد.

جـ- التسليح:

يكون التسليح لهذه الحراسات تسليحاً شخصياً وهو اما المسدس او البندقية الكلاشنكوف.

**رابعاً- حراسات القيادات:**

تخصص الحراسات للقادة العسكريين لمنظمة التحرير الفلسطينية كالآتي

أ- القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية:

وحرسه الخاص حسب تقدير القائد العام من حيث عدد الافراد والتسليح.

ب- القائد العام لجيش التحرير الفلسطيني:

يحرسه حرسه الخاص حسب تقديره من حيث عدد الافراد والتسليح

جـ- قادة القوات:

يخصص لكل قائد فردان للحراسة.

***خامساً- القيادات:***

القيادة العامة ومقرها الرئيسي في مدينة عمان حسب ما ورد في التشكيل السابق الموضح في الجدول «أ» الملحق بهذا البروتوكول.

القيادات الفرعية:

يشكل في كل قطاع من القطاعات العسكرية مركز للقيادة ومركز تموين ومستودعات للاعاشة يختار مكانان في اطراف المدن ليكونا مقرا للورش ومشاغل الصيانة ولا يجوز اطلاقاً ان يتواجد مسلحون في هذين المكانين.

***القواعد:***

تحدد مراكز القوعد كما حددت باتفاقية عمان

مراكز القواعد التدريبية تحدد بعد استطلاع الارض بما يناسب وينسجم مع تواجد القواعد الفدائية على الا يتجاوز المناطق المنصوص عليها في اتفاقية عمان.

***سادساً- الكفاح المسلح:***

أ- توزيع الافراد:

يتم توزيع الافراد في الكفاح المسلح كالآتي:

١- في عمان:

أ- في نقط التفتيش على مداخل المدينة.

- المدينة الرياضية خمسة افراد.
- مثلث صويلح خمسة افراد.
- ماركا خمسة افراد.
- ام الحيران خمسة افراد.

ب- في داخل مدينة عمان.

يحدد عدد اربعين فرداً للعمل كدوريات داخل المدينة للمحافظة على الانضباط العسكري.

٢- في جرش:

أ- في داخل مدينة جرش عشرة افراد.

ب- في مخيم سوف خمسة افراد.

جـ- في مخيم غزة خمسة افراد.

د- في مخيم البقعة خمسة افراد.

وبذلك يكون جملة الافراد في منطقة جرش خمسة وعشرين فرداً

٣- في السلط:

يتواجد ستة افراد

٤- في الزرقاء:

أ- يتواجد في مدينة الرصيفة خمسة افراد.

ب- يتواجد في مخيم شنلر خمسة افراد.

جـ- يتواجد في مدينة الزرقاءعشرة أفراد.

وبذلك يكون جملة الأفراد في منطقة الزرقاء عشرين فرداً.

٥- يتواجد في مدينة اربد خمسة عشر فرداً.

٦- في مثلث الرمثا:

٧- يتواجد في مدينة الرمثا سبعة افراد.

**ب- نظام العمل:**

١- لا يجوز لسيارات الكفاح المسلح ان يركب عليها اية رشاشات.

٢- افراد الكفاح المسلح في مدن جرش والزرقاء واربد والسلط والرصيفة والمخيمات يكونون عبارة عن دوريات راجلة وليست نقطاً ثابتة.

**سابعاً- *التنقل والحركات:***

أ- يسمح لاعضاء اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية ولجميع ضباطها بحمل سلاحهم الفردي (المسدس) على ان يكون مع كل منهم ترخيص من قيادة الثورة بحمل هذه الاسلحة.

ب- ترقيم السيارات

١- تحدد ارقام السيارات العسكرية التابعة لجيش التحرير من قبل قيادة جيش التحرير وتعطى ارقاماً خاصة وتحمل جميع الوثائق الخاصة بملكية هذه السيارات لهذه القوات وتتقيد بانظمة السير المعمول بها في المملكة.

٢- يحدد لون خاص لهذه السيارات.

٣- تحدد ارقام سيارات قوات الثورة الفلسطينية وتعطى ارقاماً محدودة وتحمل جميع الوثائق التي تثبت ملكية هذه السيارات للثورة، وتتقيد بانظمة السير المعمول بها*.

---

* الوثائق الأردنية لعام ١٩٧٠، وزارة الاعلام، عمان، د.ت، وثيقة رقم ١٢٨، ص٢٥٧-٢٦٠.

## ملحق رقم (٤)

# بيان حول توصل الحكومة الأردنية واللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية الى وضع برنامج تفصيلي لتسوية الازمة الناشبة بينهما. ١٩٧١/١/١٣.

عقد اجتماع بدار السفارة التونسية في عمان بتاريخ ١٢، ١٩٧١/١/١٣، وحضره عن الحكومة الأردنية دولة رئيس الوزراء وصفي التل، وممثل الحكومة الأردنية السيد رياض المفلح، ورئيس الاركان اللواء الركن محمد خليل عبد الدايم، واللواء الركن زيد بن شاكر مساعد رئيس الاركان للعمليات، ومدير الامن العام عبد المجيد الشريدة، ومدير المخابرات العامة الزعيم الركن نذير رشيد وعن اللجنة المركزية التحرير الفلسطينية السادة: ابراهيم بكر، وابو صبري، وابراهيم البرغوثي، وحامد ابو ستة، وكمال عدوان، والعقيد الركن سمير الخطيب، والعقيد احمد عفانة -أبو المعتصم-، والمقدم نهاد نسيبة.

وحضر الاجتماع العميد احمد عبد الحميد حلمي رئيس هيئة الرقابة العربية والسيد محمد عامو القائم باعمال السفارة التونسية بعمان.

وقد تقرر ما يلي:

١- شكلت لجنة مشتركة بغرض تحديد قواعد الفدائيين، وقد تم الاتفاق على أختيار هذه القواعد وحددت، وسوف يعود اليها الفدائيون فوراً.

٢- تسلم اسلحة المقاومة الموجودة لدى الحكومة الى المقاومة في ظرف اسبوع.

٣- توضع موضع التنفيذ الفوري تعليمات القائد العام للقوات المسلحة ورئيس الاركان بخصوص معاملة الفدائيين وسياراتهم على نقاط التفتيش، بحيث يعامل الفدائيون كما يعامل الجيش، ويكلف رئيس الاركان ان يعيد النظر جذرياً في كل نقاط التفتيش على ضوء الشكاوي المتكررة من بعض هذه النقاط وعددها بغية تأمين الحرية الكاملة لتحرك العمل الفدائي ولوازمه، على ان يجري التيسير في مدة اقصاها اسبوع من تاريخه والغاء ما لا يراه ضرورياً.

٤- تسليم مبنى الكفاح المسلح في منطقة الرمثا فوراً.

٥- تحريم ضرب قواعد الفدائيين ومراكز الجيش مهما كانت الاسباب ومعاقبة المسؤول عن أي ضرب لهذه القواعد والمراكز.

٦- تكفل حرية التنقل للفدائيين وسياراتهم على كافة الطرق بدون اية عوائق.

٧- اعتماد الاوراق الثبوتية الصادرة من اللجنة المركزية واحترام هذه الوثائق.

٨- استكمال فتح المكاتب والقواعد المقررة للعمل الفدائي، المبينة في اتفاقية عمان، في مدة اقصاها شهر، اعتباراً من اليوم، وعلى الحكومة ان تسهل هذه العملية وتضمنها.

٩- لمراقبة وتسهيل كافة الممارسات في البنود اعلاه، يشكل مكتب ارتباط مؤلف من العقيد سمير الخطيب من اللجنة المركزية، والعقيد الركن محمد البشير من القوات المسلحة، والعقيد احمد الروسان من الامن العام.

١٠- لا يجوز اعتقال أي فدائي في أي مكان الا في حالة الجرم المشهود ويبلغ انضباط الكفاح المسلح فوراً.

١١- اطلاق سراح جميع المعتقلين والمحتجزين باستثناء مرتكبي الجرائم العادية قبل نهاية يوم ١٩٧١/١/٢٠.

١٢- وقف الحملات الاعلامية فوراً من كافة اجهزة الاعلام الصحفية والاذاعية والتلفزيونية والتصاريح والنشرات التابعة للحكومة الأردنية، وجميع اجهزة اعلام اللجنة المركزية حيثما وجدت.

١٣- بالنسبة لاسلحة الميليشيا والمقاومة الشعبية فقد اتفق على تنفيذ الآتي:

أ- تجمع اسلحة الميليشيا في بيوت مستقلة مفاتيحها مع المسؤولين الذين تعينهم اللجنة المركزية، ويكون لها حراسات من الميليشيا.

ب- تجمع اسلحة المقاومة الشعبية في المخافر.

جـ- تشكل لجنة رباعية للتاكد من إستكمال التجميع، والتقرير بذلك، مكونة من ضابط من هيئة الرقابة، وضابط من الفدائيين، وضابط من الجيش، وضابط من الامن العام.

د- فوراً وخلال ثمان واربعين ساعة من التقرير، يقوم الامن العام باشراف اللجنة الرباعية بالتاكد من خلو الحي من السلاح غير القانوني.

هـ- مباشرة لانتهاء الثماني والاربعين ساعة من التقرير-يعاد الامن العام الى المراكز بالاسلحة الفردية.

و- يتوازى مع هذه الخطوات تخفيف المظاهر العسكرية عن المدنية والمخافر بصورة عامة لخلق جو ملائم.

ز- تتمتع بيوت اسلحة الميليشيا المجمعة بالحصانة، ولا يجوز التعرض لها بأية صورة من الصور الا بمعرفة اللجنة المركزية.

حـ- لا توزع اسلحة الميليشيا لغرض الاستعمال الا بقرار من اللجنة المركزية.

ط- يعين ضابط من المقاومة الشعبية يكون مسؤولاً عن ضبط اسلحة المقاومة الشعبية المجمعة بالمخفر، وعدم توزيعها واستعمالها إلا بأمر من القيادة العامة للقوات المسلحة.

ي- يجمع سلاح الميليشيا والجيش الشعبي من اربد والسلط وجرش وكافة المدن والقرى في المملكة الأردنية، بنفس الطريقة وخلال المدة الزمنية المقررة، والتي تنتهي بتاريخ ١٩٧١/١/٢٢ بمعرفة لجنة مشتركة من مندوب الجيش، ومندوب الامن العام، ومندوب حركة المقاومة، ومندوب الرقابة العسكرية في المنطقة. وفيما يلي الجدول الزمني لتنظيم وضبط اسلحة الميليشيا والمقاومة الشعبية في الاحياء المبينة ادناه.

١- تخرج القواعد الفدائية والاسلحة الممنوعة والفدائيون من عمان واربد وبقية المدن -تبدأ العملية ساعة صدور البيان وتنتهي كلياً في الساعة السادسة من مساء يوم الجمعة ١٩٧١/١/٢٢.

٢- يبدأ تجميع اسلحة الميليشيا في حي المصاروة والجبل الاخضر وحي نزال والجبل النظيف ساعة صدور هذا البيان وينتهي الجمع في الساعة السادسة من يوم السبت الموافق ١٩٧١/١/١٦.

٣- يبدأ جمع اسلحة الميليشيا في احياء ماركا والمحطة والهاشمي الشمالي والهاشمي الجنوبي ساعة صدور هذا البيان، وينتهي الجمع في الساعة السادسة من مساء يوم الاثنين ١٩٧١/١/١٨.

٤- يبدأ بجمع اسلحة الميليشيا في أحياء جبل القلعة وجبل الحسين ومخيم الحسين وجبل الويبدة ساعة صدور هذا البيان. وتنتهي العملية في الساعة السادسة من مساء الاربعاء ١٩٧١/١/٢٠.

٥- يبدأ بجمع اسلحة الميليشيا في الوحدات والاشرفية والمصدار والتاج والجوفة والنصر ساعة صدور هذا البيان وحتى الساعة السادسة من مساء الجمعة ١٩٧١/١/٢٢.

٦- ينطبق جميع ما تقدم وبنفس الترتيب والتوقيت على كافة اسلحة المقاومة الشعبية في الاحياء المذكورة اعلاه.

وقع الاتفاق عميد احمد عبد الحميد حلمي رئيس هيئة الرقابة العربية. وصفي التل، رئيس الحكومة الأردنية. ابراهيم بكر، ممثل اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية*.

---

* الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧١، ط/١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٤، وثيقة رقم ٤٩، ص، ٦٣-٦٤.

وأنظر أيضاً:

- الوثائق الأردنية لعام ١٩٧١، وزارة الإعلام، عمان، د. ت.، وثيقة رقم ٧، ص ٢٤-٢٧.

# مصـــــادر الرســـالة

**اولاً: الوثائق المنشورة:**


- خطب العرش ١٩٢٩-١٩٧٢. جمعها وقدم لها، هاني خير، (د.ن)، (د.م)، (د.ت).
- الدستور الأردني. مطبوعات مجلس الأمة، عمان، ١٩٨٦.
- العمل الفدائي في الأردن. د. ن، عمان، ١٩٧٠.
- قرارات الامم المتحدة بشان فلسطين والصراع العربي الاسرائيلي ١٩٤٧-١٩٧٤. ط/٢، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٥.
- القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية: الفدائيون بين الردة والإنتحار. ط١، مديرية التوجيه المعنوي، عمان، ١٩٧٣.
- مجموعة خطب جلالة الملك حسين المعظم ١٩٥٢-١٩٧٧. (ثلاثة اجزاء)
- الوثائق الأردنية لعام ١٩٦٧. ط/١، وزارة الاعلام، عمان، ١٩٧٣.
- الوثائق الأردنية لعام ١٩٦٨. ط/١، وزارة الاعلام، عمان،١٩٧٣.
- الوثائق الأردنية لعام ١٩٦٩. وزارة الاعلام، عمان، (د.ت).
- الوثائق الأردنية لعام ١٩٧٠. وزارة الاعلام، عمان، (د.ت).
- الوثائق الأردنية لعام ١٩٧١. وزارة الاعلام، عمان، (د.ت).
- الوثائق الأردنية لعام ١٩٧٢. وزارة الاعلام، عمان، ١٩٨٤.
- الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، المجموعة الثانية ١٩٤٧-١٩٥٠. جامعة الدول العربية، الادارة العامة لشؤون فلسطين، (د.م)، (د.ت).
- وثائق فلسطين ١٨٣٩-١٩٧٨. مركز الابحاث/منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٣.
- الوثائق العربية لعام ١٩٦٦. الجامعة الامريكية، بيروت، (د.ت).
- الوثائق العربية لعام ١٩٦٧. الجامعة الامريكية، بيروت، (د.ت).
- الوثائق العربية لعام ١٩٦٩. الجامعة الامريكية، بيروت، (د.ت).
- الوثائق العربية لعام ١٩٧٠. الجامعة الامريكية، بيروت، (د.ت).

- الوثائق العربية لعام ١٩٧١. الجامعة الامريكية، بيروت، (د.ت).
- الوثائق العربية لعام ١٩٧٢. الجامعة الامريكية، بيروت، (د.ت).
- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٥. ط/١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٨.
- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٦. ط/١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٧.
- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧. ط/١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٩.
- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨. ط/١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٠.
- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠. ط/١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٣.
- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧١. ط/١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٤.
- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٢. ط/١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٥.
- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٣. ط/١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٦.
- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٤. ط/١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٦.

ثانياً: المراجع العربية:


- ابراهيم ابراش: **البعد القومي للقضية الفلسطينية، فلسطين بين القومية العربية والوطنية الفلسطينية**. ط/١. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧.
- احمد الشقيري: **من القمة الى الهزيمة**، دار العودة، بيروت، ١٩٧١.
  - **على طريق الهزيمة**. دار العودة، بيروت، ١٩٧٢.
  - **الهزيمة الكبرى**. ج/١، ط/١، دار العودة، بيروت، ١٩٧٣.
- احمد صادق سعد، وعبد القادر ياسين: **الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٤٨-١٩٧٠**. منشورات صلاح الدين، القدس، ١٩٧٨.
- اميل توما: **ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية**. ط/٢. دار ابن رشد، بيروت، ١٩٧٨.
- امين عواد مهنا: **التحديث والاستقرار السياسي في الأردن**. ط/١، الدار العربية، عمان، ١٩٨٩.
- امين هويدي: **كيسنجر وادارة الصراع الدولي**. ط/٢، دار الموقف العربي للصحافة والنشر، مصر، ١٩٨٦.
- انيس الصايغ: **الهاشميون وقضية فلسطين**. منشورات جريدة المحرر والمكتبة العصرية، بيروت، ١٩٦٦.
- خليل هندي: **المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني**. مركز الأبحاث/ منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٧١.
- جميل صبر السعيد المرسومي: **مؤتمرات القمة العربية وموقف حزب البعث العربي الاشتراكي منها**. رسالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٩٠.
- حبيب قهوجي: **العرب في ظل الاحتلال الاسرائيلي منذ ١٩٤٨**. مركز الابحاث/منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٢.

- الحسين بن طلال: (ملك المملكة الاردنية الهاشمية): **مهنتي كملك، احاديث ملكية**. نشرها بالفرنسية، فريدون صاحب جم، ترجمة غازي غزيل، مؤسسة مصري للتوزيع، عمان، ١٩٨٧.
- حسين ابو النمل: **قطاع غزة ١٩٤٨-١٩٦٧ تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية**. مركز الابحاث/منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٢.
- خليل الوزير: **حركة فتح، النشوء، الارتقاء، الممثل الشرعي**. مركز البحث والتعبئة في حركة فتح، (د.م)، ١٩٨٦.
- راشد حميد: **مقررات المجلس الوطني الفلسطيني ١٩٦٤-١٩٧٤**. مركز الابحاث/منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٥.
- رياض طه: **قصة الوحدة والانفصال ١٩٥٥-١٩٦١**. دار الافاق الجديدة، بيروت، ١٩٧٤.
- سميح شبيب: **حكومة عموم فلسطين، مقدمات ونتائج ١٩٤٨-١٩٥٠**. شرق برس، نقوسيا، ١٩٨٨.
- صبري جريس: **العرب في اسرائيل**. ط/٢، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٣.
- صلاح خلف: **فلسطيني بلا هوية**. شركة كاظمة للنشر، الكويت، (د.ت).
- صلاح العقاد: **المشرق العربي المعاصر**. مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٣.
  - **ماساة يونيو ١٩٦٧ -حقائق وتحليل**. ط/٢، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٠.
- عارف العارف: **النكبة**. ج/٣، المكتبة العصرية، بيروت، (د.ت).
- عباس مراد: **الدور السياسي للجيش الأردني ١٩٢١-١٩٧٣**. مركز الابحاث/منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٣.
- عبد الله بن الحسين: (ملك المملكة الأردنية الهاشمية)، **الاثار الكاملة**. ط١، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٧٣.
- عبد الله التل: كارثة فلسطين. ج/١، ط/١، دار القلم، القاهرة، ١٩٥٩.

- عبد الوهاب الكيالي: **البعث والقضية الفلسطينية اراء ومواقف ١٩٦٤-١٩٦٩**. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٣.
- عصام سخنيني: **فلسطين الدولة، جذور المسألة في التاريخ الفلسطيني**. ط/١، مركز الابحاث/منظمة التحرير الفلسطينية، قبرص، ١٩٨٥.
- علي محافظة: **العلاقات الأردنية-البريطانية من تأسيس الأمارة حتى الغاء المعاهدة ١٩٢١-١٩٥٧**. دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٣.
- عيسى الشعيبي: **الكيانية الفلسطينية -الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي ١٩٤٧-١٩٧٤**. مركز الابحاث/منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٩.
- فلاح محمود خضر البياتي: **الحلول السياسة للقضية الفلسطينية وموقف حزب البعث العربي الاشتراكي منها ١٩٤٨-١٩٦٧**. رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٧٩.
- فيصل حوراني: **الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٦٤-١٩٧٤**. ط/١، مركز الابحاث/منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٠.
- قاسم محمد صالح: **الجيش العربي الهاشمي ودوره في الحروب العربية الإسرائيلية**. ط٢، مديرية التوجيه المعنوي، عمان، ١٩٨٨.
- **قضية فلسطين في وضعها الراهن**. دراسة قدمت الى المؤتمر الوطني الثالث للاتحاد العام لطلبة فلسطين، (د.ن)، (د.م)، ١٩٦٤.
- كامل ابو جابر: **حزب البعث العربي الاشتراكي، تاريخه عقيدته، وتنظيمه**، رسالة دكتوراه، مركز ايداع الرسائل الجامعية، الجامعة الأردنية، (د.ت).
- **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤**. ط/١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٥.
- **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٥**. ط/١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٨.

- **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٦**. ط/١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٨.
- **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧**. ط/١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٩.
- **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٨**. ط/١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧١.
- **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩**. ط/١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٢.
- **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠**. ط/١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٤.
- **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧١**. ط/١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٥.
- **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٢**. ط/١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٦.
- **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣**. ط/١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٦.
- **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٤**. ط/١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٧.
- مجموعة من الباحثين: **الفلسطينيون في الوطن العربي، دراسة في اوضاعهم الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية**. تحرير: احمد صدقي الدجاني واخرون، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٧.
- مجموعة من الباحثين: **القضية الفلسطينية والصراع العربي الاسرائيلي**. ج/٢، ق/١، ق/٢، تحرير: عبد العزيز الدوري واخرون، الامانة العامة لاتحاد الجامعات العربية، (د.م)، ١٩٨٩.
- مجموعة من الباحثين: **منظمة التحرير الفلسطينية، جذورها، تاسيسها، مساراتها**. تحرير: اسعد عبد الرحمن، مركز الابحاث/منظمة التحرير الفلسطينية، نقوسيا، ١٩٨٧.

- محمد احمد محافظة: **العلاقات الأردنية الفلسطينية ١٩٣٩-١٩٥١**. ط/١، دار الفرقان، عمان، ١٩٨٣.
- محمد حسنين هيكل: **الانفجار ١٩٦٧**. ط/١، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٠.
  - **سنوات الغليان**. ج/١، ط/١، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٨٨.
  - **ملفات السويس**. ط/١، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٨٦.
  - **الحل والحرب**. ط/٦، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٨٥.
- محمد عزة دروزة: **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها**. ج/٢. المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٦٠.
- محمود رياض: **البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط ١٩٤٨-١٩٧٨**. ط/١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨١.
  - **الامن القومي العربي بين الانجاز والفشل**. ط/١، دار المستقبل العربي، بيروت، ١٩٨٦.
  - **امريكا والعرب**، ط/١، دار المستقبل العربي، بيروت، ١٩٨٦.
- محمود السمرة: **فلسطين الفكر والكلمة**. ط/١، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٧٤.
- مطاع صفدي: **حزب البعث، مأساة المولد**، ط/١، منشورات دار الاداب، بيروت، ١٩٦٤.
- معن ابو نوار: **معركة الكرامة ٢١ آذار ١٩٦٨**. ط٣، (د.ن)، عمان، ١٩٧٠.
- معين احمد محمود: **فتح والثورة الفلسطينية، من الرصاصة الاولى الى مشاريع التصفية**. دار الكاتب العربي، بيروت، (د.ت).
- منيب الماضي، وسليمان الموسى: **تاريخ الأردن في القرن العشرين**. ط/١، (د.ت)، عمان، ١٩٥٩.

- منير الهور، وطارق الموسى: **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية منذ ١٩٤٧-١٩٨٢**. ط/١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٣.
- مهدي عبد الهادي: **المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية ١٩٣٤-١٩٧٤**. ط/١، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٧٥.
- نجيب الاحمد: **فلسطين تاريخاً ونضالاً**. ط/١، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٥.
- هارون هاشم رشيد: **جامعة الدول العربية**. دار سلاسل للنشر، تونس، ١٩٨٠.
- هاني خير: **موجز الحياة البرلمانية في الأردن ١٩٢٠-١٩٨٨**. (د.ن)، (د.م)، (د.ت).
- وصفي التل: **كتابات في القضايا العربية**. دار اللواء للصحافة والنشر، عمان، ١٩٨٠.

**ثالثاً: المراجع المترجمة:**

- شاليان، جيرار: **المقاومة الفلسطينية**. ترجمة صباح كنعان، ط/١، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٠.
- الكبيسي، باسل: **حركة القوميين العرب**. ترجمة نادرة الخضيري الكبيسي، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، (د.ت).
- كتن، هنري: **فلسطين في ضوء الحق والعدل**. ترجمة وديع فلسطين، ط/١، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٠.
- كوانت، ويليام: **امريكا والعرب واسرائيل، عشر سنوات حاسمة ١٩٦٧-١٩٧٦**. ترجمة عبد العظيم حماد، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠.
- مجموعة من الباحثين: **القضية الفلسطينية: العدوان والمقاومة وسبل التسوية**. ط/٢، تحرير: يفغيني بريماكوف واخرون، اكاديمية العلوم السوفيتية. موسكو، ١٩٨٤.
- مليمان، يوسي، ورفيف، دان: **التعاون العدائي وقصة الاتصالات السرية بين الأردن واسرائيل**. ترجمة مصطفى داوود كبها، منشورات مكتبة القبس، الناصرة، ١٩٨٨.

رابعاً: الدوريات:

أ- البحوث:

- ابراهيم ابراش: الفلسطينيون والوحدة العربية منذ نكبة ١٩٤٨ حتى اليوم. (مجلة المستقبل العربي، عدد- ٦٥، تموز، ١٩٨٤، ص٣٩-٥٧).
- القطرية الفلسطينية ..... لماذا؟ والى اين؟ (مجلة الوحدة، عدد- ٤٩، تشرين اول، ١٩٨٨، ص٢٢٥-٢٣٩).
- أحمد فارس: دور الجامعة العربية في النظام الإقليمي العربي. (مجلة المستقبل العربي، عدد ٧٣، آذار، ١٩٨٥. ص ١٧-٤٢).
- اسعد عبد الرحمن: تطورات قضية فلسطين وتفاعلاتها مع البيئة الرسمية العربية ١٩٥٦-١٩٦٧. (مجلة شؤون فلسطينية، عدد- ١٢٩/١٣٠/١٣١، آب، أيلول، تشرين أول، ١٩٨٢،ص.٥-٧١).
    - تطورات وتفاعلات قضية فلسطين مع البيئة الرسمية العربية ١٩٦٧-١٩٧٣. (مجلة شؤون فلسطينية، عدد- ١٣٦/١٣٧، آذار/نيسان، ١٩٨٣، ص٦٥-٩٢).
- بلال الحسن: احداث ايلول ومسؤولية النظام الأردني. (مجلة شؤون فلسطينية، عدد-١، آذار، ١٩٧١، ص٣٩-٥٥).
- جلنار النمس: القضية الفلسطينية في الامم المتحدة ١٩٤٧-١٩٧٣. (مجلة شؤون فلسطينية، عدد-٩٧، كانون اول، ١٩٨٠. ص٦٨-٩٨).
    - القضية الفلسطينية في الامم المتحدة ١٩٧٤-١٩٧٨. (مجلة شؤون فلسطينية، عدد-٩٠، ايار، ١٩٧٩. ص١١٥-١٣٥).
- حبيب قهوجي: القصة الكاملة لحركة الارض. (مجلة شؤون فلسطينية، عدد-١، اذار، ١٩٧١، ص ١١٢-١٢٥).

- سميح شبيب: **مقدمات المصادرة الرسمية للشخصية الوطنية الفلسطينية ١٩٤٨-١٩٥٠.** (مجلة شؤون فلسطينية، عدد-١٢٩/١٣٠/١٣١، آب، ايلول، تشرين اول، ١٩٨٢. ص٧٢-٨٧).
- سمير جبور: **تطور الوضع السياسي للعرب في الارض المحتلة ١٩٤٨ منذ العزلة الى يوم الارض.** (مجلة شؤون عربية، عدد-٤٨، كانون اول، ١٩٨٦. ص١٧-٣٨).
- شحادة موسى: **حول تجربة الاتحاد العام لطلبة فلسطين.** (مجلة شؤون فلسطينية، عدد-٥، تشرين ثاني/١٩٧١، ص١٧٨-١٩٣).
- صبري جريس: **قمة الرباط واحتمالات الموقف الاسرائيلي.** (مجلة شؤون فلسطينية، عدد-٤٠، كانون اول، ١٩٧٤، ص٣٢-٣٩).
- عبد القادر ياسين: **الحركات القومية العربية والكفاح المسلح الفلسطيني.** (مجلة شؤون فلسطينية، عدد-٩٨، كانون ثاني، ١٩٨٠، ص٤٨-٥٥).
- عصام سخنيني: **ضم فلسطين الوسطى الى شرقي الأردن ١٩٤٨-١٩٥٠.** (مجلة شؤون فلسطينية، عدد-٤٠، كانون اول، ١٩٧٤، ص٣١-٣٩).
  - **الكيان الفلسطيني ١٩٦٤-١٩٧٤.** (مجلة شؤون فلسطينية، عدد-٤١/٤٢، كانون ثاني/شباط، ١٩٧٥، ص٤٦-٧٤).
  - **الفلسطينيون في العراق.** (مجلة شؤون فلسطينية، عدد-١٣، ايلول، ١٩٧٢، ص٩٠-١١٦).
- علي الدين هلال: **المأزق الاسرائيلي في مفاوضات السلام.** (مجلة السياسة الدولية، عدد-٣٦، نيسان، ١٩٧٤. ص٨٦-٩٣).
- عيسى الشعيبي: **الوعي الكياني والتطورات الكيانية الفلسطينية، التجربة الكيانية المهيضة.** (مجلة شؤون فلسطينية، عدد-٩٠، أيار، ١٩٧٩. ص٨٧-١١٤).
  - **عشر سنوات من الصراع بين الحكم الاردني ومنظمة التحرير الفلسطينية.** (مجلة شؤون فلسطينية، عدد-٤١/٤٢، كانون ثاني، شباط، ١٩٧٥. ص٢٠٨-٢٢٨).

- غازي الخليلي: **حركة القوميين العرب وموقفها من القضية الفلسطينية**. (مجلة دراسات عربية، عدد-٣/٤/٥/٦، ١٩٧٧، ص٩٥-١٠٧).
  - **سياسات النظام الأردني تجاه مسألة تقرير مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة**. (مجلة شؤون فلسطينية، عدد-٥٣/٥٤، كانون ثاني/شباط، ١٩٧٦. ص٤٨-٦٠).
  - **دروس مستفادة من تجربة المقاومة في الأردن**. (مجلة شؤون فلسطينية، عدد-٥٥، آذار، ١٩٧٦. ص٦٩-٧٧).
- فيصل حوراني: **منظمة التحرير الفلسطينية والاتجاه نحو التسوية**. (مجلة شؤون فلسطينية، عدد-٩٩، شباط، ١٩٨٠. ص٣٣-٦٦).
  - **الرفض الرسمي العربي لاسرائيل ١٩٤٤-١٩٥٠**. (مجلة شؤون فلسطينية، عدد-١٠٧، تشرين اول، ١٩٨٠، ص٧١-٩٣).
- كمال عدوان: **فتح الميلاد والمسيرة**. (مجلة شؤون فلسطينية، عدد-١٧، كانون ثاني، ١٩٧٣، ص٤٥-٥٧).
- ماهر الشريف: **الشيوعيون الفلسطينيون ومنظمة التحرير الفلسطينية ١٩٦٤-١٩٧٤**. (مجلة الكاتب، عدد-٨٥، أيار، ١٩٨٧، ص٨-٢٥).
- محمد المجذوب: **الاعتراف باسرائيل في ميزانية المقايضة**. (مجلة شؤون فلسطينية، عدد-٧٦، آذار، ١٩٧٨. ص١٨-٣٠).
- محمد شحادة: **العلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية والنظام الأردني ١٩٦٤-١٩٦٧**. (مجلة الكاتب، عدد-١٠٢ تشرين اول، ١٩٨٨. ص٣٨-٤٩).
  - **الحرب الأهلية ١٩٧٠-١٩٧١ وتاثيرها على الوضع السياسي في الأردن**. (مجلةالكاتب، عدد-١٢٢، حزيران، ١٩٩٠. ص٢٨-٤٤).
- مروة أديب جبر: **الجامعة العربية وقضية فلسطين ١٩٤٥-١٩٦٥**. (مجلة شؤون عربية، عدد ١٣، آذار، ١٩٨٢، ص ٣٣٧-٣٤٩).

- منير شفيق: **مناقشة اراء في تقييم الثورة الفلسطينية**. (مجلة شؤون فلسطينية، عدد-٤٤، نيسان، ١٩٧٥. ص١٢-٢٤).
  - **المؤامرة الامبريالية الامريكية من القرار ٢٤٢-٢٤٠**. مجلة دراسات عربي، عدد-٢، كانون اول ١٩٧٣. ص٢٨-٤١).
- نظام محمود بركات: **مؤتمرات القمة العربية وقضية فلسطين**. (مجلة شؤون عربية، عدد-٤٨، كانون اول. ١٩٨٦. ص١٢٧-١٤٢).
- هارون هاشم رشيد: **الإدارة المصرية لقطاع غزة ١٩٤٨-١٩٦٧**. (مجلة شؤون عربية، عدد-٣٦، شباط، ١٩٨٤. ص١٣١-١٤٦).
- هشام الدجاني: **الاستراتيجية الصهيونية تجاه شرقي الأردن**. (مجلة شؤون فلسطينية، عدد-١٠١، نيسان، ١٩٨٠. ص٩٤-١٠٤).
  - **القضية الفلسطينية في القمم العربية**. (مجلة الوحدة، عدد-٥١، كانون اول، ١٩٨٨. ص٢٤٠-٢٥٨).
- هيثم كيلاني: **الشعب الفلسطيني والكفاح المسلح**. (مجلة شؤون عربية، عدد-٤٤، كانون اول، ١٩٨٥. ص٧-٣٥).
- وليد جعفري: **حركة الارض وصحيفتها في الارض المحتلة ١٩٤٨، ١٩٥٩-١٩٦٠**. (مجلة شؤون عربية، عدد-٤٨، كانون اول، ١٩٨٦. ص٣٩-٤٤).

**ب- تقارير شهرية:**

- عصام سخنيني: **البيان المصري الأردني**. (مجلة شؤون فلسطينية، عدد-٣٧، ايلول، ١٩٧٤. ص١٨٢-١٩٠).
  - **البيان الثلاثي**. (مجلة شؤون فلسطينية، عدد-٣٩، تشرين ثاني، ١٩٧٤. ص١٩٤-١٩٦).
  - **فلسطين في الامم المتحدة**. (مجلة شؤون فلسطينية، عدد-٣٨، تشرين اول، ١٩٧٤. ص١٩١-١٩٣).
  - **المقاومة الفلسطينية**. (مجلة شؤون فلسطينية، عدد-٢٩، كانون ثاني، ١٩٧٤. ص١٧٣-١٧٨).

- عيسى الشعبي: صدى البيان المصري الأردني في صحف الارض المحتلة. (مجلة شؤون فلسطينية، عدد-٣٧، ايلول، ١٩٧٤. ص.٢٠٠-٢٠٤).

خامساً: الصحف

- الجهاد: عمان، العدد - التاريخ

| العدد | | التاريخ |
|---|---|---|
| ٣٧٨٥ | - | ١٩٦٥/١٠/١٢ |
| ٣٨٠٥ | - | ١٩٦٥/١٢/٦ |
| ٣٨٠٦ | - | ١٩٦٥/١٢/٧ |
| ٣٩٦٦ | - | ١٩٦٦/٦/١٦ |
| ٣٩٦٩ | - | ١٩٦٦/٦/٢٠ |
| ٣٩٧٠ | - | ١٩٦٦/٦/٢١ |
| ٣٩٧١ | - | ١٩٦٦/٦/٢٢ |
| ٣٩٧٢ | - | ١٩٦٦/٦/٢٣ |
| ٣٩٨٠ | - | ١٩٦٦/٧/٥ |
| ٣٩٩٠ | - | ١٩٦٦/٧/١٧ |
| ٤٠٠٨ | - | ١٩٦٦/٨/٧ |
| ٤١٠٠ | - | ١٩٦٦/١١/٣ |
| ٤١٠٣ | - | ١٩٦٦/١١/٢٧ |
| ٤١٠٦ | - | ١٩٦٦/١١/٣٠ |

- الدستور: عمان، العدد - التاريخ

| العدد | | التاريخ |
|---|---|---|
| ٥٦ | - | ١٩٦٧/٥/٣١ |
| ٢٥٢ | - | ١٩٦٧/١٢/١٩ |
| ٢٥٨ | - | ١٩٦٧/١٢/٢٥ |
| ٣٠٧ | - | ١٩٦٨/٢/١٦ |
| ٣١٣ | - | ١٩٦٨/٢/٢٢ |
| ٥٦٤ | - | ١٩٦٨/١١/١ |
| ٥٦٦ | - | ١٩٦٨/١١/٣ |
| ٥٦٧ | - | ١٩٦٨/١١/٤ |

٥٦٨ - ١٩٦٨/١١/٥
٥٦٩ - ١٩٦٨/١١/٦
٥٧٠ - ١٩٦٨/١١/٧
٧١٩ - ١٩٦٩/٤/١٢
١٠٢٢ - ١٩٧٠/٢/١١
١٠٢٣ - ١٩٧٠/٢/١٢
١٠٢٥ - ١٩٦٩/٢/١٤
١٠٢٦ - ١٩٧٠/٢/١٥
١٠٣١ - ١٩٧٠/٢/٢٣
١١٠١ - ١٩٧٠/٥/٤
١١٤١ -١١٥١ - ١٩٧٠/٧/١٠-٦/٣٠
١١٥٢ - ١٩٧٠/٧/١١
١١٧٠ - ١٩٧٠/٧/٣٠
١١٩٨ - ١٩٧٠/٨/٢٧
١٢٠١ - ١٩٧٠/٨/٣٠
١٢٠٦ - ١٩٧٠/٩/١٤
١٢٠٧ - ١٩٧٠/٩/١٥
١٢٠٨ - ١٩٧٠/٩/١٦
١٢٤٠ - ١٩٧٠/١٢/٨
١٢٤٦ - ١٩٧٠/١٢/١٥
١٢٤٧ - ١٩٧٠/١٢/١٦
١٢٤٨ - ١٩٧٠/١٢/١٧
١٣٤١ - ١٩٧١/٤/٩
١٣٤٢ - ١٩٧١/٤/١٠
١٣٤٥ - ١٩٧١/٤/١٤
١٣٤٨ - ١٩٧١/٤/١٧
١٤٣٠ - ١٩٧١/٧/١٦

| | | |
|---|---|---|
| ١٤٣١ | – | ١٩٧١/٧/١٧ |
| ١٤٣٢ | – | ١٩٧١/٧/١٨ |
| ١٤٣٣ | – | ١٩٧١/٧/١٩ |
| ١٤٣٤ | – | ١٩٧١/٧/٢٠ |
| ١٤٣٦ | – | ١٩٧١/٧/٢٢ |
| ١٤٤٤ | – | ١٩٧١/٧/٣٠ |
| ١٤٤٦ | – | ١٩٧١/٨/١ |
| ١٤٩٢–١٤٨٥ | – | ١٩٧١/٩/١٦–٩ |
| ١٥٤٦ | – | ١٩٧١/١١/٩ |
| ١٦٦٧ | – | ١٩٧٢/٣/١٦ |
| ١٦٦٨ | – | ١٩٧٢/٣/١٧ |
| ١٦٧٢ | – | ١٩٧٢/٣/٢٢ |
| ١٩٨١ | – | ١٩٧٣/٢/١ |
| ٢١٣٦ | – | ١٩٧٣/٧/٧ |
| ٢١٤٦ | – | ١٩٧٣/٧/١٧ |
| ٢١٤٧ | – | ١٩٧٣/٧/١٨ |
| ٢٢٠٢ | – | ١٩٧٣/٩/١١ |
| ٢٢٠٣ | – | ١٩٧٣/٩/١٢ |
| ٢٢٠٤ | – | ١٩٧٣/٩/١٣ |
| ٢٢٠٥ | – | ١٩٧٣/٩/١٤ |
| ٢٢٣٥ | – | ١٩٧٣/١٠/١٤ |
| ٢٢٣٩ | – | ١٩٧٣/١٠/١٨ |
| ٢٢٥٨ | – | ١٩٧٣/١١/٧ |
| ٢٢٦٣ | – | ١٩٧٣/١١/١٢ |
| ٢٢٦٦ | – | ١٩٧٣/١١/١٥ |
| ٢٢٧٠ | – | ١٩٧٣/١١/١٩ |
| ٢٢٧٦ | – | ١٩٧٣/١١/٢٥ |

| | | |
|---|---|---|
| ٢٢٧٧ | – | ١٩٧٣/١١/٢٦ |
| ٢٢٧٨ | – | ١٩٧٣/١١/٢٧ |
| ٢٢٧٩ | – | ١٩٧٣/١١/٢٨ |
| ٢٢٨٠ | – | ١٩٧٣/١١/٢٩ |
| ٢٢٨٣ | – | ١٩٧٣/١٢/٢ |
| ٢٢٨٥ | – | ١٩٧٣/١٢/٤ |
| ٢٢٨٦ | – | ١٩٧٣/١٢/٥ |
| ٢٢٩٤ | – | ١٩٧٣/١٢/١٣ |
| ٢٢٩٥ | – | ١٩٧٣/١٢/١٤ |
| ٢٣٠٣ | – | ١٩٧٣/١٢/٢٢ |
| ٢٣٨٢ | – | ١٩٧٤/٣/١٥ |
| ٢٣٨٣ | – | ١٩٧٤/٣/١٦ |
| ٢٤٠٤ | – | ١٩٧٤/٤/٦ |
| ٢٤٠٥ | – | ١٩٧٤/٤/٧ |
| ٢٥٠٥ | – | ١٩٧٤/٧/١٦ |
| ٢٥٠٦ | – | ١٩٧٤/٧/١٧ |
| ٢٥٠٧ | – | ١٩٧٤/٧/١٨ |
| ٢٥٠٨ | – | ١٩٧٤/٧/١٩ |
| ٢٥١٠ | – | ١٩٧٤/٧/٢١ |
| ٢٥١٤ | – | ١٩٧٤/٧/٢٥ |
| ٢٥١٥ | – | ١٩٧٤/٧/٢٦ |
| ٢٥١٨ | – | ١٩٧٤/٧/٢٩ |
| ٢٥٧٤ | – | ١٩٧٤/٩/٢٣ |
| ٢٦٠٤ | – | ١٩٧٤/١٠/٢٦ |
| ٢٦٠٥ | – | ١٩٧٤/١٠/٢٧ |
| ٢٦٠٧ | – | ١٩٧٤/١٠/٢٩ |
| ٢٦٠٨ | – | ١٩٧٤/١٠/٣٠ |

| | | |
|---|---|---|
| ٢٦١٩ | – | ١٩٧٤/١١/١٠ |
| ٢٦٢٠ | – | ١٩٧٤/١١/١١ |
| ٢٦٣٣ | – | ١٩٧٤/١١/٢٤ |
| ٢٦٤٠ | – | ١٩٧٤/١٢/١ |
| ٢٦٤٩ | – | ١٩٧٤/١٢/١٠ |
| ٢٦٥٤ | – | ١٩٧٤/١٢/١٥ |
| ٢٦٥٥ | – | ١٩٧٤/١٢/١٦ |

– الدفاع*: يافا.

| العدد | – | التاريخ |
|---|---|---|
| ٤٢٩٦ | – | ١٩٥٠/٤/٢٥ |
| ٩١٠٨ | – | ١٩٦٦/١/٦ |
| ٩١١٢ | – | ١٩٦٦/١/١١ |
| ٩١٤٣ | – | ١٩٦٦/٢/١٨ |
| ٩١٤٧ | – | ١٩٦٦/٢/٢٢ |
| ٩٢٤٠ | – | ١٩٦٦/٦/١٥ |

– الرأي: عمان.

| العدد | – | التاريخ |
|---|---|---|
| ٢٤٤ | – | ١٩٧٢/٣/١٦ |
| ٢٤٥ | – | ١٩٧٢/٣/١٧ |
| ٢٤٦ | – | ١٩٧٢/٣/١٩ |
| ٢٤٧ | – | ١٩٧٢/٣/٢٠ |
| ٢٤٩ | – | ١٩٧٢/٣/٢٢ |
| ٢٥٠ | – | ١٩٧٢/٣/٢٣ |
| ٢٥١ | – | ١٩٧٢/٣/٢٤ |
| ٢٥٤ | – | ١٩٧٢/٣/٢٦ |

---

* انتقلت الى القدس بعد الحرب العالمية الثانية، واستمرت في الصدور حتى صدور قانون المطبوعات الاردني في ١٩٦٧/٢/١ فاصبحت القدس بدل صحيفة الدفاع. والجهاد.

٢٦١ – ١٩٧٢/٤/٥
٢٦٣ – ١٩٧٢/٤/٧
٦٨١ – ١٩٧٣/٦/١٩
٦٨٢ – ١٩٧٣/٦/٢٠
٦٨٦ – ١٩٧٣/٦/٢٤
٦٨٧ – ١٩٧٣/٦/٢٥
٦٩٩ – ١٩٧٣/٧/٧
٧٦٧ – ١٩٧٣/٩/١٣
٧٦٨ – ١٩٧٣/٩/١٤
٧٩٨ – ١٩٧٣/١٠/١٤
٨٠٧ – ١٩٧٣/١٠/٢٣
٨٣٩ – ١٩٧٣/١١/٢٥
٨٤٠ – ١٩٧٣/١١/٢٦
٨٤٢ – ١٩٧٣/١١/٢٨
٨٤٣ – ١٩٧٣/١١/٢٩
٨٤٨ – ١٩٧٣/١٢/١٤
٨٥٧ – ١٩٧٣/١٢/١٣
٨٥٨ – ١٩٧٣/١٢/١٤
٨٦٦ – ١٩٧٣/١٢/٢٢
١٠٧٠ – ١٩٧٤/٧/١٧
١٠٧١ – ١٩٧٤/٧/١٨
١٠٧٢ – ١٩٧٤/٧/١٩
١٠٧٤ – ١٩٧٤/٧/٢١
١٠٧٨ – ١٩٧٤/٧/٢٥
١٠٨٢ – ١٩٧٤/٧/٢٩
١٠٩٠ – ١٩٧٤/٨/٦
١١١٨ – ١٩٧٤/٩/٣

١١٣٨ - ١٩٧٤/٩/٢٣
١١٦٧ - ١٩٧٤/١٠/٢٥
١١٦٨ - ١٩٧٤/١٠/٢٦
١١٦٩ - ١٩٧٤/١٠/٢٧

- القدس: القدس. العدد - التاريخ
٧٨ - ١٩٦٩/٢/١٩
١١٩ - ١٩٦٩/٤/١١
١٨٨ - ١٩٦٩/٧/١
١٨٩ - ١٩٦٩/٧/٢
٢٠٢ - ١٩٦٩/١١/١٠
٢٢١ - ١٩٦٩/١٢/٢
٢٣٤ - ١٩٦٩/١٢/٢١
٢٣٥ - ١٩٦٩/١٢/٢٢
٢٣٦ - ١٩٦٩/١٢/٢٣
٢٣٧ - ١٩٦٩/١٢/٢٤
٢٣٨ - ١٩٦٩/١٢/٢٥
٢٤١ - ١٩٦٩/١٢/٢٩

- فتح: عمان. العدد - التاريخ
٢٣ - ١٩٧٠/٧/١٠
٣٩ - ١٩٧٠/٧/٢٩
٤٠ - ١٩٧٠/٧/٣٠
٦٨ - ١٩٧٠/٨/٣٠
٧١ - ١٩٧٠/٩/٢
٧٢ - ١٩٧٠/٩/٣
٨٥ - ١٩٧٠/٩/١٦
١٥٧ - ١٩٧٠/١٢/١٥

| – فلسطين*: يافا. العدد | – | التاريخ |
|---|---|---|
| ٧٥٥٤ | – | ١٩٥٠/٤/٢٦ |
| ٧٥٥٥ | – | ١٩٥٠/٤/٢٧ |
| ٧٥٦٥ | – | ١٩٥٠/٥/٩ |
| ٧٥٦٧ | – | ١٩٥٠/٥/١١ |
| بدون عدد | – | ١٩٦٤/٢/٢١ |
| = | – | ١٩٦٤/٢/٢٢ |
| = | – | ١٩٦٤/٢/٢٥ |
| = | – | ١٩٦٤/٢/٢٦ |
| = | – | ١٩٦٤/٢/٢٧ |
| = | – | ١٩٦٤/٢/٢٩ |
| = | – | ١٩٦٤/٤/١٢ |
| = | – | ١٩٦٤/٥/٢٤ |
| = | – | ١٩٦٤/٥/٢٩ |
| = | – | ١٩٦٤/٦/٣ |
| = | – | ١٩٦٤/٨/١١ |
| = | – | ١٩٦٤/٩/٢ |
| = | – | ١٩٦٥/٢/١٤ |
| = | – | ١٩٦٥/٢/٢١ |
| = | – | ١٩٦٥/٢/٢٥ |
| = | – | ١٩٦٥/٢/٢٦ |
| = | – | ١٩٦٥/٦/١٦ |
| = | – | ١٩٦٥/٦/١٧ |
| = | – | ١٩٦٥/٦/١٨ |
| = | – | ١٩٦٥/٦/١٩ |

* انتقلت الى القدس بعد الحرب العالمية الثانية، واستمرت في الصدور حتى صدور قانون المطبوعات الاردني في ١٩٦٧/٢/١ فاصبحت الدستور بدل فلسطين.

= – ١٩٦٥/٦/٢٠
= – ١٩٦٥/٧/٣
= – ١٩٦٥/٧/٦
= – ١٩٦٥/٧/٨
= – ١٩٦٥/٧/١٧
= – ١٩٦٥/٨/٦
= – ١٩٦٥/٩/٢١
= – ١٩٦٥/٩/٢٢
= – ١٩٦٥/١٠/١
= – ١٩٦٥/١٠/١٣
= – ١٩٦٦/١/٦
= – ١٩٦٦/٢/١٨
= – ١٩٦٦/٢/٢٠
= – ١٩٦٦/٢/٢١
= – ١٩٦٦/٢/٢٢
= – ١٩٦٦/٣/٢٣
= – ١٩٦٦/٣/٢٤
= – ١٩٦٦/٤/١٤
= – ١٩٦٦/٤/١٥
= – ١٩٦٦/٦/١٥
= – ١٩٦٦/٧/١٧
= – ١٩٦٦/١١/١٤
= – ١٩٦٦/١١/١٥

– نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية: بيروت.
– ملحق العدد-٦، اذار، ١٩٧٢

سادساً- المراجع الاجنبية:


- Bailey, Clinton: **Jordan,s Palestinian Challenge 1948-1983, Apolitical History**. London: West View Press, 1984.
- Becker, Jillian: **The Palestinian Liberation Organization, The Rise and Fall of, The Palestinian Liberation Organization**. London: George Weiden Feld, 1984.
- Cobban, Helena: **The Palestinian Liberation Organization, people, Power and Politics**. London: Cambridge University Press. 1984.
- Gubser, Peter: **Jordan, Crossroads of Middle Eastern Events**. London: Croom Helm, 1985.
- Kadi, Leila. S.: **Basic Political Documents of the Armed Palestinian Resistance Movement**, Beirut: PLO, Research Center, 1969.
- Laquer, Walter Zeeu: **The Middle East in Transation Studies in Contemporary History**. London: Praeger. 1985.
- Lukacs, Yehuda: **Documents on the Israeli-Palestinian Conflict 1967-1983**. London: Cambridge University Press, 1986.
- Lunt, James: **Hussein of Jordan. Apolitical Biography**. London: Macmillan London LTD, 1989.
- Mishal, Shaul: **West Bank/East Bank, The Palestinian in Jordan 1949-1967**. London: New Haven, 1978.
- Plascov, Avi: **The Palestinian Refugees in Jordan 1948-1957**. London: Frank Cass. 1981.
- Wilson, Mary. C.: **King Abdullah, Britain and the Making of Jordan**. London: Cambridge University Press, 1990.

## سابعاً: الدوريات الأجنبية

- Shlaim, Avi: The Rise and Fall of the All-Palestine Government in Gaza. (Jornal of Palestine Studies. Vol xx, No. 1, Autumn, 1990). p.p. 39-53.

## ملخص الدراسة

# الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية (١٩٦٤-١٩٧٤)

إعداد
**جميل مصطفى حسن الخلف**
ماجستير تاريخ/حديث ومعاصر، جامعة اليرموك، ١٩٩١

إشراف الاستاذ الدكتور:
**عبد العزيز محمد عوض**

تهدف هذه الدراسة الى القاء الضوء على العلاقات الأردنية الفلسطينية في الفترة (١٩٦٤-١٩٧٤)، فجاءت في ستة فصول وخاتمة.

بحثت في الفصل الاول ارهاصات الكيان الفلسطيني (١٩٤٨-١٩٦٣)، التي ظهرت على المسرح السياسي الفلسطيني وهي حكومة عموم فلسطين، وحركة التحرير الوطني الفلسطيني، وحركة الأرض، والاتحاد العام لطلبة فلسطين، والاتحاد القومي العربي الفلسطيني، وفوج التحرير الفلسطيني. أما على المسرح السياسي العربي فتمثلت في إسناد دور خاص لأبناء فلسطين في الاحزاب القومية مثل حزب البعث، وحركة القوميين العرب، وعلى الصعيد الرسمي العربي بحثت جامعة الدول العربية مسألة ابراز الكيان الفلسطيني.

وبحثت في الفصل الثاني قيام منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤، وجهود الشقيري والدول العربية في خلقها، وردود الفعل العربية على المستوى الرسمي، وردود الفعل الفلسطيني علي المستوى الشعبي ومستوى التنظيمات الفلسطينية.

وبحثت في الفصل الثالث واقع منظمة التحرير الفلسطينية وطموحها (١٩٦٤-١٩٦٧)، وتعرضت فيه لبداية التفاهم الأردني الفلسطيني وكيفية ظهور التناقض بين الطرفين وتحوله الى خلاف سياسي.

وبحثت في الفصل الرابع محاولات التفاهم والاتفاق بين الأردن والمنظمة (١٩٦٨-١٩٦٩)، لاحتواء الخلاف السياسي الذي كان قائماً بينهما.

وبحثت في الفصل الخامس المرحلة الحرجة في العلاقات الأردنية الفلسطينية (١٩٧٠-١٩٧١)، ووضحت فيه تحول الخلاف السياسي بين الأردن والمنظمة الى نزاع عسكري، وردود الفعل العربية الرسمية على النزاع، ودور الوساطة العربية في رأب الصدع بين الجانبين.

وبحثت في الفصل السادس والأخير الخلاف السياسي بين الأردن والمنظمة الذي امتد من عام (١٩٧٢-١٩٧٤)، وتمحور على من يمثل فلسطين؟ ووضحت فيه الموقف العربي الرسمي من هذه الخلاف.

Chapter III studies the status and goals of the PLO (1964-1967), as well as its mutual understanding with the Jordanian government, and the reasons behind the appearance of the political conflict between the two sides.

Chapter IV examines the attempts towards solving the political conflict between the PLO and the Jordanian government (1968-1969).

Chapter V investigates the critical period of the Jordanian-Palestinian relations (1970-1971) which led to a military struggle.

The last chapter attempts to shed some lights on the nature of the political difference between the PLO and the Jordanian government from 1972-1974.

# ABSTRACT

## Jordan and the Palestinian Liberation Organization (1964-1974)

by

*Jameel Mustafa Hassan AL-Khlafa*

Master of History/Modrcn and Contemporary, Yarmouk University, 1991

Supervisor

*Prof. Dr: 'Abd Al -'Aziz Mohammed 'Awad*

This study aims at shedding some lights on the Jordanian-Palestinian relations between 1964-1974. It consists of six chapters; the first of which deals with the indicative signs of the creation of the Palestinian existence (1948-1963) which over shadowed the Palestinian political arena, such as the establishment of the, Government of All-palestine, Palestinian National Liberation Movement, the Land Movement, The General Union for Palestine's Students, the Palestine Arab National Union, and the Palestinian Liberation Group. Regarding the Arab political ground, these events helped the Palestinians to play a special role in the national parties of the Arab world; such as the Ba'th party, and the Arab nationalist movement.



Chapter II tackles the establishment of the Palestinian liberation Organization in 1964, the pains taken by Shugairi and some Arab states for creating this Organization's, and the official and unofficial reactions to it.

# Jordan and the Palestinian Liberation Organization (1964-1974)

*by*

*Jameel Mustafa Hassan AL-Khlafa*

*Supervisor*

*Prof. Dr: 'Abd Al -'Aziz Mohammed 'Awad*


طباعة واخراج
مركز بيضون للكمبيوتر
Beydoun Computer Center
اربد – شارع السينما هاتف ٢٤٦٤٢٤